روجيه غارودي

في سبيل
نموذج وطني للاشتراكية

ترجمة: د. فؤاد ايوب



في سبيل نموذج وطني للاشتراكيــة

روجيه غارودي

في سبيل نموذج وطني للاشتراكية

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

ترجمة
الدكتور فؤاد أيوب



العنوان الاصلي للكتاب

POUR UN MODÈLE

FRANÇAIS DU SOCIALISME

المقـــدمة

حين ينطوي بعض الرجال في شعب ما ، والشبان بصورة خاصة ، على آمـال تخرج عن المألوف بقدر تطلعات أيار ١٩٦٨ ، فانه يكون من الاجرام أن نخيبهم .

وان المهمة الأولى المترتبة على الانسان الماركسي هي أن يفهمهم .

وان المهمة الثانية بالنسبة الى الانسان المناضل هي أن يجد ، في الفعل ، القـــاسم المشترك بين جميـع اولئك الذين يحبون المستقبل ، يعني ان يعي الحقيقة التالية ، ألا وهي أنه **لا بد من ابتـكار نموذج جديد للاشتراكية** بالنسبـة الى بلدان بلغت مرحلة عاليـة من التصنيـع والتطور .

وهذه هي القضية التي طرحتها في فرنسا أزمة أيار .

وهذه هي القضية التي طرحها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي منـذ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

وهذه هي القضية التي طرحتها الطبعة الاولى من هـذا الكتاب ، وقد اكتملت في شباط (فبراير) ١٩٦٨ وصـدرت عند الناشر غراسيه تحت عنوان : **أيمكن للمرء أن يكون شيوعيا اليوم** ؟ في أواخر نيسان (ابريل) من العام نفسه .

وهكذا وضع هذا الكتاب على الفور موضع التحقق التاريخي .

وان موضوعاته المركزية : الماركسية بوصفها طرائقية للمبادرة التاريخية ، وضرورة تعدد « نمـاذج » الاشتراكية ، ونقد المجتمـع المسمى « الاستهلاكي » ، ومعارضـة منظري

« موت الانسان » ومفاهيم ماركوز ، والتأملات في أسلوب عمل الحزب الشيوعي ، والجهد المبذول من أجل وضع العلاقات بين الثورة والمسيحية على صعيد جديد — ان جميع هذه الموضوعات كانت تسمح ، كما أشار الى ذلك بعض النقاد في تقاريرهم ، بتفهم أفضل لمعاني معارك أيار (مايو) وحزيران (يونيو) في فرنسا وفي تشيكوسلوفاكيا على حد سواء .

وقد مهدت الأحداث لاعادة التفكير في مجموع هذه القضايا انطلاقاً من تجارب تاريخية جديدة .

* * *

لقد تطورت أزمة أيار «مايو» على ثلاثة مستويات مختلفة من العمق .

— على مستوى **الأزمة السياسية** ، المولودة من نظام مضاد للديموقراطية يسعى لأن يبعد أكثر فأكثر الجماهير الغفيرة عن أية مشاركة في تسيير الاقتصاد ، وتوجيه السياسة ، وإعداد الثقافة .

— على مستوى **الازمة الاجتماعية** التي كان سببها العميق سياسة مرسومة بصورة جوهرية في مصلحة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى ، والتي تتيد عواقبها بكل ثقل على الطبقة العاملة وعلى سائر فئات الشغيلة ، اليدويين والفكريين .

— على مستوى **الازمة التاريخية** التي تضع موضع الشك ، في مبدئه بالذات ، الجواب التكنوقراطي على القضايا التي يطرحها تطور الحضارة بالذات ، وهو الذي يولد مطلب الاسهام الخلاق المتعاظم لكل فرد في هذا التطور نفسه .

ان هذه الازمة الحضارية هي مظهر الأزمة الاهم ، المظهر الذي تترتب عليه أعظم العواقب البعيدة من أجل المستقبل ومن أجل إعداد نموذج جديد للاشتراكية .

ان الواقعة الجديدة ، المميزة ، في أزمة ايار — حزيران في فرنسا هي ان اضراب العمال العام من النمط الكلاسيكي قد تطور في متن يوحي بما يمكن أن يكون عليه ، حسب تعبير سانتياغو كاريللو السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني ، **الاضراب الوطني** ، يعني اضراب الشغيلة السياسي العام ، زائداً اغلاق الجامعات والمؤسسات ، زائداً الشلل الاداري

بنتيجة حركة الموظفين ، زائداً تحرك معظم فئات المثقفين ، من المهندسين حتى الصحفيين ، ومن الفنانين حتى ملاك الاذاعة والتلفزيون . إن « إضراباً وطنياً » يشل البلاد بصورة كاملة ويمكّن من تحويل سياسي أساسي يتطلب كذلك تحرك الجماهير الفلاحية (في حين كان العمل الفلاحي في حزيران جزئياً ، ومتأخراً زمنياً بصورة خاصة بالنسبة الى الاضرابات العمالية والمظاهرات الطلابية) ، والطبقات المتوسطة الاخرى ، بحيث يخلق مناخاً قميناً بالتأثير بصورة عميقة في الجيش ، الذي يبدو أن بعض ملاكاته العليا لم تكن عازمة عن طيبة خاطر ، في أيار ، على ممارسة وظيفة الشرطة القمعية) وقوى القمع (حيث برزت في أيار بوادر الاستياء والتردد) .

إن مراجعة عامة لازمة أيار وتحليلا علمياً لها يجب ان يمكّننا من تحديد هذا المفهوم النظري الجديد الخاص « بالاضراب الوطني » الذي يمكن ان يكون ، في بلد عالي التطور ، احدى الوسائل الاشد فعالية في تحويل المجتمع تحويلاً جذرياً .

ولقد أصبحت هذه الظواهر الجديدة ممكنة بفضل « طفرة » المجتمع الفرنسي التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين . إن الثورة العلمية والتقنية ، وبالخاصة ثورة السبرانية[1] ، قد طورت عواقبها منذ ذلك الحين بنسق تحقق معه تبدل كيفي على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد التقني معاً . ولقد كان النظام الديغولي أداة هذه الطفرة التاريخية ، وذلك من جراء تحقيقه الانصهار بين سلطة الاحتكارات وسلطة الدولة التي كانت تضاعف من تدخلاتها في مصلحة تلك الاحتكارات . لقد خلق ووطد الاجهزة التنكوقراطية التي كانت توجه الاقتصاد والسياسة لما فيه مصلحة الاحتكارات الكبرى . وهكذا فقد برزت تناقضات لم يسبق لها وجود .

ما هو السبب في أن تناقضات نظام الاحتكارات الرأسمالية قد انفجرت بصورة عنيفة عند الطلاب ، وانفجرت على صورة غير متوقعة ؟

إن شبيبة عام ١٩٦٨ تواجه حالة لم يعان منها أي جيل سابق ، بحيث أن والداً أو جداً يخاطب ولده قائلا : « لم نتوفر لي في سنك نفس الامكانات المتوفرة لك » لا يمكن أن

---

(1) Cybernétique

يُفهم قصده ومراميه . ان هذه الامكانات ، هذه الآفاق، هذه الحاجات الجديدة ، تشكل جزءاً من تجربة الشبيبة اليومية ، في حين ما كان في مقدورنا نحن ان نتصورها إلا في الحلم او في الرجاء . إن التلفزيون نفسه لا يجلب الى الشبيبة وجوه نجوم الاغنية العابرة فحسب، بل وجود العالم بأسره ، مع نزاعاته الطبقية والعرقية ، وثوراته ، وفتوحاته الكونية .

إن شبيبتنا تستقي في تجربتها اليومية اليقين بأن الارادة والذكاء الانسانيين لا يعرفان حدوداً منيعة . أيمكن ان نلوم هذه الشبيبة ، التي تتلقى مثل ذلك الميراث على هذه الصورة المباغتة ، ان تنساق احياناً مع نشوة الوهم السحري بأن «كل شيء ممكن في الحال » ؟ أيمكن ان نلومها على تمردها ، حتى إذا بدأ هذا التمرد بصورة فوضوية ، وذلك حين تعي في شيء من الغموض انه ليس ينهض بين الانسان وقوته الكلية سوى حواجز طبقيــة ونظام اجتماعي بائد ؟

إن السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني سانتياغو كاريللو ، في تقرير قدمه في حزيران ١٩٦٨ ، يبين كيف « تميل شبيبة اليوم ، في جمهرتها الغفيرة ، نحو ان تصبح بصورة موضوعية قوة ثورية» . وإما يحلل حركة الطلاب الفرنسيين في شهر آب (اغسطس)، فانه يضيف: « إن قوى الثقافة تتحول الى قوة محركة للثورة في اعقاب تغير بنى المجتمع الحديث . وتلك ظاهرة جديدة ، مميزة لعصرنا الحاضر ... وحين يجد بعض الماركسيين وبعض الشيوعيين مصاعب في إدراك هــذه الظاهرة الجديدة فانهم يسهلون إذن مهمة الفوضوية ومفكري الرأسمالية الجــديدة » .

وهكذا فاننا نفهم السبب في ان تناقضات نظام الاحتكارات الرأسمالية انفجرت بصورة عنيفة عند الطلاب بادىء الامر .

والحقيقة الاساسية هي ان هذا النظام لم يحمل جواباً على مشكلة زماننا الاساسية .

لقد تطورت الثورة الصناعية الجديدة بكل عنفوان انطلاقاً من ١٩٥٤–١٩٥٥ . وإن تعميم التقنيات الدافعـــة قد منح شكلاً جديداً لموضوعة ماركس عن **العلم بوصفه قوة انتاجية مباشرة** . وإنه ليترتب على ذلك نتيجة اساسية ، ألا وهي ان تكوّن ما كان

ماركس يسميه « الشغيل الجماعي » ، يعني الجماع اليدوي والذهني معاً للعنصر الانساني في القوة المنتجة ، يتطلب طفرة عميقة في مفهوم التعليم ذاته ، وعلى الاخص الجامعة .

وهكذا كانت تهيئة المستقبل الطويل الامد تجعل من تحويل الجامعة ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية كيما تتجاوب مع الحاجات الجديدة .

وليس المقصود أن نكوّن مزيداً من المهندسين والتقنيين والباحثين فحسب ، بل لقد أصبح من الضرورة بمكان ألا نقتصر على طرح قضايا التنظيم العام للانتاج فحسب ، بل يجب ان نطرح قضايا اهدافه ، ومنحاه ، وقيمته . وإلا فاننا ننتهي ، في نظام كالرأسمالية « قانونه المحايث والالزامي» على حد تعبير ماركس هو « الانتاج من أجل الانتاج » وفعله الجوهري هو البيع ، ننتهي اذن الى ازمات تتطلب افعال الحروب التدميرية والى تكاثر فوضوي للحاجات الانسانية الكاذبة . ان الشاري مشروط في مثل هذا المجتمع بحيث يشتري الحاجات التي تعود بأكبر ربح على صانعيها . ويقدم المجتمع الاميركي لنا ، كما نبين في هذا الكتاب ، المثال الاكثر نموذجية عن هذا المأزق المزدوج .

ولكن السياسة الديغولية ، بدلاً من ان ترد على هذا المطلب الاساسي العاجل الذي يطرحه التاريخ في مطلع الثلث الاخير من القرن العشرين ، قد جهدت في الجامعة وفي جميع الميادين الاخرى لأن تكيف المؤسسات مع مطالب الاحتكارات القصيرة الامد (إصلاح فوشيه) .

وان التناقض بين هذا المطلب التاريخي العميق وهذا الحل التجاربي الذي فرضته مصالح الاحتكارات العاجلة وحدها قد برز بصورة ملموسة منذ السنة الأولى لتطبيق الاصلاح . ومثال ذلك ان طلاب علم الاجتماع وعلم النفس كانوا يعيشون هذا التناقض بصورة حسية جداً : فاما انعدام اسواق التصريف بعد دراستهم ، واما الانضمام الى نظام يصبحون فيه عدّة على اعتبارهم شرطة المشروع الذهنية . فليس من مصادفات التاريخ ان يحصل الانفجار في هذا القطاع .

وكانت المشكلة اكثر عمومية ، وقد اشتركت غالبية الطلاب العظمى في الحركة بوعي

اكثر او اقل وضوحاً عن معابر النظام المسدودة .

وان هذه الأسباب العميقة تتيح لنا أن نفهم التظاهرات السطحية .

ففي حين كانت اسباب الأزمة العميقة كامنة في مبـــدأ النظام بالذات ، في التناقضات الأقتصادية الكامنة في اساس النظام ، في العلاقات الطبقية التي تشكل قاعدة له ، فقد عاش الطلاب هذه التناقضات بادىء الأمر على صعيد البنى العليا ، وكانوا يتحدثون بكل طيبـــة خاطر عن « الضياعات » ليس بالمعنى الطبقي الذي قصده ماركس ، بل على صعيـد وعي الضياع فحسب .

وهكذا فقد كانت الأشياء الظاهرة مجرد انعكاس مقلوب للحقيقة الواقعة . ان تناقضاً طبقياً قد عيش بادىء الأمر على اعتباره ضياعاً فكرياً . ولا يمكن لظاهرة الانعكاس المقلوب ان تدهش الانسان الماركسي (انظر على سبيل المثال نظرية الأزمات **في رأس المال**) .

كان الطلاب يتوصلون الى وعي تناقضات النظام بطريق مختلفة عن طريق عامل المصنع الواقع بصورة مباشرة ضحية استغلال ارباب العمل الطبقي .

ولقد كان من العسير في مثل هـذه الفوضى قراءة معنى الحركة العميق ما وراء السطح المضطرب ، والتميـــيز بين الحركة العميقة الموجهة ضد النظام وبين المحرضـــين اليساريين شركاء السلطة .

وكان يجب على حزب الطبقة العاملة ، الحزب الماركسي ، ان يكون على حد تعبير لينين المفسر الواعي لحركة غير واعيـة ، وان يسهل الانتقال الى وعي ثوري حقيقي عنـــد الطلاب بالتركيز بقوة على **ابراز الرابطة الباطنة والعميقة بين مطامح الطلاب** (حتى اذا اتخذت هذه المطامح اشكالا طوباوية او فوضوية بعد ، وهي اشكال تعبد الطريق امـــام الالهاء والاستفزاز) **وأهداف الطبقة العاملة**

واذا لم نتغاض عن الحقيقة الجديدة التي هي نمو القوى الانتاجية في المرحلة الراهنـة ، فان ثمة اساساً طبقياً موضوعياً لنضالات الطلاب ، وهذا النضال يحتوي على مضامين ثورية بصورة موضوعية .

وإن هذا الاساس الموضوعي يفسر السبب في انه إذا كان الانتقال الى مواقع الطبقة العاملة بالنسبة الى المثقفين قد ظل ظاهرة فردية ايام ماركس وانجلز (واحدهما ابن بورجوازي صغير والآخر ابن بورجوازي كبير) -- ذلك انه لم يكن لهذا الانتقال إذن سوى اساس ذاتي هو « ادراك الحركة التاريخية » كما يكتب ماركس في البيان -- فان هــذا الانتقال يصبح اليوم ظاهرة جماهيرية، ذلك انه يرتكز على القاعدة الموضوعية للعلاقات الطبقية التي تربط « الشغيل الجمــاعي » (الذي يشكل عدد متزايد من المثقفين جزءاً مكملاً منــه) بالنظام الرأسمالي .

ومن المؤكد ان الطــلاب ، من جراء وضعيتهم بالذات التي هي وضعية المنتجين المقبلين ، يميلون الى التأكيد ، بصورة وحيــدة الجانب ، على المستقبل ، على منظورات القضايا ومظهرها الايديولوجي ، بله الاخلاقي ، مع جميـع مخاطر الطوباوية الفوضـوية التي ينطوي ذلك عليها ، ومع جميـع امكانات الاستغلال الديماغوجي ، بله البوليسي .

بيد انه لا يجوز لهذا كله ان يطمس بالنسبة الينا الامر الجوهري ، او يمنعنا عن إقامة علاقة صحيحة بين نضال العمال الطبقي وحركة الطلاب .

اما ان نقتصر على التحليل الآلي الخاص بعلم الاجتماع المبتذل بشــأن الاصول الاجتماعية وحدها ، فان هذا يقودنا الى نوع من التعالي الذي يعتبر الحركة الطلابية بمجموعها حركة قاصرة بصورة ابدية ، حليفة قلقة بالضرورة ، مثلها مثل الفئات البورجوزية الصغـيرة التي ينحدر الطلاب على العموم منهـا .

لكننا إذا اخذنا القضيــة على النقيض من ذلك بصورة اعم ، وحـددنا دور المثقف على اعتباره جزءاً مكملاً « للتشغيل الجماعي » في عصر يصبح العلم فيه « قوة انتاجية مباشرة »، ووضعية الطالب من خلال هذه الوظيفة المقبلة ، فانا نستطيـع اذن ان نفصل بصورة صحيحة نضال العمال مع نضال الطلاب .

لقد كانت حركة الطلاب التعبير المتفجر عن تناقض اعمق .

ومن قبل، لم تكن اضرابات ايار العمالية مجرد نتيجة لتراكم مطالب الأجور تراكماً بسيطاً.

كانت المطالب الاقتصادية تنصب في مطلب سياسي ، الا وهو وضع حد لنظام من السلطة الشخصية هي سلطة الرأسمال الضخم . كان مطلب احترام الحريات النقابية ، والاعتراف بحق التصرف الحر للفئات النقابية في المشروع وتوسيع سلطات لجان المشروعات ،يطرحان قضية اساسية ، الا وهي قضية الرقابة العمالية .

هكذا كان الاتصال يتحقق بين المطالب العمالية ومطامح الطلاب .

هكذا كان يجري وعي التناقض العميق بين التقدم العلمي والتقني ، الذي يتطلب من عدد متزايد من الشغيلة اليدويين والذهنيين حداً اقصى من المبادرة على صعيد نشاطهم الحرفي ، والمنطق الرأسمالي الجديد لتنظيم المجتمع الذي يستبعدهم من كل « مشاركة فعلية في تسيير المشروع او تسيير الدولة »

ان التجربة اليومية التي يخوضها التقني او المهندس تجعله يعيش تناقض عقلانية مزدوجة ، العقلانية التي يعي انه يمثلها والتي تسمح ببناء نظام قادر على ان يرفع حتى الحد الاقصى من الشدة انطلاقة العلم والتقنية ، وعقلانية النظام الرأسمالي الجديد الخاضع لغاية اخرى ، الا وهي غاية الربح .

ولكن المهندسين والتقنيين ، مثلهم مثل العمال ، لا يشرفون على سياسة المشروع ، وشروط نموه ، وبالخاصة لا يشرفون على غايته .

ان الاحتجاج ضد هذا المنطق الخاص بالرأسمالية ، الخاضع لقانون الربح ، ووعي تناقضات هذه العقلانية المزدوجة ، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من النضال الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة ، وحين يشدد هؤلاء المثقفون او الطلاب على هذا المظهر من تناقضات الرأسمالية التي تحد من مبادرات الشغيلة ، فانهم يسهمون في تنمية الوعي الثوري وإغنائه .

وفي المرحلة الراهنة لتطور مجتمعنا ، لا تستطيع الحركة العمالية ان تنتصر وان تحول المجتمع ما لم تعرف كيف تعين هوية هذه التناقضات الجديدة للرأسمالية وتضم الى معركتها تلك الفئات الذهنية التي هي بفعل وظيفتها بالذات اسرع حساسية لهذه المعركة ، وبالخاصة

المهندسين والملاكات والتقنيين الذين يصطدم مطلبهم الخاص بالفعالية والعقلانيـــة بعلاقات الانتاج الرأسمالية .

وينطبق الامر نفسه على اولئك المثقفين الذين لم يتخصصوا في عـــلوم الطبيعة وفنون الانتاج الصناعي، بل تخصصوا في العلوم الانسانية ؛ فالعالم الاجتماعي والعالم الاقتصادي والعالم النفساني يعون ان العقلانية الرأسمالية تؤدي الى تحويل علمهم الى « تقنيـــة محتواة في نظام اجتماعي معين » : انتقاء الاطفال الذين يسمون « غير متكيفين » بغرض تدبير قحط التربية الوطنية ، وتوزيع الشغيلة وفقاً لسوق العمل الخاضع لقانون الربح ، وتكييف الانسان مع عمله وليس العمل مع الانسان ، او السعي الى اعادة تكييف المريض مع المجتمع الذي جعل منه مريضاً .

فليس إذن من مصادفات التاريخ في حال من الاحوال ان تكون ثورة الطلاب قد ولدت في كليات الآداب بالضبط ، وبصورة اخص في مدارس علم الاجتماع وعلم النفس ، حيث كانت هـــذه التناقضات ، والطريق المسدودة التي تقود اليها ، ملموسة بصورة اكثر مباشرة .

هنالك جعـــل يرتسم بكل قوة ذلك الشيء الذي كان القاسم المشترك بين جميع حركات الطـــلاب في شهر ايار : رفض الاحتواء في نظام لا يعطون مناقشة قيمتـــه ، ومعناه ، واغراضه .

إن الاعتراف بالاهمية الجديدة لدور المثقفين ، وبالتغير الكيفي الذي تحقق من وجهة النظر هذه في النصف الثاني من القرن العشرين ، لايعني في حال من الاحوال معارضة الدور المحرك والقائد الذي تلعبه الطبقة العاملة في الحركة الثورية ، او حتى الاقلال منـه ، بل هو على النقيض من ذلك رفض حبس الطبقة العامـــلة في وظائفها القديمة ، واحباط مناورات ايديولوجيي الرأسمالية الجديدة الذين يريدون ان يعتبروا الفئات الجديدة من الطبقة العامـلة او « المثقفين الجدد » كأجزاء من « الطبقات المتوسطة » التي ينتسبون اليهـــا من جراء مستوى حياتهم واسلوبها . ولكن ما يسمى خطأ « الطبقة العاملة الجديدة » ، مثلها في ذلك

مثل « المثقفين الجدد » ،هم في تزايد متصل على النقيض من « الطبقات المتوسطة » التي تتناقص اهميتها العددية ودورها الاجتماعي بقدر ما يتطور رأس المال ، ويشكل توسعهم نفسه أحد مقاييس تطور المجتمع. ومع دمار الرأسمالية وبناء الاشتراكية لا تتقهقر هذه الفئات مطلقاً، بل هي على النقيض من ذلك تزداد عدداً وأهمية بسرعة أعظم .

وعلى أية حال ، فان ماركس لم يعرّف قط أية طبقة اجتماعية بمستوى حياتها أو أسلوبه : فليس امتلاك سيارة ، أو جهاز تلفزيوني ، أو براد ، هو الذي يجعل العامل يكف عن كونه عاملاً .

وفي عصرنا — حيث أصبح العلم قوة انتاجية مباشرة من جراء تطور التقنية — فليست الطبقة العاملة بعيدة فحسب عن فقدان أهميتها من وجهتي النظر العددية والتاريخية على حد سواء ، بل هي على النقيض من ذلك تكبر عدداً وتعظم وزناً :

أولاً لأن عدداً متزايداً من التقنيين والمهندسين والباحثين يصبحون جزءاً لا يتجزأ من « الشغيل الجماعي » .

ومن بعد لأن مكننة الاعمال الادارية ووظائف التسيير تمحو أكثر فأكثر الحدود القائمة بين المستخدم الذي أصبح مشغلاً للآلات الحاسبة على سبيل المثال ، والعامل الذي يشتغل في شروط الاتوماتية .

وأخيراً لأن امتداد الماكينية الزراعية يجعل من عدد كبير من الشغيلة الزراعيين في الريف (سائقي الحارثات على سبيل المثال) عمالاً قريبين جداً من عامل المصنع .

ويطرح البروفسور ماركوز قضية ثالثة : إن هذه الطبقة العاملة لا تستطيع بعد الآن،في البلدان الصناعية ، أن تمارس « وظيفة السلبية »،أن تمارس دوراً ثورياً في المجتمع .

وترتكز هذه الموضوعة على مسلمة، ألا وهي أن هذه الطبقة العاملة ، بالمعنى العريض جداً الذي تملكه اليوم ، لا تستطيع بعد الآن أن تعي التناقضات التي تجعلها في تعارض مع النظام الرأسمالي ، لأن هذه التناقضات هي في طريق الاضمحلال .

ولكن الحقيقة هي، في المرحلة الراهنة من نمو القوى الانتاجية، ان التناقضات التي اكتشفها ماركس بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ليست قائمة فحسب دون ان تتغلب الرأسمالية عليها، بل لقد ظهرت ايضاً تناقضات جـــديدة لم تكن موجودة في زمن ماركس، وهي تؤكد التناقضات السابقة وتفاقمها .

ان هذه التناقضات لتسهم أكثر فأكثر في زيادة الحساسية والنفور تجاه اللاعقلانيـــة الخاصة بنظام يتطلب من الشغيل الحد الأقصى من المبادرة في مهماته التقنية وطاعـــة غير مشروطة للملاك الخاص أو الجماعي لوسائل الانتاج .

وهكذا فان المطلب الخاص بالمشاركة الفعالة في تحديد أهداف الانتاج ومعناه هو القاسم المشترك بين مطامح الطلاب والمثقفين والاهداف الواعية للطبقة العاملة .

وبالتالي فان قضية علاقاتهم لا يمكن ان توضع بعبارات الخصومة او التبعيـة (وأقل من ذلك بعبارات التضاد) .

ان الحركة العمالية وحركة الطلاب والمثقفين هما لحظتان من كلية واحدة .

وهكذا فانه يجب على الحزب الشيوعي ، حزب الطبقة العاملة ، أن يكون العنصر المحرك الحاسم ، القادر على ان يحقق في الفعل هذا الجمع الشامل للقوى الثورية في عصرنا .

وان هذه المهمة التاريخية التي لم يسبق لها مثيل تتطلب جهداً لا سابق له على صعيـــد الوضع التاريخي ، في سبيل ادراك تناقضات من نمط جديد ، وكشف صيغ جـــديدة ، وخلق بنى جديدة ، وإعداد اشكال جديدة للتنظيم السياسي ، وقيـــادة النضال ، وممارسة زعامة الطبقة العاملة .

* * *

انه لمن واجب الشيوعيين ألا يفلتوا الفرصة التاريخية التي هي اليـــوم فرصة مستقبل الاشتراكية في فرنسا . ان حزبهم يشكل ، حتى درجة بعيدة ، القوة العظمى الاكثر جدية من أجل بناء هذا المستقبل ، وذلك بفعل الثقة المشروعة التي تضعها فيه الطبقة العاملة في جمهرتها الغفيرة ، وفي الوقت نفسه بفعل إخلاصه الاساسي لمبادىء الماركسية اللينينية .

وإن في مكنة هذا الحزب أن يتخذ المبادرات الحاسمة التي ترفع الى مستوى متطلبات الوضع التاريخي الجديد أسلوبه في العمل ، ونظريته عن الوحدة وتطبيقه لها ، وتصوره لنموذج للاشتراكية يتفق مع الشروط المخصوصة لفرنسا وللثلث الاخير من القرن العشرين .

* * *

وفيما يتعلق بأساوب عمل الحزب ، فليس المقصود مطلقاً الطعن في دستور الحزب أو مبادئه التنظيمية ، بل المقصود هو التطبيق الحي والخلاق لذلك الدستور وهذه المبادىء .

ان الحق الاول الذي يعترف به الدستور لكل مناضل (البند السادس) وواجبه الأول هو المشاركة «في اعداد» سياسة الحزب .

وهذا يتضمن أن متطلبات الانضباط الضرورية في تطبيق قرارات الأغلبية لا يجوز في حال من الأحوال أن تقذف الى المحل الثاني ما كان ماركس ولينين يعتبرانه على الدوام الفضيلة الأولى لكل مناضل ثوري ، ألا وهي المبادرة التاريخية .

فالمقياس الأساسي لترفيع الملاكات لا يمكن أن يكون إذن سوى هذه القدرة على المبادرة ، القدرة على ادراك الجديد وعلى التوجه في الفعل وفقاً لما هو في طريق الولادة والنمو.

وهكذا يستطيع الحزب أن يعطي ، بفضل حياته الداخلية ، مثالاً عن الديموقراطية الفعلية . ذلك أن الحرية بالنسبة الى الماركسيين ، خلافاً للديموقراطية الصورية ذات الجوهر البورجوازي ، ليست هي مجرد الحق في النطق بكلمة لا وإباحة المعارضة ، بل إن الحرية هي قبل كل شيء واجب الابداع وامكانيته ، والمبادرة التاريخية على جميع المستويات : في الاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة .

وهذا يفترض أن تتوفر داخل الحزب شروط تداول الأفكار الطليق ، يعني أن رأياً لم يحتوَ بعد في خط الحزب العام ، رأياً تنادي به الأقلية ، لا يمكن فقط أن يدافعَ عنه على جميع مستويات الحزب ، بل أن يناقش أيضاً في جميع هذه المستويات بشرط ألا يكون في تناقض مع البرنامج ومع الدستور . وإن الغرض من ذلك هو إتاحة الفرصة لإحداث التغييرات الداخلية بغير طريق الكوارث ، وضمان التكيف الدائم

مع أوضاع تاريخية جديدة أبداً ، والحفز المتصل للتفكير السياسي الخلاق من القاعدة الى القمة . وليس ثمة أية رابطة مشتركة بين هذا المفهوم وبين وجود الشيع في الحزب ، ذلك أنه يحترم المبدأ الأساسي للمركزية الديموقراطية : فالأقلية تخضع للقرار الذي تتخذه الأكثرية وتطبقه . ولقد اعترف الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بهذا المطلب حين ضمن مشروعه عن الدستور في آب ١٩٦٨ ما يلي : إن للأقلية الحق في « صياغة وجهة نظرها وفي الحصول على تسجيلها في محضر الجلسات ، وفي الاحتفاظ بأسلوبها في الرأي ، وفي المطالبة بمناقشة وجهة نظرها من جديد على أساس وقائع جديدة نجمت في أعقاب وضع القرارات المتخذة موضع التنفيذ » . هكذا تقوم العلاقة الجدلية بين القاعدة والقمة ، المبادلة الحية الضرورية التي تحقق التوازن ، في المركزية الديموقراطية، بين المركزية والديموقراطية.

إن تطور هذه الحرية الحسية ، هذه الديموقراطية الخالصة من الأكاذيب ، في حياة الحزب بالذات ، حافزة المناقشة السياسية البناءة في كل خلية ، هي الطريقة الوحيدة القمينة بتوطيد الانضباط الواعي .

وعندئذ فان مفهوم الدور القيادي للطبقة العاملة ولحزبها الشيوعي يتخذ معناه الكامل. ليس في الامكان بعد الآن الخلط بينه وبين فكرة الدور المتسلط ، ذلك أن الدور القيادي ليس مجرد لقب يمكن للمرء أن يطلقه على نفسه ، بل يجب الفوز به في مباراة تتكرر كل يوم . وإن في مكنة الشيوعيين أن يقدموا الاسهامات الأكثر بناء في جميع الميادين : أن يتصوروا ويعدوا ، في كل برهة من التطور التاريخي لتناقضات الرأسمالية ، ستراتيجية وتكتيكاً سياسيين متكيفين ، وخطة اقتصادية مستوحاة من عقلانية غير عقلانية الرأسمالية الجديدة ، وعقيدة عسكرية ، و « خطة حسابية » ، وكذلك خطة عاجلة من أجل الجامعة .

ويستطيع الحزب الشيوعي أن يرد على هذا المطلب الرفيع أولاً لأنه لا يطرح مسألة دوره القيادي بعبارات موقف دفاعي مذعور .

إن هذا الدور القيادي يقوم على واقعين تاريخيين عميقين .

أولاً إن الحزب الشيوعي هو الطبقة العاملة التي توصلت ، بفضل الماركسية، الى وعي ذاتها.ووعي رسالتها التاريخية . وإن مفهوم الطبقة العاملة ليمتد في عصرنا الى قوى حية جديدة من الأمة ، وبالخاصة الى تلك الفئات من المثقفين التي ولدت ونمت عفوياً بفعل ذات نموالعلوم والتقنيات والاقتصاد ، وهي تشكل عنصراً متعاظم الأهمية من« الشغيل الجماعي» . وهكذا تجد الطبقة العاملة نفسها على رأس ما كان غرامشي يسميه « كتلة تاريخية جديدة » ، ويجب أن تحس هذه الفئات الجديدة ، في داخل حزب الطبقة العاملة ، أنها « في بيتها » وأن تلعب هناك دورها النوعي مثلما تلعب دوراً نوعياً في « الشغيل الجماعي» الذي هو محرك التطور في مجتمعاتنا .

والأساس الثاني لمبدأ الدور القيادي للحزب الشيوعي لا يقوم فحسب في كونه مجرد التعبير والتنظيم الواعيين للطبقة العاملة التي هي العنصر المحرك للتطور التاريخي في عصرنا ، بل لأنه يعتمد أيضاً على نظرية علمية خاصة بهذا التطور التاريخي ذاته ، ألا وهي الماركسية اللينينية .

وفي أيام ماركس ، ثم في أيام لينين ، كانت هذه الزعامة العلمية ميسورة : فالعلوم الانسانية كانت ، حتى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين ، يعني حتى الأزمة العامة العظمى للرأسمالية ، تلعب بالنسبة إلى البورجوازية بصورة خاصة دوراً تبريرياً . كانت المهمة الجوهرية بالنسبة الى الاقتصاد السياسي ، والتاريخ ، وعلم الاجتماع ــ العلوم الاجتماعية بمجموعها ــ أن تفسر أن العالم البورجوازي هو أفضل العوالم الممكنة، وأن تدرس الآليات التي تضمن تناسقه الرائع .

ولم تكن الأبحاث الجدية تستطيع أن تتركز سوى على ظواهر ثانوية : ان مؤلفات علم الاجتماع التي جعلت تطبق مناهج علمية لم تعن بقضايا مجتمعنا المركزية ، بل عنيت بتحليل المجتمعات البدائية ، أو بمواضيع هامشية في مجتمعنا ، الانتحار مثلاً .

ولعب الاقتصاد السياسي لكينس دوراً طليعياً .

فلم يعد المقصود امتداح الرأسمالية فحسب ، بل انقاذها من أزمة هي مرضها القاتل ،

وذلك بفعل التدخل الواعي من قبل الدولة

واعتباراً من ذلك الحين ، فان العلوم الانسانية بمجموعها ستنتقل من دور تبريري الى دور عملياتي .

وحتى اذا كانت برامجها موجهة بصورة جوهرية تبعاً لغايات الرأسمالية الجديدة ومنطقها ، فانها تحقق تقدماً وتتوصل الى فعالية غير مشكوك فيها .

ولكن الاحزاب الشيوعية ماا كثر ما اكتفت بترديد ما كان صائباً بصورة مطلقة أيام لينين ، من دون أن تأخذ هذه الطفرة بعين الاعتبار ، وبنتيجة ذلك من دون أن تجمل في بحثها الخاص كل ما هو قيم في الاكتشافات الطرائقية المحققة في العلوم الانسانية في العالم الرأسمالي .

ومنذ كينس قادت ضرورة التدخل الاقتصادي من قبل الدولة الى إعداد عناصر محاسبة وطنية ، ومبادىء للتخطيط ، ودراسات عن الاتفاق والمصادقة . واستخدم الحساب الاعمالي من أجل الستراتيجية البحرية أو الجوية ، وعمل علم النفس اداة للدعاية التجارية والتشريط السياسي ، وأصبح علم النفس الاجتماعي ، وحركية الجماعات ،وعلم الاجتماع ، أدوات قوة من أجل تسخير الجماهير في خدمة جماعية أرباب العمل أو الدولة ، وباختصار فان **العلوم الانسانية أصبحت** ، في العالم الرأسمالي ، **الأعوان الذين لاغنى عنهم من أجل البت** .

ولم يسلك الماركسيون هذه الطريق الا متأخرين جداً ، بحيث أن العلوم الانسانية — الأمر الذي يدعو الى العجب — قد تطورت حتى درجة بعيدة بصورة خارجة عنهم .

وتئيد الستالينية بكل ثقل بعد ، أولاً بسبب التخلف النظري الذي أدى اليه استخدامها التبريري للتاريخ الاقتصادي والسياسي والفلسفة . وتبقى من ذلك موقف « انتصاري » في أغلب الأحيان ، فبدلاً من استخدام الماركسية على اعتبارها منهجاً من أجل تفهم الحقائق الجديدة ، واكتشاف الأشياء التي هي في سبيل الانبثاق ، منهجاً من أجل تخليص المستقبل

انطلاقاً من التناقضات الحالية ، كان ثمة اتجاه أحياناً نحو اعتبار العلم ميراثاً ثم الحصول عليه بصورة نهائية من قبل الشيوعيين الذين كانوا يمثلون اذن مثل مربين معصومين . و كثيراً ما اعطوا الانطباع أيضاً بأنهم لايتقبلون عن طيبة خاطر الأمور غير الصادرة عنهم ، وبأنهم يعبرون عن حقائق منتهية في صيغ مصفحة طقسية .

وهكذا تراءت الماركسية اللينينية ليس كأداة للبحث والاكتشاف بل على اعتبارها تبريراً لنظرية محددة بصوره مسبقة ، وهي تعطي الجواب على جميع الأشياء . ان دور الحزب القيادي ، تلقاء اختصاصيي العلوم الانسانية، يقوم في طرح القضايا وليس في تحديد الموضوعات بصورة مسبقة ، هذه الموضوعات التي سيطلب فيما بعد من عالم الاقتصاد ، أو عالم الاجتماع ، أو عالم التاريخ ، أن يبررها .

ان اللقب الجميل للاشتراكية « العلمية » والسياسة « العلمية » ليس باللقب الذي يستطيع المرء أن يمنحه لنفسه ، بل يجب أن يستحقه كل يوم بفضل التقدم بالعلم فعلياً . فعلاقات الماركسية مع العلم الحي تشرط فعاليتها واشعاعها .

ويجب ان تصبح العلوم الانسانية بالنسبة اليها أيضاً أعوان البت ، أدوات المبادرة التاريخية وسائلها ، كما هي بين أيدي الرأسمالية الجديدة أدوات ووسائل المحافظة الاجتماعية والاحتواء في النظام .

ولما كان فيمقدور العلوم الانسانيةأن تكون ، بالنسبة للماركسية ، أدواتالمبادرة التاريخية ووسائلها ، فقد استبعدنا عمداً ، لهذا السبب بالضبط ، من هذه الطبعة الفصل المطول المكرس لنقد التفسيرات العقائدية للمذهب البنيوي ومنظري « موت الانسان » . وليست لدينا كلمة واحدة نحذفها من ذلك النقد ، لكن منظري « موت الانسان » تلقوا ، في أيار (مايو) ، دحضاً أشد قوة وأكثر حزماً بما لايقاس ، ألا وهو تكذيب الأحداث لهم . ان منظري « موت الانسان » قد لاذوا بالصمت أمام هذا الانفجار لمبادرة الجماهيرالتاريخية، أمام هذا التأكيد اللامع لدور « اللحظة الذاتية » الخاصة بالجدلية التاريخية — وهي لايمكن

أن تحلل بوصفها « نتيجةالبنية » — وما كان في مكنتهم في حقيقة الأمر أن يقولوا شيئاً . وقد التفت عدد كبير من تلامذتهم صوب ماركوز الذي كان يبحث عن الانكار الثوري خارج البنية .

إن منهج التحليل البنيوي ، الذي أسهم إسهاماً كبيراً في تكوين العلوم الانسانية وتطورها ، وبالخاصة تحت تأثير السيد ليفي‌ستراوس ، قد تحرر على هذا الغرار بفضل التاريخ من التطفل الفلسفي لنظريات « موت الانسان » .

* * *

في الطفرة العظمى التي أصبحت ضرورية ، بعد دروس الربيع ، يمكن لكشف حساب علمي حقاً لهذه الدروس أن يسمح للحزب الشيوعي الفرنسي بأن يطرح بطريقة جديدة قضايا الوحدة كيما يتزعم بصورة فعلية « كتلة تاريخية جديدة » .

ومن المؤكد أن قضايا الوحدة تطرح بصورة مختلفة حسب البلدان والعصور ومراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تضفي على الفئات المختلفة أهمية تزيد أو تنقص .

ومثال دلك أن لينين استخدم بصورة رائعة في بلد مثل روسيا عام ١٩١٧ العبرة التي استخلصها ماركس من تجربة كومونة باريس : « في كل أمة يتفوق فيها الفلاحون اذا مشت البروليتاريا وحدها الى المعركة فان نشيدها الظافر سيتحول سراعاً الى لحن جنائزي » .

وهكذا كان انتصار الطبقةالعاملة يتطلب أن يترافق الهجوم الموجه ضد السلطة بطبعة جديدة من « حرب الفلاحين » .

وإنه ليكون من قبيل السخف أن تطبق هذه الصيغ بصورة آلية في كل زمان ، وفي كل مكان ، وفي كل مناسبة . وفي الصين (وهذا ما كان لينين يقدره منذ ١٩٢٠)١ ، كان دور طبقة الفلاحين كبيراً بحيث أن مفهوم المجالس السوفييتية ، والحزب نفسه ، يجب

---

١ — انظر في هذا الموضوع: روجيه غارودي، المشكلة الصينية، مطبوعات سيغرز، ص: ٧٧-٨٣

أن يغير بالضرورة . وبالمقابل ، فانه يجب في بلدان مثل انكلترا ، حيث يحتل الزراعة مركزاً هائلاً ، أن تطرح القضية بصورة مغايرة .

وبصورة عامة ، فان المسألة الفلاحية لا تطرح أبداً ، في بلدان عالية التصنيع ، حيث الثقل النوعي الخاص بطبقة الفلاحين في تقهقر متصل ، كما طرحت في روسيا أيام لينين. إن « الكتلة التاريخية الجديدة » تتكون بحيث أن فئات اجتماعية جديدة غير فئات طبقة الفلاحين والطبقات المتوسطة في المدن هي التي تصبح حاسمة الى جانب الطبقة العاملة ، وأحياناً باندغامها مع هذه الطبقة ، وذلك من خلال الفنيين والمهندسين ، والباحثين ، ومقولات متنوعة أخرى من المثقفين « العضويين » ، مروراً بالجامعة .

ولا يعني هذا على الاطلاق أن تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين لن يبقى أحد توابت السياسة البروليتارية ، بل إن أهمية هذه الفئات الجديدة من المثقفين قد تعاظمت بشدة وبصورة مباغتة خلال هذه السنوات العشر الأخيرة بحيث أصبحت هذه الفئات تطرح قضية أولية .

إن التطور الراهن لا يؤدي مطلقاً الى انعزال الطبقة العاملة أو تقهقرها : ان الأمر على النقيض من دلك تماماً ، اذ أن دورها المركزي والمحرك يصبح أكيداً لا جدال فيه أكثر من أي وقت مضى ما دامت هذه الطبقة العاملة تمتد كما رأينا الى فئات جديدة من الشغيلة الذهنيين ، ومن شغيلة زراعة تتشرب بصورة متعاظمة بالعلم والطرق الآلية ، والشغيلة الاداريين الذين تحولهم نظرية المعلومات أكثر فأكثر الى « إعماليين » .

ويترتب على ذلك أن نموذج الاشتراكية الذي يقترحه الحزب الشيوعي يجب ان يتجاوب أيضاً مع المطامح الأساسية لهذه الفئات الجديدة .

وبالتالي فان قضايا الوحدة لا تطرح بصورة لم يسبق لها مثيل من وجهة نظر مضمون هذه الوحدة فحسب ، بل من وجهة نظر شكلها أيضاً .

وبالفعل ، فانه لم يعد يقصد التوجه فقط الى « الطبقات المتوسطة » التي هي ، من

جراء وضعها بالذات بين الطبقة العاملة ورأس المال ، متأرجحة ومترددة بطبيعتها ، وهي تشكل في أفضل الأحوال «جيشاً احتياطياً » للبرولتياريا ، حليفاً غير مستقر مبدئياً .

إن هذه الفئات الجديدة ، بفعل وضعها بالذات ، مقادة الى التطور والى الاندماج أكثر فأكثر في معركة الطبقة العاملة ، كما بينت ذلك في وقت سابق الاضطرابات التي اشترك فيها بصورة جماهرية المهندسون والفنيون ، وعلى الاخص منذ عام ١٩٦٣ اضرابات نيير بيك وبول . وحتى اذا لم تكن الظاهرة عامة بعد ، فاننا أمام اتجاه في سبيله الى الولادة والنمو ، كما برهنت احداث أيار (مايو) ١٩٦٨ على ذلك ، وبالنسبة الى الماركسي يجب تحديد المنظورات انطلاقاً من الاشياء التي هي في سبيلها الى الولادة والنمو .

وهذه هي الحال فيما يتعلق بقضايا الوحدة مع مقولات أخرى من المثقفين المتزايدين ومع الطلاب .

ولا مكان هنا لاي « تعال » ، حتى اذا كانت الحركة الوليدة خاضعة حتى درجة بعيدة للطوباوية ، وبنتيجة ذلك قابلة لأن تحرفها اليسارية بسهولة .

لقد كانت الطوباوية ، بالنسبة الى الطبقة العاملة ، مرحلة طفولية من الوعي الثوري. فليس مما يبعث على الدهشة اذن ان تمر الفئات الجديدة ، قبل اندغامها كلياً بالطبقة العاملة، بهذه المرحلة التي يمكن أن تكون طريقاً للعبور الى وعي ثوري حقيقي .

أما اليسارية، حين تتخذ صفة تيار جماهيري ، كما كانت الحال في أيار (مايو)١٩٦٨ فتلك على الدوام قرينة ، كما علمنا لينين ، على أن ثمة مشكلة فعلية لم نعرف كيف نجيب عليها الاجابة الكاملة .ولن تقهر اليسارية حقاً إلا عند العثور على هذا الجواب الصحيح ، بحيث تنتزع جميع الجذور الموضوعية من يد الديماغوجية . ويجب أن نحتاط حتى ذلك الحين من الخلط بين الاستفزازي الواعي والثوري الوليد ، هذا الذي يخطىء بسهولة ويمكن تضليله بسهولة بحيث يخدم بصورة غير واعية خطط الاستفزازي .

وإن ذلك لأشبه بالضبط ، على صعيد آخر ، بالحالة التالية : إن المناضل الثوري

الكريم والشجاع لا يكف عن كونه رفيقاً لنا حتى اذا كان تقديرنا أنه يخطىء . وقد لا نقاسم تشي غيفارا مفاهيمه ، لكننا لا ننسى لحظة واحدة الاحترام الذي ندين به لمناضل بطل كرس حياته بأسرها وموته للنضال الثوري .

إن الحركة الطلابية مرت بالمراحل الطفولية التي اجتازتها الحركة العمالية ، وهذا ما مكن بعض الناس من استغلال هذه الثورة وتوجيهها نحو العدمية والاستفزاز ، نحو ما كان لينين يسميه « اليسارية » .

وإن « لليسارية » ثلاث خصائص جوهرية :

١ ــ الاستخفاف بالمطالب ، وحتى انكارها، على حساب الجملة الثورية . وهكذا فان اناساً أرادوا أن يجعلوا من انفسهم الناطقين الوحيدين باسم الحركة الطلابية في شهر آب (اغسطس) قد أعلنوا مثلاً أن المطالب العمالية الخاصة بالاجور (بينما ٤ ملايين من العمال المأجورين يكسبون أقل من ٦٠٠ فرنك في الشهر) ، هي مطالب « مضحكة » ، « تافهة » ، «ثانوية» ، وبذلك أسهموا في خلق سوء تفاهم أساسي بين العمال والطلاب .

٢ ــ رفض تحليل نسبة القوى . وتلك هي العودة ، ما قبل الماركسية ، الى الوهم البلانكي الجديد القائل إنه في الامكان ، بأقلية ناشطة ، صنع الثورة في أي مكان وأي زمان . ولقد شاهدنا إذن « منظرين » عجيبين يبتكرون ستراتيجية للاستفزاز والعدوى ، حاسبين أنه في الامكان ، بفضل ما يستثيره القمع البوليسي من استياء ، استخدام جودة الجماهير الناهضة ضد حكم التسلط من أجل إقامة الاشتراكية بالمباغتة ، وذلك باختلاس الأهداف واستمالة الطموحات .

٣ ــ انبعاث الطوباوية . وجاء كتاب ماركوز **الانسان وحيد البعد** في الوقت المناسب ، اذ رفدت موضوعاته المبسطة المبررات « النظرية » لنزعة المغامرة . وأخذت الصحافة البواقة على عاتقها ، وقد تدخلت هذه المرة في شؤون الفلسفة ، أن تنشر تلك

الموضوعات على أوسع نطاق : ليس في المجتمع الذي بلغ درجة عالية من التصنيع قوة قادرة على معارضة النظام ، والطبقة العاملة التي صار احتواؤها لم تعد تملك ذلك الدور القيادي الذي عينه كارل ماركس ؛ ان عناصر المعارضة موجودة في الخارج ، عند اولئك الذين لا ينتمون الى أية طبقة ، والأقليات العرقية ، والطلاب الذين هم مثقفون لم يحتوهم النظام بعد . وهكذا تم الرجوع القهقري الى ما قبل فوضوية باكونين نفسها ، الى طوباويات فورييه المراجعة بتهيئة نفسانية تحليلية لمفهوم الغريزة و« العشق » . ووقعت النزعة المناهضة للشيوعية من جديد على أساس نظري ، وأصبحت الثورة فعلاً أخلاقياً ، تمريناً من سفر الرؤيا .

وكانت عواقب هذا الانحراف بالحركة الطلابية نحو الفوضوية مدمرة : فقد انقسمت القوى المعارضة للنظام من جراء نزعة محمومة مضادة للشيوعية حملت تأييداً ميؤوساً منه للنزعة الرسمية المضادة للشيوعية التي انتهزت الفرصة كي تعطي هؤلاء « المتحمسين » لمعارضة الشيوعية المنابر الأشد دوياً والدعاية الأشد فعالية .

ولم تتعرض المعارضة للانقسام فحسب ، بل لانهيار المعنويات أيضاً ، إذ هي لم تعط أي منظور حسي .

وأخيراً فان هذا الاختلاج الفوضوي المذهل قد أناخ مطية للسلطة بصورة خاصة اذ أسقط اعتبار فكرة الثورة بالذات وغذى المضاربة الحكومية على الخوف : لم تعد الثورة تتراءى تغييراً جذرياً للبنى الاجتماعية بفضل صراع الطبقات ، بل عنفاً لمجرد العنف ، دماراً خالصاً تمارسه الأقليات الناشطة .

وأصبح من اليسير على السلطة ، التي استغلت بصورة عليمة هذا الاضطراب ، أن تعطي الاحساس بأن الحلول الفعلية ، الثورية ، هي الأجوبة الفوضوية ، المختلجة ، على الأسئلة المطروحة ، وأنها ليست أجوبة ، بل صرخات ، وفوضى ، وانكارات .

ان هذه الاساءة التي ارتكبتها اليسارية ، وهي إساءة لا ريبة فيها ، لا يمكن في حال

من الأحوال أن تخفي عنا أهمية ومغزى الحركة الطلابية الكبرى التي دنستها هـذه اليسارية وأن تمنعنا من طرح القضايا الأساسية .

* * *

وتجابهنا مشكلة مماثلة فيما يتعلق بالوحدة مع اولئك المسيحيين الذين ينتهون الى الوعي الثوري بطرق مغايرة لطرقنا .

وإنه لمن العبث، هنا أيضاً، أن نقول : إنه من قبيل الوهم الخالص أن نعتقد بالانضمام الجماهيري للمسيحيين الى الاشتراكية .

ولسوف نبين فيما بعد أننا لا نشترك مطلقاً في هذا الوهم . إننـا نقرر فحسب أن هذه الحركة الجماهيرية الكبرى التي تشكلها الكنيسة الكاثوليكية مثلاً (ويمكننا أن نقـدم ملاحظات مماثلة بخصوص الكنائس الأخرى) تجتازها تيارات منوعة ، ومتعارضة أحياناً .

فثمة تيار رجعي بصورة قاسية ، « احتوائي » ، متوجه نحو الماضي من وجهة النظر اللاهوتية ووجهة النظر السياسية والاجتماعية على حد سواء . وإنه لتيار مابرح قوياً جـداً ، وبالخاصة في بعض البلدان ، لكنه في حالة تقهقر ، قد أدانه التاريخ بصورة لامرد لها، وهو منذ الآن في عداد الأقلية في فرنسا .

وثمة التيار السائد الذي يجد تعبيره على العموم في النصوص الرسمية للكنيسة ، وهو يمكن أن يتصف من وجهة النظر الاجتماعية بالانضمام الى الايديولوجية التكنوقراطية الخاصة بالرأسماليـة الجديدة ، متقبلاً عن طيبة خاطر تدخلات الدولة من أجـل تلطيف مساوىء الرأسمالية الفردية والليبرالية ، وان الرسائل البابوية الأخيرة ،وبالخاصة Mater elmagistua لتحدد هذا الاتجاه .

وأخيراً فان تيـاراً ثالثاً ينمو في الكنائس المسيحية : إن بعض المؤمنين ، بأعداد متعاظمة ، وبالخاصة منذ فتح مجمع الفاتيكان الثاني السبيل أمام بعض التأملات النقدية، على الرغم

من انه فعل ذلك بقدر كبير من الحذر ، يحيون أيانهم بوصفه ثورة أكثر منه استسلاماً. وهنا أيضاً لعبت حركات أيار ،بالنسبة الى الكثيرين ،دوراً كاشفاً .

وإن هذا التيار في الوقت الحاضر محدود جداً بعد ، لكنه من الجلي في أعين الجميع أنه ينمو ويتطور .

وبالنسبة الى الماركسي ، والمهم بالنسبة اليه هي الأشياء التي في سبيل الولادة والنمو، فاننا نستطيع أن نحدد منظورات مستقبل الوحدة مع المسيحيين وفقاً لهذا التيار .

ولا يكفينا بادىء الأمر أن ندرك فحسب الأهمية المتعاظمة لقوى التجدد هذه ومغزاها الثوري الحقيقي من دون الاستهانة بها البتة ، بل يجب أن ندرك أيضاً التبدلات العميقة الحادثة في الكنيسة ، وحتى في الكنيسة الرسمية ، الجمعية ، التي لاتشترك مطلقاً في هذه المفاهيم التي تنادي الطليعة بها .

ان اتخاذ هذا الموقف حيال المسيحيين، اذ يبرهن على قابلية الشيوعيين لادراك الأشياء الجديدة ، يمكن أن يلعب دوراً بالغ الأهمية في تطور الوحدة مع جميع القوى الأخرى التي تشكل حلفاء ممكنين ، ليس مع القوى المنظمة في أحزاب سياسية فحسب ، بل مع جميع القوى التي تبحث عن منظور ، ورجاء ، والتي هي أكثر عدداً أيضاً من تلك القوى التي دخلت بصورة سابقة في اطارات الأحزاب السياسية التقليدية .

* * *

وتطرح قضايا الوحدة أيضاً على صعيد مناهج الحركة وستراتيجيتها الاجمالية .

ان الخلط بين الطريق السلمية نحو الاشتراكية والطريق البرلمانية يشكل خطيئة قاتلة . فهذا الخلط يعني فهم واقع السلطة في عصرنا بصورة خاطئة .

لقد كان البرلمان في فرنسا ، لزمن طويل ، مجلس ادارة أعمال البورجوازية ، ولم يعد هذا الأمر صحيحاً في الوقت الراهن . فحين أصبحت الدولة،مع رأسمالية الدولة الاحتكارية جهازاً للتدخل في البنى الاقتصادية ،انقطع البرلمان شيئاً فشيئاً عن كونه المركز الحي للمبادرات الاقتصادية والسياسية . لقد أخذ دور البرلمان يتناقص دون انقطاع مع فقدانه المبادرة حتى

على الصعيد التشريعي ، حتى قبل ان يحدد دستور عام ١٩٥٨ بصورة رسمية مجال القانون في مصلحة المراسيم والأوامر . فالبرلمان لايفعل سوى تسجيل القرارات المتخذة خارج نطاقه .

ان نظام السلطة الشخصية ، الذي يتجاوب بصورة ممتازة مع مطالب الاحتكارات ، قد عجل من دون ريب في هذا التطور واضفى عليه صفة الشرعية ، وهو التطور الهادف الى تركيز السلطة بين أيدي التكنوقراطيين التابعين للاستعمار الجديد ، هؤلاء الذين يصنعون سياسة الاحتكارات .

بيد ان هذا النظام استخدم لمصلحته أحد اتجاهات التطور الموضوعية . لقد بين ماركس قبل قرن كامل كيف تتجابه في البرلمان فرق البورجوازية المختلفة ، الجماعات المختلفة ذات المصالح الصناعية والزراعية والمالية ، وكيف أن الأزمات الوزارية نفسها تعبر عن تبدل نسبة القوى بين هذه الجماعات وعن تكون توازن جديد .

ولقد أدت متطلبات الاتجاه المتزايد نحو تمركز الاقتصاد، مع رأسمالية الدولة الاحتكارية، الى القضاء على الأضعف والى تنسيق المصالح الأساسية للاحتكارات بمجموعها من قبل عناصر مهمتها انجاح اتجاه اجمالي محدد . ولم يعد البرلمان ، في شكله التقليدي ، أداة فعالة للعمل الايجابي . ان كل مايستطيعه ، على الأكثر ، هو أن يمارس الرقابة **بصورة بعدية** ، وكان ذلك هو ماتخشاه الاحتكارات على وجه الدقة ، بحيث أصبحت هذه السلطة نفسها ، مع دستور عام ١٩٥٨ ، وهمية محضة .

ان مايستطيع النظام الديموقراطي (والنظام الاشتراكي) أن يرده الى البرلمان في المرحلة الراهنة من تطور بلادنا هو سلطة فعلية للرقابة الشعبية .

لكنه يكون وهماً خالصاً أن نحسب أن البرلمان، الذي كان الجهاز الأساسي للدولة في عصر الرأسمالية الليبرالية، يستطيع ان يقوم بهذا الدور من جديد وان يصبح من جديد المركز الموجه للحياة

الاقتصادية ، ولحياة البلاد بصورة عامة : ان البرلمان في صورته التقليدية لايتلاءم مع مثل هذه الوظائف .

ان ادراك هذا التطور التاريخي يتضمن عواقب عملية هامة . أولاً من وجهة نظر اسقاط نظام السلطة التشريعية،نظام **الاحتكارات**.فليس المركز الحيوي لمثل هذا النظام قائماً في البرلمان ، بل ان قوته في مكان آخر . ولذا فانه لايمكن ان توجه اليه ضربة قاضية بمجرد الاستيلاء على الأكثرية في البرلمان ، على الرغم من ان هذا الانقلاب في الأكثرية يتمتع بأهمية فائقة . كذلك لايمكن الحصول على حصار مراكز البت الحقيقية والآليات التكنوقراطية لسلطة الاحتكارات في الشارع بكل بساطة بواسطة رومانطيقة متراسية من نمط حركة ١٨٤٨ : ان الاستيلاء على السراي واحتلال سوق البورصة قد لايكونان أكثر من رمزين بائدين .

وبالمقابل ، فان الشلل الفعلي لمراكز النظام المحركة هذه يمكن الحصول عليه بواسطة ذلك « الاضراب الوطني » الذي اعطانا شهر أيار مسودته الاولى . وليس المقصود هنا في حال من الاحوال أن نرعى تلك الاسطورة الفوضوية ــ النقابية عن « الاضراب العام» ، بل إن المقصود ، على النقيض من ذلك ، هو ان نعي ما يمكن ان يشكله من جديد، في أعقاب تكون الكتلة التاريخية الجديدة في عصرنا، هذا « الاضراب الوطني » الذي يجرف أوسع فئات الامة ، والذي لا يستبعد في حال من الاحوال أشكال النضال الاخرى ، بما في ذلك الحصول على الأكثرية في البرلمان ، أو مظاهرات الشارع ، لكن دون أن نعمى مطلقاً عن الشيء الأساسي ، ألا وهو ألا ننساق مطلقاً مع مظاهرات الشارع وحدها ، هذه المظاهرات التي تقوم بها الاقليات الناشطة والتي هي عديمة الفعالية ويمكن أن تخدم بكل سهولة من اجل تجميع حزب للخوف ، وألا نقايض الاضرابات بصناديق الاقتراع .

ان التهيئة المنهجية « للاضراب الوطني » تتضمن عملا ايديولوجياً وسياسياً عظيما جداً في الجماهير الاكثر تنوعاً . واذا شئنا أن نقتصر على مثال محدود ، فانه من الجلي تماماً أن

العمل في الجيش لا يمكن أن يكتفي بالاستمرار في الدعاية التقليدية المناهضة للنزعة العسكرية بين الجنود. ان التحولات التقنية الطارئة على الاسلحة ، وعلى الستراتيجية والتكنيك ، قد أدت الى قيام جيش تقني قليل الشبه بالجيش الذي كان قائماً في اوائل القرن . وقد انقص تحرر الشعوب المستعمرة من الاهمية العددية للوحدات القمعية الخالصة ، وبنتيجة ذلك زاد من الوزن النوعي للأجهزة التي يسود فيها الاهتمام التقني والعلمي . ومما لا ريب فيه أن تناقضات « العقلانية المزدوجة » لن يكون لها ، قرب الملاكات العسكرية الاشد « تقنياً » نفس التأثير الذي تملكه عند الملاكات الصناعية من المهندسين والفنيين ، لكنه حتى اذا أمكن كسب الاقلية فقط في مصلحة المنظورات الجديدة ، فان هذا يمكن أن يساعد على تجميد بقايا العقليـــة العسكرية القديمة وعلى زيادة بوادر النفور الـــتي باشرت ظهورها ، في ايار وحزيران ١٩٦٨ ، ضد اقحام الجيش في عمليـــات قمعية خالصة ضد العمال والطلاب .

وأخيراً ، فان سياسة الوحدة يمكن أن تحرز انطلاقة لم يسبق لها مثيل اذا ما استخلصنا جميع النتائج من الاعتراف بالتكاثرية في النضال من أجل الديموقراطية والاشتراكية .

ان القول بامكانية المضي الى الاشتراكية مع تعدد الاحزاب والقوى السياسية ، المنظمة او غير المنظمة في احزاب ، يتضمن ان الاشتراكية لن تكون مقصورة على ما يتصوره الشيوعيون عنها بصورة طبيعية . ان لكل من الشركاء حصته بالضرورة في المبادرة ، ودور الحزب القيادي ، هذا الدور الذي لا يمكن الفوز به كما قلنا آنفاً الا في مباراة متصلة ، سيتظاهر بصورة رئيسية في قدرته على تنسيق عمل جميع القوى الثورية وتوجيهه نحو هدف واحد . ان حزب الطليعة سيكون ذلك الحزب الذي سيعرف كيف يجيب بصورة افضل على مطامح الشعب في كل برهة من تطورها ، ومن جراء ذلك فانه سيحصل على الاعتراف به على اعتباره حزب الطليعة ويكون قادراً على الفوز بثقة الشعب . إن لدى الحزب الشيوعي ، بفضل نظريته ، الوسائل التي تمكنه من القيام بهذا الدور ، الامر الذي لا يتناقض مطلقاً مع قيامه به بالاشتراك مع احزاب اخرى .

وتتعاظم أهمية هذه الحقيقة من جراء الواقع التالي ، ألا وهو أن في العالم اليوم عدة نماذج للاشتراكية وليس نموذجاً واحداً فقط .

ذلك أنه من الواضح ، مالم نعرّف الاشتراكية بصورة ضيقة ، سلبية ، بقواعدها الاقتصادية وحدها التي هي القضاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، أنه يوجد اليوم على صعيد البنى العليا ، وبالخاصة شكل الدولة ومفهوم الثقافة ، تنوع كبير ينشأ ، كما سنبين في القسم الرابع من هذا المؤلف ، عن تنوع البنى الاجتماعية السابقة ، وتاريخ كل شعب على حدة ، واتفاق الأحداث المخصوص وقت الانتقال الى الاشتراكية .

* * *

إن القضية التي يطرحها ماسماه دوبتشيك « بعث الاشتراكية » في تشيكوسلوفاكيا، منذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، يتيح لنا أن نعمم هذه النتائج .

لقد سعى القادة الشيوعيون في تشيكوسلوفاكيا جهدهم ، في ظروف عسيرة ، ليحلوا أزمة نضجت خلال سنوات . ان التطبيق الميكانيكي في تشيكوسلوفاكيا لنموذج من الاشتراكية أعد في ظروف مختلفة جداً من أجل حل مشاكل أخرى قد تسبب في ظهور تناقضات اقتصادية وسياسية عميقة .

ان طرق التخطيط المركزية التي كانت ضرورية في مراحل معينة من بناء الاشتراكية في بلدان مثل الاتحاد السوفييتي ، حيث كان لابد من تغطية تأخر تقني واقتصادي طويل والتغلب على التخلف من دون أية مساعدة خارجية ، تؤدي الى نتائج مكدرة في بلد بلغ مرحلة متقدمة من التصنيع قبل الثورة الاشتراكية .

ان هذا التناقض بين متطلبات التطور الخاص بتشيكوسلوفاكيا وتنظيم اقتصادي منسوخ عن بلد كان لابد له ان ينتقل الى الاشتراكية انطلاقاً من رأسمالية متأخرة قد ولد تناقضات سياسية : فالأشكال المركزية والبيروقراطية الخاصة بقيادة البلاد السياسية وبتسييرها

الاقتصادي على حد سواء تسببت في تشوهات خطيرة لحقت بجهاز الدولة والحزب . ان « الأساليب المتعالية والادارية في عمل الحزب » على حد تعبير دوبتشيك ، وميل جهاز الحزب الى ان يكون بديلا عن فعالية الدولة والهيئات الاقتصادية ، والمفهوم الخاطىء عن الوحدة والانضباط اللذين اختلطا بالطاعة العمياء للتوجيهات من عل ، هذه الأشياء جميعاً أدت الى نوع من ابعاد الجماهير عن السياسة وفتحت الطريق امام اضطهادات اعتباطية بلغت ذروتها مع جرائم الخمسينات .

وبعد مناقشات داخلية واسعة بخصوص اشكال التسيير الاقتصادي الجديدة طرحت القضية بصورة علنية امام الشعب بأسره اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ : كيف تتخذ اساليب العمل الاقتصادي والسياسي والثقافي في المرحلة الراهنة من تطور تشيكوسلوفاكيا ؟ .

وان القيادة الجديدة ، اذ استدعت رقابة الشعب وبحثت عنها ، قد حصلت على مشاركة جماهيرية من المواطنين في حياة الأمة . وأمكن قياس سعة القضايا التي ما برحت دون حل حتى ذلك الحين ، والحاجات الجديدة التي ما برحت دون جواب ، وبطبيعة الحال فقد برزت من جديد وراحت تنشط بصورة محمومة تلك العناصر التي كانت تنوي أن تستغل الحرية الجديدة لا من أجل الاصلاح وتوطيد الاشتراكية ، بل من أجل تدميرها .

وانتهزت القوى الرجعية في الداخل والمهجر هذه الفرصة كي تشكك بالاشتراكية في ذات مبدئها وكي تحلم باعادة الرأسمالية . وقد سهل بعض المثقفين والصحفيين عمل هذه القوى بتحركاتهم غير المسؤولة ، وبذلك ضاعفوا من الأخطار التي يمكن التعرض لها .

بيد أن الجدارة الرئيسية لقيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي تقوم في ادراكها أن الخطر الأعظم الذي يمكن التعرض له هو عدم حل القضايا التي طرحتها أخطاء الماضي وجرائمه . وكان عدم الاقدام على هذا التصحيح يعني الاساءة الى سمعة الاشتراكية ، واعطاء صورة كاريكاتورية عنها ، وتكريسها لازدراء ولا مبالاة الجماهير الشعبية في تشيكوسلوفاكيا وغيرها .

وبدأ التقويم بالحزب نفسه. ان الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين، وقد حافظوا بكل عنفوان على دور الحزب القيادي، قد سهروا على ألا يخلطوا بين الدور القيادي واحتكار المبادرات. ويقول دوبتشيك: « لايمكن للديموقراطية الاشتراكية أن تنمو على اعتبارها نظاماً حيث تقرر السياسة الأحزاب السياسية وحدها ».

وهكذا فقد كان المقصود خلق الشروط اللازمة من أجل المشاركة الفعالة من قبل الجماهير في جميع قطاعات حياة البلاد من دون أن يحل الحزب محل الطبقة العاملة. وحين يكتب دوبتشيك: « يجب أن نخلق قواعد للتنظيم تمكّن من مساهمة العمال بصورة فورية في تسيير المجتمع »، فانه يذكّرنا بأحد دروس لينين الأساسية.

ان سلوك هذه الطريق لايشكل في حال من الأحوال عودة الى الديموقراطية البورجوازية الصورية. فلما كانت ملكية وسائل الانتاج بين أيدي الشغيلة، فإن الشروط متوفرة من أجل تطور ديموقراطية حقيقية، اشتراكية، لاتتوقف عند باب المصنع، بل تعطي مساواة حقيقة، يعني امكانات متكافئة للجميع على حد سواء.

ان الحزب يلعب دوره القيادي حين يتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة كي يسير في مقدمة التطور الاجتماعي، في رأس الحركة. وان السعي الى تحقيق رقابة الشعب وتطوير الديموقراطية هي الطريقة الوحيدة من أجل توطيد انضباط واع حقاً وفعلاً. وعندئذ فإن « علاقة الشيوعيين مع اولئك الذين هم خارج الحزب، علاقة الحزب مع بقية المجتمع، تصبح المسألة الأساسية في اليوم الراهن. » (دوبتشيك).

ان الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين قد أعطوا مثالاً عظيماً وقدموا مساعدة كبيرة لجميع الأحزاب الشيوعية في نضالها من أجل كسب الجماهير في سبيل تبديل الحياة تبديلاً عميقاً. « إننا لا نتوق فحسب الى تطوير عظيم لفروع العلم المرتبطة بزيادة القوى الانتاجية وبالثورة التقنية والعلمية، بل الى انطلاقة العلوم الانسانية أيضاً وجميع ميادين الفن التي ستساعد البشر في إيجاد اسلوب جديد في الحياة يتفق مع عصرنا ومع مبادىء مجتمعنا الاشتراكية».

ذلك هو محيا الاشتراكية الانساني الجميل الذي باشر الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون في إعطائه الى العالم حين جاء التدخل الذي قرره القادة السوفييت الحاليون فسد الطريق أمام هذا الرجاء العظيم .

بيد أنه لا يجوز كذلك أن يكون للدمار من نصيب هذا الرجاء .

انه لمن واجب كل شيوعي فرنسي أن يواصل ذلك العمل بمساهمته في خلق نموذج جديد للاشتراكية يتفق مع متطلبات بلد بلغ مرحلة عالية من التصنيع ، ومع تقاليد شعبنا الوطنية الديموقراطية ، وذلك وفقاً للاساليب التي اكتشفها وأعدها ماركس ولينين قبل تشويهها البيروقراطي الستاليني أو بعد الستاليني .

وليس المقصود مطلقاً نسخ النموذج التشيكي على بنية فرنسا الاقتصادية والاجتماعية ، فتاريخ فرنسا الوطني، وتكوينها الثقافي ، والشروط التي يمكن فيها للاشتراكية أن تتحقق فيها مختلفة عنها في تشيكوسلوفاكيا . **فلا تشيكوسلوفاكيا . ولا الاتحاد السوفييتي ، ولا الصين، هي مستقبل فرنسا**. ولكن تجربة تشيكوسلوفاكيا، حيث بنيت الاشتراكية انطلاقاً من بلد كان التقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي فيه قد بلغ مرحلة متقدمة جداً ، ستوفر على الأرجح بعض أوجه الشبه مع النموذج الفرنسي أعظم منها مع أي نموذج آخر قائم حالياً .

وإنه لمن الأهمية بمكان في الوقت الحاضر ألا تضيع الاشتراكية ، في فرنسا ، فرصتها التاريخية . ذلك أننا في وضع ممتاز . إن ايطاليا واسبانيا وفرنسا هي البلدان الرأسمالية الثلاثة الوحيدة التي يوجد فيها حزب شيوعي قوي ، متمتع بثقة الجماهير العمالية الغفيرة ، والتي يتحقق فيها في الوقت نفسه طفرة ووعي سريع لدى الطلاب والمثقفين بصورة عامة .

وإننا لنملك هذه الفرصة الاضافية ، ألا وهي أن آفاق المستقبل في فرنسا ليست مسدودة كما هي الحال في ألمانيا الغربية بفعل « التحالف الكبير » بين الديموقراطية المسيحية والاشتراكية الديموقراطية ، أو كما هي الحال في ايطاليا الآن ، بفعل عملية التحالف بين « الوسط واليسار » .

ولقد كان ماركس يخص فرنسا بأعظم المديح إذ يقول إنها البـــلد حيث دهبت الصراعات الطبقية حتى الحد الأقصى دائماً . وإن الاخلاص لهذا الماضي العظيم هو القدرة على تصورمستقبل جديد بواسطة مبادرات تاريخية جديدة، أي ابتكار نموذج فرنسي للاشتراكية يتفق مع متطلبات مجتمع بلغ مرحلة عالية من التطور .

إن هذه الفرضيات القليلة لا تزعم مطلقاً تحديد سياسة ، أو برنامج ، أو شكل للتنظيم تختلف جميعاً عن سياســـة الحزب الشيوعي الفرنسي وبرنامجه وتنظيمه ، بل أسلوباً وطريقة في العمل قمينين بمساعدة الطفرات الضرورية من اجل اعطاء هذه السياسة وهـــذا البرنامج وهذه الأشكال التنظيمية فعالية أعظم وإشعاعاً أكبر .

إن هذه الفرضيات القابلة للجدال والموضوعة على هذا الأساس هي مطروحة للمناقشة، واذا شئنا أن ننتحل عبارة أحد الساخرين قلنا انها مطروحة لمناقشة مقولتين من الفرنسيين من دون أية مقولة أخرى : اولئك الذين هم شيوعيون واولئك الذين ليسوا بشيوعيين .

* * *

القسم الأول

في سبيل ماركسيّة حيّة

يقول جول رومان [1] : ثمة سؤال طرحته خلال عشرين عاماً عدداً من المرات على أصدقاء أكثر او أقل هوساً بالماركسية بعدما طرحته على نفسي : كيف تفسرون أنه ليس هناك نظرية معاصرة واحدة من نظريات الماركسية ، يعني نظرية شاهدت النور منذ نصف قرن – سواء في الفيزياء الفلكية ، أم الفيزياء ، ام الكيمياء ، ام علم الحياة ، ام الطب – لاتبرح صالحة بعد ؟ وان الماركسية يمكن ان تظل صالحة بعد ؟ وانه ليس هناك شخص واحد يفكر في ان يشيد جسراً حديدياً ، او قاطرة ، او مركباً بحرياً ، بتطبيق التقنية التي كانت صالحة أيام الامبراطورية الثانية ، وان التقنية الماركسية لبناء المجتمع لما تبرح مع ذلك معتبرة من قبل عدد من الأذهان الممتازة قابلة للتطبيق بصورة كاملة ، وكما هي بالضبط ؟.. ولم أحصل قط على أجوبة مرضية » .

وكان يمكن ان تكون هذه الحجة ذات قيمة ما لو أن الماركسية كانت ماصنعه منها كاوتسكي على سبيل المثال ، في اواخر القرن التاسع عشر ، في كتابه **عقيدة ماركس الاقتصادية** : جدولاً للقوانين الاقتصادية مقدماً على اعتباره نظاماً مكتملاً يكفي أن يتعلمه المرء كما يتعلم في كتاب للتعليم المسيحي .

وكان يمكن أن تكون هـــذه الحجة ذات قيمة ما لو ان الفلسفة الماركسية كانت ماصنعه منها ستالين عشية الحرب العالمية الثانية في كتابه **المادية الجدلية والمادية التاريخية** ،

---

(١) جول رومان : **قضايا اوروبية** ، ص : ١٤٣ – ١٤٤ .

مرجعاً تصور الماركسية للعالم الى عددمحدد من العقائد الثابتة : ثلاثة مبادىء للمادية،وأربعة قوانين للجدلية ، وخمس مراحل لتطور المجتمعات التاريخي .

وبالمقابل ، فان الاعتراض يفقد معناه تماماً اذا نحن عرفنا ان نكتشف روح الماركسية الحية ماوراء الأشكال الثقافية والمؤسسية التي امكن للماركسية ان ترتديها منـــذ قرن من الزمان . وانه ليمكن للمرء ان يتأمل طويلا في المثال الذي يقدمه لينين: لقد أعطانا البرهان العملي ، بواسطة تمثل عميق للماركسية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار كعقيدة جامدة بل بوصفها دليلا للفعل ، على الدور الرئيسي الذي يمكن ان يلعبه ،في القرن العشرين ، فكر ماركس من أجل تحويل العالم .

إن هذه الماركسية العاملة تطرح كل جمود عقائدي . « اننا لانعتبر مطلقاً عقيدة ماركس بوصفها شيئاً مكتملا وغير ملموس ؛ ان الأمر على النقيض من ذلك ، اذ نحن على يقين من أنها لم تفعل سوى وضع الأحجار الأساسية لذلك العلم الذي يجب على الاشتراكيين أن يتقدموا به في جميع الاتجاهات اذا كانوا لايريدون أن يتخلفوا عن الحياة »[1].

* * *

(١) لينين : المؤلفات ، المجلد الرابع . ص ٢١٧ ــ ٢١٨ .

- ١ -

أهمية «رأس المال» الحالية

ماهي اذن هذه « الأحجار الأساسية » ؟ ماالذي يشكل مبدأ الماركسية بالذات ، هذه الماركسية التي تساعدنا على طرح قضايا عصرنا الجوهرية وعلى ايجاد الحلول لها ؟

ان النقطة المركزية التي يمكننا انطلاقاً منها ان نطل على جميع دروب فكرماركس هي احتياز وعي وضع الانسان الأساسي في المجتمع الرأسمالي .

ولقد اكتشف ماركس التناقض الأول الذي يسم هذا الوضع : إن نشوء الرأسمالية وتطورها قد خلقا الشروط اللازمة لتفتح لاحدود له لجميع البشر ، وخلقا في الوقت نفسه شروط انسحاق الانسان ودماره .

ويكشف ماركس في صفحات قليلة ، في الفصل الخاص « بالاتجاه التاريخي للتراكم الراسمالي » في نهاية الكتاب الأول من **رأس المال** ، الموضوعين السائدين لمؤلفه :

ــ ان الانتاج الرأسمالي ، بفعل عمل قوانينه المحايثة ، «يخلق بنفسه إنكاره الخاص»[1].

ذلك هو تعريف الجدلية المادية **لرأس المال** .

ــ ان تركيز الانتاج الراسمالي يجعل امراً ممكناً ما كان الانتاج القطعي يستبعده وينفيه : « التعاون على مقياس كبير ، وتقسيم العمل ، والماكينية ، وسيطرة الانسان العليمة على الطبيعة ، وتطور قوى العمل الاجتماعية تطوراً طليقاً والاتفاق والوحدة في

(١) **راس المال** ، المطبوعات الاجتماعية ، الكتاب الثالث ، ص : ٢٠٥

الأهداف ، ووسائل الفعالية الجماعية وجهودها »[1].

لقد حررت الرأسمالية هذه الامكانات ، واطلقت قوى جديدة وأهواء جديدة كان النظام السابق يخنقها: «إن قوى واهواء كان هذا النظام يضغطها أخذت تضطرب في قلب المجتمع. يجب ان يكون ، انه يُباد »[2]. ان دورة جديدة تبدأ مع الرأسمالية ، على صعيد أعلى من التطور التاريخي .

ان الجدلية المادية هنا هي كل واحد مع أنسية ماركس التي تنص على ان كل تجاوز جدلي لتناقض ما ، في التطور التاريخي ، يمر بالضرورة بالبشر الذين هم صناعه .

إن أنسية ماركس هذه تصدر عن التحليلات التي اصبحت ممكنة بفضل المادية التاريخية وعن اكتشاف الدور التاريخي الخاص بالطبقة العاملة التي لا يمكن ان تتحرر إلا اذا حررت المجتمع بأسره .

ان انسية ماركس ، على خلاف جميع اشكال الأنسية السابقة التي كانت تحدد تفتح الانسان انطلاقاً من جوهر ميتافيزيائي للانسان ، هي **تحقيق امكانية تاريخية** .

ان التناقض الأولي بين امكانيات تفتح غير محدود للانسان والانسحاق الفعلي لغالبية البشر يتطور على ثلاثة مستويات مختلفة . وإن تحليل هذه التناقضات والبحث عن الوسائل القمينة بالتغلب عليها يشكلان الاقتصاد السياسي الماركسي والسياسة الماركسية والفلسفة الماركسية .

ويشير ماركس في نقده للاقتصاد السياسي ، على صعيد علاقات الانسان مع الطبيعة ، الى الآمال والدروب المسدودة للثورة الصناعية التي حققتها الرأسمالية : الامكانات الفعلية التي خلقتها والتي تمنع تحقيقها في الوقت نفسه .

ان التمركز الذي يسم الصناعة الحديثة ، الرأسمالية ، يسمح بتطوير« الطرائق الكفيلة

---

(١) رأس المال ، المطبوعات الاجتماعية ، الكتاب الثالث ، ص ٢٠٣

(٢) المصدر نفسه ، ص : ٢٠٤

بمنح الانطلاق لقوى العمل الجماعي » : التعاون ، وتقسيم العمل ، والماكينية. وهكذا تلعب الرأسمالية دوراً تاريخياً تقدمياً اذ تخلق امكانيات تاريخية جديدة من أجل الانسانية : « لما كانت عاملا مهووساً للتراكم ، فانها تضطر البشر ، دونما رحمة او هوادة ، ان ينتجوا من اجل الانتاج ، وبذلك تدفعهم بصورة غريزية الى تطوير القوى الانتاجية والشروط المـــادية التي تستطيع وحدها ان تشكل الأساس من اجل مجتمع جديد وأعلى »[1].

ذلك ان العمل لاينتج أشياء فحسب ، بل ينتج الانسان نفسه . وحتى اذا كان هـذا الانتاج ، هذه **الموضعة** للانسان ، يمثل في شكل **ضياع** ، فانه الشرط الضروري الأساسي لتطور الانسان التاريخي ، لحظة في هذا الخلق المتواصل للانسان من قبل الانسان ، وهو الخلق الذي يشكل التاريخ .

« بيد ان جميع الطرائق التي يستخدمها الانتاج الرأسمالي من اجل إخصاب العمل هي في الوقت نفسه طرائق من اجل زيادة ... الرأسمال بواسطة الرأسمال »[2] .

وان ماركس ليطرح اذن القضية التي طرحها بعض الاقتصاديين في عصره ، مثـــل فون ثونن ، لكن من دون ان يجلوها : « اذا لم يكن الرأسمال هو نفسه سوى نتيجة العمل الانساني... فإنه يبدو من العصي على الفهم تماماً ان يقع الانسان تحت سيطرة منتجه الخاص، الرأسمال ، وان يكون خاضعاً له ... كيف امكن للشغيل ان يصبح عبداً لرأس المال بعدما كان سيداً له باعتباره خـالقه ؟ » .

ويحلل ماركس الطرائق الثلاث « لاخصاب » العمل الانساني التي تطبقها الرأسمالية ونتائجها : التعاون ، وتقسيم العمل ، والماكينية .

إن **التعاون** يخلق قوة جديدة : إن قوة العمل الجماعي للبشر المتشاركين في مهمـــة

---

(١) رأس المال ، المجلد الثالث ، ص : ٦٦

(٢) المصدر نفسه ، المجلد الثالث ، ص : ٦٢ .

واحدة هي شيء آخر وأكثر من حصيلة أعمال الأفراد الذين يؤلفون هذه الجماعية . وهكذا فان ثمة « قوة جديدة تنشأ عن انصهار قوى عديدة في قوة مشتركة » .

ويتناول ماركس من جديد ، على مستوى من الاعداد العلمي أرفع بما لا يقاس ، التعارض الذي كان نظرياً بعد في مخطوطات عام ١٩٤٨ بين قوى الفرد وقوى الجنس ، أو الانسان بوصفه « كائناً عرقياً » : « إن القوة الانتاجية النوعية ليوم مركب هي قوة عمل اجتماعية أو قوة عمل اجتماعي . وانها لتنشأ عن التعاون نفسه. فحين يعمل الشغيل بالاشتراك مع الشغيلة الآخرين في هدف مشترك وفقاً لخطة متفق عليها ، فانه يمحو حدود فرديته ويطور قوته بوصفه جنساً [١] » .

لكنه في النظام الرأسمالي الخاص بالملكية الفردية لوسائل الانتاج ، فان « قوة العمل الجماعية ، المطورة بفضل التعاون ، تتراءى على اعتبارها قوة الرأسمال الانتاجيــــة . . . وهكذا فان أسلوب الانتاج الرأسمــــالي يمثل بوصفه ضرورة تاريخية من أجل تحويل العمل المنعزل الى عمل اجتماعي ، بيد أن هذا التشريك للعمل ، بين أيدي الرأسمال ، لا يزيد قواه الانتاجية إلا من أجل الاستثمار بمزيد من الربح . »

إن للادارة الرأسمالية مغزى مضاعفاً : توجيه الانتاج التعاوني واستــــدرار القيمة الفائضة في وقت واحد . ومن جراء ذلك فان صورة الواقع تنقلب في الظاهر بنتيجة « فعل بصري » يولد ما لا يحصى من الأوهام الاقتصادية : « لم يعد الرأسمالي رأسمـالياً لأنه مدير صناعي، بل إنه على النقيض من ذلك يصبح رئيســـاً صناعياً لأنه رأسمالي . إن الآمرية في الصناعة تصبح صفة لرأس المال ، تماماً كما كانت قيادة الحرب وإدارة العدل ، في الأزمـان الاقطاعية ، صفتين للملكية العقارية »

وفي هذه الشروط فان التعاون الذي يحرر قوى جديدة للانسان يولد نقيض التحرر : « طغيان تتطور أشكاله المخصوصة بصورة مطردة مع تطور التعاون [٢] » .

---

(١) المصدر نفسه ، المجلد الثاني ، ص : ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، المجلد الثاني ، ص : ١٩ ــ ٢٧ .

وإن هذا التطور الخاص بالتعاون يتظاهر بتوسع تقسيم العمل وتعقيده المتزايد .

إن تقسيم العمل في شكله المانيفاكتوري ، الخاص بالمراحل الأولى من الرأسمالية ، يزيد من قوة العمل الانتاجية . إنه الشرط اللازم من أجل تقدم عاجل في تحقيق السيادة على الطبيعة من قبل الانسان .

وإن هذا الانفصال عن الركود ينطوي في النظام الرأسمالي على فدية ثقيلة : « إن تقسيم العمل المانيفاكتوري يفترض سلطان الرأسمالية المطلق على البشر الذين تحولوا الى أعضاء بسطاء في آلية لا تخصهم . »

واذا كان تقسيم العمل الاجتماعي يضع في مواجهة بعضهم البعض منتجين مستقلين ليس فيما بينهم أية علاقات سوى علاقات المنافسة ، مقيماً بذلك الحكم الحيواني لحرب الجميع ضد الجميع ، فان التقسيم المانيفاكتوري هو « الحكم المؤبد على الشغيل بعملية تفصيلية وخضوعه للرأسمال خضوعاً منفصلاً » . « إن الفوضى في التقسيم الاجتماعي والطغيان في التقسيم المانيفاكتوري للعمل يسمان المجتمع البورجوازي » [١] .

إن هذا التقسيم لا يؤدي الى انفصال بين المدينة والريف فحسب ، بل الى انفصال بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، هذا الانفصال الذي يعري العمل من طابعه الانساني نوعياً . إن ما يميز العمل الانساني عن العمل الحيواني هو بالضبط انه « لا يحقق تغيراً شكلياً في المواد الطبيعية فحسب ، بل يحقق في الوقت نفسه هدفه الخاص الذي يحدد كقانون أسلوبه في العمل » [٢] . ولكن ذلك الهدف وهذا القانون يصبحان بعد الآن خارجين عنه ، غريبين عليه ، معاديين له : « إن قوى الانتاج الذهنية تتطور من جانب واحد لأنها تتلاشى من سائر الجوانب الأخرى . إن ما يفقده العمال المشتغلون بالقطعة يتمركز في مواجهتهم في الرأسمال . إن التقسيم المانيفاكتوري يجابههم بقوى الانتاج الذهنية على اعتبارها ملكية الغير وعلى اعتبارها سلطاناً يسيطر عليهم » [٣] .

---

(٣) المصدر نفسه ، ص :٤٦ .
(١) المصدر نفسه ، المجلد الاول ، ص : ١٨١
(٢) المصدر نفسه ، المجلد الثاني ، ص : ٥٠

إن تقسيم العمل ، هذا الشرط الضروري لكل تقدم ولكل ازدهار تحققـــه قوة الانسان على الطبيعة ، يولد نقيضه في شروط الانتاج الرأسمالي ، اي تشوه الانسان . « إن بعض القصور الجسدي والذهني امر لاصق بتقسيم العمل في المجتمع . لكنه لما كانت المرحلة المانيفاكتورية تذهب بهذا التقسيم الاجتماعي الى مسافة أبعد كثيراً ، بينما هي تهـــاجم في الوقت نفسه ، بالتقسيم الخاص بها ، الفرد في جذور حياته بالذات ، فانها هي السباقة الى توفير الفكرة والمـــادة لإمراض صناعي . » ويضيف ماركس هذا القول المأثور لأحد الاقتصاديين المعاصرين : « إن تجزئة الانسان تعني إعدامه اذا استحق حكماً بالموت ، وتعني اغتياله اذا لم يستحق هذا الحكم . إن تجزئة العمل هي اغتيال الشعب . »[1]

إن تجزئة الانسان في المانيفاكتورة الرأسمالية تشوه الشغيل وتجعل منه شيئاً مسيخاً اذ تعجل التطور المصطنع لحذاقته في العمل ، وذلك بتضحيتها بعالم كامل من الاستعدادات والغرائز المنتجة »[2]. انه ليمكن اعتبار الورشة « آلة » البشرُ هم اجزاؤها .

ان تطور الماكينية ، هذا الشرط الأولي لسيادة الانسان الحاسمة على الطبيعة ، يزيد في الوقت نفسه من مخاطر انسحاق الانسان بفعل هذه « الطبيعة الثانية » ، بفعل هذه « الطبيعة المؤنسة » التي تبنيها التقنية والصناعة .

ان الماكينية الوليدة قد أيقظت آمالاً عظاماً في عصر النهضة : ويستشهد ماركس **بالمقالة في المنهج** ، كتاب ديكارت الذي ، « مثله مثل بيكون ، كان يعتقد ان تغييراً في طريقة التفكير سيؤدي الى تغيير في اسلوب الانتاج وسيطرة الانسان العملية على الطبيعة . ويمكن ان نقرأ في كتابه **المقالة في المنهج** مايلي : انه لفي الامكان التوصل الى معارف هي مفيدة جداً للحياة ، وإنه ليمكن ان نجد ، بدلاً من هذه الفلسفة النظرية التي تلقّن في المدارس فلسفة عملية يمكن بواسطتها ، إذ نعرف قوة وافعال النار ، والماء ، والهواء ، والنجوم ،

«١» المصدر نفسه ، ص : ٥٢ .

«٢» المصدر نفسه ، ص : ٥٥ .

والسموات ، وجميع الأجرام الأخرى التي تحيط بنا ، بصورة لاتقل تميزاً عن معرفتنا بالحرف المختلفة لعمالنا اليدويين ، ان نستخدمها بالصورة نفسها لجميع الاستعمالات التي هي صالحة لها ، وبذلك نجعل انفسنا سادة على الطبيعة ومالكين لها ، ونسهم بهذه الطريقة في إحكام الحياة الانسانية » [1] .

« إن الصناعة الميكانيكية ، اذ تتلاحم بالعلم وبقوى طبيعية جبارة ، تزيد بصورة رائعة من انتاجية العمل » [2]. انها تبعد جميع حدود الممكن [3] . « وهكذا فانقاعدتها ثورية ، في حين ان قاعدة جميع اساليب الانتاج السابقة كانت محافظة في جوهرها ». [4]
ولقد سبق ان كتب ماركس وانجلز بصورة أعم في **البيان الشيوعي** عام ١٨٤٨ : « لايمكن للبورجوازية ان توجد دون ان تثور ادوات العمل بصورة متصلة ، وبنتيجة ذلك علاقات الانتاج ومجموع العلاقات الاجتماعية . »

لكن الماكينية التي يتجسد فيها كل عمل الانسانية المتراكم وجميع ابداعاتها وسائر جهودها تتراءى هنا ايضاً ، مثلها مثل التعاون ، كصفة للملكية : « ان هذه القدرة الطبيعية الخاصة بالعمل تتخذ في نظام العمل المأجور ، بقدر ماتؤدي الحركة الصاعدة لقوتها الانتاجية الى تسريع التراكم ... المظهر الكاذب للملكية هي لاصقة بالرأسمال وتؤبده ؛ وكذلك فان القوى الجماعية للعمل المركب تتنكر في عدد مماثل من صفات الرأسمال الغامضة ، والتملك المتصل للعمل الزائد من قبل الرأسمال يتحول الى معجزة ، متكررة ابداً ، منشؤها فضائله التكاثرية » .

وهكذا فان الوسائل التي خلقها الانسان تقدم خدمات مجانية مثل القوى الطبيعية

---

(١) المصدر نفسه ، ص : ٧٤ – ٧٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص : ٧٢
(٣) المصدر نفسه ، ص : ١٥٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص : ١٨٥ .

تماماً ، الماء ، والبخار ، والكهرباء ... وهذه الخدمات المجانية للعمـــل القديم ... تتراكم مع نمو القوى الانتاجيـة ... ان عمل الشغيلة الماضي ... يمثل في النظام الرأسمالي بوصفه حصة غير الشغيل »[1] .

وبنتيجة هذه المصادرة للعمل الماضي في مصلحة الرأسمال ، فان « العمل الميت »يسود على « العمل الحي »[2] . فليس الرأسمال بالنسبة الى ماركس حصيلة وسائل الانتاج التي تم خلقها في سياق التاريخ الانساني ، بل هو هذا العمل الميت بقدر مايستعبد العمـل الحي ؛ انه هذا المجموع من وسائل الانتاج الصائرة ، في ايدي ذلك او اولئك الذين يملكونها بصفة شخصية ، مصدراً للحقوق ، وامكانية للاستغلال ، وصفة طبقية .

إن الماكينية ، التي تعجل بانحلال العمل الانساني ، هذا الانحلال الذي باشره التعاون وتقسيم العمل ،« تسمر العامل بصورة دائمة الى عملية تفصيلية »[3] . ان الانســـان ، وهو صانع العمل والتاريخ ، يتحول الى شيء . لم يعد غاية بل واسطة ، وواسطة ميكانيكية . ان العمال « في المصنع يدغمون في آلية ميتة موجودة بصورة مستقلة عنهم »[4] .

فالانسان ، هذا الكائن الذي يضع غايات في عمله (انظر **رأس المال** ، المجلد الأول ، ص: ١٨١) ، ها هو قد اذل الى مرتبة الواسطة . لقد كان، بوصفه شغيلا ، صانعاً للتاريـخ، وهذا هو مجرد شيء من الآن فصاعداً .

ويسمي ماركس هذا التحول التاريخي ، في مؤلفات شبابه ، باسم **الضياع** .

وفي **مخطوطات عام ١٨٤٨** ، ليس الضياع مجرد ظاهرة روحانية ، بل اساسه الموضوعي قائم في ذات شروط عمل الشغيل .

«١» المصدر نفسه ، المجلد الثالث ، ص : ١٨ .

«٢» المصدر نفسه ، المجلد الاول ، ص : ٢١٢ .

«٣» المصدر نفسه ، المجلد الثاني ، ص : ٣٦ .

«٤» المصدر نفسه ، ص : ١٠٤ .

ويميز ماركس ، في مخطوطات عام ١٨٤٨ ، ثلاث لحظات اساسية في ضياع العمل.

١ - ضياع منتج العمل . فمع تقسيم العمل ، حين يدخل منتج ما ، بفعل المبيـــع ، في دارة المبادلات ، فانه يفلت من منتجه الخاص ، ويصبح بضاعة ، يعني انه يخضع لقوانين غريبة عن قوانين خلقه الخاص ، الا وهي القوانين اللاشخصية للسوق .

ويشكل ضياع العمل حالة مخصوصة من هذا الضياع العام للبيع . انه مبيع قوة العمل التي اصبحت بضاعة ، واصبحت لاشخصية ومغفلة مثلها مثل البضاعة .

والانسان ، يعني الخالق ، الشغيل ، الذي اصبح مع نشوء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج عبداً او قناً او بروليتارياً ، حين لايعود يملك وسائل الانتاج ، فان الرابطة العضوية تنفصم بين الغاية الواعية التي يستهدفها الانسان في عمله والوسائل التي يطبقها من اجل بلوغ تلك الغاية . وهكذا فان الخالق ينفصل عن نتائج عمله الذي لم يعد ملكاً له ، بل اصبح ملكاً لصاحب وسائل الانتاج ، سيد العبيد ، او السيد الاقطاعي ، او رب العمل الرأسمـــالي . فليس عمله اذن تحقيقاً لغاياته الخاصة ، لمشاريعه الشخصية ، بل هو يحقق اغراض شخص آخر . وبذلك فان الانسان ، في عمله ، يكف عن كونه انساناً ، يعني ذلك الذي يحدد اهدافاً ، كي يصبح وسيلة ، لحظة في عملية الانتاج الموضوعية ، وسيلة لانتـــاج البضائع والقيمة الفائضة .

« ان ضياع العامل في موضوع يتظاهر ، وفقاً لقوانين الاقتصاد ، بالطريقة التالية : كلما انتج العامل اكثر نقص مالديه من اجل الاستهلاك ؛ كلما خلق قيماً اكثر انخفضت قيمته الخاصة ... ان العمل ينتج الروائع من اجل الاغنياء ، لكنه ينتج الحرمان من اجل العامل ... انه يستبدل العمل بالآلات ، لكنه يقذف بقسم من الشغيلة في عمل همجي ويجعل من القسم الآخر منهم مجرد آلات ... » [1] **ان الضياع هنا هو نزع الملكية .**

«١» كارل ماركس : **مخطوطات عام ١٨٤٤** ، ص : ٥٩ . (المطبوعات الاجتماعية) .

٢ ـ ضياع فعل العمل . ففي كل نظام قائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لاينفصل العامل عن نتاج عمله فحسب ، بل عن فعل عمله بالذات . ان المعلم لايفرض عليه الغايات فحسب ، بل يفرض وسائل عمله وطرائقه ايضاً . ان الحركات والانساق موجهة من الخارج بفعل المكان المعين للشغيل في آلية الانتاج المتداخلة ، وهي محددة سلفاً ، مرسومة بصورة جوفاء ،في شكل نزعت عنه انسانيته كلياً ووفقاً لايقاعات ما اكثر ما اصبحت مهلوسة ، وذلك بفعل الأداة او الآلة ، حتى انها لتصنع من العامل ، حسب تعبير ماركس ، «ملحقاً من اللحم في آلة من الفولاذ ». **ان الضياع هنا هو نزع للشخصية .**

٣ ـ ضياع الحياة العرقية . ان مجموع وسائل الانتاج المتوفرة في عصر تاريخي معين، ومجموع الوسائل العلمية والتقنية للثقافة والسلطة اللتين تمثلها ، هي ثمرة عمل جميع الأجيال السابقة وفكرها . وحين يشتغل رجل ما تكون فعاليته مسكونة اذن بجماع الانسانية السابقة : ان عملـه هو التعبير عن « الحياة العرقية » الخاصة بالانسان ، بجميع المبدعات المتراكمة للجنس البشري . ولكنه حين تكون وسائل الانتاج ملكية خاصة ، فان كل هذا الميراث ، الذي يتمثل فيه العمل الخلاق لجماع الانسانية الماضية ، « للانسانية بوصفها كائناً عرقياً » كما يقول ماركس ، هو بين ايدي بعض الأفراد الذين يتصرفون على هـذا الغرار بجميع الاختراعات التي كدستها آلاف سنوات العمل الانساني والعبقرية الانسانية .

وهكذا فان الملكية الخاصة تشكل الشكل الاسمي للضياع ، وسوف يقول ماركس في **رأس المال**: « إن القوة الاجتماعية قد اصبحت القوة الخاصة لبعض الأفراد ». إن الرأسمال هو سلطان الانسانية المضيّع ، هذا السلطان الذي يرتفع فوق البشر بوصفه قوة غريبة ولا انسانية . **ان الضياع هنا هو نزع للانسانية .**

ان **الوجود** الحقيقي للانسان ، فعله الخلاق (افعاله الخلاقة المتراكمة تاريخياً) قد تبلور في **الملكية**.« بقدر ماتنقص **كينونتك تكبر ملكيتك** ، وبقدر ماتعظم

حياتك المضيّعة تزيد في تكديس وجودك المضيّع [1] » . تلك هي « اخـــلاق » المجتمع البورجوازي .

ان العمل الحي للعامل ، المبلور في بضاعة ، يصبح بين ايدي صاحب وسائل الانتاج عملا ميتاً ، مراكماً في شكل الرأسمال ، في شكل **ملكية** اصبحت بعد الآن غريبة على **الكائن** الذي انتجها ، تسمو عليه وتسوده ، وتستعبده لقانونها الذي لامحيا له ولا روح .

ان هذه العلاقة بين العمل الميت والعمل الحي ، بين **الوجود والملكية** ، هي القانون العميق للمجتمع الرأسمالي ولصيرورته . فبقدر ماتكبر **هذه الملكية** بين ايدي الرأسمالي يزداد فقراً **وجود** العامل الذي هو صانعها . وهـذا مايقرره ماركس في **رأس المال** تحت اسم « القانون العام للتراكم الرأسمالي » .

واعتباراً من هذا الحين ، فان العلاقات تتحول الى علاقات بين اشـــياء . فبموجب قوانين المنافسة والسوق حيث لاتتم المقارنة إلابين اشياء جامدة وقيمها التجارية وحيث مصير البشر خاضع لهذه المجابهة بين الاشياء ، يصبح البشر واعمالهم ، ومشاريعهم ، وعلاقاتهم المتبادلة لحظات من تطور موضوعي خاص بالأشياء .

ان الانسان المضيّع في القوانين غير الانسانية الخاصة **بالملكية** ، قد فقد فيهـــا **وجوده**، جوهره، الذي هو السعي بصورة واعيـــة وراء اهداف يحققها في عمله . لقـد اصبح الانسان شيئاً .

ويتطور هذا الضياع على سائر مستويات الحياة ، وانه لينزع عن الانسان انسانيته كما يقسم المجتمع على سائر المستويات ايضاً .

«١» المصدر نفسه ، ص : ١٠٩ .

ففي النظام الرأسمالي لاينتج العمل بصورة جوهرية اشياء معينة للاستعمال الانساني ، بل بضائع معينة للبيع . وهكذا فليست البضاعة ، بهذه الصفة ، نتاجاً لعمل حسي ، عمل هذا الانسان المعين الذي يملك هذه المهارة المخصوصة المعينة ، وهذه الصفات الانسانية الخاصة المعينة ، بل هي نتاج عمل مجرد ، لاشخصاني ، مرجع الى القاسم المشترك الخاص بما يمكن تحقيقه وسطياً بالوسائل التقنية وتنظيم العمل في عصر محدد .

وإن البضاعة ، المتصورة على هذا المقدار ، تملك موضوعية مزدوجة .

١ – الموضوعية التي تصنع منها ، في العلاقات بين الطبيعة والانسان ، شيئاً يلبي حاجة ، يلبي استعمالاً ، عملاً « موضّعاً » بخصائصه الملموسة .

٢ – الموضوعية التي تصنع منها ، في العلاقات بين البشر ، غرضاً للمبادلة، اي بضاعة .

ولا ترتبط قيمة هذه البضاعة بصفاتها الخاصة على اعتبارها شيئاً ، بل بقدرتها على المبادلة لقاء هذه البضاعة الأخرى اوتلك . ولم تعد تلك صفة ملموسة ، بل صفة « فوق ملموسة » ، « قدرة » تضفي على الشيء طابعاً سرياً. ذلك ان هذه القيمة ، هذه القدرة ، لا يمكن ارجاعها الى صفة ملموسة. وإننا لنستطيع ان نقارن هذه الظاهرة ببعض تظاهرات الدين البدائية : تظاهرات الصنمية . وإن ماركس ليشير الى ذلك بكل وضوح في **رأس المال** حين يتحدث عن « صنمية» البضاعة .

وفي الفصل الرابع والعشرين من الكتاب الثالث من **رأس المال** ، الذي يحمل عنوان : « الرأسمال الحامل للفائدة ، الشكل المضيع للعلاقة الرأسمالية » ، يؤكد ماركس على أن « العلاقة الرأسمالية تبلغ ، مع الرأسمال الحامل للفائدة ، شكلها الأكثر خارجية والأكثر صنمية [1] . »

«١» **رأس المال** ، المجلد السابع ، ص : ٥٥ .

فههنا يتراءى الربح ، كما يقول ماركس ، « بوصفه النتيجة البسيطة لضياع ما ... إن الرأسمال يبدو كأنه المصدر العجيب والخالق من ذاته للفائدة التي هي نموه الخاص ... هنا يبلغ الشكل الصنمي للرأسمال وتصور الصنم الرأسمالي مرتبة الكمال ... إن الرأسمال يرتدي شكله الصنمي الأكثر نقاء[1] . »

إن تحليل هذه الأصنام الاقتصادية في رأس المال يكمل ويطور وصف « العمل المضيع » في مخطوطات عام ١٨٤٤ : ومن الآن فصاعداً ، فان التحديد العلمي للمفاهيم التي من نمط قوة العمل ، والعمل الحسي والعمل المجرد ، والرأسمال المتحول والرأسمال الثابت ، والتناقض بين القوة الانتاجية وعلاقات الانتاج ، يعطي الانقلاب بين الذات والموضوع معنى صارماً .

أيعني هذا أن ماركس غاب عن بصره ، في هذه المرحلة ، الانسان بوصفه فرداً ، الشغيل بوصفه شخصاً انسانياً ، بكرامته الخاصة؟ أبداً . إنه يقول[2] : « في النظام الرأسمالي تنفذ سائر الطرائق من أجل مضاعفة قوة العمل الجماعي على حساب الشغيل الفردي ؛ إن جميع الوسائل من أجل تطوير الانتاج تتحول الى وسائل من أجل السيطرة على المنتج واستثماره ؛ إنها تصنع منه انساناً ناقصاً ، جزئياً ، او احد ملحقات الآلة . انها تواجهه بقوى الانتاج العلمية كما لو أنها كانت قوى معادية له . »

انها لتكون طريقة غريبة في « قراءة رأس المال » اذن ان تحذف منه بصورة منهجية ، على اعتبارها « سقطة ايديولوجية لمقالة ماركس » ، جميع تلك المقاطع التي ما أبعد ما يكون ماركس عن اعتبار الانسان فيها مجرد « دمية تحركها البنى » ، بل هو يكتب على النقيض من ذلك مؤلفه العظيم كي يناضل على وجه الدقة ضد نظام يسعى الى

«١» المصدر نفسه ، ص : ٥٥ ـ ٥٧ .

«٢» المصدر نفسه ، المجلد الثالث .ص:٨٧ .

ارجاع الانسان الحسي ، الفردي ، الشغيل ، الى شرط مجرد « حامل لعلاقات الانتاج » .

إن الاتجاه الانسي بصورة اساسية لفكر ماركس لا يقل قوة **في رأس المال** عنه **في مخطوطات عام ١٨٤٤** ، بل هو اقوى كثيراً ، إذ انه لا يعبر عن ذاته بعد الآن في الجدلية النظرية للعلاقات بين العمل المضيع وجوهر انساني مجرد وأبدي ، بل في الجدلية الصارمة القائمة بين علاقة اجتماعية ضرورية والأشكال التاريخية التي تتظاهر فيها .

وحين ينتقل ماركس من **مخطوطات ١٨٤٤ الى رأس المال (عبر الايديولوجية الالمانية)** لا يهمل لحظة واحدة التحليل الأساسي لضياع الانسان ، بل هو ينتقل من وصف للضياع في عبارات لا تبرح تأملية بعد في احيان كثيرة الى دراسة علمية لأسسه الموضوعية في نظام الانتاج الرأسمالي الذي يوثن الوقائع الاقتصادية .

وينطبق الأمر نفسه ، على أية حال ، على الضياع السياسي الذي يتطور ، عند ماركس ، في تحليل اجتماعي لجدلية الدولة الطبقية ، وعلى الضياع الديني الذي سيواصل إنجاز بصورة خاصة دراسته التاريخية الحسية **في مشاركة في تاريخ المسيحية البدائية وفي حرب الفلاحين** .

إن تطور الفكر الماركسي ، في كل حالة من الحالات ، هو انتقال من المفهوم التأملي الخاص بضياع الجوهر الانساني الى المفهوم العلمي عن الضياع المحدد على اعتباره شمولاً لعلاقة بين البشر الى علاقة بين الأشياء . إن دراسة انقلاب العلاقات بين الذات والموضوع يبين استمرار الأبحاث لدى ماركس بشأن قضية الضياع . بيد ان ماركس ينتقل من نظرية تأملية عن الضياع تصنع من هذا المفهوم مفتاح تفسير كل تاريخ المجتمعات البشرية الى تحليل اقتصادي يجعل من الضياع ظاهرة تاريخية واجتماعية مرتبطة ، في اشكالها الفعلية ، بأسلوب الانتاج الرأسمالي ، وينبغي تخليص اسسها الموضوعية في سبيل تنظيم النضالات الاجتماعية التي يمكن ان تضع لها حداً .

في مثل هذا المنظور فحسب ، مع وعي الحركة الفكرية التي تجاوز ماركس بهـا

جميع الأشكال السابقة للأنسية ، هذه الأشكال الملوثة بالاعتباط والتأمل النظري الخالص ، كي ينتهي الى مفهوم جديد جذرياً عن أنسية هي نضال اجتماعي حسي من أجل القضاء على التباعد التاريخي بين امكانيات التطور الانساني التي يخلقها النظام الرأسمالي والعراقيل التي يضعها هذا النظام الرأسمالي نفسه في وجه تحقيق تلك الامكانيات ، يمكن ان نفهم حقيقة **رأس المال** العميقة وأهميته الحالية .

إن هذه الأنسية (بمعنى الكلمة الماركسي نوعياً : تحقيق الامكانات التاريخية) **تميز الماركسية عن الاقتصاد السياسي البورجوازي** . إن هذه الأنسية تضع أساس « نقد الاقتصاد السياسي » (الذي هو العنوان الصغير **لرأس المال**). إن **رأس المال** هو نقد للاقتصاد السياسي **الوضعي** ، هذا الاقتصاد السياسي القمين في أحسن الأحوال ، مع آدم سميث وريكاردو ، بمعالجة العمل ، لكن من دون العامل ، هذا الاقتصاد السياسي الذي يقتصر على الظواهر وحدها ، يعني يقف عند ذلك المستوى حيث تتراءى العلاقات بين البشر كما لو انها علاقات بين الأشياء .

ولقد كتب ماركس منذ عام ١٨٤٤ : « لم يعبر الاقتصاد السياسي سوى عن قوانين العمل المضيّع » [١] . ولسوف يطور الفكرة نفسها ، المدعومة بحجج أدق وإن يكن بالعبارات نفسها — بما فيها كلمة الضياع ومفهومه — في الكتاب الأخير من **رأس المال** ، قائلاً : إن افضل الناطقين باسم الاقتصاد السياسي البورجوازي » يظلون أسرى بصورة تزيد أو تنقص لظواهر هذا الكون ... وإنه لا يقل عن ذلك طبيعية أن يحس عملاء الانتاج أنهم في بيتهم تماماً في هذه الأشكال المضيعة واللاعقلانية ، الرأسمال ـ الفائدة ، الأرض ـ الدخل العقاري ، العمل ـ الأجرة ، لأنها أشكال وهمية يتحركون في وسطها في جميع الأيام . » [٢]

«١» ماركس : **مخطوطات عام ١٨٤٤** ، المطبوعات الاجتماعية ، ص : ٦٧ .

«٢» **رأس المال** ، المجلد الثامن ، ص : ٢٠٨ .

ذلك موضوع ثابت **لرأس المال** ، ولا ينحصر في الفصلين عن « صنمية البضاعة » و « الصيغة الثلاثية » : « ان الاقتصاد السياسي يشاهد ماهو ظاهر » [١] . وفي الأعمال التحضيرية للكتاب الأخير من **رأس المال** يلخص ماركس مبدأ نقده بالذات ، هذا النقد « الأنسي » للاقتصاد السياسي الوضعي : « انالاقتصاد السياسي يتصورنظام البشر الاجتماعي او جوهرهم الانساني في حالة الفعالية ، بحلولهم المتبادل الى حياة النوع ، الى الحياةالانسانية حقاً ، في صورة المبادلة والتجارة ... فالاقتصاد السياسي يعتبر اذن الشكل المضيّع للعلاقات الاجتماعية بوصفه الشكل الجوهري ، البدئي ، والموافق لمصير الانسان » [٢] .

وبينما لايكف ماركس ، من المجلد الأول حتي المجلد الأخير من **رأس المال** ، عن البرهان على ان « الرأسمال ليس مجرد شيء ، بل هو علاقة انتاج اجتماعية » [٣] ، فانه يفضح في الاقتصاد المبتذل « تشخيص الأشياء وتشييء علاقات الانتاج ... التي تصبح ذات استقلال ذاتي تلقاء عملاء الانتاج » . وفي هذا المنظور المضيّع تعتبر الوقائع الاقتصادية، هذه العلاقات بين البشر التي تتخذ مظهر العلاقات بين الأشياء ، «بوصفها قوانين طبيعية كلية القوة ، تعبيراً عن تسلط مصيري ، وهو يتظاهر في صورة ضرورة عملية » [٤] .

ليست الماركسية مدرسة جديدة للاقتصاد السياسي . بل هي نقد لأسس اي اقتصاد سياسي وضعي ، يعني اي اقتصادسياسي ينطلق من « معطيات » التجربة البورجوازية حيث تتخذ العلاقات بين البشر شكل العلاقات بين الأشياء . وإذا شئنا ان نأخذ امثلة بسيطة : لايبدو في محاسبة المتعهد سوى العمل المجرد ، الذي يشترى ويباع بصورة لاشخصانية ، مغفلة ، والمبالغ المنفقة من اجل شراء المواد الأولية او الآلات . ولايتدخل الشغيل هنا بوصفه شخصاً في اية لحظة على الاطلاق .

«١» المصدر نفسه ، ص : ٢٠٨ .

«٢» ماركس : **ملاحظات من مطالعة جيمس ميل** ، ميغا ، ص : ٥٣٦ ـ ٥٣٧ .

«٣» **رأس المال** ، المجلد الثامن ، ص : ١٩٣ .

«٤» المصدر نفسه ، ص : ٢٠٨ .

وحين ادخل ماركس الشغيل (وليس العمل المجرد فحسب) في التحليل ، فقد حول الاقتصاد السياسي من علم يعالج الأشياء (البضائع وانتاجها ومبادلتها) الى علم يعالج العلاقات الانسانية . إنه ينتقل من المظهر (مبادلة الأشياء) الى الجوهر (العلاقات البشرية الكامنة خلف هذه المبادلة) . ان هذا التغير في المنظور ينشأ عن وجهة نظر طبقية : وبالفعل فانه لايوجد في السوق ، في مجال تداول البضائع ، إلا اشياء وعلاقات بين الأشياء بالنسبة الى الرأسمالي . اما بالنسبة الى العامل فالأمر على النقيض من ذلك ، اذ يتجابه على صعيد الانتاج ، في المعمل ، صاحب المال وذلك الانسان الذي ليست له ملكية سوى عمله . إن هذا التفاوت الأساسي ينشأ عن تفاوت السوق : ان قوة واحدة هي قوة العمل ، من بين البضائع المتبادلة ، تتجسد في شخص حي . وهكذا يفجر ماركس مقولة «العمل» الكلاسيكية اذ يضاعفها الى عمل بوصفه بضاعة والى عمل بوصفه فعالية انسانية حسية [1]. إن المقولات المستجدة التي ادخلها ماركس هي بالضبط المقولات التي تمكن من تخليص هـــذه اللحظة الانسانية نوعياً في التطور الاقتصادي : قوة العمل وقيمتها ، تعارض العمل الحسي والعمل المجرد ، تعارض الرأسمال المتحول والرأسمال الثابت .

وعلى اية حال ، فان ماركس يدرك جيداً ان ذلك هو مجاوبه الأصلي : « لقد كنت سباقاً الى ابراز هذا الطابـــع المزدوج للعمل الممثل في البضاعة ... والاقتصاد السياسي يدور حول هذه النقطة [2] » .

ان الاقتصاد السياسي البورجوازي قد جعل على الدوام من الثروة شيئاً خارجاً عن الانسان . إن هذه الثروة تقوم في الذهب بالنسبة الى التجاريين. اما بالنسبة الى الفيزيوقراطيين، فان « الكينونة الذاتية للثروة قد نقلت سلفاً الى العمل » ، لكنه لا يُعترف بهذا العمل إلا

«١» انظر في هذا الموضوع كتاب رايا دونايفسكايا ، **الماركسية والحرية** ، توابن نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص : ١٠٦ ـ ١٠٩

«٢» **رأس المال** ، المجلد الأول ، ص : ٥٧ .

اذا كان مرتبطاً بشيء مخصوص ، الأرض . ويعالج آدم سميث وريكاردو العمل في شـــكله الأعم ، لكن المجرد ، من دون اي ارتباط بالشغيل . لقد جعلا من العمل ماجعله التجاريون من المعادن الثمينة : « شيئاً » خارجاً عن الانسان . ففيا يعترف بالانسان ظاهرياً ، « لا يعدو الاقتصاد السياسي كونه ، هو الذي يشكل العمل مبدأ له ، التحقيق المنطقي لانـــكار الانسان » : إن الرأسمال بوصفه عملاً ميتاً ، « عملاً موضوعياً » ، هو استبعاد للعمل الحي . هذا في حين ان « الثروة هي صفة للانسان »[1] عند ماركس .

إن جميع الصيغ «الانسية» بمعنى تأملي بعد ، التي نصادفها في **مخطوطات عام ١٨٤٤**، تتكرر في مؤلفات النضوج وقد تحولت الى لغة دقيقة حازمة .

ويتتبع ماركس تطور « هذا التجريد » الذي لا يقتصر على كونه تجريداً فكرياً : « ذلك تجريد يتحقق يومياً في عملية انتاج المجتمع[2] » . ان جميع اشكال العمل الحسية ترد في السوق الى قاسم مشترك واحد ، الا وهو العمل المجرد الذي يشكل مقياس القيمة[3].

ويتكرر هذا التجريد للعمل على الصعيد الأعم الخاص بالمبادلات : « إن كل علاقة تبادلية تتصف بهذا التجريد[4] » . بل ان هذا التجريد يمتد الى صعيد الأشخاص الذين هم ، في النظام الرأسمالي الذي تسوده السوق ، « ليسوا سوى تجسيدات للعلاقات الاقتصادية[5]» .

واتحاء الانسان هذا يترتب عن ذات مبدأ الاقتصاد الرأسمالي حيث يفقـــد التجريد « بضاعـــة » كل علاقة له بالانسان حين يصبح قيمة تبادلية ، في حين يتمتع بوصفه قيمة

«١» المصدر نفسه ، ص : ٩٤

«٢» **نقد الاقتصاد السياسي** ، ص : ٧ .

«٣» **رأس المال** ، المجلد الأول ، ص : ٥٣ .

«٤» المصدر نفسه ، ص : ١٠٢ .

«٥» المصدر نفسه ، ص : ٨٤

استعمالية بعلاقة حسية مزدوجة مع الانسان : بوصفه يلبي حاجة للانسان ، وبوصفه منتجاً بفضل **عمل الانسان**[1] .

هكذا يحدث الانقلاب الكبير والتشويه الكبير اللذان تحققهما الراسمالية في العلاقات بين العمل الميت والعمل الحي . ويقول ماركس : إن خلق القيمة الفائضة ينجم عن مبادلة قيمة لقاء القوة الخالقة للقيمة ، عن انقلاب مقدار ثابت الى مقدار متحول . بيد ان « العلاقة الرأسمالية تخفي بنيتها الباطنة في اللامبالاة التامة ، في الخورجة **والضياع** اللذين تطرح العامل فيها تلقاء شروط تحقيق عمله الخاص[2] » .

وبعد تحليله للعمل الحسي والعمل المجرد ، للبضاعة والقيمة ، للرأسمال الثابت والرأسمال المتحول ، يقول : «لما كانت القيمة مجرد عمل منجز... فان مبالغ القيمة الفائضة المنتجة تتناسب طرداً مع مقدار الرساميل المتحولة الموظفة»[3] . ويضيف ماركس في الحال : « إن هذا القانون لفي تناقض صريح مع كل تجربة قائمة على المظاهر... اما بخصوص الاقتصاد المبتذل ، فانه يتباهى هنا كما في كل مكان بالمظاهر كي ينكر قانون الظواهر » .

وبالفعل فان هذا الاقتصاد المبتذل ، الوضعي ، لايستطيع ان يدرك التناقض العميق الذي يشكل محرك تطور الرأسمالية .

ليس ذلك تناقضاً بين مايزعم انه « جوهر ميتافيزيائي للانسان » وجماع شروط النظام الرأسمالي ، بل **تناقض من صلب الرأسمالية نفسها بين الامكانات التاريخية التي يولدها والعوائق التي يرفعها في الوقت نفسه في وجه تحقيق هذه الامكانات** . إن التأكيد الانسي لايتضمن عند ماركس اي لجوء الى المقولات الاخلاقية او الميتافيزيائية او الدينية الخاصة

«١» المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

«٢» المصدر نفسه ، المجلد السادس ، ص : ١٠٣ (انظر أيضا) بشأن هذا «الضياع » ص : ١٠٥) .

«٣» المصدر نفسه ، المجلد الأول ، ص : ٣٠٠ .

بالتعـــارض بين المثالي والواقعي ، وبطبيعة الانسان السرمدية ، وبرسالته الالهية او « سقوطه » .

فماركس يقول إن ثمة تناقضاً اساسياً بين القوى المنتجة التي اصبحت اجتماعية بفضل التعاون وتقسيم العمل والماكينية ، وعلاقات الانتاج القائمة على قانون الغاب الذي تدين به الملكية الفردية . وإن النضال الطبقي هو التعبير التاريخي الضروري عن هذا التضاد الذي يقذف رأس المال والعمل في براز حتى الموت .

ان التغلب على هذا التناقض يعني وضع حد للانقلاب الذي يُخضع الحي للميت ، الذات للموضوع ، واعطاء العامل السيطرة على وسائل الانتاج بدلاً من ان يكون خاضعاً لها . وذلك هو تعريف الشيوعيـــة كما جاءت صياغته من قبل في **مخطوطات عام ١٨٤٤** : « الشيوعية ، الالغاء الايجابي للملكية الخاصة (وهي نفسها ضياع انساني للذات)، وبالتالي تملك حقيقي للجوهر الانساني من قبل الانسان ومن اجل الانسان ، وبالتالي عودة شـــاملة للانسان لذاته بوصفه انساناً **اجتماعياً** ، يعني انسانياً ، عودة واعية تمت مع الاحتفاظ بكل ثروة التطور السابق . هذه الشيوعية ... بوصفها انسية مكتملة ... هي الحل الحقيقي للتضاد بين الانسان والطبيعـــة ، بين الانسان والانسان ، الحل الحقيقي للصراع بين الوجود والجوهر ، بين تحقيق الذات وتأكيدها ، بين الحرية والضرورة ، بين الفرد والعرق . إنها لغز التاريخ المحلول [1] » .

وحين ينتقل ماركس من **مخطوطات عام ١٨٤٤** الى **رأس المال** ، يعني من مفهوم لما يبرح ملوثاً بالميتافيزياء والتأمل في « الجوهر الانساني » الى المفهوم الجدلي لتحقيقٍ ممكنٍ محددٍ في كل برهة من التاريخ ، فان تعريف الشيوعية سوف يتبدل كما يلي : « ان الانسان الاجتماعي ، المنتجين المتشاركين ، ينظمون بصورة عقلانية جميع المبادلات مع الطبيعة... وإنهم لينجزون هذه المبادلات ... في الشروط الأكثر كرامة ، والأكثر تطابقاً مـــع

«١» **مخطوطات ١٨٤٤** ، المنشورات الاجتماعية ، ص : ٨٧ .

طبيعتهم البشرية . . . وفيما وراء ذلك يبـــدأ نمو القوى البشرية على اعتباره غاية في ذاتهـــا [1] » .

وهكذا فان جدلية العمل والرأسمال تنتشر عند ماركس بين قطبين : في نقطـــة الانطلاق ازدواج العمل الى عمل حسي وعمل مجرد ، وفي نقطة الختام تشكل القيمة الفائضة واقتطاعها من قبل الرأسمال على حساب العمل ، وهو مايشكل اساس صراع الطبقات .

ولقد اكد ماركس نفسه دونما التباس على الصفة الانسانية والجدلية المتماسكة المميزة **لرأس المال** عن سائر المؤلفات السابقة ، الوضعية ، للاقتصادالسياسي . ففي رسالة الى انجلز بتاريخ ٢٤ آب ١٨٦٧ ، يبين مرة اخرى ان الانعطاف الكبير في الاقتصاد السياسي يعود تاريخه الى اكتشافه صفة العمل المزدوجة ونظرية القيمة الفائضة الناجمة عنه : « ان افضل مافي كتابي هو : ١ً – (وعلى هذا ترتكز كل فطنة « الحقائق ») ، ابراز **صفة العمل المزدوجة** منذ الفصل الأول ، وذلكحسبما يتظاهر فيالقيمة الاستعمالية اوفيالقيمة التبادلية؛ ٢ً – تحليل القيمة الفائضة ، بصورة مستقلة عن اشكالها المخصوصة [2] . »

وإنتكون القيمةالفائضة ليدرس في **رأس المال** ، من اوله حتى آخره ، كماهيحال صفة العمل المزدوجة ، في المنظور الأنسي للضياع ولتجاوزه الجـــدلي في الصراع الطبقي : « إن الشكل البدئي الذي يتعارض رأس المال والعمل المأجور وفقاً له يتخفى بفعل تدخل العلاقات التي هي مستقلة ظاهرياً عن الظاهرة . ان الطريقة التي تحول بها القيمة الفائضة الى ربح ، مروراً بمعدل الربح ، ليست سوى **تطور انقلاب الذات والموضوع** الذي يحدث منذ عملية الانتاج [3] . »

إن الأنسية والجدلية ، روح **رأس المال** النابضة بالحياة ، هما في وقت واحد مبدأ نقد الاقتصاد السياسي الوضعي ومبدأ العمل النضالي .

«١» **رأس المال** ، المجلد الثامن ، ص : ١٥٨ – ١٥٩ .

«٢» **رسائل عن رأس المال** ، المنشورات الاجتماعية ، ص : ١٧٤ ،

«٣» **رأس المال** ، المجلد السادس ، ص : ٦٣ .

فالأهمية الحاليـــة العميقة **لراس المال** مردها إذن الى الواقع التالي ، الا وهو ان النظام الاقتصادي والاجتماعي للرأسمالية لما يبرح قائماً اليوم في مبدئه الأساسي. ولقد اكتشف ماركس طريقة تحليل هذا النظام بفعل نقده للمفاهيم الوضعية التي كانت تستبعد بصورة مبدئية ، في وظيفتها الدفاعية التبريرية حيال النظام ، الجدليـــة والمنظور الأنسي الذي هو منظور الشغيل الحسي .

ويستطيـع سارتر ان يقرر بحق ان الماركسية ، التي هي التعبير الواعي عن الحركة الأساسية للمجتمع الراسمالي ، « لا يمكن تجاوزها » طالما ظل قائمـــاً النظام الذي تشكل الماركسية وعيه وطريقة تجاوزه .

فهي لا يمكن تجاوزها على اعتبارها منهجاً للبحث ، في كل برهـــة من التاريخ ، عن العلاقات القائمة بين الممكن والواقعي ، وهذا حتى اذا كانت الثورة الصناعية الجديدة قد خلقت كما سوف نرى ، ابتداء من منتصف القرن العشرين ، واقعاً جـــديداً ، وبالتالي ممكنات جديدة ، اذ يبقى ذلك المنهج الذي يدرك العلاقة الجدلية بين الممكن والواقعي .

إن خاصية المادية الماركسية هي على وجه الدقة مساعدتنا في تجـــذير معنى حياتنا بالذات ، **غايات هذه الحياة**، في التربة الانسانية المسمدة، وذلك اذ هي لا تربطها بتعارض طوباوي بين الواقعي ومثل اعلى سقط من السماء ، بل تعلمنا ان نكتشف ، في كل مرحلة من التاريخ ، ممكناً محدداً تاريخياً انطلاقاً من الشروط الواقعية .

وفي سبيل بلوغ هذه الأغراض ، توفر لنا الماركسية **الوسائل من اجل فعـــالية تاريخية واقعية** .

اولاً اذ هي تبين لنا كيف ان من الممكن هو **ممكن** طالما ان جميـــع جذور المستقبل تغرق عميقاً في الواقع الحـــالي وطالما ان الرأسمالية نفسها تحقق شروط تجاوزها الخاص ، شروط دمارها الخاص .

ثانياً اذ تبين لنا ان هذا الممكن **ضروري** ، ليس ضرورياً بالمعنى الأخلاقي لواجب يكون اساسه تصعيدياً ، ولا ضرورياً بالمعنى الوضعي لحتمية خارجية محضة سوف تؤدي الى القدرية والى الأنفعالية ، بل هو ضروري بمعنى ان التناقضات التي يشحذها بفعل قوانين تطوره المحايث بالذات هي من طبيعة بحيث اذا كنا على درجة كافية من اللاوعي ومن الجبن حتى لا نخوض المعارك الضرورية من اجل حلها ، فان تعميقها سيؤدي الى الاختلاجات المترقبة عن تعفن يحل بالتاريخ بصورة لا مندوحة عنها .

وهكذا فان هذه «الضرورة» هي تلك الضرورة الخاصة بواجب يفرضه التاريخ نفسه : تحقيق ممكن يتطلب مساهمتنا الفعالة التي لن يتم بدونها ، وبالتالي سيؤدي الى تدهور التطور ، الى اجهاض تاريخي نستطيع ان نأخذ صورة منطقية حسية له من الامكانية التقنية المتوفرة اليوم لدمار نووي شامل .

وان هذا الواجب لهو بادىء ذي بدء واجب سياسي ، الا وهو ذلك الواجب الذي يقوم في حل تناقضات جميع اشكال دولة الرأسمال الطبقية ، وذلك بغرض التغلب على الضياع بفعل تجاوزه الجدلي في الصراع الطبقي .

* * *

- ٢ -

أحلام الحرية وأكاذيبها

تبدأ سياسة ماركس ، على صعيد علاقات الانسان مع الانسان ، بنقد الأوهام قبل ان تقترح نظرية عامة عن الدولة .

اولاً نقد الأوهام المتولدة عن الثورة الفرنسية .

لقد كان لدى الرومانسية الألمانية ، رومانسية الشعراء ورومانسية الفلاسفة على حد سواء ، رؤيا صوفية ومضللة معاً عن الثورة الفرنسية . فلما كانت الشروط التاريخية والبنى السياسية والاجتماعية في المانيا ، في اواخر القرن الثامن عشر ، متخلفة كثيراً عما هي عليه في فرنسا ، فقد بدت فرنسا وكأنها المستقبل الرؤيوي لألمانيا التي لما تبرح مقسمة واقطاعية. ان الثورة التي كانت فعلا في فرنسا ظلت ، بالنسبة الى الألمان الأكثر تقدماً ، حلماً ليس غير . ان الثورة الفرنسية ، بالنسبة الى الفلاسفة الألمان ، هي نوع من التجربة الميتافيزيائية الأساسية ، واستطاع ماركس ان يقول ان الفلسفة الألمانية الكبرى بعد كانط ، مع فيخته وهيغل ، قد كانت « النظرية الألمانية للثورة الفرنسية » .

إن كلوبستوك الذي نادى بمملكة العقل في قصيدته الشعرية نبوءة وفي كتابه قصة المسيح ، وذلك منذ عام ١٧٧٢ ، قد تعرف في الحال في الثورة الفرنسية على ملامح حلمه :

كان « اعلان الحقوق » بالنسبة اليه الفعل الأسمي للفكر ، وعي الانسان على اعتباره ذاتاً مستقلة ، المرحلة الثانية بعد الاصلاح اللوثري لملحمة الجنس البشري السائر قدماً نحو اغراضه الأخيرة . وفي عام ١٧٥٢ ، حين تهيأ الجيش الامبراطوري لاجتياح فرنسا ، وجه كلوبستوك الى قائد هذا الجيش ، دوق برونسفيك ، قصيدة لاهبة بعنوان **الحرب في سبيل الحرية** اتهم فيها الأمراء والمهاجرين بالعمل على ان يردوا على اعقابها بالقوة هذه المسيرة الضرورية للجنس البشري .

وكتب شيلر في مقدمة **والنشتين** يقول : « لقد تجسد الواقع نفسه شعراً » . وإنه ليقصد الشعر في اسمى معانيه ، الا وهو خلق الانسان لنفسه ، يعني للحرية .

وفي **هرمان ودوروتيه** ، يذكر غوته في اكبار عظيم تلك اللحظة .

« حيث ارتفعت الى السماء الاشعاعات الأولى للشمس الجديدة .
حين تردد الحديث عن حق البشر المشترك بين الجميع ،
عن الحرية المسكرة ...
وكانت جميع الشعوب في تلك الأيام من الحمية ،
تتطلع نحو عاصمة العالم ... »

كان الفلاسفة ، مثلهم كمثل الشعراء ، يرون في الثورة الفرنسية اكتمال المصير البشري ، اي الحرية .

ويحيي كانط في **القبلية** الثورية « لاعلان الحقوق » تحقق تصوره الخاص عن الانسان الذي يستولي على الحرية اذ يهب نفسه قانونه ، حين ينتقل من تضارب القوانين المتلقاة من الخارج الى الاستقلال الذاتي الذي تمنحه اياه العظمة الأخلاقية . وفي بحثه « بخصوص الصيغة السارية : يمكن ان يكون هذا صحيحاً في النظرية ، لكنه لا يساوي شيئاً في الممارسة » ، عام ١٧٩٣ ، يدافع عن مبدأ الثورة الفرنسية ، المرفوع فوق جميع الاحتمالات التاريخية ، ضد سائر هجمات الرجعية الألمانية : ان هذا المبدأ يظل الرد على متطلبات الوجدان ، انجازاً لأهداف الجنس البشري المثالية .

اما فيخته ، الذي يوحد بدوره بين الواقع التاريخي والفكرة ، بين المبدأ الكانطي عن الاستقلال الذاتي والعمل المتحقق في عام ١٧٨٩ و ١٧٩٣ ، فيرى ان عمله هو التعبير الفلسفي عن « البـــادرة » العظمى للشعب الفرنسي : « نظامي هو نظام الحرية الاول . وكما خلصت فرنسا الانسانية من السلاسل المادية ، يخلصها نظامي من « الشيء في ذاته » ، من التأثيرات الخارجية ، ومبادئه الأولى تصنع من الأنسان كائناً ذاتياً ... اني ادين لعظمة الامة الفرنسية بأني ارتفعت اعلى من ذي قبل » (رسالة الى باجيش بتاريخ نيسان ١٧٩٥).

وبالنسبة الى هيغل ، فان الثورة الفرنسية هي مصالحـــة الالهي مع الانساني ، فهي اثبتت ان وحدة الالهي والانساني يمكن ان تتحقق على الأرض ، وان الانسان يستطيـــع ، في تاريخه الدنيوي ، ان يبلغ غايته الأخيرة التي هي الحرية . « ان الفكر ، مفهوم الحق ، قد اثبت جدارته بصورة مباغتة ، ولم يستطع بنيان الجور العتيق ان يصمد له... ومنذ وجدت الشمس في حلبة السماء ... لم يشاهد انسان يعتمد على فكرة ويبني الواقع وفقـــاً لها ... ذلك شروق رائع اذن . وان جميع الكائنات المفكرة حيوا هذا العصر . وقد ساد في تلك الأيام انفعال سام ، وبعثت حماسة الفكر القشعريرة في العالم ، فكأنه لم يتم التوصل الا في تلك اللحظة وحدها الى المصالحة الحقيقية بين الالهي والانساني [1] » .

وفي سياق الأربعينات من القرن التاسع عشر ، جعـــل النظام السياسي والأجتماعي المولود ، في اساسه ، عن الثورة الفرنسية يُصدر طقطقات صماء : كان موت هيغل معاصراً للأزمات الاقتصادية الكبرى الأولى ؛ وفي اوائل الثلاثينات ، مع عصيان عمال النسيج في ليون ، برز اول تأكيد لقوة تاريخية جديدة مستقلة ، متميزة عن البورجوازية الـــتي قادت الثورة الفرنسية ، الا وهي الطبقة العاملة التي كانت شعاراتها الطبقيـــة تتجاوز متطلبات الديموقراطية السياسية . وان انتفاضة الحائكين في مقاطعة سيلزيا من المانيا ، عام ١٨٤٤ ، قد كان تعبيراً عن نفس التناقض الباطن الذي سينفجر عما قريب في وضح النهار ، في باريس ، بين الثورة البورجوازية في شباط ١٨٤٨ والانتفاضة العمالية في حزيران من العام نفسه .

«١» هيغل : **دروس عن فلسفة التاريخ** ، ص : ٤٠١

اما ماركس فيقبل على الثورة الفرنسية منذ دراســـاته الأولى عن نظرية الدولة ، في **نقد فلسفة الدولة عند هيغل** ، وكذلك في **المسألة اليهودية** ، بذلك الابتعاد الذي اصبح ممكناً بفضل الحركات العمالية الاولى ذات الطابع الذاتي : إن في مصلحته ، منذ الآن ، كل المسافة التي تفصل عصراً تاريخياً بأكمله ، ولن يكون الشيء الجديد الذي اتى به الحكم على الثورة الفرنسية باتخاذ وجهة نظر الطبقة التي قامت بها ، بل باتخاذ وجهة نظر الطبقة التي تتطلب ثورة جديدة . وهذا ما سوف يتيـــح له ان يقيس عظمة الثورة البورجوازية من دون المشاركة في اوهامها . .

واما انزل ماركس مغزى الثورة الفرنسية من سماء الميتافيزياء الى ارض البشر ، فقد رأى في هذه الثورة التعبير القانوني عن مطالب الثورة الصناعية .

وكان الوهم الاول الواجب استبعاده هو الخلط بين التحرر السياسي والتحرر الانساني بصورة عمومية .

«ان التحررالسياسي يشكل تقدماً كبيراً [1] » . ففي عام١٧٩١ ، كان الكلام عن « الانسان » بصورة عامة وعن « حقوقه » بصورة عامة امراً مستجداً . وحتى ذلك الحين ، لم يكن ثمة صاحب حق سوى ذلك الشخص الذي يحتل مكاناً محدداً تماماً في التراتب الاقطاعي: انه نبيل اوعامي، سيد او قن، وكانت «حقوقه» محددة،بالولادة،بفعل«النظام» أو«الطبقة » التي ينتسب اليها . ان هذا التعريف للحرية يشكل اذن تقدماً تاريخياً كبيراً يسجل الانفصال عن المؤسسات الاقطاعية ، وتحرر الفرد حيال التراتبات الاقطاعية . و إنه ليحرر الانسان ايضاً من « الحق الالهي » الذي كان يخضعه طوال حياته السياسية للتراتبـــات الابدية ، المتسامية ، المحددة كلياً بصورة خارجة عنه .

« لقد قلبت الثورة السياسية هذه السلطة السائدة وجعلت من شؤون الدولة شؤوناً

«١» ماركس : **المسألة اليهودية** .

للشعب الذي جعل من الدولة السياسية شأناً عاماً ، وحطم بالضرورة كل شيء : الانظمة ، والنقابات الحرفية ، والجمعيات الخاصة ، والامتيازات . هذه الامور التي كان عملها الوحيد الدلالة على ان الشعب منفصل عن الجماعية [١] . »

ولعل اولئك الذين سنوا شرائع النظام الجديد لم يدركوا انهم حين وحدوا الروابط الاقطاعية الظاهرية للسيد والقن ، والمعلم والعبد ، قد نسجوا روابط تسلط جديدة ، هي الاخرى روابط خفية ، سوف تكون الرابطة بين رب العمل والعامل المأجور نمطاً لها .

ان مثالاً مميزاً لهذا الوضع هو إلغاء النظام الاقطاعي في «ليلة الرابع من آب» الشهيرة: كان في مكنة الفلاحين إذن ان يفرحوا لالغاء الضرائب والعبوديات الاقطاعية . ولقد نصت الجملة الأولى من المرسوم على ما يلي : « ان الجمعية الوطنية تلغي النظام الاقطاعي كلياً » . بيد ان بقية المرسوم كلها تستعيض عن الاستغلال الاقطاعي القديم بشكل جديد من الاستغلال من النمط الرأسمالي . كان لا بد من افتداء العبوديات القديمة . لقد الغيت العبودية الاقطاعية، لكن عبودية اخرى ولدت الى الوجود: ليس الفلاح بعد الآن قناً تابعاً لسيد ، بل مديناً لملاك . ان العبودية الشخصية قد استبدلت بعبوديات المال المغفلة . ان الفلاح حر : ليس له سيد ، بل له دائن فقط .

وكذلك كان الأمر بالنسبة الى الشغيل في المدينة . ان التقرير التمهيدي لقانون لوشابوليه ، عام ١٧٩١ ، يقول : « ليس في الدولة بعد الآن نقابات حرفية ، ليس هناك سوى المصلحة الخاصة لكل فرد والمصلحة العامة » . وبنتيجة ذلك ، فقد كان القانون يقرر مايلي : « ان الاتفاقات الحرة بين الفرد والفرد هي التي تحدد يوم العمل بالنسبة الى كل عامل» . وهكذا فان المشرعين ، حين رضعوا على صعيد واحد رب العمل الذي يملك وسائل الانتاج والعامل الذي لايملك مايبيعه سوى قوة عمله والذي لايستطيع ان يعيش من دون ان يبيع هذه القوة ، قد سلموا العمال لسيطرة ارباب العمل . ان التجريد الخاص بافراد متساوين في

«١» المرجع نفسه .

الحقوق وفي الحرية قد كان يغطي صراعاً طبقياً قاسياً : فحين حرمت البورجوازية اية « تحالفات » ، فقد كانت تمنع تشكيل النقابات . وكان لابد للطبقة العاملة الفرنسية من قرن كامل من النضال كي تحصل على الحق في الأنضواء تحت ظل النقابات ، يعني في الدفاع عن « حريتها » ضد « حرية المشروع » الخاصة بأرباب العمل .

ان مبدأ تحليل ماركس للحرية السياسية لم يفقد شيئاً من قيمته ؛ ومن اهميته الحالية ، ومن حدته ، ذلك ان الشعوذة اللاحقة بالحرية ، والخلط بينها وبين « حرية المشروع » ، قد ظلا احد الأسلحة المفضلة لجميع اشكال الاضطهاد الرأسمالية .

ولم تكف البورجوازية ، منذ قرنين كاملين ، عن الخلط بين الفردية والحرية . وحين طالب العمال بعد ثورة تموز بتحديد يوم العمل ، ردت عليهم البورجوازية الحاكمة قائلة : يبدو انكم نسيتم مبادىء الحرية الصناعية التي قاتلتم من اجلها عام ١٨٣٠ .

إن الحرية البورجوازية التي كانت في القرن الثامن عشر سلاحاً ضد الطغيانات الاقطاعية قد اصبحت في القرن التاسع عشر سلاحاً ضد المطاليب العمالية .

وباسم الحرية عارضت البورجوازية عام ١٨٤١ القانون المناهض لعمل الأولاد في المناجم : ذلك تدخل غير مقبول من قبل الدولة ضد حرية الصناعيين ! وبعد ذلك بخمسين عاماً ، في السابع من شباط ١٨٩١ ، صوت المونسينيور غوبيل ضد تنظيم عمل النساء والأولاد ، وذلك باسم حرية المشروع .

ان « حرية المشروع » هذه هي نفسها التي كانت ، غداة الحرب العالمية الثانية ، مفتاح عقيدة ترومان المنطلقة في حرب صليبية في سبيل حرية المشروع الخاصة بالسيطرة العالمية للاحتكارات الأميركية ودولتها . وإن هذا « الدفاع عن الحرية » يظل هو نفسه حجة الحرب العدوانية الأميركية في فيتنام .

وهكذا فان تحليل ماركس للحرية يظل ذا أهمية حالية اكثر من اي وقت مضى ،

اذ هو يكشف لنا اللثام عن الكذبة الكبرى للنظام الرأسمالي : « لاتنساقوا مع كلمة « الحرية » المجردة . حرية من ؟ ليست تلك حرية فرد عادي في حضور فرد عادي آخر . انها الحرية التي يملكها رأس المال في سحق العمل[1]».

ولقد اكتشف القانونين التاريخيين الأساسيين للحرية .

١ – في كل مجتمع منقسم الى طبقات ، يكون شرط حرية الطبقة الواحدة عبودية الطبقات الأخرى .

٢ – إن حرية خالصة من الكذب لايمكن أن تتحقق اذن إلا في مجتمع بدون طبقات .

وهنا أيضاً ، تمكننا الثورة الفرنسية أن نقيس عظمة الحرية البورجوازية وحدودها. ان دستور فرنسا الأول يسم التصور البورجوازي للديموقراطية : فبعدما أعلن بكل مهابة ، في مقدمته ، ان جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق ، ينحّي ٨٥٪ من السكان (اثنين وعشرين مليوناً من الفرنسيين من أصل ستة وعشرين مليوناً) عن حق الاقتراع على اعتبارهم « مواطنين منفعلين » ، يعني لايملكون القدر الكافي من الملكية ! وليست القضية هنا قضية هفوة في حال من الأحوال . ان مفكري البورجوازية الأكثر تقدماً في القرن الثامن عشر قد رسموا مسبقاً بكل وضوح هذه المنظورات الطبقية : « الملاك وحده هو المواطن الحقيقي » كما كان دولباخ يؤكد[2] . اما ديدرو فقد اعلن باصرار هو الآخر: « إن الملكية هي التي تصنع المواطن[3] » .

ولقد نادى دستور عام ١٧٩٣ بمبدأ الاقتراع العام . لكنه لم ينفذ في اي وقت من

«١» ماركس ، **بؤس الفلسفة** ، المنشورات الاجتماعية ، ص : ١٥٩ .

«٢» دولباخ ، **مبحث الآداب** ، المجلد الحادي عشر ، ص : ١٦ .

«٣» **الموسوعة** ، مقالة « الممثل »

الأوقات : لقد اثبت ترميـدور كيف تعرف البورجوازية أن تضع حـــدأ « لشطحات » الديموقراطية . وجاء دستور عام ١٧٩٥ يعيد الحواجز الطبقية لعام ١٧٩١ .

وكان لابد عام ١٨٤٨ من ثورة أخرى لفرض اعلان الاقتراع العام . لكن هـذا الاقتراع العام، في شروط نظام كانت كل السلطة الاقتصادية والسياسية وجميع وسائل التأثير في الرأي هي فيه بين أيدي البورجوازية الكبيرة . لم يخدم سوى مرة واحدة . وكان ذلك ليكرس ، في استفتاء عام ، سلطان بونابرت الثاني .

إن الآلية الحالية للديموقراطية البورجوازية لم تفقد قط هذه الخاصية الطبقية. وليس السبب الوحيد في ذلك أن القسم الأعظم من وسائط التعبير (الراديو والتلفزيون ، والسينما ودور النشر ، والصحف) هي بطبيعـــة الحـال ملك جماعات من الرأسماليين ووكلائهم ، بل إن التلاعب المحنك بالقوانين الانتخابية يجعل من التمثيل البرلمـــاني صورة عن الأمة مغلوطة جذرياً .

ولا تعوزنا الأمثلة ، القديمة والحديثة ، على ذلك .

إن القانون الذي صاغه ماركس ، والذي ينص على ان أي دولة هي دولة طبقيـــة تمكن مالكي وسائل الانتاج من تأمين سيطرتهم على غـــير المالكين ، هو قانون يتحقق خلال مسيرة التاريخ بأسرها .

وإنه لذو مغزى أننا سمينا « ديموقراطية » نظام اثينـا في العصر الكلاسيكي حيث كان ٢١٠٠٠ مواطن حر ، وهم المالكون الوحيـــدون للحقوق السياسية ، يسودون عام ٣٠٩ قبل عصرنا ٤٠٠٠٠٠ عبد محرومين من كل حق ، أو سمينا « جمهورية » رومانيـــة نظاماً كان ٢١٤٠٠٠ مواطن « حر » ، عام ٢٠٤ قبل عصرنا ، يفرضون سيطرتهم فيه على ٢٠ مليوناً من الرعايا . ان هذا الاسم الجميل « للديموقراطية » و « الجمهورية » ، المطبق على هاتين الاوليغارشيتين الاستعباديتين ، يعودنا منذ مقاعد المدرسة على ألا نميز بكل وضوح في مؤسساتنا الديمقراطية والجمهورية الحدود التي تفرضها اوليغارشية رأس المال على هـــذه المؤسسات في الوقت الحاضر .

وإن الوهم الذي يغذى بأكبر عناية هو ذلك الوهم الخاص بانفصال الدولة والطبقات الاجتماعية ، وهو وهم يمنع الناس مثلاً عن ادراك بعض الحقائق التي تبهر الأبصار. وهذه احدى تلك الحقائق : إن مبدأ الدولة « الديموقراطي » قد اعلن منذ حوالي قرنين من الزمان . ولكن الصفة الطبقية لهذه الدولة، كائناً ما كان شكلها السياسي الخارجي ، ينكشف في موقفها لدى كل نزاع ينشب بين رأس المال والعمل . ولم يحدث قط خلال هذين القرنين أن الدولة وضعت قواها القمعية ، شرطتها وجيشها ، في خدمة العمال المضربين ضد رب عملهم. وبالمقابل ، ليس ثمة استثناء واحد للقاعدة التي تنص على ان هذه القوى القمعية قد وقفت ضد العمال في كل مناسبة اشتركت فيها في مثل هذه النزاعات .

إن هذه الصفة الطبقية للدولة التي تظل اليوم ، في فرنسا ، عبر سائر ثورات القرن التاسع عشر ، دولة رأس المال ، إنما تصدر عن ذات طبيعة الحرية البورجوازية : إن هذه الحرية تعلن مبدئياً على الصعيد السياسي،حيث يعتبر المواطنون أحراراً ومتساوين في الحقوق؛ لكن الحرية والمساواة على حد سواء تمحيان على الصعيد الاقتصادي أمام حق الملكية . إن مساواة المواطنين ، مثلها مثل حريتهم ، لا تجتاز عتبة المصنع . فهنا لا يزال النظام الملكي قائماً . إن مطلق السلطات تخص الملاك (الفردي او الجماعي) ، هذا الذي يملك وسائل انتاج المشروع ،أما ذلك الذي لا يملك شيئاً سوى قوة عمله، الشغيل المأجور ، فقد فرض عليه خضوع غير مشروط .

إن هذا التناقض الأساسي ، الذي لا يبرح احدى الخصائص الاساسية لعصرنا ، قد أماط ماركس اللثام عنه منذ عام ١٨٤٣ .

لقد بين في المسألة اليهودية أن حياة البشر الاقتصادية ، المجال الذي يفعلون فيه ، وفقاً لقانون الغاب الذي يسود المجتمع الرأسمالي ، بوصفهم ملاكين أنانيين يتجابهون في صراع يخوضه الجميع ضد الجميع ، تظل « خارج » المجال السياسي . وهكذا يزدوج

الانسان : انه يعيش حياة «سماوية» بوصفه مواطنا ، بوصفه عضواً وهمياً في مملكة وهمية[1]» ، بينما هو غارق ، بوصفه انساناً فرداً ، ملاكاً أو شغيلاً ، في المعترك « الأرضي » للمصالح المتناقضـــة .

وهكذا فان تجريد الدولة يسمح بتغطية العلاقات الطبقية : فمنذ مقـــدمة الدستور البورجوازي الاول يتضح أن « اعلان حقوق الانســـان والمواطن » يستهدف تكريس الملكية الخاصة البورجوازية سياسياً وقانونياً. إن حق الحرية يعبر عن هذا الحق في الملكية. وإن حق المساواة هوالمساواة في هـــذا الحق الحر في الملكية . وإن حق الأمن هو الضمانة الدولتية (بواسطة الشرطة والمحاكم والجيش اذا اقتضى الأمر) لهذا الحق الحر والمتكافيء في الملكية .

وهكذا فانه ينبغي ، في سبيل الانتقـال من التحرر الصوري ، السياسي ، الى تحرر انساني فعلي ، أن تنزل الحرية من المجال التجريدي لحقوق « المواطن » الى المجـال حيث يتحرك العامل والمنتج .

إن التحرر السياسي يحتفظ ، تحت ظل تجريدالمواطنين المتساوين في الحقوق ، بجميع التفاوتات الناتجة عن العلاقات الطبقية للرأسمالية .

وان الجدارة الدائمة لطريقة ماركس تقوم بالضبط في مبدأ المادية التاريخية : «انتهت أبحاثي الى النتيجة التاليـة ، ألا وهي أن العلاقات القانونيـة — وكذلك أشكال الدولة — لا يمكن أن تفهم من ذاتها ولا بفعل التطور العام المزعوم للفكر الانـساني . بل هي تستمد على النقيض من ذلك جذورها من شروط الوجود المادية ، وأن تشريح المجتمع المدني يجب أن يبحث عنه هو الآخر في الاقتصاد السياسي .[2] »

«١» ماركس ، المصدر نفسه ، ص : ١٧٧ .

«٢» ماركس ، مقدمة **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** ، المنشورات الاجتماعية ، ص: ٤ .

ان القانون الأساسي لنظرية الدولة الطبقية ينشأ عن هذا التحليل للشروط الاقتصادية الخاصة بالتضليل السياسي : « لما كانت الدولة قد نشأت عن الحاجة الى كبح المعارضات الطبقية ، لكنه لما كانت قد نشأت ، في الوقت نفسه ، في ملء نزاع الطبقات ، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأشد بأساً ، الطبقة السائدة اقتصادياً التي تصبح بفضلها الطبقة السائدة سياسياً أيضاً ، وبذلك تحصل على وسائط جديد من أجل قمع الطبقة المضطهَدة [1] . »

وفي سبيل الخلاص من دولة تكرس السيطرة والاستغلال الطبقيين لا يكفي اذن أن تستولي الطبقة العاملة (وحدها أو مع حلفائها) على جهاز الدولة ، ذلك ان خاصية جهاز الدولة هذا ، في اي نظام طبقي ، هي في كونه خارجياً عما هو ، في أي مجتمع ، محرك التاريخ ، أي الانتاج حيث ينتج الانسان نفسه أثناء عملية الانتاج نفسها . إن الاكتفاء بالاستيلاء على آلة الدولة هذه انما يعني الابقاء أبداً على ماعرفه ماركس سلفاً بصورة رائعة . في نقد فلسفة الدولة عند هيغل ، على أنه « البيروقراطية » : خورجة علاقات الدولة بالنسبة الى الفرد ؛ و « صورية » الدولة التي تأخذ « الصوري على أنه المضمون والمضمون على أنه الصوري » ؛ وأخيراً موقف البيروقراطية التي تأخذ الانسان بعين الاعتبار ليس على اعتباره ذاتاً ، بل « مجرد موضوع لفعاليتها [2] » .

وهكذا فان ثورة حقيقية يجب ان تحول آلة الدولة ، أن تضع حداً لهذه الثنائية وهذه الخورجة ، وان تخلق من اجل المنتج ، من اجل الشغيل ، ديموقراطية مباشرة ، حيث تكون الأجهزة التمثيلية استشارية وعاملة في وقت واحد .

ولقد تحقق هذا الشكل الجديد من الدولة للمرة الأولى ، في رأي ماركس ، في

«١» انجلز : **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** ، المنشورات الاجتماعية ، ص:١٥٧ .

«٢» ماركس ، **نقد فلسفة الدولة عند هيغل** ، منشورات كوست ، المؤلفات الفلسفية ، المجلد الرابع ، ص : ١٠١ و ١٠٨ .

كومونة باريس عام ١٨٧١ . ولسوف يقول لينين في وقت لاحق ، في تعليق على فكر ماركس ، مايلي[1] : « لاتقوم الوسيلة من اجل الخروج من البرلمانية في تدمير الأجهزة التمثيلية والمبدأ الاقتراعي ، بل في تحويل ... الأجهزة التمثيليـة الى جمعيات فاعلة » حسب نموذج كومونة باريس الذي يتيح تحقيق التحرير الاقتصادي للعمل .

ومن المفروغ منه ان بناء مثل هذا النظام يصطدم بمقاومة الامتيازات القديمة وبالمساعدة المقدمة اليها من قبل أصحاب الامتيازات في الأمم الأخرى ، وهو السبب في ان الثورات تتخذ في أغلب الأحيان شكلا عنيفاً : إن دكتاتورية مؤقتة للبروليتاريا قد تكون ضرورية من اجل تحطيم المقاومات الداخلية التي تعترض بناء نظام يضع حداً لسائر الامتيازات الطبقية . وليس بمستبعد ان يمر طريق الحرية بدكتاتورية البروليتاريا ضد مثل هذا التحالف لقوى الماضي الذي يقف عثرة في السبيل .

ذلك ان الاشتراكية ، وفقاً لماركس، ليست نظاماً **من اجل** الشعب فحسب ، بل هي بصورة جوهرية نظام يعمل بواسطة الشعب ، نظام حيث كل شغيل ، **اولاً على مستوى الانتاج** ،ومن بعد ، كنتيجة لذلك ، على مستوى الدولة ،هو مركز ذاتي الاستقلال للمبادرة، والمسؤولية ، والابداع .

ولذا فان مثل هذا النظام ، حيث كل انسان ، كل شغيل، يصبح **ذاتاً** للتاريخ ، يسلك طريقه نحو اضمحلال الدولة ، يعني نحو وضعية لاتبقى فيها مطلقاً طبقة يجب قمـع مساعيها من أجل استعادة امتيازاتها القديمة ، ولا يبقى فيها مطلقاً محيط معادٍ يسعى الى استثمار اليد العاملة او الثروات الأخرى في البلد المحرر . عندئذ يصبح في الامكان قيـام ديموقراطية حقيقيـة حيث لايتطلب التقيد بالقواعد الضرورية من أجل العمل ومن أجـل نشاط المجتمع ان يفرض بعد الآن فرضاً بفعل الزام خارجي ، بـل يصبح من فعل أفراد يسنون لأنفسهم قانونهم الخاص . إن هذا المجتمع الخالص من الطبقات ومن الدولة لايمكن

«١» لينين ، **الدولة والثورة** ، المؤلفات الكاملة ، المجلد الخامس والعشرون ، ص :٤٥٧ .

أن يكون سوى منظور بعيد، اذ انه لايتضمن كشرط مسبق تلاشي كل قوة مضادة للثورة في الداخل وفي الخارج فحسب ، بل غزارة في الثروات تستبعد التنظيمات التي تفرضها الندرة، وكذلك مستوى في الوعي والثقافة يسمح لكل فرد ان يعتبر نفسه مسؤولاً بصورة شخصية عن مصير الجميع وان يكون سلوكه متفقاً مع هذا الاعتبار .

عندئذ فقطسوف يتحقق « التحرر الانساني بصورة عمومية » ، هذا التحرر الذي بين ماركس ، في المسألة اليهودية ، انه لايمكن ان يقتصر على التحرر السياسي الذي حققته الثورة الفرنسية .

وهنا أيضاً ليس المقصود مثلاً أعلى طوباوياً نجهل أصله ومبدأه ، او نطرحه بصورة اعتباطية على اعتباره مسلمةأخلاقية . ان هذا الهدف السياسي للأنسية الماركسية ، ألا وهو وضع حد لضياع الدولة بفعل نضال طبقي ، إنما ينبثق عن حركة الواقع بالذات، عن الجدلية الصارمة لما هو ممكن وماهو واقعي .

وان الفلسفة نفسها هي ، في هذا المنظور ، الوعي النظري والتطبيق النضالي للقوانين الجدلية للعلاقة بين الواقعي والممكن من أجل بناء مستقبل الانسان .

* * *

- ٣ -

الفلسفة «وقد أنهضت على قدميها»

اكتشف ماركس ، على صعيد علاقات الانسان مع مستقبله الخاص ، مبادىء نقد فلسفي ليس هو تجاوزاً لنقد كانط الكبير الذي يشكل اساساً للفلسفة الحديثة فحسب ، بل تصويراً للعالم أيضاً وطريقة تستقطب اليوم آمال الجميع وغضباتهم في هذه النهاية للقرن العشرين .

ما الذي يفسر أن الماركسية لم تتعرض لمصير أية فلسفة اخرى ؟ كيف اصبحت خميرة لجميع التخمرات البشرية على نطاق الكرة الارضية بأكملها ؟ كيف اصبحت ، بالنسبة الى مئات الملايين من البشر ، الوجدان الفاعل لعصرنا ؟ أي فكر ألهب ، في منتصف القرن الماضي ، هذه الشعلة التي لم تكف عن النمو لحظة واحدة ؟ ما هو الاكتشاف الذي حققه اذن هذا الرجل المدعو كارل ماركس ، الذي لا يبرح بعد قرابة قرن من وفاته الزعيم الحي لجميع الثورات في العالم ، لجميع اولئك الذين يسعون الى تحقق الهدف الذي طمح اليه بروميثوس منذ قديم الزمان ؟

إن ما يفسر هذا كله هو أن الثورة « الكوبرنيكية » الحقيقية في الفلسفة قد انجزها ماركس اكثر من كانط : فحين وضع في مركز جميع الاشياء الانسان وعمله ومعاركه

ـ وليس « ذات » كانط المجردة فحسب ـ ›.وحين أنزل بذلك الفلسفة على سطح الارض ليجعل منها لحظة من هذا العمل ومن هذه المعركة اللذين يقوم الانسان بهما ، **فقد اسس ماركس انسية لفعالية حقيقية ، وطراقية فعالة للمبادرة التاريخية .**

لقد تلقت الماركسية ميراث الانسية البورجوازية الكبرى ، وبالخاصة الفلسفة الكلاسيكية للمثاليين الالمان العظام : كانط وفيخته وهيغل ، الذين لم يكف انجلز ابداً عن المناداة بأن « الاشتراكية العلمية ما كانت توجد قط[1] » بدونهم .

ولقد استخلص ماركس منذ ابحاثه الفلسفية الأولى ما الذي يصنع عظمة الجدلية الهيغلية : « يدرك هيغل إنتاج الانسان من قبل نفسه على اعتباره عملية ... على اعتباره ضياعاً وقضاء على هذا الضياع ... إنه يدرك جوهر العمل ، ويتصور الانسان بوصفه نتيجة لعمله الخاص[2] ».

وانه لجدير بالملاحظة أن ما يقدره ماركس لدى هيغل اكثر من أي شيء آخر هو من جهة واحدة هذه اللحظة من الفعل الخلاق ،ومن جهة اخرى ان التاريخ بأسره هو ابداع متواصل للانسان . ولسوف يقول ماركس: « يصنع البشر تاريخهم الخاص ، لكنهم لا يصنعونه بصورة اعتباطية ، في ظروف هم الذين اختاروها ، بل في ظروف معطاة وموروثة من الماضي بصورة مباشرة[3] . »

وخلافاً للاشتراكيات الطوباوية التي تنتظر من وحي الهي ما أو من بدلائه العلمانيين

«١» انجلز ،مقدمة **حرب الفلاحين في ألمانيا** ، المنشورات الاجتماعية ، ص : ٢٣ . ولسوف يقول انجلز مرة اخرى في أواخر حياته ، عام ١٨٥١ : « اننا فخورون باننا لانستمد اصولنا من سان سيمون وفوريه واوين فحسب ، بل من كانط وفيخته وهيغل أيضا . » (**مؤلفات** ماركس وانجلز ، الطبعة الروسية ، المجلد الخامس عشر ،ص٢٦٥) .

«٢» راجع **مخطوطات ١٨٤٤** ، ص ١٣٢ و يليها .

«٣» **هيغل ، فلسفة التاريخ الحي** ، لمؤلفه روندت ، منشورات P. U. F. ١٩٦٦ ، ص : ١٨٧ و ٢٠٦ .

« مثلاً أعلى » يزعم فرضه من الخارج على التاريخ الواقعي . عرف ماركس (ولينين من بعده) كيف يستخلص من الشكل التأملي والمثالي لهيغل مفهومه الجدلي عن العلاقات بين المثالي والواقعي . إن هيغل في كتابه **العقل في التاريخ** يعرّف الناس العظام بوصفهم اولئك « الذين يعرفون ... ماتتطلبه اللحظة ، ماهو ضروري . » فالمثالي ليس خارجاً اذن عن الواقعي ، عن التاريخ ، ليس هو ابداعاً اعتباطياً للفرد ، كما ليس هو وحياً من عالم أعلى متسامٍ . إنه على النقيض من ذلك الشيء الأكثر واقعية : عقلانية التاريخ الباطنة .

وعلى أية حال ،فان هذه العلاقات بين المثالي والواقعي لاتتظاهر عند هيغل في جدلية مباشرة ، بل على النقيض من ذلك في صيرورة وفي انبثاق متصل : إن « مايجب أن يكون » هو أبداً في حالة الولادة والنمو في ملء التناقضات الباطنة للواقع الحالي ، « فهو يتحقق باستمرار » حسب تعبير **الموسوعة** (المقطع ٢٣٤) . إن واقع اليوم لايعدو كونه في الحد الأخير المثل الأعلى للأمس ، وقد تجمد في ايجابيته المائتة بعدما كان « التناقض القارض للواقع الحالي » ، مثيراً للناس في عصرما « تصور مايعوزهم [١] » .

ويتناول ماركس من جديد [٢] هذا المفهوم الجدلي عن علاقات المثالي والواقعي في مرحلة جديدة من التطور التاريخي ، يعني ليس كما تناوله هيغل فحسب ، في لحظة استقرار الثورة البورجوازية في الواقعي بوصفها قانونه العميق ، بل في اللحظة حيث جعل « التناقض القارض » يتظاهر في صراعات البروليتاريا الأولى التي وضعت هذا النظام البورجوازي الظافر موضع الشك ، وبذلك مارست ماسوف يسمى في اللغة التأملية لهيغل وماركس الشاب «وظيفتها

«١» من المرموق أن لينين قد تأثر هو الآخر ، في ملاحظاته عن **منطق هيغل** ، بهذا المظهر من الفكر الهيغلي : « ان فكرة تحول المثالي الى الواقعي فكرة عميقة : ذات أهمية عظيمة بالنسبة الى التاريخ ... ضد المادية المبتذلة . ان التمييز بين المثالي والواقعي ليس تمييزا مطلقا . » (لينين ، **الدفاتر الفلسفية** ، ص : ٩١) .

«٢» ماركس وانجلز ، **البيان الشيوعي** ، المنشورات الاجتماعية ص: ٤٧ .

السلبية الطابع ». « حين يجري الحديث عن الأفكار التي تثّور مجتمعاً ما بأكمله ، فان كل مايعلن عنه هو الواقع التالي ، ألا وهو ان عناصر مجتمع جديد قد تكونت في قلب المجتمع القديم ، وأن انحلال الأفكار القديمة يمشي جنباً الى جنب مع انحلال شروط الوجود القديمة [1] » .

« ان الانسانية لاتطرح على نفسها قط إلا مشاكل في مكنتها حلها ، ذلك ... ان المشكلة نفسها لاتبرز إلا حيث تكون الشروط المادية من أجل حلها موجودة مسبقاً ، او هي على الأقل في سبيل الصيرورة [2] » .

من هنا كانت فلسفة ماركس فلسفة **نقدية** من نمط جديد . ان نقد ماركس ، خلافاً لنقد كانط، لايتطور بالنسبة الى ذات لا تتبدل ، بل وفقاً للامكانات التاريخية الموضوعية.

بيد ان الانتقال من جدلية هيغل التأملية والمثالية الى جدلية ماركس وماديته كان يتطلب قلباً جديداً للمفاهيم التأملية وتحويلا جذرياً لذات مفهوم الفلسفة .

ذلك ان خلفاء هيغل ادركوا سريعاً ، حسب التعبير اللاذع لاحدهم ، أنه بعد ما « شيد قصوراً من الإفكار تركنا نعيش في اكواخ الواقع » .

ومات هيغل عام ١٨٣١ .وإنفجرت الازمة الاقتصادية العامة الاولى عام ١٨٢٥ ؛ والازمة الثانية عام ١٨٣٧. ولقد اندلعت ثورة عمال النسيج في ليون عام ١٨٣٤ ، وثورة الحائكين السيليزيين عام ١٨٤٤ . هذا عصر جديد من التاريخ يبدأ ، وذلك هو العصر الذي تسيطر عليه تناقضات الرأسمالية ، والذي لما ينته في هذا الثلث الاخير من القرن العشرين . ولقد صاغ ماركس عن هذا العصر من التاريخ ، عصرنا ، المفاهيم الاساسية التي تمكن من فك رموزه وتجاوزه : طريقة من أجل الفهم وسلاح من اجل الغلبة .

«١» ماركس وانجلز، **البيان الشيوعي** ، المنشورات الاجتماعية ، ص : ٤٧ .

«٢» ماركس ، **نقد الاقتصاد السياسي** ، المنشورات الاجتماعية ، ص : ٥ .

ان تناقض الرأسمالية الاساسي بين الامكانات التي تولدها من اجـــل تفتح الانسان والعقبات التي تضعها في الوقت نفسه في وجه هذا التفتح ، والـــتي تؤدي الى نقيضه ، اي انسحاق الانسان ، قد كان موجوداً في ايام هيغل . ولقد استشعر هيغل هـــذا التناقض ، وبالخاصة في « فلسفة الحق » الخاصة به . بيد ان هذه التناقضات لم تكن قد بلغت الا حداً ضئيلا من التطور بحيث ان هيغل، الذي كان يقف على اية حال من وجهة نظر البورجوازية ، صنف آلام الشغيلة في عداد تكاليف التاريخ المهدورة فحسب . وعلى الاخص ، فان القوى التاريخية القمينة بالتغلب على هذه التناقضات لم تكن موجودة بعد .

إن غوته ، وهو معاصر لهيغل تماماً ، اذ انه توفي بعده بسنة واحدة ، عام ١٨٣٢، هو كما يبين لوكاش[١] شاهدمرموق على هذه التناقضات التي لم يكن لها سبيل للخلاص وقتذاك : إنه يرى بعمق كيف ان المجتمع البورجوازي ، الذي يمجد تفتح الانسان الفردي ، يفرض عليه في الوقت نفسه عوائق قاتلة . إن هذه الجدلية الحسية تتظاهر شاعرياً في **آلام فرتر** : فالتناقض بين انبل مطامح الانسية البورجوازية والعقبات الباطنية والخارجية التي يرفعها في طريق فرتر النظام الذي اقامته البورجوازية يؤدي به الى الانتحار .

إن هذه الحركة التي ايقظتها الثورة البورجوازية تحكم البورجوازية عليها بالموت غرقاً . وانها لتتظاهر ايضاً في كتاب **سنوات تعلم ولهلم مايستر** الذي يصطدم ، وهو يحاول عبثاً ان يحقق المثل الانسانية الخاصة بالنهضة و « عصر الانوار » ، بكل النظام القـــائم للمجتمع البورجوازي ، فيبحث عن الخلاص لا في الانتحار ، بل في الطوباوية : واحة في داخل هذا العـــالم تشكلها أخوية تهيء المستقبل . وكان فوريه يحلم في الفترة نفسها حلمـــاً مماثلا بجماعياته العاملة . .

وأخيراً فان غوته يعبر في **فاوست** ، في الصفحات الاخيرة من المأساة ، عن الايمان

«١» لوكاش : **غوته في عصره** .

البروميثي بالقدرة اللامحدودة التي يستطيع الانسان احتيازها على الطبيعة بواسطة علمه ، وتقنيته ، وجده .

وان ماركس ليواصل الوعود الفاوستية، وهولايعتبرها تطرفاً شيطانياً يعاقبه الاله ، كما لايشاطرها أوهامها أيضاً .

ليست الأشباح هي التي حفرت قبر أحلام فاوست : فحين كان مستقبل الآلات الخير يجتاز فترة من الحماسة المنقطعة النظير عمد عمال تنتغهام ومصانع النسيج في لانكشاير ، في أول ثورة عارمة عمياء بعد في ١٨١١ — ١٨١٢ ، الى تحطيم هذه الأدوات الصانعة للثروة والصانعة للبؤس في الوقت نفسه ، وقد كانت تنتزع منهم عملهم وحياتهم جميعاً .

لقد تبين ماركس أن « الفاسفة الألمانية هي امتداد مثالي للتاريخ الألماني[١]» ، لكنه تبين في الوقت نفسه ان « الفلسفة لايمكن ان تتحقق بدون القضاء على البروليتاريا ، وان البروليتاريا لايمكن القضاء عليها بدون تحقيق الفلسفة [٢]» .

لم تكن البروليتاريا تمارس بعد بالنسبة الى ماركس ، في هذه المرحلة من بحثه ، سوى وظيفة تأملية وهي وظيفة السلبية التاريخية .

ولقد رسمنا من قبل ، بمناسبة قضية الضياع ، تحرك فكر ماركس : من الاعتباطي التأملي الى نقد تناقضات واقع موضوعي والأوهام المتولدة عنه .

ان مؤلفات ماركس الرئيسية ، مثلها مثل مؤلفات كانط، تحمل جميعاً عنوان **نقد** . ومثلما كتب كانط **نقد العقل الخالص** ، **ونقد العقل العملي** ، **ونقد المحاكمة** ، فان جوهر

«١» ماركس : **مساهمة في نقد فلسفة الحق عند هيغل، المؤلفات الفلسفية** ، منشورات كوست ، المجلد الاول ، ص : ٩٣

«٢» المصدر نفسه ، ص : ١٠٨ .

عمل ماركس هو **نقد** الاقتصاد والسياسة والفلسفة . وإنه لنقد ، مثله مثل نقد كانط ، لا يقتصر على المناظرة على صعيد النتائج ، بل هو بحث أساسي .

في الفلسفة كتب ماركس **مساهمة في نقد فلسفة الحق عند هيغل** ، ومن بعد **نقد فلسفة الدولة عند هيغل** . وفي الاقتصاد السياسي ، لم يكف ماركس عن تعميق نقد الأسس . وإن مقدمته **لمخطوطات عام ١٨٤٤** تقدمها كثمرة « لنقد الاقتصاد السياسي » . ولسوف يكتب بعدئذ **اسس نقد الاقتصاد السياسي** ، كما سيعطي **رأس المال** عنواناً لاحقاً هو : « نقد الاقتصاد السياسي » . .

ان المشروع الذي أقدم ماركس عليه ليضارع مشروع كانط في جذريته : فليس المقصود استبدال فلسفة بفلسفة أخرى ، او إضافة مدرسة جديدة من الاقتصاديين الى المدارس التقليدية .

ان المقصود هو نقد للأسس ، هو وضع هذه الأسس موضع الشك ، وصنع فلسفة لا تكون فلسفة بالمعنى المألوف للكلمة ، واقتصاد سياسي لا يكون اقتصاداً سياسياً بالمعنى المألوف للكلمة .

إن انفصالاً شاملاً حتى هذه الدرجة يذكرنا ، ببعض الصفات الاخرى ايضاً ، بالمحاولة التي قام كانط بها : ان مناقشة امر المعرفة والعقل تبدأ باحتياز وعي دور الانسان بوصفه مبدأ لكل حقيقة وكل قيمة . ومن المؤكد ان تلك هي نقطة الانطلاق الانسية لأية فلسفة نقدية من بروتاغوراس وسقراط حتى ديكارت وكانط : ان كل ما تقوله عن الاشياء والآلهة انما ينطق انسان به .

بيد ان ما يميز هذه المشاريع النقدية عن بعضها بعضاً هو بالضبط تصورها لهذا الانسان المتخذ أساساً للمراجع . ما هو الانسان الذي ينبسط هذا النقد انطلاقاً منه ؟ اهو الفرد على سبيل المثال ؟ الذات المتسامية ؟

ولا ينطلق ماركس من الفردي ولا من المتسامي. ان الانسان بالنسبة اليه كائن يعمل، كائن اجتماعي وتاريخي . ان الانسان هو تاريخ الانسان. ان الانسان هو عالم الانسان . ان الانسان هو ايضاً مستقبل الانسان .

وليس هذا التعريف اختياراً او مسلمة اعتباطية . انه يتكون عند ماركس انطلاقاً من تحليل المجتمع الذي يحيا فيه . وليس هذا التحليل تجارياً ووضعياً بكل بساطة ، بل هو تحليل يأخذ بعين الاعتبار في وقت واحد علاقات الانسان مع الطبيعة ، ومع الناس الآخرين ، ومع مستقبل الانسان .

ويواجه ماركس ، من وجهة النظر هذه ، ثورة ثلاثية : **الثورة الصناعية** التي اجتاحت انطلاقاً من انكلترا القارة الاوروبية برمتها ، والتي تفتح منظورات لا محدودة لسيطرة الانسان على الطبيعة ؛ **والثورة الفرنسية** التي تفتح شقاً مماثلا على الصعيد السياسي اذ تؤكد امكانية تحول واعٍ ، ارادي وجذري ، للعلاقات بين البشر ؛ **والثورة الفلسفية** التي بوشرت في المانيا بالنقد الكانطي ، والتي وضعت بصورة مبدئية ، مع فيخته وهيغل ، أسس وعد بتفتح الانسان تفتحاً بروميثياً .

ولكن جميع هذه المنظورات وهذه الامكانات وهذه الوعود تدخل في تناقض مع الواقع نفسه ، هذا الواقع الذي خلقته تلك الثورة المثلثة : ان الثورة الصناعية قد أدت الى استعباد الشغيلة من قبل آلاتهم ، الى تشوههم : فالرجاء الفاوستي في تأنيس الطبيعة ينتهي الى تجريد الانسان من انسانيته . وان الثورة الفرنسية ، بطامحها التحريرية العمومية ، تترجم الى الواقع في شكل جديد للاستغلال والسيطرة : ان العبوديات المغفلة للمال ورأس المال تخلف العبوديات الشخصية للنظام الاقطاعي . وان الرومانسية الفلسفية لفيخته وهيغل ، القائمة على المبدأ المسكر للاستقلال الذاتي ، تنصب بعد سقوط نابليون ، في جميع ارجاء اوروبا ، في تمجيد رجعي للماضي الوسيطي ، في تبرير مراءٍ لما هو كائن ، او في الهروب الى العوالم الخلفية لمثالية سحرية .

ان انسية ماركس النقدية والجدلية تنطلق من مبدأ وعي هـذا التناقض بين الواقع والممكنات المحتواة فيه .

ان النقد الماركسي لا ينطلق من ذات مجردة ، فردية ، ومتسامية .

إنه لاينهض على المقارنة بين متطلبات « جوهر » انساني ابدي والواقع ، بل على **التناقض بين الممكنات المحتواة في مجتمع تاريخي معين والعقبات القائمة في سبيل تحقيقها.** ذلك هو أساس انسية ماركس النظرية التي تصدر عنها انسيته العملية .

وذلك مايميز بصورة جذرية الأنسية الماركسية عن سائر الأشكال السابقة للأنسية .

ان هذا التصور « للطبيعة الانسانية » متميز تماماً عن مفهوم الأنسية السابقـــة : إنه تصور مادي ، لأنه يقوم على اساس العمل ؛ وهو ليس تصوراً فردي النزعـة لأن الانسان لايتجرد فيه عن علاقاته الاجتماعية ؛ وهو ليس ميتافيزيائياً ، بل جدلياً وتاريخياً ، لان هذه « الطبيعة » ليست فكرة جامدة لاتتبدل ، محددة بصورة جازمة ونهائيـة ، بل هي في نمو متصل بصورة مطردة مع القدرات التي يكتسبها الانسان على الطبيعة وعلى المجتمـع . ويقول ماركس في صيغة لاذعة : « لايخلق الانتاج موضوعاً من اجل الذات فحسب ، بل ذاتاً من اجل الموضوع ايضاً [١]» .

ان التاريخ الانساني هو تحول هذه الطبيعة بفعل الانسان ، ومن جراء ذلك تحول طبيعة الانسان الخاصة المتطورة ابداً بفعل الانسان بالذات .

وهكذا فان فكرة « الجوهر الانساني » تتعرض لتحول عميق ، اذ تصبح تاريخيـة واجتماعيـة : « ليس الجوهر الانساني تجريداً لاصقاً بالفرد المنعزل ، انه في حقيقته مجموع

«١» **أسس نقد الاقتصاد السياسي** ، منشورات أنتروبوس ، باريس ، ص : ١٧

العلاقات الاجتماعية [1]».

أيعني هذا ان الفرد ليس سوى عقدة من العلاقات الاجتماعية ، محصلتها البسيطة او نتاجها ؟أبداً . ذلك يعني ان الفرد، اذ يعالج بصورة خارجة عن هذه العلاقات ، هو تجريد ليس غير : ان فكرة الجوهر الانساني لايمكن ان تتكون بتجريد صفات مشتركة بين سائر الأفراد وقد اخذوا واحداً واحداً ، بل يمكن ان تتكون فقط انطلاقاً من علاقات البشر مع الطبيعة (العمل ، الانتاج) ، ومن العلاقات مع البشر الآخرين (علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية الاخرى) . ان غنى الفرد او فقره يتوقف على غنى هذه العلاقات او فقرها .

بيد ان هذه العلاقات انما ينتجها الانسان ايضاً ، وقد كان نسيان ذلك هو حد المادية : « ان العقيدة المادية التي تريد ان يكون البشر منتجات للظروف والتربية ... تنسى ان البشر بالضبط هم الذين يحولون الظروف ، وان المربي يحتاج هو نفسه ان يربى [2] » وكما ان « خصائص الشيء المادية لاتفعل سوى ان تتأكد في علاقاته الخارجية مع الأشياء الاخرى بدلاً من ان تنجم عنها [3]»، وانه من الخطل ان نستنتج مع بعض المثاليين ان الأشياء ، بما انها لاتنكشف لنا الا بفضل المفاهيم او الأحاسيس او الاختبارات التي نملكها عنها ، فهي ليست شيئاً آخر سوى هذه المفاهيم وهذه الأحاسيس وهذه الاختبارات ، كذلك الانسان باعتباره فرداً لايمكن ان يحدد بصورة خارجة عن العلاقات الاجتماعية ، لكن من دون ان يُرجع بسبب ذلك الى مجرد هذه العلاقات الاجتماعية: ان الانسان كائن يعمل ، وهذا العمل لايمكن ان يمارس إلا على طبيعة ، لكنه لا يُرجع الى هذه الطبيعة . ان كل عمل انساني يتم بصورة اجتماعية ، اولا لأن جميع عدتنا هي ميراث عن الأجيال السابقة ، وثانياً لأن

---

١ – الموضوعة السادسة عن فيورباخ .
٢– الموضوعة الثالثة عن فيورباخ .
٣– **رأس المال** ، المجلد الأول ، ص : ٧١ .

هذا العمل ينحشر دائماً في مجموع اجتماعي ، لكنه لا يُرجع الى هذا الميراث كما لا يُرجع الى ذلك الماضي ؛ وأخيراً فان هذا العمل، والانسان الذي ينجزه ، هما حقيقتان تاريخيتان ، اولا لأنهما نتاجان للتاريخ ، وثانياً لأنهما لايمكن ان يتحققا الا تاريخياً ، لكنهما ليسا امتداداً عاطلا للتاريخ ، والا فلن يكونا عملا انسانياً ولا كائناً انسانياً بصورة نوعية .

وهكذا فانه يمكننا ان نحدد ، عند ماركس ، مغزى فكرة « الجوهر الانساني » ومكانها ودورها. ومنذ **الايديولوجية الالمانية** حيث ترتسم بوضوح الموضوعات الرئيسية للمادية التاريخية ، تفقد هذه الفكرة صفاتها الميتافيزيائية : ان جوهر الانسان ، خلافاً لجميع الانواع الحيوانية الاخرى ، هو كونه منتجاً ، بعمله ، لتاريخه الخاص .

وان **رأس المال** ، وهو ابعد ما يكون عن التخلي عن هذا المفهوم ، يمنحه مضموناً جازماً اذ يميز « الطبيعة الانسانيـــة على العموم » و « العمل على العموم » (يعني انتاج الاشياء الذي يسمح بتشييء الانسان ، باغناء حاجاته غير المنقطعة ، وحواسه ، ومنظوراته ، وباختصار « طبيعته ») عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي يتحقق فيها .

ويدخل الى **رأس المال** عنصر جديد ، بخصوص تحديد « الجوهر الانساني » ، وهو يشكل المجلوب النوعي الذي أتت الماركسية به الى تعريف أنسية لم تعد تنهض على المفاهيم الميتافيزيائية والتأملية لهذا « الجوهر » .

في كل لحظة من التطور يولد « مجموع العلاقات الاقتصادية » عدداً محدداً من الامكانات التاريخية . وقد اعدنا الى الاذهان من قبـــل الافق الانساني الذي يشقه اسلوب الانتاج الرأسمالي : ان الانسية الماركسية تتحدد وفقاً لهذه الممكنات التاريخية على اعتبارها انجازاً لها . وهكذا فان جوهر الانسان لا يوجد فوقه كما لا يوجد خلفه ، بل هو امامه على اعتباره المستقبل الذي يمكن ان يصبح ممكناً والذي يتحدد على الدوام على اعتباره تاريخياً وعلى اعتباره مؤقتـــاً .

وان هذا ليمكن ماركس من ان يحدد موضع اللحظة الذاتية في جدلية التاريخ .

ان البشر يصنعون تاريخهم في ظروف قد حدد الماضي خطوطها ، لكنهم يصنعون تاريخهم . وكما يشير ماركس الى ذلك ، بعد فيكون . في **رأس المال** : « ان تاريخ البشر يتميز عن تاريخ الطبيعة في كوننا صنعنا ذلك التاريخ ولم نصنع هذا التاريخ [1] ».

ويلعب الوعي هنا نفس الدور الحاسم الذي يلعبه في العمل : انه استباق للغايات التي اصبحت قانون الفعل . بيد ان هـــذه الغايات ليست خارجة عن التاريخ . ان ما يميز الاشتراكية العلمية عن الاشتراكية الطوباوية هو ان المثل الاعلى ليس قانوناً خارجـــاً عن التاريخ وسامياً عليه .

وحين يتحدث ماركس عن « العلم » وعن « العلمي »، فانه لا يستعمل قط هـذه الكلمات بالمعنى « العلموي » للمذهب الوضعي الذي يعرف « القانون » العلمي على اعتبـاره « علاقة دائمة بين ظواهر [2] » .

ان نقـد الاقتصاد السياسي الذي قام به ماركس هو نقـد للمذهب الوضعي : « ان الاقتصاد المبتذل يتباهى كما في كل مكان بالمظاهر كي ينكر قانون الظواهر[3] » . اما خاصية العلم فعلى النقيض من ذلك ، اذ هي الانتقال من المظهر الى ما يشكل اساساً له . وان ماركس ، في تحليله سعر وقيمة قوة العمل ، يؤكد على هذا الفارق بين الاشكال الظواهرية واساسها الواقعي : « ان الاولى تنعكس عفوياً ، بصورة فورية في الذهن ، اما الثـاني فيجب ان يكتشف من قبل العلم[4]» .

ويصعد ماركس ، ماراء ظاهر الاشياء ، الى العلاقات الانسانية الـتي تسندها . ان

«١» **رأس المال** ، المجلد الثاني ، ص : ٥٩ .

«٢» المصدر نفسه ، المجلد السادس ، ص : ٢٥٥ وما يليها .

«٣» المصدر نفسه . المجلد الاول ، ص : ٣٩١ .

«٤» المصدر نفسه . المجلد الثاني ، ص : ٢١٣ .

ماركس سوف يكتشف **معنى** ، ماوراء تاريخ لا يسلم الاقتصاد الوضعي سوى متتاليات تجاربية ، وذلك مع قوانين التطور الباطنة . وليس ذلك معنى يتحكم بكل مجرى التاريخ بصورة مستقلة عن البشر الذين يصنعونه ، لكن معنى يستخلص **نظرياً** ، في كل برهة من التاريخ ، من التناقضات الباطنة للواقع ولمنظور تجاوزها **الممكن** ، معنى لا يمكن ان يتحقق **عملياً** الا اذا عمد بشر ، وهم واعون لهذه الامكانات ، الى العمل والنضال من اجل تحقيقها .

ليس الوعي عند ماركس انعكاساً لمعطى بل استباقاً لممكن .

ولذا فانه يلعب دوراً بالغ الخطورة بوصفه لحظة ذاتية للفعل ، بوصفه لحظة ذاتية للجدلية .

واذ نصادف ، ما وراء مظهر الضياع ، الحركة الباطنة للعلاقات الانسانية ، فانه يصبح في الامكان « إقحام العلاقات الاجتماعية المتعفنة في حلبة الرقص اذ يُعزف لها لحنها الجدلي الخاص[1] » .

ذلك ان جدلية التاريخ لاتتخذ مكانها على مستوى البنيات المضيعة والمصنمة فحسب ، بل هي تمر بالانسان بالضرورة .

ان تناقض الرأسمالية الأساسي بين حالة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لا يصبح محركا الا حين يعمد الشغيلة ، بفعل نضالهم الطبقي ، الى تحطيم علاقات الانتاج هذه والى خلق علاقات انتاج جديدة توافق مرحلة جديدة من تطور القوى المنتجة .

وإن الفعل المجرد لآليات رأس المال العاطلة سيؤدي بالضرورة الى تفاقم هذه

ماركس ، **مساهمة في نقد فلسفة الحق عند هيغل** ، منشورات كوست ، المجلد الأول ، ص : ٨٩ .

التناقضات، الى اختلاجات قاتلة ، الى تعفن للتاريخ ، لكن التناقض لايمكن التغلب عليه إلا بفعل البشر .

ولايرفع ماركس نبوءته عن انهيار الرأسمالية وقيام نظام انساني جديد على مطلب مثالي على غرار الطوباويين ، او على حتمية ميكانيكية ، بل على اليقين بأن الشغيلة سوف يكتشفون في التناقضات المعاشة لوضعهم كمنتجين ، لكن كمنتجين مسلوبين من نتاجهم ومن اللحظة الانسانية نوعياً لعملهم ، الأشكال الممكنة لتجاوز تلك التناقضات .

ولنؤكد مرة اخرى ، تفادياً لكل تفسيرتأملي وكل تفسير قدري ، ان هذاالتناقض ليس تعارضـــاً بين الواقع و« طبيعة انسانية » ابدية ، بل تعارضاً فيداخل الواقع نفسه، وفي كل برهة من التاريخ ، بين مايمكن ان يحققه الانسان وفقاً لقواه المنتجة التي يملكها والعقبات القائمة في وجه هذا الانجاز والناشئة عن علاقات الانتاج . هذا تفادياً لكل تعليل مثالي او تأملي او تبشيري .

وتفادياً ايضاً لكل تعليل ميكانيكي او اقتصادي او حتمي ، فلنذكر بان وعي هذا المطلب الذي يفرض معركة ليس بالوعي العفوي : ان وعيـاً لايعكس سوى معطى فوري لايمكن ان يقود الى ماوراء هذا المعطى . فالوعي لايمكن ان يلعب دوراً فعالافيالصيرورة الا اذا كان،كما يبين ماركس بمناسبة العمل ، استباقاً لممكن ، معرفة للحركة الباطنة : وان غرض **رأس المال** هو ان يستخلص هذا القانون العميق من تطور المجتمع الرأسمالي ؛ وان غرض **البيان الشيوعي** هو ان يحدد موقع هذهالحركة في مجموع التاريخ الانساني والصراعات الطبقية التي كانت محركاً له .

ان الاشتراكية الماركسية اشتراكية علمية ، والماركسية علم لا بالمعنى الوضعي للكلمة ، لكن بمعنى قريب من معنى فيخته الذي يسمي مؤلفه الكبير **عقيدة العلم** : ان فلسفة تكون علمية بقدر ماتطرح وتحل مشكلة **الأساس** . وانه لمعني قريب ايضاً من معنى

هيغل حين يتحدث عن « علم المنطق » : ان العبارة المميزة هي عبارة **الضرورة** الباطنــة ، الخفية، والمحايثة للواقع بجزم .

ان مفتاح الفلسفة الماركسية والمذهب الماركسي بمجموعــه هو اذن العلاقة الجدلية بين الممكن والواقعي :

— هــذا مايجعل من الماركسية اشتراكية ليست هي بالاشتراكية الطوباوية ، بل الاشتراكية **العلمية** : ليس المثالي خارجياً عن الواقع ، بل هو في شكل ممكن مقبل، القانون الباطن الذي يفسر المظاهر وحركتها ؛

— وهذا مايجعل من الماركسية فلسفة **نقدية** ، وهــذا النقد يحكم على الواقع الراهن انطلاقاً من الممكنات التي يولدها والتي يقف عثرة في سبيلها ؛

— وهذا مايجعل من الماركسية **مادية** ، طالما ان الواقع لايفسر بأي مبدأ لايكون محايثاً له بصورة صارمة ؛

— وهذا مايجعل من الماركسية فلسفة **جدلية** ، طالما ان حركة التاريخ ذاتها ومعناه يولدان من هذا التناقض الأولي ؛

— وهذا مايجعل من الماركسية **أنسية** من نمط جديد ، طالما انه ليس حقيقة اوقيمة الا والانسان مصدر لها ، مــع تعريف الانسان ليس بوصفه فرداً معزولا بل بوصفه منتجاً وعمله هو دائماً وبالضرورة عمل تاريخي واجتماعي .

— وهذا مايجعل اخيراً من الماركسية فلسفة **ثورية** ، نضالية :

— اذ هي تكشف لنــا ، بارتباطها الوثيق بالاقتصاد السياسي ، الامكانيات التاريخية المحتواة في اسلوب الانتاج الرأسمالي في توسيعه للقوى المنتجــة ، وفي الوقت نفسه العقبات

التي يرفعها هذا الاسلوب في الانتاج في وجه ذلك التوسع، بحيث أن اعادة بناء القانون الأساسي للتطور الرأسمالي بناء جدلياً لايشكل سوى كل واحد مع برنامج العمل الذي يتيح التغلب على التناقضات التي يكشف هذا التحليل اللثام عنها ؛

— اذ هي تستخلص العلاقات بين اشكال الدولة والقاعدة الاقتصادية التي تنهض هذه الأشكال عليها ، وبذلك فهي توفر لنا طريقة تمكننا من تبيان الصفة الصورية الخاصة بالمبادىء السياسية لديموقراطية بورجوازية ، ودورها التضليلي ؛

ـ واخيراً اذ يحدد ماركس موقع اللحظة الذاتية في جدلية الصراعات الثورية، فإنه يبين لنا قطبي هذه الذاتية : علم القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، والمبادرة التاريخية الخاصة بالجماهير .

تلك هي الروح الحية للفكر الماركسي ، الروح التي تمكننا من ان نقيس افعالنا وافعال البلدان التي عمدت الى بناء الاشتراكية انطلاقاً من هذه المبادىء .

* * *

القسم الثاني

تأملات في الأشكال الحالية للاشتراكية

لا تنشأ مجموعة الاعتراضات الثانية عن معارضة الماركسية النظرية ، بل عن نقد الانظمة الاشتراكية المحققة . ان مصدرها هو ما يعتبر انه التعارض بين النظرية والممارسة، بين الشيوعية كما يجب ان تكون والاشتراكية كما هي كائنة ، في الاتحاد السوفييتي ، او في الصين ، في براغ او في بودابست ، في كوبا او في يوغوسلافيا .

وان الموضوع التالي ليطرق بصورة مفصلة : تعدنا الماركسية « المثالية » بتحرر الانسان ، وتعطينا الاشتراكية الفعلية الحزب الواحد والدكتاتورية .

ان الاشتراكية حلم جميل ، لكن تحقيقها يبعث بالضرورة على النفور .

اما ان الاشتراكية ظلت لمدة طويلة حلماً ، فهذا ما يشهد عليه تقليد الاشتراكية الخيالية: فمن القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ، ضد الاضطهادات والعذابات الناشئة في وقت واحد عن الانحطاط الاختلاجي للعالم الاقطاعي وقانون الغاب للرأسمالية الصاعدة ، كانت الانتفاضات الفلاحية او انشاءات الفكر الخيالية الكبرى تعبر في الوقت نفسه عن اليأس، والغضب، والمطامع المعتملة في قلوب اولئك الذين كانوا يعيشون المخاض الأليم لعالم جديد والذين كان يراودهم ذلك الهوى الرفيع بأن يحققوا على الارض الوعود التي القيت طويلا في السماء . ان يان هوس في بوهيميا ، وتوماس مونزر في المانيا ، وتوماس مور في انكلترا ، وكامبانيلا

في ايطاليا ، وموريللي في فرنسا ، هم الذين تصوروا هذه الآمال وهذه الاحلام .

ومع انتصار الرأسمالية في انكلترا وفي فرنسا ، اكتسب نقد تناقضاتها والمآسي البشرية التي تولدها مزيداً من الوضوح عند اوين وفوريه وسان سيمون .

انهم يفضحون فوضى نظام اقتصادي حيث « يولد البؤس من الغزارة نفسها » حسب تعبير فوريه ، ويفضحون كذب نظام حيث « تكلف اقلية من العبيد المسلحين بأن تبقي في العبودية اكثرية من العبيد غير المسلحين » ، ويفضحون لا انسانية نظام يمنع التفتح الكامل عن معظم البشر .

وينفذ احتجاجهم على حلم عالم افضل . انهم يتصورون جماعية للعمل الخلاق والخيرات ، مجتمعاً لا الزام فيه ولا دولة . ازدهاراً متناسقاً للأهواء والمواهب .

ولقد اعترف مؤسسا الماركسية ، ماركس وانجلز ، واعترف لينين من بعدهما ، بعظمة رواد المستقبل هؤلاء ، وسجلوا في الوقت نفسه حدودهم . ان هذه الاشتراكية الخيالية ، وهي احد مصادر الماركسية ، « لم تعرف ان تفسر اساس العبودية المأجورة ، ولا ان تكتشف قوانين تطورها ، ولا أن تجد القوة الاجتماعية القادرة على خلق مجتمع جديد[1] » .

وان اكتشافين جوهريين حققهما ماركس قد سمحا بالانتقال من الاشتراكية الخيالية الى الاشتراكية العلمية ، وذانك هما المادية التاريخية وتحليل القيمة الفائضة .

«لم تعد الاشتراكية تظهر بعد الآن كما لو كانت اكتشافاً عرضياً حققه هذا الفكر العبقري او ذاك ، بل النتيجة الضرورية لصراع طبقتين انتجهما التاريخ ، ألا وهما البورجوازية والبروليتاريا . ولم تعد مهمتها تقوم بعد الآن في صنع نظام اجتماعي كامل قدر الامكان ،

«١» لينين ، مصادر الماركسية الثلاثة ، آذار ١٩١٣ .

بل في دراسة التطور التاريخي للاقتصاد الذي ولد بصورة ضرورية هذه الطبقات وتضاداتها، وفي اكتشاف وسائل حل النزاع في الوضع الذي نشأ على هذا الغرار [1] » .

فليست الشيوعية بعد الآن بنياناً اعتباطياً يشيده الفكر، كما انها ليست مثلا اعلى موحى به : **انها التقويم الصارم للممكن انطلاقاً من التناقضات الفعلية للنظام القائم**. ان القوى الانتاجية ، في هذه المرحلة من التطور العلمي والتقني ، وقد وفرت الامكانية لمثل هذا التنظيم لعلاقات الانتاج والعلاقات البشرية بصورة عامة. ولقد اضحى هذا التنظيم ضرورياً كيما يضمن التطور الخالص من العراقيل لهذه القوى الانتاجية التي تتيح للانسان ان يحصل على حريته الحقيقية وان يؤكد ما هو انساني نوعياً فيه منذ نحت الاداة الحجرية الاولى : سلطاناً اعظم على الطبيعة ، والمجتمع ، ومستقبله الخاص .

ولقد درس ماركس ، بمثل هذه الطريقة من البحث ، الثورة الاجتماعية التي اضحت ممكنة وضرورية انطلاقاً من الثورة الصناعية .

انه يحلل تناقضات الرأسمال الباطنة في **رأس المال** ، ويبين بأية جدلية يولد هذا النظام ، في الوقت نفسه ، امكانات لامحدودة لتطور قدرة الانسان ، وشروطاً تؤدي الى استعباد وتشويه وسحق ما هو انساني نوعياً في الانسان ، الا وهو العمل الخلاق . ولقد مكّن هذا التحليل وهذه الجدلية ماركس من اعداد تعريف دقيق للشيوعية .

١ ـ على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي : « تجمع بشر احرار يشتغلون بوسائل انتاج مشتركة ، ويبذلون وفقاً لخطة مدروسة قواهم الفردية العديدة كما لو كانت قوة وحيدة للعمل الاجتماعي [2] . » فالشيوعية لا تعرّف اذن على اعتبارها **افكاراً** : انها على النقيض من

«١» انجلز : **الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية** ، المطبوعات الاجتماعية ، ص ، ٦١ .

«٢» ماركس : **رأس المال** ، المجلد الاول ، ص : ٩٠ .

ذلك التأكيد الأملأ للانسان ، فيما يملكه من انساني نوعياً ، الاوهوالعمل في شكله الانساني الأسمى : « عمل بشر متحدين بصورة حرة ، عاملين بصورة واعية ، وسادة لتطورهم الاجتماعي الخاص[1] » . ولا تبدو الشيوعية بوصفها «انكار اللانكار» على وجه الدقة ، بوصفها «نزعاً لملكية المغتصبين» ، الا بالنسبة الى اشكال التملك والاضطهاد والاستغلال السائدة في المجتمعات القائمة على تضاد الطبقات ، وبالخاصة المجتمع البورجوازي الذي ادى الى فصل الشغيلة عن نتاج عملهم ، الى اغتصاب ملكيتهم بصورة جماهيرية . ويرسم ماركس بطريقة مذهلة هذه الحركة المؤدية الى الشيوعية بواسطة الغاء ملكية وسائل الانتاج : «ان هذا الاغتصاب للملكية يتحقق بفعل قوانين الانتاج الرأسمالي المحايثة التي تؤدي الى تمركز الرساميل ... الى اغتصاب ملكية العدد الاكبر من الرأسماليين من قبل عدد صغير منهم . ويصبح احتكار الرأسمال عقبة في سبيل اسلوب الانتاج الذي كبر وازدهر معه وتحت حمايته . إن تشريك العمل ومركزة نوابضه المادية يبلغان نقطة لا يمكنها عندها الاستمرار في غلافها الرأسمالي . وعندئذ يتحطم هذا الغلاف الى شظايا . لقد دقت ساعة للملكية الرأسمالية . ان مغتصبي الملكية تغتصب ملكيتهم بدورهم .

« إن التملك الرأسمالي المطابق لاسلوب الانتاج الرأسمالي يشكل الانكار الاول لهذه الملكية الخاصة التي ليست هي الا نتيجة العمل المستقل والفردي . بيد ان الانتاج الرأسمالي يولد هو نفسه انكاره الخاص بتلك الحتمية التي تتحكم في تحولات الطبيعة . ذلك هو انكار الانكار . انه لايجدد ملكية الشغيل الخاصة ، بل ملكيته الفردية ، المؤسسة على مكتسبات العصر الرأسمالي ، على التعاون والحيازة المشتركة لجميع وسائل الانتاج بما فيها الارض[2] » .

«١» المصدر نفسه ، ص : ٩١ .

«٢» المصدر نفسه ، المجلد الثالث ، ص : ٢٠٥ .

و**رأس المال** برهان على هذه الضرورة الجدلية . انه لا ينطلق بصورة قبلية من المخطط الهيغلي ليدخل عنوة الوقائع في سرير بروكستوس هذا . ان ماركس يبدأ ، على النقيض من ذلك ، بدراسة صارمة لهذا النظام ،وتناقضاته ، وقوانينه الاتجاهية ، ويستخلص من الواقع هذه الامكانية وهذه الضرورة [1] .

٢ — يبين ماركس ، من وجهة النظر السياسية ، ان اضمحلال الدولة نتيجة لتطور الشيوعية . واما اثبت ان الدولة ، ونشوءها وتطورها، هي جميعاً اشياء مرتبطة بصورة وثيقة بوجود الطبقات وتضادها ، وان هذه الدولة هي في جميع اشكالها اداة سيطرة طبقية ، فانه يترتب على هذا البرهان ان الدولة يجب ان تتلاشى بدورها مع تلاشي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومابنجم عنها من انقسام طبقي .

وهكذا فان الموضوعة السانسيمونية التي تنص على ان ادارة الأشياء يجب ان تحل مكان حكومة البشر تكف عن كونها مطلباً اخلاقياً لتصبح منظوراً تاريخياً قائماً على اساس التحول الفعلي لعلاقات الانتاج .

ولقد حقق ماركس في **رأس المال** الرابطة المتبادلة بين علاقات الانتاج واشكال الدولة التي هي ، كما يبين في **نقد برنامج غوتا** ، الشيوعية المكتملة ، يعني :

آ — نمواً كبيراً جداً لوسائل الانتاج يسمح بالانتقال ، بخصوص جميع الحاجات الأساسية ، الى الصيغة : « من كل حسب قدراته ، ولكل حسب حاجاته » ؛

ب — الاختفاء التام للاقتصاد التجاري حيث تُرجع جميع الأعمال البشرية الى القاسم نفسه في السوق، حيث تمر بمنحنى المبادلة كي تعرف ما اذا كانت ضرورية اجتماعياً ام لا .

«١» راجع بهذا الخصوص انجلز ، **انتي دوهرنغ** ، الفصل الثالث عشر: «الجدلية انكار الانكار » .

وليست السوق هي التي ستنظم بعد الآن العلاقة بين الوظائف والحاجات ، ولا هي حصة كل فرد من النتاج المشترك [1]؛

ج — نهاية التضاد بين العمل الفكري والعمل اليدوي .

٣ — واخيراً فليست الشيوعية مجرد الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، والمجتمع اللاطبقي،الخالص من الالزام ومن الدولة التي هي نتيجة له . ان الشيوعية مجتمع تفتح الانسان الكامل فيه يعني وضع حد لضياع العمل . ان العمل في شكله الانساني نوعياً (يعني العمل المسبوق بوعي هدفه، العمل الخلاق) لم يعد بعد الآن **وسيلة**، غريبة عن صاحب وسائل الانتاج ، بل اصبح « الحاجة الحيوية الأولى [2] » . « لاتبدأ مملكة الحرية الا حيث يكف المرء عن العمل بفعل ضرورة مفروضة عليه من الخارج ... وان نمو القوى الانسانية بوصفه غاية في ذاته ، وهو المملكة الحقيقية للحرية ، يبدأ ماوراء ذلك [3] » .

ذلك هو **الهدف الأخير**، الشيوعية ، الذي يحدد الاشتراكية العلمية والذي هو مشترك بين الماركسيين جميعاً . ولايجوز خلطه مع **البرنامج الفوري** الذي يتوقف في كل برهة على التطور التاريخي وعلى الشروط الخاصة بكل شعب ، والذي يعدد انطلاقاً من جميع هذه الامكانات ومن نسبة القوى ، التدابير التكنيكية والستراتيجية الكفيلة بتحقيق الاقتراب من الهدف الأخير ، كما لايجوز خلطه مع **النظام الانتقالي** ، **الاشتراكية** التي لاتعمل البنية الاجتماعية، وتاريخ كل بلد ، واتفاقات الأحداث، على تحديد سبلها الانتقالية فحسب ، بل تحدد طرائقها واشكال تحقيقها ايضاً .

«١» **رأس المال** : المجلد الاول ، ص : ٩٠

«٢» ماركس ، **فقد برنامج غوتا** ، ص : ٢٥ .

«٣» **رأس المال** ، المحلد الثامن ، ص : ١٩٨ — ١٩٩ .

- ١ -

النموذج السوفيتي

حين لم تعد الثورات الاجتماعية ، في مطلع القرن العشرين ، أفقاً بعيداً للتاريخ ، بل اصبحت قضية في جدول أعمال الحركة العمالية ، كان اول استقطاب لفكر ماركس في اتجاه المستقبل معتقدياً بصورة متزمتة ضيقة .

وكان ذلك عمل كاوتسكي . لقد استخلص ماركس القوانين العامة لتطور الرأسمالية انطلاقاً من التجربة الاكثر تقدماً ، ألا وهي تجربة انكلترا ، فاذا كاوتسكي يكتفي ، مفسراً ماركس في اتجاه تطورية وضعية ، بأن يمد محرك **رأس المال** في خط منقط . ففي اعتقاده ان الاشتراكية لا يمكن ان تنشأ إلا من نضوج الرأسمالية نضوجاً كاملًا ، بحيث تتحول « بصورة اوتوماتيكية » الى نقيضها ، الامر الذي لا يبقى عملا للطبقة العاملة إلا ان تنظم صفوفها وتنتظر . وإما نشبت حرب ١٩١٤ ، فقد راح كاوتسكي يتصور ، وهو راض بعد باستقطاب ماركس بروح تطورية مبتذلة ، قيام « فوق امبريالية » ما وراء نظام الاحتكارات المتجابهة ، وهو يقصد بها زعامة احتكار وحيد وعمومي يتيح قيام تنظيم عالمي ومخطط للاقتصاد في عالم خال من التناقض ومن النزاع .

ان هذه التطورية القدرية ، المستندة الى المسلمة القائلة إن الثورة الاشتراكية غير ممكنة

الا في البلدان الصناعية الاكثر تقدماً ، قد قادته الى موقف مضاد للثورة : فاما تنبأ بأن شروط الانتقال الى الاشتراكية لم تتحقق في روسيا ، فقد استنتج من ذلك انه لا يجوز القيام بالثورة فيها . وحين تفجرت هذه الثورة في روسيا وانتصرت ، فقد حمل الى الثورة المضادة كفالة « ماركسيته » المعتقدية .

ان الاحزاب الاشتراكية للاممية الثانية ، التي تبعت كاوتسكي ضد لينين ، عرفت المصير نفسه جميعاً : فقد تسلمت أحزاب كثيرة منها السلطة ، وحصلت أحياناً على الاغلبية المطلقة ، في انكلترا ، وفي البلدان السكاندينافية ، وفي المانيا ، وفي استراليا ، وفي زيلندا الجديدة ، لكن أياً منها لم يبن الاشتراكية . لقد جعلت من نفسها جميعاً ، حسب تعبير ليون بلوم ، « الأوصياء الأوفياء » على النظام الرأسمالي .

وكان لينين سباقاً الى قيادة حزب عمالي ، بكل حزم ، في طريق بناء الاشتراكية.

ولقد فعل ذلك في ظروف عجيبة : في بلد لا تبرح تقوم فيه بقايا اقطاعية عميقة الجذور ، وكان تطور الرأسمالية فيه يتخلف اكثر من قرن من الزمان عن انكلترا او فرنسا .

ومن الطبيعي انه اصطدم بجميع « اعتراضات» الماركسيين« المستقيمين » ، اولئك العقائديين الجامدين من نمط كاوتسكي الذين ما كانوا يستطيعون ان يقبلوا «بأدنى انحراف حيال النموذج الالماني [1] » ، وقد ظلوا مرتبطين « بمحاكاة خانعة للماضي » . ان هؤلاء ، وقد اخذوا بعين الاعتبار ان تطور الرأسمالية والبورجوازية الديموقراطية قد يسلك طريقاً محددة في اوروبا الغربية ، ما كانوا يستطيعون أن يتخيلوا طريقاً أخرى نحو المستقبل . وهكذا

«١» لينين : **بخصوص ثورتنا** (كانون الثاني ١٩٢٢) ، **المؤلفات** ، المجلد الثالث والثلاثون ، ص : ٤٨٩ وما يليها .

كانوا يعلنون ان الروس « لم ينضجوا للاشتراكية » ، وانهم لايملكون «المقدمات الاقتصادية الموضوعية من اجل اقامة الاشتراكية» . «ان روسيا لم تبلغ تلك الدرجة من نمو القوى الانتاجية الضرورية من اجل اقامة الاشتراكية . ان هذه الموضوعة ... يعلقها جميع فرسان الأممية الثانية جهارة . انهم يرددون بصورة مضجرة هذه الموضوعة التي لاجدال فيها بمختلف الالحان ويعتقدون انها جازمة من اجل تقدير ثورتنا » .

ويرد لينين على ذلك : « واذا كان الوضع الذي لا سبيل مطلقاً الى الخروج منه ، اذ ضاعف عشر مرات قوى العمال والفلاحين ، قد وفر لنا الامكانية كي نعمد الى خلق المقدمات الاساسية للحضارة بصورة تختلف عن جميع دول اوروبا الغربية الاخرى؟ ... اذا كان لا بدّ ، في سبيل خلق الاشتراكية ، من بلوغ مستوى محدد من الحضارة ... فلماذا لا نبدأ اولاً بالاستيلاء بصورة ثورية على الشروط المسبقة لهذا المستوى المحدد ، كيما نأخذ فيما بعـــد بالحركة ، ونحن أقوياء بسلطة العمال والفلاحين والنظام السوفييتي ، ونلحق بالشعوب الاخرى .[٢] »

وهكذا فان لينين ، منذ البداية ، لا يعتبر في حال من الاحوال أن الطريق الروسية الى الاشتراكية هي الطريق الوحيدة ، او الطريق المثلى : ان هذه الثورة ، التي استفادت من وضع دولي استثنائي هو الوضع الذي خلقته الحرب العالمية الاولى ، قد نجحت بفضل الجمع الذي أشار ماركس اليه عام ١٨٥٦ بين نسخة جديدة من « حرب الفلاحين» والحركة العمالية . ويضيف لينين أنها تظهر على هذا الغرار « ملامح مخصوصة تجعلها ذات قربى بحركات البلدان الشرقية » . وان لينين ليميز على الدوام ، في الثورة الروسية ، ما هو شمولي وما هو روسي خالص .

«١» المصدر نفسه .

انه لاينساق أبداً مع معتقدية تلك « المذاهب المستقيمة » المزعومة . فلينين لايتمسك بمفهوم ميكانيكي عن المادية التاريخية أو بحتمية وحيدة الاتجاه : النضوج الاقتصادي ، ومن بعد الثورة السياسية ، كما كان المثال الكلاسيكي للثورة الفرنسية يوصي به . ان ثورة اوكتوبر تقلب هـذا الترتيب : فالاستيلاء على السلطة السياسية يسبق تحقيق الشروط الاقتصادية والثقافية ويخلق هذه الشروط . ويصوغ لينين ، ضـد التخطيطية المعتقدية لـكاوتسكي و « المستقيمين » ، القاعدة التالية : « إن افدح خطيئة يمكن أن يرتكبها الثوريون هي التطلع الى الخلف ، نحو ثورات الماضي ، بينما تحمل الحياة ما لا يحصى من العناصر الجديدة » .[1]

ان مسألة نوعية السبل الخاصة بكل بلد من أجل الانتقال الى الاشتراكية لا يمكن ان تحسم الا بدراسة دقيقة للشروط الحسية في كل حالة على حدة . ولا يستخدم لينين قط نصوص ماركس وانجلز كحجة مقنعة : فحين يحارب « الشعبيين » وموضوعتهم القـائلة ان الاشتراكية يجب ان تبنى في روسيا انطلاقاً من الاشكال القديمة للملكية الجماعية المسماة « مير » ، فان خصومه يستنجدون ضده بانجلز الذي كان يتصور هذة الامكانية . ويرد لينين بدراسة « تطور الرأسمالية في روسيـا » مبرهناً ان العلاقات الرأسمالية تتجه نحو احتـلال مركز الصدارة حتى في الريف .

وحين طرحت مسألة الاستيلاء على السلطة بصورة حسية ، فكر لينين انه سيكون في المستطاع بناء الاشتراكية انطلاقاً من الاشكال الاكثر تقدماً للرأسمالية ، وهي الاشكال التي ضمنت لها رأسمالية الدولة الاحتكارية التمركز الاقوى ، فكتب قائلا : « ان جدلية التاريخ هي بحيث ان الحرب ــ التي عجلت بصورة فائقة تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية ــ قد قربت بذلك الانسانية من الاشتراكية حتى درجة

«١» لينين : **مدخل الى قرارات مؤتمر نيسان ١٩١٧** ، **المؤلفات** ، المجلد الخامس والعشرون ص : ٣٨٩ ــ ٣٩٠ .

كبيرة ... إن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي التهيئة المادية الاكثر كمالا من أجل الاشتراكية ... فليست الاشتراكية سوى احتكار الدولة الرأسمالي وقد وضع في خدمة الشعب بأسره »[1] .

ان هذه الصيغة القصوى يعود تاريخها الى ايلول ١٩١٧ .

ويستخلص لينين بصورة حازمة النتائج السياسية المترتبة على هذا التصور للشروط الاقتصادية الخاصة بالانتقال الى الاشتراكية : امكانية الانتقال السلمي والديموقراطي الى الاشتراكية ، بفعل الاشراف العمالي الذي يتيح تشغيل هذا الجهاز الاقتصادي ، الموحد بفضل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، في خدمة الشعب ليس على صعيد التوزيع فحسب ، بل على صعيد الانتاج أيضاً . وبعبارات أخرى ، فانه يجب من أجل المضي الى الاشتراكية ادارة هذا الجهاز الاقتصادي ليس **من** أجل الشعب فحسب ، بل **من قبله** أيضاً.

وهكذا فان الاستيلاء على آلة الدولة القديمة وتشغيلها مع تبديل اتجاه سيرها فحسب ، أمر لا يفي بالحاجة . ان قيام الاشتراكية لا يمكن ان يقصر على تغيير في الاغلبية البرلمانية ، ذلك أن الخاصية الاساسية للدولة الاشتراكية هي « استلام الشغيلة ... العمل اليومي لتسيير الدولة »[2] .

وحين تميز الوضع بين شباط (فبراير) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ بازدواجية السلطة ، فكانت من جهة واحدة الحكومة المؤقتة البرلمانية النزعة ، ومن جهة ثانية مجالس العمال والجنود ، أطلق لينين شعار : كل السلطة للمجالس السوفييتية ؛

«١» لينين ، المجلد الخامس والعشرون ، ص : ٣٨٩ ـ ٣٩٠ .

«٢» لينين ، المجلد السادس والعشرون ، ص : ١٠٧ .

وانه ليقول ان المجالس السوفييتية هي اكثر ديموقراطية من الجمهورية البرلمانية ، لانها « ستعرف بصورة أفضل من الجمهورية البرلمانية ، كيف تشغّل مبادرة جمهرة الشعب » ، في حين ان « الجمهورية البرلمانية البورجوازية تعوق ، تخنق حياة الجماهير السياسية ومشاركتها المباشرة في التنظيم الديموقراطي لمجموع حياة الدولة ، من القاعدة الى القمة . ان مجالس المندوبين العمال والفلاحين تفعل النقيض من ذلك تماماً [1] » .

فبدلاً من هذه « الانابة في السلطة » لأربع أو خمس سنوات ، وهي خاصية الديموقراطية الصورية ، يقوم مبدأ الديموقراطية الاشتراكية « للمجالس السوفيتية » اولاً في المساهمة الدائمة لكل شغيل في المبادرة والبت . « تعلموا الديموقراطية بصورة عملية ... اجذبوا الجماهير الى مساهمة فعلية ، مباشرة ، عامة ، في ادارة الدولة ؛ هناك ، وهناك فقط ، يقوم ضمان انتصار الثورة التام [2] » .

فليس المجلس السوفييتي جمعية للتداول فحسب ، بل هو منظمة فاعلة . وانها لفاعلة ـ وتلك هي الخاصة الاساسية الثانية التي تميزها ـ لانها تقيم حكم الديموقراطية حتى على صعيد المشروع حيث يمارس الشغيلة رقابتهم الفعلية على التسيير ويسهمون فيه . ان ما يميز بصورة أساسية الديموقراطية الاشتراكية عن الديموقراطية البورجوازية ، أولاً ، هو انها لا تفصل مبادرة المواطن السياسية في الدولة عن مبادرة الشغيل الاقتصادية في المشروع . ليست هذه الديموقراطية « صورية » ، بل فعلية : انها لا تقف عند باب المعمل .

أيعني هذا ان الحصول على الحرية الاقتصادية لا يتلاءم مع الحصول على الحرية السياسية ؟ أبداً .

«١» المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .

«٢» لينين : المجلد الرابع والعشرون ، ص : ٤٤ و ٦١ .

وانه لمن المناسب، في هذا المجال أيضاً ، أن نميز بكل وضوح ما يترتب عن المبادىء عما هو نتيجة الشروط المخصوصة لبناء الاشتراكية .

فبصورة مناقضة لما أصبح عقيدة سائدة في الحركة الشيوعية خلال ربع قرن، لا يترتب مطلقاً عن مبادىء الماركسية :

- لا أن وجود الحزب الواحد هو شرط بناء الاشتراكية ،
- ولا أن دكتاتورية البروليتاريا يجب أن يمارسها الحزب الشيوعي بالضرورة ،
- ولا أن الثورة الاشتراكية تتضمن بالضرورة نكران كل حق سياسي للبورجوازية المجردة من امتيازاتها الاقتصادية .

ولقد جرى ذلك في الاتحاد السوفييتي ليس لاسباب مبدئية ، بل لاسباب تاريخية .

وان تطويب هذه القوانين على اعتبارها قوانين ضرورية وشمولية انما يعني احلال فكر ستالين محل فكر لينين (١) .

وفي حقيقة الامر ان لينين كان يشدد على تنوع أشكال الدولة الاشتراكية : «إن أشكال الدول البورجوازية شديدة التنوع ، بيد أن جوهرها واحد : أن هذه الدول هي جميعاً في آخر تحليل ، بهذه الطريقة او تلك ، لكن بصورة ضرورية ، دكتاتورية للبورجوازية . ومن المؤكد أن الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لا يمكن إلا أن يوفر غزارة عظيمة وتنوعاً عريضاً للأشكال السياسية ، بيد أن جوهر هذه الاشكال هو بالضرورة واحد . دكتاتورية البروليتاريا (٢) . »

«١» انظر بهذا الشأن التحليل المرموق الذي يقدمه السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني ، سانتياغو كاريليو ، في Noeos Enfonques a problemas de May (أيار ١٩٦٧) .

«٢» لينين ، **الدولة والثورة** ، المجلد الخامس والعشرون ، ص : ٤٤٦ .

ويسمح لنا هذا ، منذ الآن ، باستبعاد التباسات كثيرة : ان لينين يؤكد، في اهتمامه الحق بتحديد طابع الدولة الطبقي ، على أن الشيء الحاسم هو العلاقة الطبقية وأساسها الاقتصادي : الملكية الجماعية أم الملكية الفردية لوسائل الانتاج . إن أية دولة تنظم تشريعها وقواها القمعية على حد سواء بموجب شكل الملكية او الطبقة التي أخذت أمر حمايتها على عاتقها . ومن وجهة النظر هذه ، فان الدولة الهتلرية والجمهورية الديموقراطية الأكثر تقدماً تدخلان في نفس المقولة من وجهة نظر علاقات الانتاج التي تحافظ الدولة عليها. يكون معنى هذا القول إن المقصود هنا فارق صوري وسطحي بكل بساطة ؟ واذا كان يوجد، في التظاهرات المتنوعة « لدكتاتورية البروليتاريا » ، تنوع لايقل اتساعاً عن ذلك ، فهل يمكننا أن نقول اذن إن المقصود هو بكل بساطة « أشكال » سطحية وليس أنماطاً مختلفة للدولة الاشتراكية ؟

ومثال ذلك ، اذا كان حقاً أن الحصول على الحرية الاقتصادية الأساسية قد تطلب، في ظروف تاريخية محددة ، تحديداً للحريات السياسية ، فهل يجب أن نجعل من هذا الواقع قانوناً عمومياً ؟ لم يكن لينين يتصرف على هذا القرار .

انه يعنى، على النقيض من ذلك ، بألا يوحد بين الاستيلاء على السلطة والمفهوم البلانكي عن دكتاتورية الأقلية . ولقد كتب عام ١٩١٧ يقول : « يجب على العمال الواعين ، كي يصبحوا السلطة ، أن يحصلوا على الأكثرية : وطالما ان أي نوع من العنف لايمارس على الجماهير ، فليس ثمة سبيل آخر من أجل الوصول الى السلطة . نحن لسنا بلانكيين ، أنصاراً للاستيلاء على السلطة من قبل الأقلية [١]. »

وإن لجوء الطبقات السائدة الى العنف ، وارادتها في مواصلة الحرب ، قد جعلا هذه الحركة الديموقراطية والسلمية أمراً مستحيلاً . وهكذا فان الهجوم العنيف من أجل الاستيلاء

«١» لينين : **في ازدواجية السلطات** . المجلد الرابع والعشرون ، ص : ٣٠ .

على السلطة ليس مسألة مبدئية في حال من الأحوال ، بل هو نتيجة لسلوك الطبقات صاحبه الامتيازات في كل برهة من التاريخ . ان مايحدد الثورة بالنسبة الى الماركسي ليس هوممارسة العنف ، بل تحويل علاقات الانتاج .

ولم يجعل لينين قط من وجود الحزب الواحد شرطاً للانتقال الى الاشتراكية . إن الأمر على النقيض من ذلك تماماً : ففي ايلول ١٩١٧ شدد لينين على ضرورة « تحالف البلاشفة مع الاشتراكيين الثوريين والمناشفة [١] » . وكان في اعتقاده ان هذا التحالف وحده «سيجعل الحرب الأهلية مستحيلة في روسيا [٢] » . وانه ليعتبر ان هذه الطريقة هي الطريقة الفضلى للتمكين من « التقدم السلمي للثورة والخمود السلمي لصراع الأحزاب داخل المجالس السوفييتية [٣]» . وفي تشرين الأول ١٩١٧ ، امتدح لينين مرة أخرى هذه الطريق : « اذا ماأصبحت السلطة مرة بين أيدي المجالس السوفييتية ، فإن في مقدورها في الوقت الراهن أيضاً — ومن المرجح أن تلك هي فرصتها الأخيرة — ان تضمن تطور الثورة السلمي والانتخاب السلمي لمندوبي الشعب ، والصراع السلمي للاحزاب داخل المجالس السوفييتية ، ووضع برنامج الأحزاب المختلفة موضع الاختبار بالممارسة ، وانتقال السلطة السلمي من حزب الى آخر [٤] » .

وفي تشرين الثاني ١٩١٧ ، أمام حامية بتروغراد ، يذكّر لينين بأن السياسة المتبعة ليست هي سياسة البلاشفة وحدهم ، ليست هي « سياسة حزبية ، بل سياسة العمال والجنود والفلاحين ، يعني غالبية الشعب . نحن لانطبق برنامج البلاشفة ، وبرنامجنا في المسألة الزراعية

«١» لينين ، المجلد السادس والعشرون ، ص : ٢٨ وما يليها .

«٢» لينين ، المجلد السادس والعشرون ، ص : ٢٥ و ٣٤ .

«٣» لينين ، المجلد الخامس والعشرون ، ص : ٣٣٥ .

«٤» لينين ، المجلد السادس والعشرون ، ص : ٦٢ .

مستعار بكليته من التفويضات الالزامية المعطاة من الفلاحين . وليست خطيئتنـــا اذا كان الاشتراكيون الثوريون والمناشفة قد رحلوا . لقد اقترحنا عليهم أن نتقاسم السلطة ... لقد دعونا جميع الناس الى المساهمة في الحكومة ... لقد كنا نريد حكومة سوفييتية تحالفية .. ونحن لم نستبعد أي امرىء كان عن السوفييت [1] » .

وهكذا لم يكن لينين والبلاشفة يوحدون الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا مع حكومة الحزب الواحد ، ألا وهو الحزب البلشفي . وعلى أية حال ، فان المعـــارضة المشروعة للمناشفة في المجالس السوفييتية ستظل قائمـة حتى عام ١٩٢١ ، حتى مساهمتهم في الانتفاضة المضادة للثورة التي جرت في كرونستاد . وكان في مكنة لينين ان يقول في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي ، في آذار ١٩١٩ : « لم يطرد أحد البورجوازية من المجالس السوفييتية لاقبل ثورة اكتوبر ولابعدهـا . ان البورجوازية هي التي انسحبت من المجالس السوفييتية من تلقاء ذاتها [2] » . إن الحزب البلشفي قد بقي الحزب الوحيد القادر على قيادة الثورة حتى نهايتها الظافرة لأسباب تاريخية محضة ، لأن جميع الأحزاب الأخرى انضمت بصورة متعاقبة الى صفوف الثورة المضادة المسلحة وتعاونت مع الغزو الأجنبي .

وتطرح القضية بالعبارات نفسها ، يعني على صعيد الظروف التاريخيـة الخاصة بهذه الثـــورة او تلك ، وليس على صعيد المبادىء ، فيما يتعلق بسحب الحقوق السياسية للمعارضة البورجوازية .

ويبين لينين ذلك بكل جلاء ووضوح في مؤتمر الحزب الشيوعي الثامن عام ١٩١٩ : « نحرمان البورجوازية من حق الاقتراع ، هذا تدبير لم نتخذه بدافع المبدأ ، لأننا نستطيـع

«١» المصدر نفسه ، ص : ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

«٢» لينين ، المجلد التاسع والعشرون ، ص : ٨٤ .

تماماً أن نقبل ، نظرياً ، بأن تنزع دكتاتورية البروليتاريا من البورجوازية امتيازاتها من دون أن تحرمها مع ذلك من حقوقها الانتخابية . وإنه ليمكن تصور ذلك تماماً نظرياً ، ونحن لانزعم أن نجعل من دستورنا نموذجاً للبلدان الاخرى .. لقد اضطر دستورنا أن يكرس هذا التفاوت لأن مستوانا الثقافي منخفض ، ولأن درجة تنظيمناضعيفة . بيد أننا لانجعل من ذلك مثلاً أعلى ، بل الأمر على النقيض من ذلك [1] » .

وفي ملء مناظرته مع كاوتسكي ، متحدثاً بصورة مجردة عن « الاساءات الملحقة بالاقتراع العام » ، لايتردد لينين مطلقاً عن التصريح في تشرين الثاني ١٩١٨ بما يلي : « أما أن المستغلين قد حرموا من حق الاقتراع ، فتلك مسألة **روسية بصورة جوهرية** :وليست هي مسألة دكتاتورية البروليتاريا بصورة عامة ... لقد حللت قضية الديموقراطية والدكتاتورية في كراسي **الدولة والثورة** المكتوب قبل ثورة اكتوبر . **ولم أقل كلمة واحدة** عن قيود حق الانتخاب . وإنه لمن المناسب اليوم أيضاً أن أقول إن تقييد حق الانتخاب هو مسألة خاصة بهذه الأمة أو تلك ، وليست هي أبداً مسألة مبدئية من مسائل الدكتاتورية . يجب أن نقبل على هذه القضية مع دراسة **الشروط الخصوصة** للثورة ، **المجرى العام** لتطورها ... لكنه يكون من قبيل الخطأ التأكيد بصورة مسبقة على أن ثورات الغدالبروليتاريةفي اوروبا ستجلب مبدئياً قيوداً على حقوق البورجوازية الانتخابية [2] . »

ههنا أيضاً أدى تعاون البورجوازية مع التدخل الأجنبي بالسلطة السوفييتية الى سحب حقوقها الشرعية مادامت قد اختارت اللاشرعيةمن تلقاء نفسها . ذلك واقع تاريخي، وليس هو مسألة مبدئية في حال من الأحوال .

«١» المصدر نفسه .

«٢» لينين : **الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي** ، المجلد الثامن والعشرون ، ص : ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

ويعترف لينين بحق الأقلية في التعبير عن انتقاداتها ، وذلك حين لاتحمل السلاح جنباً الى جنب مع الثورة المضادة الخارجية والداخلية : « مادام الرأسماليون وحكومتهم ... لايستخدمون العنف حيال الجماهير ، ومادامت جماهير الجنود والعمال تعبر بكل حرية عن ارادتها ، وتنتخب وتخلع جميع السلطات بكل حرية — في مثل هذه اللحظة تكون كل فكرة عن الحرب الأهلية فكرة ساذجة ، مجنونة ، سخيفة — فإن مايلزم في مثل هذه اللحظة هو التسليم لارادة غالبية السكان **والنقد الحر لهذه الارادة من قبل الأقلية المستاءة** ؛ واذا ما انتهى الأمر باللجوء الى العنف ، فان مسؤولية ذلك تقع على كاهل الحكومة المؤقتة وأنصارها [1] . » لقد كتب لينين ذلك في نيسان ١٩١٧ ، لكنه لن يتخلى عن هذا الموقف بعد استيلاء البلاشفة على الحكم .

وفي ١٩٢٠ ، أثناء مناقشة كبرى عن دور النقابات في النظام الاشتراكي ، كافح لينين بكل حزم مفهوم تروتسكي الذي ينحو نحو إضفاء الطابع العسكري على النقابات وإخضاعها بصورة صارمة لأجهزة الدولة . إن لينين ينادي ضد تروتسكي « بمساهمة الجماهير العمالية الغفيرة **اللاحزبية** بواسطة النقابات ... وبالاشراف من قبل النقابات وأجهزتها على الاداريين الذي أعطوا سلطات شخصية [2] . » بل أنه ليذهب بعيداً جداً في هذه الطريق مادام يقدر ، وهو أبعد مايكون عن تمثيل دكتاتورية البروليتاريا بدكتاتورية الحزب والمطالبة باحتكار سلطة الدولة لهذا الحزب ، إن رقابة الجماهير اللاحزبية أمر لاغنى عنه من أجل منع الانحرافات البيروقراطية ، فيكتب قائلاً: «إنَّ دولتنا دولة عمالية تبدي انحرافاً بيروقراطياً... ان دولتنا هي اليوم بحيث أن البروليتاريا المنظمة بصورة شاملة يجب أن تدافع عن نفسها ، وينبغي لنا ان نستخدم هذه المنظمات العمالية كي **لندافع عن العمال ضد دولتهم** ، ولكي يدافع

«١» لينين ، المجلد الرابع والعشرون ، ص : ٤٨٦ .
«٢» لينين ، المجلد الثاني والثلاثون ، ص : ١٧ .

العمال اللاحزبيين ، هي بالنسبة الى لينين « النضال ضد الانحرافات البيروقراطية اللاحقة بالجهاز السوفييتي [١] . »

وكان شغل لينين الشاغل في السنوات الأخيرة من حياته ، وبالخاصة من ١٩٢١ الى ١٩٢٤ ، هو على وجه الدقة مكافحة هذه الانحرافات البيروقراطية اللاحقة بالجهازالسوفييتي .

أولا على صعيد الاقتصاد . إنه يعتبر في آب١٩٢١ أيضاً ، مسترجعاً موضوعاته لعام ١٩١٨ ، إن الفوضى البورجوازية الصغيرة هي عدو الاشتراكية الرئيسي، « إن رأسمالية الدولة ستكون خطوة الى الأمام بالمقارنة مع حالة الأمور الراهنة في جمهوريتنا السوفييتية [٢]». «إن ما يلزمنا هي كتلة أو تحالف بين الدولة البروليتارية ورأسمالية الدولة ضد العنصر البورجوازي الصغير [٣] » .

وبعد أشهر قليلة يعترف لينين دون تردد « بخطأ هذا المخطط ، المتناقض معما كتبناه في وقت سابق عن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية»، إن ضرورة « السياسة الاقتصادية الجديدة » تنشأ عن « كوننا تعرضنا لهزيمة خطيرة في هذه النقطة » . إن المقصود الآن هو القيام « بتراجع ستراتيجي : قبل أن يسحقونا بصورة نهائية ، فلنتراجع اذن ، ولنبن كل شيء من جديد ، لكن بصورة امتن [٤] » . ويعرّف لينين ماهو المقصود من هذا التراجع، « غير النظامي » على أية حال بعد هزيمة ثقيلة على حد تعبيره : « إن السياسة الاقتصادية الجديدة تعني استبدال المصادرات بالضريبة ؛ إنها تعني الانتقال الى إقامة الرأسمالية من جديد

«١» المصدر نفسه ، ص : ١٠١

«٢» لينين : **الضريبة العينية** ، المجلد الثاني والثلاثون ، ص : ٣٥٠ .

«٣» لينين ، المجلد الثالث والثلاثون ، ص : ١٩

«٤» المصدر نفسه ، ص : ٥٦ .

حتى درجة واسعة . حتى أية درجة ، هذا مالانعرفه ... إن المسألة كلها هي أن نعرف من ستتبعه طبقة الفلاحين : البروليتاريا التي تسعى لبناء المجتمع الاشتراكي ، ام الرأسمالية التي تعلن : فلنرجع القهقرى ، فذلك أقل خطراً من هذه الاشتراكية التي تخيلوها »[1] .

ولم يدم هذا التراجع سوى عام واحد . ولقد سمح بعدم اتمـــام القطيعة بين العمال والجماهير الفلاحية التي استنزفت حتى القطرة الاخيرة بمصادرات « شيوعية الحرب » .

ويعد لينين اذن خطة استراتيجية جديدة من أجل المضي نحو الاشتراكية : إن ما كان يحسبه فيامضى أمراً ممكناً تحقيقه بصورة مباشرة بالمرور برأسمالية الدولة الاحتكارية ، أصبح يعتبر الآن أن التوصل اليـــه سيتم **بفعل التعاون** ، في الظروف الخاصـــة بروسيا ذات التفوق الزراعي ، وحيث ضاعف توزيع الأرض على الفلاحين الملكيات الخاصة الصغيرة : « إن كل مايلزمنا ، في ظل نظام السياسة الاقتصادية الجديدة ، هو أن نجمع في التعاونيات فئات غفيرة وعميقة بصورة كافية من السكان الروس ؛ ذلك أننا وجـــدنا في الوقت الراهن الوسيلة من أجل الجمع بين المصلحة الخاصة من جهة واحدة والاشراف عليها من قبل الدولة من جهة ثانية ، الوسيلة من أجل إخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة ، الأمر الذي كان فيما مضى حجر عثرة بالنسبة الى عدد كبير من الاشتراكيين[2] » .

ولا يحاول مطلقاً أن يخفي الصفة التي لايمكن الرجم بها لهذا التقدم الذي تحققه الثورة في طريق متعرجة ، وهو « غير موجود في ماركس » بكل تأكيد : « ما كان يستطيع أي امرىء أن يتنبأ بأن البروليتاريا ستتسلم السلطة في أحد البلدان الأقل تطوراً ، وبأنها ستشرع في السعي الى تنظيم الانتاج والتوزيع بالنسبة الى الفلاحين على نطاق واسع ، ومن ثم بأنها

«١» المصدر نفسه ، ص : ٥٨ .

«٢» لينين ، المجلد الثالث والثلاثون ، ص : ٤٨١ .

ستشرك الرأسمالية في عملها هذا بعدما اخفقت في إتمام هذه المهمة من جراء الشروط الثقافية. أبداً لم يتنبأ أحد بهذا الأمر، لكنه مع ذلك حقيقة لا جدال فيها[1].»

ولسوف يكون شغل لينين الشاغل من الآن فصاعداً، وحتى وفاته، هو أن يمنع أن تقوم على صعيد الدولة بيروقراطية جديدة، سواء أكانت موروثة عن البيروقراطية القديمة بعودة أجراء النظام القديم، أم ناشئة عن النظام الجديد: وفي هذه الحالة الأخيرة، فان التشوه البيروقراطي هو إحلال دكتاتورية جهاز الحزب محل دكتاتورية البروليتاريا وعندئذ فان الحزب الذي هو أداة دكتاتورية البروليتاريا، يصبح غاية في ذاته.

ويكتب لينين في شباط ١٩٢١ مخاطباً أحد مدراء خطة الدولة: «إن الخطر الأكبر هو في جعل خطة الاقتصاد الوطني بيروقراطية حتى الدرجة القصوى. ذلك خطر هائل[2]».

ولسوف يكتب لينين أيضاً، في سنة وفاته: «إن عدونا الداخلي الأول هو البيروقراطي الشيوعي الذي يحتل في المؤسسات السوفييتية مركزاً مسؤولاً[3]».

إن أسباب هذا القلق عند لينين ونضاله ضد البيروقراطية، تنجم عن اهتمامه السياسي: ان البيروقراطية، كما سبق لماركس أن أشار في **نقد فلسفة الدولة عند هيغل**، هي شكل مركز للعلاقة المضيّعة بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، ولن تتلاشى بصورة نهائية إلا حين يتلاشى أي تناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. وهذا هو السبب في أنها تشكل

«١» المصدر نفسه، ص: ١٠١ و ١٠٩.

«٢» لينين، المجلد الخامس والثلاثون، ص: ٤٨٩ (رسالة الى كريجيجي نوفسكي)

«٣» لينين، المجلد الثالث والثلاثون، ص: ٢٢٨.

صفة مميزة لكل نظام طبقي ، قائم على الاستثمار وعلى التسلط على العدد الأكبر : انها تمنح هذا التسلط وذلك الاستثمار وجهاً مغفلاً .

ويضيف ماركس : « إن الروح العامة للبيروقراطية هو السر ... الطاعة المنفعلة ، الايمان في السلطة ، آلية فعالية صورية ، جامدة [1]. »

« انها مضطرة لأن تعطي الشكل من أجل المضمون والمضمون من أجل الشكل ».

وفي هـــذه الصورية الخاصة بالدولة « لايرى البيروقراطي في عالم البشر سوى موضوع لفعاليته [2]. »

إن ظهور البيروقراطية من جديد ، بعد الثورة الاشتراكيـة ، يعني اذن العودة الى علاقة البرانية بين الشغيل ودولته ، ضياعاً جديداً يسعى لأن يجعـل من الشغيل مرة أخرى موضوعاً وليس ذاتاً للتاريخ. وتبدأ الاشتراكية حين لا تبقى الدولة الدولة الصورية والخارجية للنظام البورجوازي القديم ، بل الدولة التي يسهم كل شغيل فيهـا في تسيير الاقتصاد والدولة نفسهـا . واذا ما كبحت هذه المساهمة المباشرة ، بل صدت بفعل جهاز بيروقراطي ، فاننـا نغامر اذن بأن نعرض للخطر ذات مبدأ الاشتراكيـــة الذي لا يتضمن تسيير الاقتصاد والدولة من أجل الشغيلة فحسب ، بل من قبلهم أيضاً .

ويعيد لينـين الى الاذهان في آذار ١٩١٩ ، في المؤتمر الثـــامن للحزب الشيوعي (البلشفي) في روسيا ، أن جهاز القمع البيروقراطي القديم قد حطم ، لكن البيروقراطين القيصريين تسربوا شيئاً فشيئاً الى المؤسسات السوفييتية. بيد أننا اذا تجاوزنا هذه الصعوبة المؤقتة،

«١» ماركس : **المؤلفات الفلسفية** ، مطبوعات كوست ، المجلد الرابع ، ص : ١٠٢ .
«٢» المصدر نفسه .

فاننا لن ننتهي من البيروقراطية « الا اذا ساهم السكان جميعاً في تسيير البلاد » . ولكن مستوى البلاد الثقافي الواطىء أدى الى وضع أصبح جهاز الحزب فيه جهاز الدولة المصير بيروقراطياً : « إن المجالس السوفيتية التي هي وفقاً لبرنامجها هيئات للحكم بواسطة الشغيلة هي في حقيقة الأمر هيئات للحكم من أجل الشغيلة ، هذا الحكم الذي تمارسه الفئة الاكثر تقدماً من البروليتاريا وليس الجماهير الكادحة[١] » .

وبعد وفاة لينين ، ساد هذا التشوه البيروقراطي ، تحت ادارة ستالين ، أكثر من ثلاثين عاماً .

وكثيراً ما عددت أسباب هذا التضخم في الجهاز وفي دوره : ان الصراع ضد الجيوش البيضاء والتدخل الاجنبي ، وكذلك النضال ضد المجاعة والانحلال الداخلي ، قد تطلبا منذ المراحل الاولى من بناء الاشتراكية تمركزاً أقصى للسلطة وانضباطاً عسكرياً . تلك كانت مسألة حياة أو موت .

إن عادة القيام بتعيينات الملاكات من فوق وليس بصورة ديموقراطية ، بالانتخابات في القاعدة ، استمرت سارية المفعول بعد انتهاء ظروف الحرب . واتخذ دور الحزب، ودور شعبة التنظيم داخل الحزب ، نسباً مبالغاً فيها بصورة غير محدودة . وفقدت اللجنة المركزية على هذا المنحدر الطبيعي من أهميتها لحساب المكتب السياسي ، كما فقد هذا المكتب السياسي من أهميته لحساب الامانة العامة والامين العام . وأصبحت بنية الحزب ، المؤسسة على مبدأ المركزية الديموقراطية ، هرمية بصورة حازمة : وراحت المركزية تتفوق اكثر فأكثر على الديموقراطية .

«١» لينين ، المجلد التاسع والعشرون ، ص : ١٨٢ .

كان هذا الاعراض عن القواعد الديموقراطية يعود حتى درجة بعيـــدة الى أسباب موضوعية : إن الحزب البلشفي قد بقي وحيداً من جراء انتقـــال الاحزاب الاخرى الى الثورة المضادة في جانب التدخل الاجنبي ، وقد مورست سلطته بدون وزن معدل وبدون رقابة. وفيما عدا ذلك ، كما شدد لينين على هذه الحقيقة في مناسبات عدة ، فان مستوى البلاد الثقافي الواطىء لم يمكّن من أن تمارس الجمـــاهير الامية رقابة على نشاط الحزب والدولة. وهكذا كانت جميع المبادرات التاريخية تأتي من فوق .

أما بخصوص تشخيص السلطة فقد هيأت له حتى درجـة بعيدة ، كما اشار أراغون الى ذلك في كتابه **التاريخ المتوازي** ، صراعات الشيـع التي جعلت من ستالين وجهاً بارزاً ، وبالخاصة في النضالات ضد معارضة تروتسكي .

وتجسدت جميع انتصارات الاشتراكية في شخص ستالين .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت النجاحات التي تحققت جبارة حتى في هذا التشويه للاشتراكيـــة ، حيث كانت السلطة تمارس ان لم يكن **من** قبل الشعب ، فعلى الأقل **من** اجل الشعب .

فأولا قدم البرهان على أن علاقات الانتاج الاشتراكية تسمح بأن تحل قضايا التنمية بصورة أفضل كثيراً وبصورة أسرع جداً من علاقات الانتاج الرأسمالية : فحين لا يكون التخطيط حصيلة لنسبة القوى المتنافسة بين مصالح الاحتكارات الرأسماليـــة الكبرى ، بل تنظيماً للموارد والوسائط يسعى الى رفع مستوى حياة الامة بأسرها ، وتقدمها الاقتصادي والتقني وقدرتها الدفاعية ، فان معدل النمو يصبح أعلى كثيراً منه في البلدان الرأسماليـــة حتى في فترة صعودها الاسرع.

ففي مرحلة بناء القواعد المادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي كان معدل نمو الانتاج

الصناعي (في غير سنوات الحرب) ١٨٪ سنوياً . وإن مثل هذا المعدل للنمو لهو اكبر نحو مرتين من الانساق التي تم بلوغها في سياق سنوات « الازدهار الاقتصادي » الاستثنائية في العالم الرأسمالي ، كما كانت الحال في الولايات المتحدة حوالي ١٨٨٥ (٨،٦٪) ، وفي روسيا في سياق الثمانينات من القرن الماضي (٨٪) ، وفي اليابان بين ١٩٠٧ و ١٩١٣ (٨،٦٪) .

وحين يشار الى عنف الطرائق المطبقة فانه من المهم لا ينسى المرء ، اذا اراد أن يكون موضوعياً ، الحقيقة الاساسية التالية : لقد اضطر الاتحاد السوفييتي أن ينفذ مهمتين بصورة متوافقة ، مهمة بناء الاشتراكية ومهمة النضال ضد التخلف . لكنه حين حققت البلدان الرأسمالية ، قبل قرن ونصف من روسيا ، التراكم الضروري من أجل التصنيع ، فقد فعلت ذلك في شروط لا إنسانية فادحة ، في الحاضرات وفي « المستعمرات » على حد سواء . لقد عرفت فرنسا ، مثلها مثل انكلترا ، عمل الاطفال الذين في سن الخامسة في المناجم ، وشروط الحياة الاشد رهبة بالنسبة الى الطبقة العاملة ، هذه الشروط التي فضحتها أعمال فيللورميه وبوريه . وإن أهوال التصنيع الانكليزي تشهد عليها تقارير مفتشي المعامل. وكانت «مثالب الرأسمال » هذه أشد قتلاً من ذلك في المستعمرات حيث تعرضت قارات برمتها ، من أفريقيا حتى الهند ، للمجاعة والعبودية والموت كيما توفر بسعر بخس المواد الأولية واليد العاملة ، وكيما تفتح أسواق التصريف لفائض الحاضرة .

وفي الاتحاد السوفييتي ، رغماً عن المصاعب التي لم تورث عن الماضي فحسب ، بل عن الحرب ، والثورة المضادة المسلحة ، والتدخل العسكري الأجنبي ، وسياسة « الاسلاك الشائكة » التي رفضت كل عون وحتى كل قرض للنظام السوفييتي ، فان قضايا التنمية حلت وهي ترفع بصورة محسوسة في الوقت نفسه مستوى الحياة وشروطها بالنسبة الى مجموع الشغيلة .

وان الاعتبار العالمي الذي يتمتع به الاتحاد السوفييتي اليوم يرتبط بذلك النصر الاول الحاسم : فالاشتراكية تظهر على اعتبارها النظام الأكثر صلاحية من أجل التغلب على التخلف وتحقيق الاستقلال الحقيقي .

وإن تاريخ السنوات العشرين الاخيرة قد قدم البرهان الضدي الحاسم على هذه الحقيقة : ففي افريقيا، وآسيا ، وأميركا اللاتينية ، ظلت البلدان التي تحررت حديثاً ولم تنخرط في هذه الطريق الاشتراكية تابعة اقتصادياً وسياسياً للاستعمار الجديد .

وفيما كانت تتحقق على هذا الغرار المهمة المضاعفة المستهدفة وضع حد لعلاقات الانتاج الرأسمالي والتغلب على التخلف ، كانت ثورة ثقافية ذات سعة لم يسبق لها مثيل تتحقق في البلد الاول الذي انفصل عن الرأسمالية .

ففي هذا الشعب الذي كان يعد ٧٣٪ من الاميين عام ١٨٩٧ و ٦٨٪ عام ١٩٢٠ ، وبينما كان التدخل العسكري الاجنبي والثورة المضادة المسلحة في أوج عنفوانها ، صدر في ٢٣ كانون الاول ١٩١٩ المرسوم « بشأن تصفية الامية » . وفي إحصاء عام ١٩٥٩ لم يكن هناك سوى ٠،٧٪ من الاميين بين الرجال (كانت النسبة تساوي ٣،٣٪ في فرنسا في التاريخ نفسه) . واصبح الاتحاد السوفييتي أكبر منتج للكتب ، فهو يطبع ٢٥٪ من الكتب الصادرة في العالم أجمع . وأضحى التعطش الى المعرفة إحدى ميزات الشعب السوفييتي ، فارتفع عدد المكتبات من ١٤٠٠٠ عام ١٩١٣ الى ٤٠٠٠٠٠ عام ١٩٦٢ . واعتباراً من سنة ١٩٧٠ ، وللمرة الأولى في التاريخ ، سوف يتحقق في الاتحاد السوفييتي التعليم الثانوي للجميع . ومع تخريج أكثر من ١٧٠٠٠٠ مهندس سنوياً ، يحتل الاتحاد السوفييتي المكانة الأولى في العالم ، متقدماً على جميع البلدان الاخرى بمسافة شاسعة ، بما فيها الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالتحضير الفني للمستقبل .

وحين باشر الاتحاد السوفييتي ، وكان سباقاً في هذا المجال ، غزو الفضاء ، فقد أماط هذا النجاح التام ، حتى بالنسبة الى أشد ثلابي الاشتراكية عناداً ، عن أهمية العمل المنجز على صعيد الاقتصاد والتقنية والعلم .

ذلك هو الكشف البشري لهذه الثورة الثقافية التي وضعت في متناول كل طفل ، دون أي عائق وأي تمييز طبقي أو عنصري ، الثقافة الأسمى ، وذلك للمرة الأولى في التاريخ .

إن هذا الانجاز المضاعف ، الاقتصادي والثقافي ، الذي جعل من روسيا القيصرية ، هذه التي كانت الرأسمالية الأجنبية تنهبها ، والتي كان محكوماً عليها بالبؤس والجهالة ، إحدى أكبر دولتين في العالم في أقل من نصف قرن ، قد بين مبلغ إسهام بناء الاشتراكية في وحدة الأمم وازدهارها . ولقد انكشفت هذه الحقيقة في الحرب ، حيث شهد النصر الذي احرز على الهتلرية ، على أقوى آلة حربية في جميع الأزمان ، لقاء تضحيات هائلة ، ليس على قوة الاتحاد السوفييتي الاقتصادية والتقنية فحسب ، وقدرته على إعادة بناء إمكاناته في حين كانت أكبر مراكزه الصناعية قد دمرت وكانت أفضل أراضيه قد احتلت ، بل على قوة الوعي الوطني ووحدة البلاد العميقة أيضاً .

ولقد انكشفت هذه الحقيقة في السلم حيث لم تكف قوة الاتحاد السوفييتي عن ممارسة ثقلها في منحى التعايش السلمي .

ففي الشروط الحالية للحرب حيث تجعلنا الامكانية التقنية لمحو كل أثر للحياة على سطح الأرض نعيش بصورة مستمرة على بعد خمس وأربعين دقيقة من نهاية العالم ، يشكل التعايش السلمي البديل الممكن الوحيد للافناء النووي ، وتقوم الجدارة الأولى للسياسة الخارجية السوفييتية في اعتمادهـــا على هذه الحقيقة القائمة .

ولابدّ لهذه السياسة الخاصة بالتعايش أن تكون واقعية مجردة عن الأوهام كي تكون فعالة : وان الوهم الأول الذي يكافحه الاتحاد السوفييتي دون هوادة هو ذلك الوهم الذي يزعم تأسيس التعايش على تقارب للأنظمة .

فليس ثمـــة تقارب للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الخاصة بالرأسمالية والاشتراكية .

إننا لانستطيـع أن نركن ، من أجل ضمان سلام العالم ، لنوع من « التســـامح » التاريخي : فليس صحيحاً أن النظام الاشتراكي هو في سبيل التحول الى « الليبراليـة » وان النظام الرأسمالي هو في سبيل « التشريك » تحت ضغط قوانين التطور الحالي للتقنية والاقتصاد، بحيث لن يكون في الامكان التمييز بينهما بعد نصف قرن من الزمان .

إنه لوهم خالص الاعتقاد بان الاصلاحات الجارية حالياً لأسلوب تسيير الاقتصاد ، في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان اشتراكية مختلفة ، ستؤدي الى عودة للرأسمالية ؛ وإنه لوهم خالص آخر الاعتقاد بأن الاشكال المختلفة لتدخل الدولة الاقتصادي ، في الولايات المتحدة أو في أوروبا الغربية ، ستؤدي الى نوع ما من الاشتراكية .

ان الاستسلام لهذا الوهم يعني اعتبار مظهر واحد من المشكلة فقط ، ألا وهو المظهر التقني ، من دون طرح الســـؤال الأهم : من يملك الوسائل الرئيسية للانتاج ، والنقل ، والائتمان ، والمقايضة ؟

إن التباعد بين النظامين لايضيق ، بل على النقيض من ذلك يزداد اتساعاً .

وينطبق الأمر نفسه على فوارق مستويات المعيشة ، والقوة ، وامكانية المبادرة التاريخية، بين البلدان التي بلغت مستوى عالياً من التصنيـع في أوروبا وأميركا الشمالية والبلدان النامية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية .

وإن رسالة البابا بولس السادس **التقدم الشعبي** لم تقرر هـذه الفوارق فحسب ، بل شددت على الحقيقة التالية ، ألا وهي أنها لاتميـل الى النقصان ، بل على العكس تتفاقم أكثر فأكثر . وكما بـين ماركس في **رأس المال** ، يميل اللعب الحر لقوانـين الاقتصاد القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمنافسة الى تجميـع الثروة في قطب واحد والبؤس في القطب الآخر ، أو كما يكتب بولس السـادس الى « زيادة ثروة الأثرياء وقوة الأقوياء بتأكيد فقر الفقراء وزيادة عبودية المضطهدين » .

فليس التعايش خلطاً أو تقارباً . إنه لايستبعد ، بل يتضمن بالعكس المباراة والمجابهة بين الأنظمة التي أصبح تباعدها الجذري أمراً معترفاً به .

أما الوهم الثاني الذي يجب تبديده ، فهو وهم التعايش السكوني . فلايمكن تعريف التعايش على أنه توازن عاطل بين القوى ، ولايمكن خلطه مع الابقاء على الحالة القائمة بنوع من تقاسم العالم الى « مناطق نفوذ » أو « مناطق صيد محروسة » .

ان التعايش السلمي لايزعم أبداً تجميد التطور ، لا التطور التقني والعلمي ، ولا تطور الطفرات الاقتصادية التي يولدها ، ولا تطور العلاقات الاجتماعية ، ولا تطور احتياز وعي التناقضات المولودة عن هذا التطور بالذات ، ولاتطور ارادة التغلب عليها .

إن التعايش يتطلب ، على النقيض من ذلك ، أن يتم التغلب على هذه التناقضات وحل هذه التوترات . انه لايمكن أن يكون تلك المحاولة غير المجدية لتجميد العالم ، بل هو يسهل على النقيض من ذلك طفرات التاريخ الضرورية . وهكذا فانه لاينفي القرارات الاجتماعية، كما لاينفي نضال حركات التحرر الوطني للشعوب المستعمرة او التابعة .

إن التعايش يتضمن فقط عدم تصدير الثورات ، وعدم تصدير الثورات المضادة .

أما أن التعايش يتطلب من الدول الصناعية الكبرى أن تعرض عن العنف والحرب

من أجل تصفية قضاياها ، فإن هذا يتضمن أن تحترم ، بالنسبة الى كل بلد ، القوانين التاريخية لتطوره الداخلي ، وحق تقرير المصير لكل شعب من الشعوب .

وإن المعونة السوفييتية الى فيتنام ، هذه المعونة الضخمة جداً بحيث تعطي شعباً بطلاً صغيراً الوسائل من أجل الصمود بصورة ظافرة في وجه أعظم قوة اقتصادية وعسكرية في العالم الرأسمالي ، هي البرهان الذي لايدحض على أن سياسة التعايش السلمي لاتتضمن أي تخل عن مبدأ الأممية البروليتارية ، أو أي تخل عن العالم الثالث .

وهكذا فانه لايمكن خلط التعايش السلمي مع « نهاية الايديولوجيات » . وكما أننا لانستطيع أن نركن ، من أجل ضمان سلام العالم ، الى « تسامح تاريخي» ، فاننا لانستطيع كذلك أن نركن الى « تسامح روحي » .

فليس التعايش السلمي مجرد واقع قائم ، توازن مؤقت وعابر للارهاب تحت القبة القائمة للتهديدات التي تعدها الصواريخ النووية ، بل هو ضرورة داخلية لعصر توفرت فيه للمرة الأولى الامكانيات التقنية من أجل توحيد العالم أو من أجل تدميره .

لقد حصل الانسان على كلية وجود الخيرات والأفكار : إنه لفي الامكان ، خلال عشرين دقيقة ، بواسطة الصواريخ ، ارسال لقاح أو قنبلة من سان فرنسيسكو الى موسكو. لقد أضحى في الامكان تحقيق تنظيم كوني للحاجات والموارد والآمال ، أو قلب التطور الذي بدأه الانسان قبل مليونين من السنين . إن الواجب الأول المفروض من الآن فصاعداً على جميع البشر في الواقع نفسه هو : التعايش أو الفناء .

ذلك هو الكشف الايجابي للاشتراكية كما تحققت للمرة الأولى في الاتحاد السوفييتي .

لكن هذا لايعني أن تخفى عنا المظاهر السلبية .

رأينا قبلاً بأي تقارب للظروف التاريخية بدأ ، بعد وفاة لينين ، الانحراف البيروقراطي بخرق مزدوج لمبادىء الديموقراطية الاشتراكية ، أولاً في الدولة : احلال دكتاتورية الحزب محل دكتاتورية البروليتاريا ، وثانياً في الحزب نفسه : إحلال دكتاتورية زعيم الحزب محل دكتاتورية الحزب ، مع تضخم المركزية دونما قياس على حساب الديموقراطية .

ولا يمكن أن يُرجع هذا الالتواء البيروقراطي الى « عبادة الشخصية » وحدها ، اذ أن شخصية ستالين لعبت فيه دوراً بكل تأكيد ، لكنه ليس الدور الأساسي في حال من الأحوال . إن ادعاء تفسير كل شيء باعوجاجات ستالين معناه إخفاء الشيء الجوهري، وبالتالي عدم الاحتراز ، في ظروف تاريخية مماثلة ، ضد عودة انحرافات مماثلة .

وتقوم الخطيئة الثانية في اعتبار أن هذا الانحراف البيروقراطي وتشخيص السلطة الذي نجم عنه يترتبان بالضرورة عن مبدأ الاشتراكية بالذات . إن ذلك يشكل أولاً خطيئة تاريخية لأن الشروط التاريخية التي قادت الى الانحراف البيروقراطي كانت موجودة في حياة لينين ، وفي درجة أعلى ، لكن هذا الميل الى البيروقراطية (الذي يهدد كل تنظيم دولي) قد كوفح على اعتباره « العدوان الداخلي الرئيسي » في بناء الدولة الاشتراكية ، ولم يؤد الى « عبادة الشخصية » ، اذ بقيت المناقشة الداخلية والجماعية قانون الحزب حتى النهاية . وإن القول بأن الانحراف البيروقراطي و « عبادة الشخصية » يترتبان على جوهر الاشتراكية بالذات معناه فضلاً عن ذلك تزوير مفهوم الاشتراكية نفسه . إن التضخم البيروقراطي خاصية نظام يسعى الى توطيد وتأبيد سيطرة طبقة على طبقة أخرى (الأمر الذي حققه في البلدان الرأسمالية تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية التي ولدت جهازاً بيروقراطياً هائلاً لم يعد البرلمان فيه سوى زينة ، إذ أن كل القرارات تخص قبضة من التكنوقراطيين العاملين في خدمة الاحتكارات) ؛ إن هذا التضخم أدى في كل مكان إما الى الفاشية ، وإما على الأقل الى السلطة الشخصية . اما الاشتراكية فهي ، على النقيض من ذلك ، في جوهرها بالذات ، نظام انتقالي

لا يسعى الى تأبيد سيطرة طبقية بل الى إلغائها مع الدولة التي تعبر عن هذه السيطرة . وإننا لنشوه بصورة خطيرة تعريف الاشتراكية اذا نسينا أن المقصود ليس مجرد تغيير لعلاقات الانتاج والدولة والثقافة من أجل الشعب ، لكن بصورة جوهرية ، كما كان لينين يؤكد على ذلك ، من قبل الشعب . إن الاشتراكية تتضمن ، في مبدئها ذاته ، النضال ضد البيروقراطية وعبادة الشخصية .

إن التشوه البيروقراطي و « عبادة الشخصية » لا يترتبان عن جوهر الاشتراكية ولا عن اعوجاجات ستالين الشخصية ، بل قبل كل شيء عن الشروط التاريخية المخصوصة التي اضطرت الاشتراكية فيها الى بناء نفسها في روسيا ، بموجب تاريخها ، وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية ، ومستوى الجماهير الثقافي الواطىء ، والأوضاع الدولية ، مع كون العامل الرئيسي هو تداخل قضايا بناء الاشتراكية مع قضايا التراكم الضروري من أجل التغلب على التخلف .

والبرهان على ذلك هو أن معظم الضغوط البيروقراطية الوحشية التي طبقت على الفلاحين ، ومن بعد على العمال ، كانت تقوم على تفسير معتقدي « لقانون » التطوير الأولي لقطاع سلع الانتاج .

وهكذا خلقت صعوبة أساسية : لقد فرضت التضحيات على الشغيلة من دون أن يكون في مقدورهم القبول بها بحرية والمشاركة في إعداد القرارات . إن خاصية الرأسمالية هي أنه ليس للشغيلة أدنى نصيب في قرارات الاستثمارات ما دام غرضها زيادة ارباح المشروع من دون المصلحة القومية او تلبية حاجات الجماهير . وإن خاصية الاشتراكية هي على وجه الدقة قلب هذا الوضع : وبالتالي فانه مما يناقض مبدأها بالذات تخويل بيروقراطية قابضة على زمام السلطة أن تقرر بصورة باتة ، من دون أي اعتبار للرقابة الدائمة من قبل أوسع جماهير الشغيلة ومساهمتها الواعية ، خطط الانتاج ، وربما قيود الاستهلاك التي يمكن ان تترتب عليها .

وكانت عواقب هذا التشوه البيروقراطي قتالة حين تمت العودة تحت قيادة ستالين ، بعد سنوات من الثورة ومن السياسة الاقتصادية الجديدة ، الى نوع من شيوعية الحرب التي استمرت في زمن السلم .

وظهرت هذه العواقب في طرائق تحويل الارض الى الملكية الجماعية ، هذه الطرائق التي يجب ان تمكّن ، بفعل استثمار زراعي على نطاق اوسع ، من تحرير النتاج الفائض الضروري من أجل تصنيع متسارع . كان لينين قد أصر دائماً ، في مجال تطبيق الخطة التعاونية ، على ضرورة عدم استخدام الضغط مع الفلاحين ، وبالخاصة الفلاحين الفقراء والمتوسطين . ولكن نسق التحويل الى الملكية الجماعية حمي وطيسه من جراء الضغوط المطبقة «من فوق» دون أي اعتبار للحالة الذهنية عند الجماهير الفلاحية ، وبعيداً عن الاستناد الى موافقتهم الحرة: إن قرابة مليون من الاستثمارات الفلاحية جمعت في كولخوزات خلال ثلاثة أشهر ، من تموز حتى ايلول ١٩٢٩ ، أي ما يساوي على وجه التقريب الاستثمارات التي تجمعت في كولخوزات خلال الاثني عشرة سنة المنصرمة منذ ثورة اوكتوبر . وخلال الثلث الاخير من عام ١٩٢٩ دخل ٢٤٠٠٠٠٠ استثمار فلاحي في الكولخوزات[1]. وان تدابير القمع الاستثنائية المستهدفة الكولاك والمخربين قد طبقت على فلاحين متوسطين، بله فقراء.وغالباً ما كان الفلاح يرغم على الانضمام الى الكولخوز تحت تهديد « نزع صفة الكولاك » عنه ، يعني حرمانه من الحقوق الانتخابية ، الخ . وبلغ عدد اولئك الذين « نزعت صفة الكولاك » عنهم ١٥٪ في بعض المناطق ، وعدد الاشخاص الذين حرموا من الحقوق الانتخابية من ١٥—٢٠٪ [2] . ولما كان الفلاحون مقتنعين بأن حيواناتهم ستؤخذ منهم لدى انتسابهم الى الكولخوزات ، فقد كان

«١» تاريخ الحزب الشيوعي (البلشفي) في الاتحاد السوفييتي •• مطبوعات اللغة الاجنبية ، موسكو ، ص : ٤٠٩ •

«٢» المصدر نفسه ، ص : ٤٧٣ •

الكثيرون منهم يذبحونهـــا ، بحيث نقص قطيع البقر ١٤،٦ مليون رأس في ١٩٢٩—١٩٣٠، ونقص قطيع الخنازير بنسبة الثلث ، وقطيع الخرفان بنسبة الربع .

كانت قرائن الاستياء باعثة على قـــدر كبير من القلق بحيث لم يكن بد من تطبيق تصحيحات عاجلة ، لكن الفلاحين غادروا الكولخوزات بصورة جماهيرية . وسويت المصاعب بشيء كثير من البطء ، من جراء انعدام الرقابة من قبل الجماهير ، بحيث حين بوشر في طرح قضية اثارة اهتمام الفلاحين مادياً ونزع المركزية ، عام ١٩٥٣ ، لم يكن انتـــاج الحبوب والثروة البقرية قد بلغا بعد مستواهما عام ١٩٢٨ .

وفيما يتعلق بمجال الصناعة ، فان المركزية البيروقراطيـــة ادت الى عواقب خطيرة أيضاً . ان دور الشغيلة المنخرطين بصورة مباشرة في الانتـــاج الذين يساهمون في اتخاذ القرارات قد اصبح ضئيلاً جداً في مواجهة موجة البيروقراطيين الصاعـدة : لم يكن هؤلاء العمال يمثلون ، في المؤتمر التـاسع عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٢ ، سوى ١١ ٪ من المندوبين ، وكان بقية المندوبين من العنـاصر الثابتـة في الحزب والدولة والجيش . وفي المؤتمر العشرين ايضـــاً ، عام ١٩٥٦ ، لم يمثـــلوا سوى ثلث المندوبين : ٤٣٨ من أهل ١٣٥٥ [١] .

إن انعدام مساهمة الجماهير العمالية الفقيرة مساهمة فعلية في تسيير الاقتصاد الاشتراكي يؤدي الى نقص في المردود يجب تعويضـه . ويفرض انضباط العمل من فوق هو الآخر ، ويزيد تشريـع العمل اذن من تدابير القمع والالزام : إن سجل العمل قد انشيء بمرسوم في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٨ ، وصدرت مراسيم تعاقب بالتسريح كل تأخـــير في الوصول الى

«١» تقرير اريستوف باسم لجنة المندوبين ، **دفاتر الشيوعية** ، عـــدد خاص ، ١٩٥٦ . ص : ٢٢٢ .

العمل . وصـــدر مرسوم في ٢٤ حزيران ١٩٤٠ يعاقب بالسجن التغيب عن العمل ، كما يحظر تغيير مكان العمل .

وكان للانحراف البيروقراطي اضراره في ميدان الثقافة كما كانت له اضراره بين الفلاحين والعمال . وجاء كتاب ستالين **المادية الجدلية والمادية التاريخية** عام ١٩٣٨ ليعود بالماركسية القهقرى الى مستوى مادية القرن الثامن عشر وليضفي عليها صورة التعليم المسيحي الجامد . إن هذا الرديف للاهوتيات القديمة قد أصبح سريراً لبروكوست شوه عليه البحث والابداع . وانكشفت مع المجادلات بشأن علم الوراثة في البيولوجيا الاساءة التي ارتكبها هذا التشويه المعتقدي للماركسية، وهو التشويه الذي قاد الى الحكم على قيمة نظرية علمية ليس بموجب قدرتها على تعليل التجربة والايحاء بنظريات جديدة ، لكن بموجب اتفاقها أو عدم اتفاقها مع قوانين الجدلية المعروفة من قبل . وعبر جدانوف في الفلسفة والفنون عن الموقف نفسه ، اذ لجم البحث والابداع خلال سنوات وسنوات باسم مفهوم نفعي وميكانيكي ضيق عن الأدب والفلسفة والفنون .

إن نمو الطرائق البيروقراطية القهرية يوفر ميداناً انتقائياً من أجل تطبيق « القانون » التاريخي العجيب الذي كان ستالين يبرر به الإرهاب المتعاظم أبداً : ان صراع الطبقات يزداد حدة أكثر فأكثر بصورة مطردة بالضبط مع بناء الاشتراكية .

وكان هذا « القانون » مبرراً لاضطهاد وحشي في الحزب البلشفي نفسه ، وعلى نطاق الشعب السوفييتي بأسره ، الأمر الذي كلف هذا الشعب وهذا الحزب ملايين من الضحايا الذين تروي لنا شهاداتهم المؤثرة، من سولجنيتسين (**يوم في حياة ايفان دينسينوفيتش**). الى ايفغينيا غنيسبورغ (**الدوار**) ، ماعانوه من عذاب مرير .

لقد كفت الماركسية ، في سياق هذا الانحراف البيروقراطي ، عن كونها خميرة لتحول العالم ، كي تصبح وسيلة تبريرية وتبجيلية .

ولابد لكل دراسة لهذه الانحرافات ، كي تكون موضوعية ، أن نأخذ بعين الاعتبار واقعين أساسيين :

١ — إن وضع روسيا ماقبل الثورة كان يظهر الخصائص الأساسية لما يسمى اليوم « التخلف » : تصنيع ناقص وعدم توازن،ضعف او انعدام البنى التحتية الحديثة في بلد شاسع الأبعاد ، تبعية حيال الرأسمال الأجنبي والفنيين الأجانب ، نقص استخدام مزمن لليد العاملة ذات التفوق الريفي ، انتاجية متوسطة هزيلة ، التواءات أقليمية لقطاعات حديثة نسبياً ، مساحات زراعية هائلة مع بقايا إقطاعية وعبودية قريبة جداً ، بل مناطق يعيش أهلوها من صيد السمك وقنص الطيور ، وتربية المواشي ، وهم في حالة بدوية يكادون لايخرجون من العصر الحجري الأخير ، وأخيراً أمية واسعة . إن هذا ليتيح لنا أن نقيس أهمية القضايا التي كانت تطرح على بساط البحث اذن ، حتى خارج قضية بناء الاشتراكية .

٢ — إنه ليكون اذن من الخطل الأساسي أن ندرس الوضع الحالي بصورة خارجة عن هذا المنظور التاريخي ، وأن نشدد بصورة وحيدة الجانب على ماهو ناقص من دون منحى الانجازات المحققة ونسقها.

اذا عرفنا ألا ننسى هذين المعطيين الأساسيين ، فان مايبقى — ما كان مارسيل كاشان يسميه «الواقع الجبار» لثورة اكتوبر — هو أن نظام الاقتصاد الاشتراكي هو أول نظام اقتصادي بناه الانسان بصورة واعية ، فلأول مرة في التاريخ اتخذ بشر هذه المبادرة التي ليس ثمة معيار مشترك بينها وبين جميع المبادرات السابقة الأخرى : تأسيس سيادة الانسان الواعية على جماع فعاليته الاجتماعية ، انطلاقاً من تسيير مخطط للاقتصاد .

كيف يمكننا أن نتخيل ، دون ان نفترض وقوع معجزة لايطالها الفكر ، أن مشروع « الصعود لمهاجمة السماء » سينجح دفعة واحدة ، وبصورة معصومة عن أية خطيئة ؟.

وكانت المرحلة الأولى مرحلة التخطيط المركز ، وهي تمتد من الخطة الخمسية الأولى حتى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي . أما المرحلة الثانية فقد بدأت بعد المؤتمر العشرين ، عام ١٩٥٦ ، وهي لما تكتمل حتى الآن .

إن مايميز المرحلة الاولى هو أن المقياس الرئيسي للنمو، في حالة من العوز المعمم الناجم عن التأخر الاقتصادي السابق وعن الحروب والتدخل الاجنبي ، هو الكمية المنتجة (وكانت النوعية أو سعر الكلفة يأتيان في المرتبة الثانية بسبب من الضرورات المستعجلة المطلقة) . وكانت القرارات والرقابات ، فيما يتعلق بالطريقة ، ممركزة بصورة صارمة . إن النظرية التي هي أساس هذا المفهوم عن الخطة ونتيجة له في وقت واحد هي الاعتقاد بتوافق ضروري آلي مباشر ، بين علاقات الانتاج وحالة القوى الانتاجية .

ومهما تكن الانتقادات الصائبة التي يمكن أن نوجهها بصورة راجعة الى هذا النظام ، فان ثمة حقيقة لاجدال فيها ، الا وهي أنه قد عمل بفعالية مذهلة رغماً عن الانعدام المطلق لأية معونة خارجية ، ومن ثم الغزو للاراضي الفضلى والمراكز الصناعية الأهم من ١٩٤١ الى ١٩٤٥ : ان الدخل القومي قد ازداد ٤٣ مرة، بالنسبة الى عام ١٩١٣ ، كما ازداد الانتاج الصناعي ٦٦ مرة . وانتقلت حصة الاتحاد السوفييتي في الانتاج العالمي من ٣٪ الى ٢٠٪ . وتضاعفت مداخيل العمال ٦،٦ مرة ، ومداخيل الفلاحين ٥،٨ مرة . وتناقصت ديمومة العمل المتوسطة حوالي النصف ، فهي حالياً ٣٩ ساعة في الاسبوع ، وقد انعدمت البطالة تماماً .

إن ما حدث هو تحول أساسي في الشرط الانساني . وصحيح ان النتائج الحاصلة في الزراعة أقل قطعاً ، لكنه يبقى مع ذلك أنه حتى اذا كانت الانتاجية في الاتحاد السوفييتي اليوم هي أكثر قليلاً من ربع انتاجية الولايات المتحدة ، فان الحركة والاتجاه يستأهلان الاصرار عليهما : إن مقدار الانتاج الاجمالي للزراعة بالنسبة الى الفرد من السكان قد ازداد

بنسبة ٨٧٪ منذ عام ١٩١٣ .

وبعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٦ ، ادخلت بعض التصحيحات على الانحرافات التي وسمت النظام منذ ربع قرن من الزمان .

فقد بوشر بنقد علني للتشوشات والتبذيرات التالية لمركزية مفرطة وللبيروقراطية . ومن بعد ، في الاتجاه العام لنزع المركزية الذي يمكن من مضاعفة مراكز البت ومن الثقة بالانسان بصورة متزايدة، وبالمبادرات الاقليمية والفردية ، تخلص مفهوم جديد عن المشروع ، المتصور على اعتباره مركزاً للتراكم والحساب والتسيير يتمتع باستقلال ذاتي أعظم ؛ واخيراً طرحت القضية في كل عموميتها : قضية التمفصل بين متطلبات الخطة العلمية واستقلال المشاريع الذاتي ، هذا التمفصل الذي يحرر المبادرات حتى الدرجة القصوى .

وفي الوقت نفسه ، وبعد التغلب على العوز الاول ، انتقلت الى المرتبة الاولى قضايا نوعية المنتجات حيال متطلبات المستهلكين المتعاظمة ، وقضية التسوية بواسطة الاسعار : ان الجدلية : الخطة — السوق ، قد أخذت تتحول الى جدلية حية .

وهكذا برز النموذج الجديد للانتاج الإشتراكي الذي قطع كل صلة بالنموذج الرأسمالي حيث المحرك الاساسي هو نتاج البعض وليس حاجات الجميع ، والمشكلة الرئيسية في ذلك النموذج الجديد هي تمفصل التنظيم العلمي الافضل للتسيير مع مبادرة كل شغيل ومساهمته في هذا التسيير .

إن القرارات التي اتخذت في جلسة ايلول ١٩٦٥ للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي تستهدف هذين الغرضين الرئيسيين :

١ — جعل التخطيط أشد حيوية بمنح المشاريع مزيداً من الاستقلال الذاتي والشغيلة داخل المشروع مزيداً من المبادرة . وإن دور الحزب في القاعدة يصبح اكثر

حيوية بفعل الواقع التالي على وجه الدقة : ان الادعاء بجلب الاشياء جميعاً « من الخارج » الى الطبقة العاملة يتقهقر . ولقد وزعت قائمة اسئلة على العمال تدعوهم الى تقديم المقترحات الهادفة الى الرفع التقني للانتاجية ، وراحت هيئات الحزب القاعدية ، بدلاً من أن تعتبر نفسها بصورة قبلية المترجمين المعصومين للطبقة العاملة ، تسترجع الروح العميقة لمفهوم ماركس ولينين عن علاقات الحزب والطبقة : ان هذه الهيئات تصنع تركيب تلك المقترحات الصادرة عن القاعدة ، وتفصلها مع متطلبات التخطيط العامة ، وتسهر على تطبيقها . هكذا يمكن بصورة تدريجية حفز مبادرات الشغيلة وتكبير مسؤولية الشيوعيين الذين تقوم مهمتهم ، في وقت واحد ، في الانتباه الى المقترحات العفوية للجماهير وفي تمثل الطرائق الجديدة لتسيير المشاريع العلمي تمثلا عميقاً .

وتزداد أهمية هذا الواقع بقدر ما يتعاظم دور العلوم الانسانية والحساب الاقتصادي والسبرانية في الاصلاح الجاري ولا يكف عن التعاظم .

٢ – **جعل العلم يلعب بصورة كاملة دوره كقوة انتاجية .** ان العلم السوفييتي مخطط من قبل لجنة خاصة بالعلم والتقنية ومن قبل أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي . وهذا يعني ان العلماء أنفسهم يلعبون دوراً قيادياً في تنظيم البحث الذي لا يخضع للمتطلبات القصيرة الأمد للاحتكارات والربح . وان النتيجة الأولى هي ان يعطى البحث الأساسي (هذا البحث الذي تميل البلدان الرأسمالية الى الاستخفاف بأهميته على الدوام لأنه لا يعطي مردوداً فورياً) دوراً مركزياً منسجماً مع البحث المطبق .

وهكذا يمنح اهتمام خاص لتطور نظرية الجزيئات الاساسية وتكرس لها استثمارات تمثل ميزانية دولة صغيرة ، كما يُشيّد في سيربوخوف سيكلوترون تبلغ قوته ٧٠ مليار الكترون فولت ، او في يرفان في أرمينيا مسرع الكتروني حلقي استطاعته ٦ مليارات الكترون فولت .

وإن البحث الفضائي يتيح، بفضل دراسة انفجارات نوى المجرات ، ملاحظة انطلاقات الطاقة بواسطة آليات ستمكن معرفتها من الذهاب قدماً في مجال فهم بنية المادة ومن اكتشاف قوانين اساسية جديدة . وإن إعداد نظرية تجمع بين خصائص الجوامد وبنيتها الصغيرة يسير منذ الآن جنباً إلى جنب مع خلق مواد جديدة لا وجود لها في الطبيعة ، وهي مواد تفيد في الاستعمالات الصناعية بفضل قسوتها التي تفوق قسوة الماس ومقاومتها للحرارات العالية . واخيراً فان تشييد المنظمات الالكترونية ، وهي عنصر حاسم في تطور العلوم والتقنيات والتسيير ، قد دفع الفترة الاخيرة بنسق يزداد ارتفاعاً يوماً بعد يوم .

إن جماع هذه الجهود ، التي يحفزها الاصلاح الاقتصادي الجاري ، قد ضمنت للاتحاد السوفييتي منذ الآن معدلاً للنمو الاقتصادي يساوي ٨٪ على اعتباره « سرعة متوسطة » ، في حين يعتبر الخبراء الاميركيون أن مقياس النجاح بالنسبة الى البلد الصناعي هو ان يتجاوز عتبة ٤٪ ، وان رقم ٨٪ لا يتم بلوغه ، في البلدان الرأسمالية الخاضعة لنسق تشنجي ، الا في فترات المصادفات السعيدة .

إن هذا التطور في الانتاج يملك مغزى انسانياً رئيسياً ، اذ يتخاص أكثر فأكثر من هذا النمو ما قد سمي[1] « نموذجاً للاستهلاك الاشتراكي » .

وعلى الرغم من أن سنوات الفاقة المكرسة لجهد عملاق من اجل التغلب على التخلف لم تمكن ، حتى وقت قريب ، من خلق منتجات استهلاكية تختلف كيفياً عن منتجات البلدان الرأسمالية ، وتلبي حاجات جديدة ناشئة عن أساوب الحياة الاشتراكية ، فان المرء ليشاهد ، كما لاحظ جان ديسو ذلك ، ملامح نموذج/استهلاك مخصوص ترتسم في الافق .

«١» انظر مقالة جان ديسو : « نحو التحكم في الاقتصاد الاشتراكي » في مجلد الاقتصاد والسياسة ، العدد ١٦٠ ، تشرين الثاني ١٩٦٧ .

أولاً ، وخلافاً للتكاثر الفوضوي ، السرطاني الشكل ، للحاجات المتولدة في البلدان الغربية عن دعاية واسلوب في الحياة يتوافقان مع حاجات تصريف البضائع الاكثر إدراراً للربح بالنسبة الى المنتجين الرأسماليين ، فانه يرتسم اتجاه نحو حفز استهلاك موجه وفقاً لمقاييس أخرى ، استهلاك إما محدد علمياً فيما يتعلق بالتغذية والصحة على سبيل المثال ، وإما مستوحى من تصور بالاشتراكية والانسان فيما يتعلق بالتعليم والثقافة والرياضة على سبيل المثال .

ثانياً ، وبصورة متعارضة مع نموذج الاستهلاك الاميركي ، فان نصيب الاستهلاكات الجماعية مرتفع جداً ، في حين ان جميع اشكال الاستهلاك ذي الاستعمال الجماعي يضحى بها عن طيبة خاطر في البلدان الرأسمالية وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة : تنظيم اوقات الفراغ ، الحدائق وبيوت الثقافة ، مراكز الراحة ، حدائق الاطفال ، الخ .

واخيراً ، فان نفس الوسائل الفردية لتحصيل الثقافة توضع في متناول الجميع بأسعار بخسة جداً : الكتب ، والاسطوانات ، وأدوات الموسيقى ، والتجهيزات الرياضية .

وهكذا فان الصفة السائدة لهذا النموذج الاستهلاكي هي حفز الحاجات الثقافية والاجتماعية وتلبيتها بصورة أولية ، الامر الذي يخلق الشروط الخاصة بتفتح الانسان تفتحاً عظيماً .

اننا نجد هنا بشائر ولادة « انسان جديد » لم تعد حاجاته تخلق وفقاً لمتطلبات قانون الربح الفردي الخاص بمنتجي البضائع ، بل وفقاً للحاجات التي تحددها تاريخياً الامكانيات اللاصقة بنمو القوى الانتاجية . وخلق علاقات انتاجية ، وبصورة أعم علاقات انتاجية لم تعد قائمة على فردانية المنافسة وما يترتب عليها من مجابهات الغاب ، بل هي قائمة على الاخلاق الوليدة لمجتمع يتجه نحو التحكم الواعي بمصيره .

وليس كافياً ان تتوفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية للاشتراكية كيما يشاهد النور انسان من طرازجديد بصورة اوتوماتيكية، لكنه اذا ما خلقت الشروط الضرورية (وليس الكافية) ، فان ولادة الانسان الجديدة تصبح ممكنة .

في غداة ثورة أكتوبر ، اثناء « العشرينات » التي لا تنسى، عرف الاتحاد السوفييتي غلياناً خارقاً للمبادرات الخلاقة في جميع ميادين الثقافة .

ان الاشتراكية ، اذ تحول المجتمع ، تبغي تحويل الانسان نفسه . وهكذا فان المقصود ، من الهندسة المعمارية وتخطيط المدن الى المسرح والشعر ، ومن التصوير الى التربية وعلم اللغة والسينما ، هو خلق اشكال لا تعكس المجتمع والحياة الجديدين فحسب، بل تسهم بفعالية في تحويلهما .

ان « اسلوباً في الحياة » جديداً ، نموذجاً انسانياً جديداً قد ولد في الألم . ذلك أن القضية لم تكن بسيطة . ان اتجاهين يتجابهان على العموم في سائر الميادين وعلى جميع المستويات ، الاتجاه الواحد يبغي بكل بساطة أن ينشر على الجماهير الشعبية أشكال الرخاء والترف والفن التي كانت حتى ذلك الحين وقفاً على اصحاب الامتيازات وحدهم ، والاتجاه الآخر يحلم بأن يمحو الماضي تماماً وان يخلق أشكالاً لم يسبق لها مثيل للجمال وللحياة بالذات .

كان الأحسن والأسوأ ، الطوباوية الأكثر جنوناً والعدمية . والروح المحافظة التي تتخذ مظاهر الثورية ، تمتزج بصورة متشابكة في سيل من المبادرات والأريحية والابداع .

وكان الاهتمام السائد بالنسبة الى الهندسة المعمارية وهندسة المدن ، كما بين ذلك أناتول كوب[1] ، هو اعطاء صورة مسبقة عن المجتمع الجديد . كانت « الهندسة المعمارية

«١» أناتول كوب :المدينة والثورة (الهندسة المعمارية والعمران السوفييتيان في العشرينات) ، منشورات أنتروبوس ، ١٩٦٧ .

الجديدة » في الاتحاد السوفييتي ترتبط بأبحاث مهندسي المدينة في بقية أوروبا : بحركة « الروح الجديدة » في فرنسا ، وبجماعة «ستيلج » في هولندا ، « وبوهاوس » في المانيا ، وهي جميعاً حركات كانت تقوم على استخدام التقنيات والمواد الجديدة وعلى المتطلبات الجديدة التي خلقتها الانطلاقة الصناعية . وكانت الشروط التي خلقتها ثورة اكتوبر في الاتحاد السوفييتي تقدم تربة ممتازة لهذه الأبحاث مادامت هندسة العمران قد تحررت هنا من إلزامات ملكية الأرض وقانون الربح . ولم يتح ذلك الانفصال عن الروح الأكاديمية فحسب ، بل أتاح تجدداً عمرانياً حقيقياً أيضاً . وكان خلق « فهوتماس » — المعهد العالي للفن وكلية الهندسة المعمارية — منذ ١٩٢٠ يعبر عن طموح المهندسين المعماريين لأن يترجموا في أبنيتهم العلاقات الجديدة بين البشر ولأن يساهموا في تطوير هذه العلاقات . ذلك كان الزمن الذي عهد فيه الى تاتلين بمشروع مقر الأممية الثالثة عام ١٩٢٠ وصمم فيه « قصر العمل » من قبل الأخوين فيسنين عام ١٩٢٣ ، وشيد ميلنيكوف فيه عام ١٩٢٥ جناح الاتحاد السوفييتي في معرض باريس للفنون التزيينية . هكذا ولدت الهندسة المعمارية للأزمان الجديدة ، وليس ثمة سوى تأملات لاحقة قليلة عن الهندسة المعمارية والعمران ، في جميع البلدان «الغربية»، الا توجد بذورها في الأبحاث السوفييتية لذلك العصر . وبالخاصة في أبحاث غنيسبورغ ، وغولوسيف ، وليونيدف .

ومن ثم جاء قرار اللجنة المركزية في حزيران ١٩٣١ عن «تخطيط وتحسين المدن» ، فانعدمت طوال ربع قرن الهندسة المعمارية الحديثة في الاتحاد السوفييتي : لقد ظهرت الى الوجود من جديد أعمدة الماضي وفولكلور « الفن القومي » ، كل ما كان اقطاعيو النظام القديم وتجاره الذين أثروا يعتبرونه الجمال الحق . وراحت الهندسة المعمارية منذ ذلك الحين تقلد برامنت وبالاديو وتبحث عن الوصفات عند فتروف بدلاً من أن تلبي حاجات المجتمع الاشتراكي المتكون . وكانت دلالة العظمة هو التفوق على ناطحات سحاب مانهاتن في الارتفاع .

ولقد عرف الرسم الروسي في حياة لينين ازدهاراً مرموقاً ايضاً . ان حركة

تجديدية كبرى قد جعلت تولد في روسيا في اثر التيارات الروسية النوعية المرتبطة بأبحاث مدرسة باريس هذه التيارات التي اثارت في روسيا ، من ١٩٠٠ الى ١٩١٧ ، تجارب البدائيين والمستقبليين ، والتكعيبية والمعمارية . ولقد عرف لينين كيف يحافظ على تلك الحركة ، حتى حين كان لا يحس أية حماسة لهذه الابحاث وكان ذات معناها يغيب عنه . وفي أيام لينين . كان كاندينسكي نائبا لرئيس اكاديمية الفنون الجميلة ، وكان شاغال — ومن بعد ماليفيتش ، مديرين لمدرسة الرسم في فيتبسك ، وكان لاريونوف وغونتشاروفا في عداد الوجوه البارزة للرسم السوفييتي الشاب . كانت المواهب موجودة ، وفي الظروف الجديدة التي خلقتها ثورة اكتوبر كان يمكن لمدرسة رسم سوفييتية من المرتبة الأولى أن تقوم بمساهمة فائقة في الابداع البلاستيكي للقرن العشرين . لكن الاتجاه المعطى تحت اسم « الواقعية الاشتراكية » استعار نماذجه من عند من هم دون كوربيه في الرسم الروسي للقرن التاسع عشر ، وضاعت ثلاثون سنة ، في الرسم ، من الاشتراكية ومن الثقافة العمومية . ولا تزال حتى اليوم أعمال رائعة لكاندينسكي وماليفيتش وشاغال ولاريونوف وغونتشاروفا مكدسة في مخازن معرض تريتياكوف ، بينما تنتصر النزعة الأكاديمية الأشد بلاهة ، الخاصة بالقرن التاسع عشر ، فوق رفوف الطابق الأول .

ولقد كانت « المعمارية » ، هذه المحاولة للبحث عن الاشكال المستوحاة من جمالية الآلة ، في سياق العشرينات ، تمضي على الارجح في طريق مسدودة ، لكنه كان في مقدورها أن تساعد على نزع القشور عن أعين رسم ميت وعلى فتح السبيل أمام تجارب أخرى.

ومن المؤكد ان محاولة مدرسة سوفييتية مرتبطة بالعمل ، وبالانتاج ، ومستلهمة من قاعدة للحياة المشاعية ، مدرسة تعتبر ميدان عمل للنظام الاجتماعي الجديد ، مع « كوموناته المدرسية » المكلفة بتكوين المواطنين المقبلين للمجتمع الاشتراكي ، قد غرقت في الطوباوية مع طريقتها في « المشاريع » المستهدفة مساعدة المعمل في تحقيق خطته . ومهما يكن من أمر ، فان هذه الاهتمامات بالتجدد هي التي أتاحت عام ١٩٢١ ، بفضل لوناتشارسكي ، انتصار

مبدأ « التكوين الفني المتعدد » ضد التخصص المفرط . وليس من المؤكد ان ادانة هـذه « الطريقة للمشاريـع » عام ١٩٣٠، اذ وضعت بصورة مشروعة جداً للمبالغات ، لم تضع حداً في الوقت نفسه لتجارب خصبة .

وفي المسرح ، كان الابداع السوفييتي براقاً جداً في سياق العشرينات بحيث دخل في الاسطورة. إن تأميم صالات المسرح حررالخشبة من قانون الربح . (بل ان الدخول الى المسرح كان مجانياً لفترة من الزمن) . عندئذ لعب المسرح الدور الذي لم يتمكن قط من ان يقوم به على الوجه الاكمل ، حتى في المراحل الكبرى من تاريخه ، بوصفه سخرية تقويمية وملحمة مثيرة في وقت واحد . وخلق مايا كوفسكي ، منذ ١٩٢٠ ، السر المنتفخ التي اخرجها مير هولد العظيم ، « صورة مصغرة عن العالم ضمن حلبة سـيرك » ؛ وساط البيروقراطية في مسرحيته الغسيل الكبير ، وصلب في القملة «الذيلية والمداهنة السارية». ولم يكن تايروف ، وميرهولد بالخاصة ، يكتفيان بتكوين فرق مسرحية صدامية ، والاحتفال بأعياد الثورة الكبرى مثل الاستيلاء على قصر الشتاء التي حضرها فيستالينغراد ١٥٠ ٠٠٠ مشاهد ، بل كانا يحققان ما كان لوناتشارسكي يسميه « انصهار اليسار الجمالي مع اليسار السياسي » . وان ملحمة مثيرة تشهد على الانتقال من الارتجال البطولي الى الجيش النظامي العامل بالانضباط ، المأساة المتفائلة لفيشينفسكي ، هي الشاهد الاخير على هـذا الازدهار المذهل . ذلك ان قرار اللجنة المركزية في ٢٣ نيسان ١٩٣٢ « بشأن اعادة تنظيم الجمعيات الادبية الفنية » قد « وضع حداً لوجود الفرق داخل هذه النشاطات وفتح الطريق امام توطيد الطريقة الخلاقة الواقعية الاشتراكية في جميع ميادين الفن . »[(١)]

وفي السينما ، سوف يتمكن العصر العظيم لايزنشتاين وبودوفكين وفيرتوف من الاستمرار في الحياة لفترة اطول قليلاً في وجه التدابير التي كانت تخلق الشروط من اجل همود ثقافي كبير .

«١» تزابنكو : في الأسس الواقعية للهندسة المعمارية السوفييتية ، موسكو ، ١٩٦٢.

ليست هذه سوى امثلة قليلة عن الاثارة الخارقة التي حققتها ثورة اكتوبر في جميع اشكال الابداع . بل ان اللاهوت نفســـه عرف اذن بعض الانتعاش ، فارتسمت في الكنيسة الأورثوذكسية الخطوط الكبرى من أجل « لاهوت للثورة» كان مقدمة لأبحاث بونهويفر وهارفي كوكس .

وفي النقد الأدبي ، سبقت المدرسة التي تحمل اسم « المدرسة الصورية» (الاسم الذي اصبح شتيمة فيما بعد) ، بدراساتها عن الفن الشعري الروسي، وعن القوانين البنيوية ومظهر اللغة الخلاق ، بأربعين عاما تطور علم اللغة البنيوي مع رومان جاكوبسون وبريك وايخينوم وبروب وشكلوفسكي [١] .

هكذا ، في جميع الميادين ، شقت ثورة اكتوبر طرقا جديدة من اجل الافلات من منطق الأنظمة التقليدية ومن اجل خلق الانسان الجديد .

لكنه بعد موت لينين اصبح الانحراف البيروقراطي الصفة الدائمة للنظام السوفييتي، وذلك مع ستالين ، لكن مع خلفائه ايضا .

ونظاهر هذا الأمر ، من وجهة النظر النظرية ، بالاستحالة المعتقدية للماركسية التي حولت الى ايديولوجية للتبرير .

واذا شئنا ألا نتوقف الا عند المظاهر السياسية الأساسية لهذه التشوه النظري ، فانه من الضروري ن نذكر بأن « النظرية »خدمت باستمرار من أجل تغليط التحليل الموضوعي للواقع حتي يُظن بأنه اجتيزت مراحل من التطور الاجتماعي كان بلوغها .لما يبرح بعيداً في حقيقة الأمر. هكذا قدم ستالين،على سبيل المثال ، الموضوعة التي تنص على أن الشيوعية يمكن

«١» راجع في هذا الموضوع : **نظرية الادب** ، نصوص مختارة من «المصورين الروس» منشورات سوي ، ١٩٦٥ .

بناؤها حتى مع وجود الدولة بعـــد (وذلك بسبب من الحصار الرأسمالي) ، وغرضه دعم الادعاء المعلن في المؤتمر الثامن عشر عام ١٩٣٩ ، والزاعم أن الأشتراكيـة تحققت بصورة كاملة في الاتحاد السوفييتي ، وان البلاد تمضي نحو الشيوعية . وفي عشية المؤتمر التاسع عشر عام ١٩٥٤ ، عاد ستالين في كتـــابه **القضايا الاقتصادية للاشتراكية** ، وهو يعترف بحق بوجود العلاقات التجارية في النظام الاشتراكي، الى تلك الموضوعة القائلة ان الشيوعية صبحت عند أفق التاريخ القريب . وبعد سنوات قليلة ركب ن. س. خروتشيف على عجل « نظرية » **دولة الشعب** أمره التي يظل تصورها مستحيلا في منظور ماركسي والتي كذب حقيقتها التاريخية وضع الاتحاد السوفييتي حيث الشعب ، بمجموعه ، مبقى في جهالة مطلقة بالأحداث وحيث لا تملك منظمات الحزب القاعدية سوى دور تنفيذ التعليمات الآتية من فوق من دون أي نصيب في إعداد السياسة وفي الاختيارات الأساسية للقيادة .

واستؤنفت المناداة في المؤتمر الثالث والعشرين بالموضوعة الستالينية التي تزعم . استناداً الى مقاييس اقتصادية محضة ، ن الاشتراكية اكتملت في الاتحاد السوفييتي ، وأن البلاد تقبل على بناء الشيوعية . ولكنه من الجلي ، إلاإذا اكتفينا بتعريف ميكانيكي للاشتراكية، اقتصادي بصورة جازمة ، ألا وهو إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج ، أنه لا يتوفر بعد سوى بعض مضغات الاشتراكية على صعيد البنى العاوية (على صعيد الدولة والديموقراطيـة الاشتراكية ، أو الأبداع الثقافي على سبيل المثال) .

إن هذا التشويه النظري ، هذه المعتقدية وهذه التخطيطيـــة المنزوعتين من الواقع ، تشكلان اساس التشوهات العملية ، وبالخاصة البيروقراطية التي تقع دائماً تحت ضربة حكم لينين : هذه دولة **من اجل الشغيلة** ، لكنها لا تعمل بواسطة الشغيلة .

إن عقابيل الستالينية وانعكاساتها، العائدة الى قيادة حزبية شاءت ان تقلب بسرعة كبيرة صفحة المؤتمر العشرين ، قدتظاهرت في الخارج في عدد من المناسبات : تلك كانت ،

في سياق السنوات الأخيرة ، حركات خروتشيف الجمالية والنظرية الطائشة . وموضوعات إيليتشيف عن الدين ، ومحاكمة سينياسفسكي - دانيل وردود فعلها وغير ذلك .

ولكن اخطر تظاهرة للانحلال النظري والسياسي الذي تعاني منه قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي قد كان التدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيا الذي لم يكن « خطيئة » أو « جنوناً » ، بل العاقبة الضرورية لمفهوم منهجي : فما دام القادة السوفييت أسرى، بصورة عقائدية جامدة ، لذلك التخطيط الستاليني الذي يوحد الاشتراكية مع النموذج الوحيد المنفذ تاريخياً في الاتحاد السوفييتي ، فانه لا بد ان ينتهي الأمر بهم الى أن يعتبروا تهديداً للاشتراكية كل محاولة لتكييف أشكال بناء الاشتراكية مع شروط بلد بلغ قبل الثورة مرحلة عالية من التصنيع ، هذا كي لا نأخذ سوى مثال واحد. وهذا كان حكمهم بالخاصة على مشروع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وزعيمه دوبتشيك ، المستهدف خلق ديموقراطية اشتراكية .

وفي سبيل تبرير هذه النظرة التخطيطية ، مع احتقار كل تحليل ماركسي لعلاقات القوى الحقيقية ، عظمت اخطار الثورة المضادة بصورة تتجاوز كل الحدود . وفي الحقيقة أن الاحتلال العسكري هو الذي خدم الرجعية والثورة المضادة في تشيكوسلوفاكيا وفي العالم جمع .

وفي سبيل تغطية الخرق الفاضح للمبادىء اللينينية التي تحدد العلاقات بين الأحزاب الشيوعية ، هذه المبادىء التي أعادها إلى الأذهان بيان الأحزاب الواحد والثمانين عام ١٩٦٠ في فقرته التي تنص على أن « جميع الأحزاب متساوية في الحقوق... ولا يستطيع أي حزب أن يزعم فرض وجهة نظره على أحزاب خرى ... لا يمكن أن يكون ثمة مداخلة أو تدخل في الشؤون الداخلية لحزب شقيق ... احترام التقرير الحر لكل حزب » ، كان لا بد من الكذب والادعاء بأن الدعوة الى التدخل قد وجهت من قبل قادة الحزب أو الحكومة التشيكوسلوفاكيين .

إن صلابة الشعب التشيكوسلوفاكي،وحزبه الشيوعي،وقادته ، وألكسندر دوبتشيك القوي بحقه وبالاجماع الوطني ، قد أثبتت عجز القوة وفرضت احترام سيادة البلاد .

إن ما كان الكسندر دوبتشيك يسميه « انبعاث الاشتراكية » في براغ قد كان بالنسبة الى جميع الشيوعيين قدوة عظيمة ، قمينة بأن تعطي المثل الأعلى للشيوعية إشعاعه الكامل .

فثمة هنا حركة لايمكن أن تعود القهقرى :وقد كشفت المحاولة التشيكوسلوفاكية ، على الرغم من أنها أفسدت بصورة خطيرة وتعرضت للتدخل العسكري، عن وجه الاشتراكية الانساني الجميل أمام جميع الشعوب .

ان الشعب السوفييتي العظيم الذي افتتح ، تحت قيادة لينين ، عصر الاشتراكية في العالم والذي أسهم ببطولته وتضحياته أكثر من أي شعب آخر في تحرير العالم من الهمجية الهتلرية والذي يرمي بثقله الهائل في المعركة من أجل السلم ، سيعرف من دون أي ريب كيف يستعيد روح الحزب الذي كان حزب لينين ، هذا الحزب الذي جعل من ثورة اكتوبر أعظم انفصام تاريخي في جميع الأزمان وأكبر حدث روحي في قرننا .

* * *

— ١ —

النموذج الصيني

طرحت إقامة الاشتراكية في الصين على الماركسيين قضية نظرية أساسية . فالبرهان الكلاسيكي الذي قدمه ماركس في **رأس المال** ينص على أن التناقضات الباطنة لأسلوب الانتاج الرأسمالي ، حين تتطور حتى حدها الأقصى ، تجعل دمار النظام الرأسمالي أمراً ضرورياً . وانه ليترتب على ذلك أن الاشتراكية هي حل لتناقضات الرأسمالية التي بلغت ذروة ازدهارها .

ومن قبل كافح لينين ، وهو الذي قاد انتصار الثورة الاشتراكية الأولى ، التفسير المعتقدي للماركسية ، تفسير « المستقيمين » من أمثال كاوتسكي ، هؤلاء الذين كانوا يرون أن الشروط في روسيا لما تنضج من أجل القيام بثورة اشتراكية ، لأن الرأسمالية لم تبلغ في هذا البلد مرحلة النمو حيث تجعل جميع تناقصاتها تجاوزها في الاشتراكية أمراً لا مندوحة عنه .

وإن تروتسكي ليرفع حجته ، في **الثورة المغدورة** ، على هذه الموضوعة المعتقدية : لما كانت القوى الانتاجية لمجمل العالم الرأسمالي متفوقة على قوى روسيا الانتاجية ، فإن بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي أمر محال بدون ثورة عالمية ، طالما ان الاشتراكية توافق ،

في رأي ماركس ، مستوى للقوى الإنتاجية أعلى من مستوى الرأسمالية ، وبالتالي لايمكنها القيام في أي بلد من دون هذا التفوق .

وفي ١٩٢٠ ، في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية ، يطرح لينين المشكلة في شكل أعم[١]: هل في الامكان الانتقال مباشرة الى الاشتراكية انطلاقاً من مجتمع قبـــل رأسمالي ؟ ويجيب لينين دونما تردد : أجل .

وإما طرح الوضع في آسيا المشكلة بصورة حسية ، فقد استخلص لينين ماسوف يكون الصفة الأساسية لهذه الثورات : دور طبقة الفلاحين . وحين طرحت الأسئلة على هذا الغرار بشأن مفهوم الدولة الاشتراكية ومفهوم الحزب نفسه ، فقد جاء جواب لينين جازماً قاطعاً: « تكييف المؤسسات السوفييتية والحزب الشيوعي أيضاً (تركيبه ومهاته الخاصة) مع مستوى المجتمعات **الفلاحية** في الشرق المستعمر . ذلك هو الشيء الأساسي . يجب التفكير في هذا الأمر والبحث عن أجوبة حسية [٢] » .

ولقد سعى الحزب الشيوعي الصيني ، منذ ١٩٢٠ ، الى حل هذه القضية . ومهما تكن المصاعب الحالية ، فإنه يكون افقاراً هائلا لنظرية الحركة الشيوعية الأممية وممارستها الأعراض عن بذل أعظم الجهود من أجل دراسة الطريقة التي حلت بها هذه القضية التي لم يسبق لها مثيل والنجاحات العظيمة التي تم احرازها ، وكذلك الأخطاء التي ارتكبت ، مع السعي دائماً الى التمييز بين الأخطاء المترتبة حتى درجة بعيدة عن أوضاع الصين الخاصة ، والأخطاء التي مردها نظريات حادت عن جادة الصواب[٣]. ولا يكون التمثل النقدي لهذه التجربة الغنية ممكناً

«١» انظر روجيه غارودي :**القضية الصينية** ، سيغرز ، ١٩٦٧ ، ص:٧٧وما يليها.

«٢» لينين ، **المؤلفات** ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد الحادي والأربعـــون ، ص : ٤٥٧ .

«٣» روجيه غارودي ، المصدر نفسه .

الا بهذه الطريقة وحدها ، كما أن ذلك هو الأسلوب الوحيد من أجل تهيئة شروط حوار ضروري ، حتى اذا كان أحد الطرفين يرفضه في الوقت الحاضر . وإنه ليكون موقفاً عقيماً جداً وخطيراً جداً أن ينطلق المرء في مسلكه حيال الأحزاب الشقيقة الأخرى من منطلقات قائمة على مقاييس معتقدية : لانجد هذا عند ماركس ! لانجد هذا عند لينين ! ذلك أن الماركسية ، اذا كانت هي الماركسية حقاً ، ماركسية ماركس وماركسية لينين، ستعرف كيف تطرح أكثر فأكثر قضايا لانجدها عند ماركس كما لانجدها عند لينين ، وأن تكتشف لها حلولاً لانجدها هي الأخرى عند ماركس أو عند لينين ، لكنها حلول ماركسية لينينية لأنها تستوحي طرائق التفكير والفعل التي كانت طرائق ماركس ولينين من أجل ابتكار أجوبة على مسائل عصرهما [1] .

وحين ندرس الصين الحالية — وكذلك الأمر على أية حال حين ندرس الاتحاد السوفييتي الحالي — فإن محاكمتنا تكون مغلوطة تماماً اذا نسينا من أين انطلق هذان البلدان وكيف كانت أوضاعهما عشية الثورة .

ان تسعين بالمائة من الاعتراضات التي يرفعها أناس حسنو النية ضد ثورة اكتوبر تسقط من تلقاء ذاتها حين يحصلون على معرفة جدية بأوضاع روسيا قبل عام ١٩١٧ .

واذا كنا لانرغب بأن نأخذ على عاتقنا ، حيال الصين ، تلك التسهيلات الفكرية التي غذت طوال سنوات (وغالباً ما لاتبرح تغذي) النزعة المناهضة للاتحاد السوفييتي ، فانه من المناسب أن نذكّر دائماً بنقطة الانطلاق .

«١» مثال ذلك أن لينين كتب بموضوع « الاستقامة الماركسية » عام ١٩٢٣ :« من المؤكد أن الكتاب الذي حرره كاوتسكي قد كان عظيم الفائدة في حينه . لكنه حان الوقت في الحقيقة للاستغناء عن الفكرة القائلة ان هذا الكتاب قد تنبأ بجميع أشكال تطور التاريخ العالمي . واولئك الذين يعتقدون بذلك يجب وصفهم بكل بساطة بالبلهاء» . (لينين : **المؤلفات** . المجلد الثالث والثلاثون ، ص : ٤٩٦) .

ان نقطة الانطلاق هذه هي بادىء الأمر ، في أساسها ، امبراطورية اقطاعية شاسعة الأبعاد : كانت الطبقة العاملة تعد في الصين ٤و٠٪ من السكان عند ولادة الحركة الثورية الشيوعية . وإنه ليترتب على ذلك هذه النتيجة الواضحة : إن دكتاتورية للبروليتاريا ، يعني نظاماً يوجه الحياة الوطنية في منحى المنظورات التاريخية للطبقة العاملة ، سيصادف مصاعب كبيرة في عدم خلق نظام يتسم بنزعة التسلط حتى درجة قوية . واذا أضفنا الى ذلك أن هذا العدد الهائل من السكان كان مبعثراً في البدء على مساحة من الأرض أكبر من أوروبا بأسرها ، وهي أكبر من فرنسا بعشرين مرة ، وكانت نسبة الأميين فيه ٥٦٪ ، فاننا سنفهم المشاكل العسيرة التي ستطرحها الرقابة الديموقراطية الممارسة من قبل الجماهير . ولنشر الآن الى أنه من الحكمة أن نأخذ بعين الاعتبار ، قبل اصدار ي حكم ، هذا السّلم للقضايا ، وأن نتفادى في تقديراتنا تطبيق بعض المقاييس المقررة انطلاقاً من تجارب مغايرة بصورة جذرية .

واذا استخدمنا هنا كلمة « الاقطاعية » ، لافتقارنا الى أية كلمة توافق بصورة أفضل الواقع الخاص بالصين ، فيجب ان نبعد عن أذهاننا ذلك النمط من الاقطاعية الأوروبيةالتي سادت من القرن العاشر حتى القرن الثاني عشر .

وبالفعل ، فإن ثلاث خصائص نوعية للصين عشية ميلاد الحركة الشيوعية تزيد القضية تعقيداً :

١ - إن هذه « الاقطاعية » تتحلى بصفة مخصوصة من جراء استمرار آثار « اسلوب الانتاج الآسيوي » في الصين ، يعني نظاماً من استغلال الأنسان تلعب الدولة دوراً أولياً فيه . ولقد اتخذت هذه الاقطاعية منذ القرن الثالث من عصرنا صفة بيروقراطية : إن « الاقطاعيين » الصينيين لا يحصلون على سلطاتهم وامتيازاتهم من ملكية الأرض فحسب ، بل هم موظفون امبراطوريون أيضاً ، ويشكلون فيما عدا ذلك نوعاً من الأستقراطية الثقافية ، المكرسة « بامتحانات امبراطورية » .

٢ ـ والصفة الثانية التي تميز بعمق الشعب الصيني هي ذلك النظام نصف الاستعماري الذي فرض عليه منذ قرون من قبل الأسر المانشوية ، ومن قبل الأوروبيين ، ومن قبل اليابانيين ، ومن قبل الولايات المتحدة . ولم يكن ذلك استعماراً كلاسيكياً ، بل نظاماً للسلب والنهب يعيث فساداً على السواحل وعند الحدود ، أو كان يتراكب فوق التراتبات الأقطاعية التقليدية. واذا حدثت في الصين مؤخراً بعض الانفجارات الشعبية ، حيال السفارة البريطانية على سبيل المثال ، فانما الحافز اليها ذلك الشك العتيق لدى جماهير الشعب الصيني تلقاء الدبلوماسيين « الغربيين » الذين كانوا يتصرفون فيما مضى كما لو كانوا نواباً للملك، بصورة اعتباطية وصفيقة ، وهم رموز حية لكل الاذلالات الوطنيـــة الذي تعرض لها شعب عريق الحضارة .

واذا كانت «الثورة الثقافية» تتخذ احياناً مواقف سلبية وعدوانية تجاه الثقافة الغربية، فلعل الحافز الى ذلك هو النفور من ثقافة المحتلين و « الكومبرادوريين » التي خنقت طويلاً تطور الثقافة الصينية الحديثة .

٣ ـ وأخيراً فما اكثر ما يصعب علينا ن نتخيل ما تمثله الزيادة السكانية الهـــائلة في الصين ونتائجها. وليس المقصود أن نكرر ما يُردد كثيراً عن « أعشاش النمل الانسانية» في آسيا ، بل المقصود هو ظواهر جـــديدة كل الجدة : إن الزيادة العظمى للسكان يعود تاريخها الى فترة إقامة الاشتراكية في الصين عام ١٩٤٩ . ان الارتفاع الفوري تقريبـــاً لظروف الحياة في الأرياف الـتي حررت من « سادة الحرب » ومن استغلال استمر آلاف السنوات قد انتقل أحياناً ، بصورة مباشرة ، بمنـــاطق كاملة من العصر « الحجري » الى الأشتراكية . وانخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال بصورة مفاجئة ، بحيث ان الأطفال دون الرابعة كانوا يعدون ، منذ احصاء عام ١٩٥٣ ، قرابة ٩٠ مليـــوناً من أصل ٥٨٣ مليون صيني . ويبلغ تعداد أهل الصين في الوقت الحاضر حوالي ٧٠٠ مليون إنسان ، الأمر

الذي يعني زيادة ١٠ ملايين كل عام . وان ٤٥ ٪ من هؤلاء السكان هم دون الثامنة عشرة ، و٥٠٪ هم دون الحادية العشرين . ففي عام ١٩٦٨، كان ٣١٥ مليون صيني ، من أصل ٧٠٠ مليون ، دون السابعة عشرة ، و ٣٥٠ مليون دون الحادية والعشرين . ولنضف الى ذلك ان الكتلة الهائلة من الشبان ، الذين كونهم النظام الجديد ، هي الكتلة الأكثر ثقافة ، فليس فيها أميون على الاطلاق ، وهي لم تروب على قواعد النزعة المحافظة الخاصة بالثقافة التقليدية ، ولم تنشأ على الخنوع تجاه الاجنبي ، هـذا الخنوع المميز لثقافة « الكومبرادوريين» . واذا شئنا ألا نؤكد على جميع القضايا التي يثيرها هـذا الواقع (وقبل كل شيء قضايا الاستهلاك والاستخدام) ، فلنقل على الأقل بأن مسألة « التخطيط العائلي » التي أثيرت في الصين عام ١٩٦٢ ، بما في ذلك المفهوم النسكي عن العلاقات بين الجنسين الذي يميز الحل الصيني ، تطرح بعبارات مختلفة كلياً عنها في بلادنا ، وان وزن الشبيبة في تطور الثورة الثقافيـة وأشكالها يطرح هو الآخر مسائل تلاقي حلولها مصاعب كبيرة .

وحين نعنى بقضايا الصين الاقتصادية والطرائق المطبقة من اجل وضع حد للتخلف ، يجب ألا يغيب عن نظرنا هذا الوضع السكاني وما يتضمنـه من مشاكل لم يسبق لها مثيـل . ومثال ذلك انه من السخف الاستنجاد بمثال اليابان التي تضاعف عدد سكانها من ١٨٧٢ الى ١٩٣٠ ، ذلك ان الشروط تختلف فيها بصورة جذرية .

فأولاً تختلف أبعاد المشكلة : إن الانتقال من ٢٥ مليون الى ٥٠ مليون في اليابان أمر يختلف كل الاختلاف عن الأنتقال من ٣٥٠ مليون الى ٧٠٠ مليون في الصين . وفضلاً عن ذلك فان هذا الأنتقال قد تم خلال ثلاثين عاماً في الصين ، وليس خلال ستين عاماً كما هي الحال في اليابان .

والأكثر من ذلك أن تطور اليابان تم بطرائق الرأسمالية : حرب سلب ونهب هي حرب الصين في ١٨٩٤ — ١٨٩٥ ، واحتلال من النمط الإستعماري بغزو منشوريا بغرض تحقيق التراكم البدئي ، واخيراً بعـد خسران الحرب العالمية الثانيـة الى جانب هتلر ازدهار

جديد يعود الفضل فيه ، بصورة اساسية — كما هي حال المانيا الاتحـــادية — الى المجلوب الأميركي الهائل بعد ما قررت الولايات المتحدة ان « تدفع الثمن » كي يكون لها ، في آسيا كما في اوروبا ، سند ضد الشيوعية يضارع السند الذي قدمه هتلر أو الميكادو .

ولما كان مثل هذا الشكل من التطور مستبعداً في المنظور الاشتراكي ، أفلم يكن من المحتم أن يُرى في السكان وغوهم المذهل المورد الوطني الرئيسي ؟ ن يرى فيهم القوة الرئيسية التي ستمكن من التغلب على التخلف ، ليس باستبعاد تقدم الطرق التقنية والعـــلوم ، بل بصورة متضامنة معه ؟

واذا حاولنا ، بالأستناد الى هذه المعطيات الموضوعية ، أن نفهم الخصائص النوعيـة بالضرورة لبناء الأشتراكية في الصين ، فلا بدّ لنا أن ننتهي الى النتائج التالية :

١ — إن الاشتراكية ، مثلما ترتسم في امتداد جدلية **رأس المال** ، هي من وجهـة النظر الأقتصادية ، كما عرّفها لينين بصورة مرموقة ، المرحلة التالية بصورة مباشرة لرسمالية الدولة الاحتكارية . وكانت القضية تطرح بصورة جديدة في بلاد مثل الصين تتميز بنيتهـا الاقتصادية بتخلف لا يمكن قياسه في حال الأحوال مع تخلف روسيا القياصرة .

واذا شئنا ان نكتفي بقرينة واحدة ، وهي القرينة الأشد دلالة على التطور الصناعي ، فقد كانت روسيا عام ١٩١٧ تنتج اكثر من ٤ ملايين طن من الصلب سنوياً ، بينما كانت الصين تنتج عام ١٩٤٩ مائة مرة اقل ، أي ٤٠٠٠٠ طن سنوياً لسكان يزيد تعدادهم ثلاث مرات .

وفي مثل هذه الظروف لم يكن ممكناً مركزة جميع القوى على بناء المراكز الصناعية العملاقة . ومما لا ريب فيه أن بناء الوحدات الصناعية الكبرى كان ضرورة مطلقة ، وقـد لعبت المساعدة السوفييتية دوراً هاماً ونافعاً في هذا المجال . لكنـه لم يكن من الممكن ، دون التعرض للخطر ، أن تنتظر البلاد الشاسعة الوقت الذي تؤدي فيـه نتائج التصنيع الى

مكننة العمل الزراعي . كان ذلك يسبب تباعداً أكبر بصورة متزايدة وتوتراً متعاظم الخطورة بين عدد من المراكز الصناعية الطليعية وخلفية البلاد (وهي تشكل ٩٠٪ من مساحة الأرض واكثر من تسعة أعشار السكان) التي يتراوح مستواها بين العصر الحجري والعصر الاقطاعي .

ومن وجهة النظر هذه ، يستطيع المرء ان يتساءل عن نتائج القرار الذي اتخذه خروتشيف والحكومة السوفيتية ، في تموز ١٩٦٠ ، بسحب الفنيين السوفييت وإلغاء العقود السارية المفعول . ألم يؤد هذا القرار الى التعجيل بمجرى الأحداث ؟

وكائنة ما كانت المسؤوليات في هذا الميدان ، فالحقيقة الواقعة هي ان الصينيين أخذوا على عاتقهم مسؤولية مواصلة المهمة المزدوجة الخاصة بالتغلب على التخلف وبناء الاشتراكية ، وذلك لوحدهم ، من دون اية معونة ، مثلما اضطر الاتحاد السوفييتي أن يفعل قبل اربعين عاماً . ولكن الصينيين انطلقوا من موضع اشد تخلفا حتى درجة بعيدة من الموضع الذي انطلق منه الاتحاد السوفييتي وقتذاك ، وفي ملء كتلة مخيفة حقا من المساحات والسكان .

ولما كانت التقنية المحرومة من المعونة الخارجية لا تستطيع لوحدها ان تحل ، خلال أمد قصير ، المشكلة المنتصبة أمامها ، فقد بقيت امكانية الحصول على الحد الأقصى من العامل البشري . بيد ان هؤلاء المئات من ملايين البشر ما كانوا يستطيعون ، في الحال ، ان يلعبوا الدور الحاسم . كانت القضية مطروحة على هذا الغرار : يجب التغلب في سنوات قليلة ، بفضل الاشتراكية ، على تخلف عدة قرون عند ٧٠٠ مليون انسان .

ويجب ان نقدر انطلاقاً من هذه النقطة ما اطلق عليه اسم « الرومانطيكية اليائسة » الخاصة « بالقفزة الكبرى الى الأمام » . وصحيح أن ٤ ملايين طن من أصل ١٢ مليون طن من الصلب إنتجت في افران الريف العالية بقيت دونما استخدام وهي تزرع في الوقت الحاضر

« الكومونات الصينية » ، لكنه ليس من العدل ألا يرى المرء سوى المظاهر السلبية لهذا المشروع . إن الفولاذ ما كان يمكن ان يصنع إلا بسحر « الشياطين البيض » بالنسبة الى ملايين الفلاحين الذين كانوا يفلحون أرضهم بالمحرات الخشبي، والذين كانوا مشربين بالأوهام والوساوس القديمة قدم الزمان؛ ولكن هذا الفولاذ يصنع دونما اسرار او ألغاز تحت ايدي هؤلاء الفلاحين. ، حتى اذا صنع عبر الف خطيئة وخطيئة . ان مرحلة تاريخية كاملة قد تم اجتيازها. وهكذا يجب ان نميز هنا ايضاً بين تجربة اومحاولة لتحقيق اللامركزية، وهما تجربة ومحاولة كانت لهما مبرراتها ، وبين الأخطاء الذاتية التي ارتكبت في هذا المشروع وكانت لها نتائجها السلبية على تطور الصين الاقتصادي .

ولقد ابتُعد مسافة اكبر ايضاً عن المخطط « الكلاسيكي » ، « المستقيم » ، حين لم تعط الأولوية للحارثات وفقاً للمبدأ : « المكننة اولاً ، والزراعة التعاونية من بعد » . ولا يعني هذا ان الصينيين انكروا ما للحارثات من اهمية عظمى . بيد ان واقعين عنيدين كانا يستبعدان تلك الأولوية : فأولاً ان الانتظار ، في سبيل ادخال الاشتراكية الى الريف، ان تتوفر الامكانية من اجل مكننة العمل الزراعي بأسره يعني ، من جراء سعة الأرض الصينية وحاجاتها ، تأجيل الاشتراكية حتى القرن التالي . ثانياً ان التجربة الممتدة عدة قرون قد برهنت ، في بلد مثل الصين ، ان الشرط الأول للاستقلال الوطني هو توفير الغذاء الكافي للسكان . وكان الري أهم من الحارثات من اجل بلوغ هذا الهدف بأسرع وقت ممكن. وحتى اذا أدى هذا الى قلب المخططات « الكلاسيكية » ، فان الزراعة وليس الصناعة الثقيلة هي التي يجب ان تكون لها الأولوية في بناء الاشتراكية في حالة الصين بالذات. وكان مبدأ سياسة الشيوعيين الصينيين في هذه النقطة ، كما صيغ عام ١٩٦٢ ، هو التالي : « ان الزراعة هي قاعدة الصناعة الوطنية ، والصناعة هي العامل الموجه » .

وكانت المشكلتان الفوريتان هما مشكلتا الري والأسمدة .

وفي عام ١٩٤٥ ، كان سدس الأراضي مروياً فحسب . ولم يكن حفر الأقنية ، من جراء نقص آلات الحفر ورفع الأتربة ، بالأمر السهل في حال من الأحوال .

ان الشعار : « سيروا على الساقين » ، يعني استخدام قوى التقنية الحديثة من اجل التغلب على الطبيعة جنباً الى جنب مع قوى الأعداد الغفيرة من البشر الذين ملأهم الهدف المشترك العظيم حمية واندفاعاً ، هذا الشعار قد حقق منجزات جبارة : فحين عمد ٤٥٠٠٠٠٠٠ فلاح ، وعدتهم المعاول من اجل حفر الأرض والسلال من اجل نقل الأتربة ، الى بناء ١٦٤ كيلو متر من الأقنية من اجل تصريف المياه ، وري الحقول ، وتنمية تربية الأسماك ، وتشييد السدود من اجل انتاج الكهرباء ـ التي سيستخدم القسم الأعظم منها من أجل الضخ ـ أفليس ذلك ، حتى دون حارثات ، مرحلة نحو الاشتراكية ؟

ولا يتضمن هذا اي ازدراء حيال التقنية ، بل يتضمن بادىء ذي بدء استخدام الثروة البشرية المتوفرة : في عام ١٩٤٥ ، عشية استلام السلطة ، كانت الصين تنتج ٢٧٠٠٠ طن من الأسمدة ، وفي عام ١٩٦٦ كانت تنتج ٩ ملايين من الأطنان ، اما الهدف فهو بلوغ الانتاج الضروري البالغ ٢٥ مليون طن . وان ١٣٠٠ منطقة ريفية من اصل ٢٦١٣ منطقة قد حصلت على الكهرباء . وحتى في عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ ، رغماً عن الكوارث الزراعية الرهيبة التي دمرت قسماً كبيراً من المحاصيل ، ورغماً عن رحيل الفنيين السوفييت والغاء العقود المبرمة ، الأمر الذي ألحق بالصناعة الصينية اضراراً فادحة ، فقد عانى السكان من حرمانات كبيرة ، لكنه لم تحدث مجاعة شبيهة بتلك المجاعات التي كانت فيما مضى ترمي بملايين الجياع على الطرقات وتخلف مئات الألوف من الموتى . وفي سبعة عشر عاماً ، تضاعف الانتاج الزراعي في الصين .

ولا يمكن أن نلوم الصين (بسبب من خصائصها الخاصة التي أتاحت تحقيق الزراعة التعاونية على اساس من التعاون البسيط) لأنها أقامت علاقات اشتراكية قبل ان تنشىء

الأسس التقنية لها. بيد ان الانحراف يقوم في ادعاء الانتقال الى الشيوعية قبل انشاء القواعد التقنية الموافقة لعلاقات الانتاج الاشتراكية .

واذا لم يكن في الامكان التغلب في امد قصير على التخلف بالاعتماد على الصناعة الكبرى والماكينية وحدها فان الواجب يدعو الى الاستفادة حتى الحد الأقصى من العامل البشري، من اليد العاملة غير المحددة التي تضعها الزيادة السكانية الكبيرة تحت تصرف بناء الاشتراكية .

بيد ان الانسان لا يكون فعالاً إلا اذا امتلأ بمعنى عمله وضرورته . ولقد كتب لينين عشية وفاته يقول: « ان هذا التنظيم المعمم في التعاونيات مستحيل دون ثورة ثقافية حقيقية. ولقد قال لنا خصومنا عدة مرات أننا نقوم بعمل لا معنى له حين نسعى الى زرع الاشتراكية في بلد يفتقر الى الثقافة الكافية ، لكنهم أخطأوا : إننا لم نبدأ من حيث كان يجب أن نبدأ حسب النظرية (الخاصة بالمتحذلقين من مختلف الأنواع) : ان الثورة السياسية والاجتماعية عندنا قد سبقت الثورة الثقافية التي تفرض نفسها الآن [1] » .

بيد ان لينين كان على قدر كبير من الاحتراز ، إذ أضاف بعد أسابيع قليلة : « يكفينا كي نبدأ ، ان نحصل على ثقافة بورجوازية حقيقية ؛ يكفينا ، كي نبدء ، ان نستغني عن الأنماط العتيقة بالخاصة من الثقافات قبل البورجوازية ، يعني البيروقراطية والاقطاعية [2] » .

ولقد نجح الشيوعيون الصينيون في تحقيق القسم الأول من الثورة الثقافية في ظروف بالغة الصعوبة : فبينما كان ٥٥٪ من الفلاحين عام ١٩٤٥ لا يعرفون القراءة بعد ، لم يبق عام

«١» لينين ، **المؤلفات** ، المجلد الثالث والثلاثون ، ص : ٤٨٨ .

«٢» المصدر نفسه ، ص : ٥٠١ .

١٩٦١ ، عملياً ، أمي واحـد تحت سن الأربعين . وفي عام ١٩٦٦ ، كان اكثر من ستة ملايين من الفلاحين يقومون بشروح علمية او عملية عن طبيعة الأراضي ، والري ، وتحسين البذار ، واستخدام الأسمدة .

وليست المشكلة الثانية للثورة الثقافية هي مشكلة نشر الثقافة ، بل تحويلهـــا ، وهي أصعب من المشكلة الأولى . كانت الصين حتى ذلك الحين تعرف ثقافتين ، ثقافـة السادة الاقطاعيين وثقافة الغرب الامبريالي ، ثقافة المستثمر وثقافة المحتل . وقد كان الإغراء عظيما جداً ، هذا الاغراء الذي يحث على نصب الغضب في مبـــدأ نظري وتطبيق هتاف الأميـة الثوري حرفياً ، في تفسيره الأضيق : « ولنضرب صفحاً عن الماضي ».

بيد ان هذا الانـكار لم يكن كافياً : فقد كان تحول الأيديولوجية البروليتارية الى قوة مادية ، الى قوة منتجة ، تغلغلها في جماهير الفلاحين ، يتطلب قبلًا جلب هذه الايديولوجية الى الفلاحين « من الخارج » كما كان لينين يقول ، وجلبها اليهم في شكل قابـل للتمثل من قبلهم في الحال . لقد كان من الصعب الانتقال مباشرة من ذهنية تسودها أسوأ الأوهـــام الاقطاعية الى طريقة علمية حقة .

ان هذه الضرورة الحتمية التي تلزم باللحاق بتأخر قرون عديدة بالنسبة الى ٧٠٠ مليون انسان أدت الى نوع من المرحلة المتوسطة بين السحر والأوهام وبين الفكر العقلاني هدفها ان توفر لأولئك الملايين من الفلاحين المبادىء الأساسية من ايديولوجية تقدمية المضمون ، مهما شابهـا من مظاهر عقائدية ، تمنح الانسان الثقة في قدرته على التغلب على الاستسلامات القديمة ، وتؤكد له انتظام قوانين الطبيعة في مواجهة طرائق السحر العتيقة .

وإن لهذه « الثورة الثقافية » وظيفة اقتصادية : فقد خدمت في تعبئة وتجنيد جماهير غفيرة لاحصر لها باسم اليقين بأن هـذا « الخط الجماهيري » القائم على أساس تحويل الانسان

بفعل « الثورة الثقافية » يمكن ان يحقق معجزات جبارة تضاهي مايمكن ان يحققه العلم والتقنية .

وان مايحدد هذه الوظيفة الاقتصادية « للثورة الثقافية » هو ان هذا التحويل الذي تحققه التربية في ذهنية البشر سيتيح الاستعاضة بالحوافز الايديولوجية عن الحوافز المادية في رفع انتاجية العمل .

وإن موضوعين رئيسيين يسودان هذا المفهوم عن الدور الاقتصادي الخاص « بالثورة الثقافية » : آ — ان قانون القيمة يكف عن التأثير حالما تشترك مع اقامة الاشتراكية وسائل الانتاج والنقل والمبادلة الكبرى وحالما يكف العمل عن كونه بضاعة .

ويبدو أن هذا الموقف حيال دور قانون القيمة مستوحى من ظروف الصين الخاصة: فالنظام الأقتصادي والأجتماعي الذي سبق الاشتراكية في الصين لم يكن في جوهره نظاماً رأسمالياً ، يعني لم يكن ذلك الشكل المكتمل لنظام من الأنتاج التجاري حيث قانون القيمة هو منظم الاقتصاد الوحيد. ومن المؤكد أن نظام الصين الأقطاعي لم يخل من بعض العلاقات التجارية ، لكن هذه العلاقات كانت محدودة في داخل البلاد بفعل التجزئة من جهة ، هذه التجزئة التي كانت تمنع قيام سوق وحيدة ، وبفعل أسلوب الأستثمار الأقطاعي من جهة ثانية ، هذا الأسلوب الذي كان يسعى الى خلق اقتصادات مغلقة . ولم يكن النظام الرأسمالي يمارس نشاطه بطلاقة إلا في المرافىء والمدن الساحلية ، أو في شمالي منشوريا ، هذه المناطق التي تصنعت بصورة تزيد أوتنقص بفعل الأوروبيين واليابانيين . ففي هذا البلد حيث لم يكن الانتاج التجاري قبل الثورة يتحلى بنفس الصفة الأساسية والمانعة التي يتحلى بها في البلدان الرأسمالية ، كانت مشكلة الدور الذي يجب ان يلعبه قانون القيمة في الاقتصاد الاشتراكي تطرح اذن بعبارات مختلفة . وليس من قبيل المصادفة أن الدراسات الأوسع عن هذه القضية الخاصة بالقيمة تمت في تشيكوسلوفاكيا ، يعني في البلد الوحيد من البلدان الاشتراكية الذي تلت الاشتراكية فيه شكلاً متقدماً بصورة مخصوصة من النظام الرأسمالي . هنا كانت

مشكلة فعل قانون القيمة في النظام الاشتراكي تطرح بصورة حادة جداً[1].

والموضوع الثاني ، الذي هو نتيجة للموضوع الأول ، هو أن اللجوء الى الحوافز المادية يشكل عودة الى الرأسمالية طالما انه يزعم تحقيق المسيرة نحو الاشتراكية انطلاقاً مما هو المحرك المميز للانتاج الرأسمالي ، أي المصلحة الشخصية . ههنا ، اذا اعتمد القادة الصينيون على الحقيقة التالية ، ألا وهي أن بنية الصين الاقطاعية قبل الثورة ، وكل الايديولوجية والأخلاق التقليديين القائمين على هذه البنية ، لا يستوحيان بصورة اساسية من النزعة الفردية والرغبة الجامحة في الربح الشخصي ، وهما الصفتان المميزتان للمجتمعات الرأسمالية ، واستخلصوا من ذلك أن الحوافز المادية لا يمكن أن تلعب بالنسبة الى الصين الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه في المجتمعات التي نشأت على الأخلاق الرأسمالية الخاصة بالربح والتي تتلقى ميراثها ، فانه من العدل أن نعترف بقيمة هذه الحجة .

واذا عمينا عن هذا الفارق ، فمعنى ذلك اننا نتقاسم وهم بنتامالذي فضحه ماركس في **رأس المال** : الحديث عن الانسان فكأنه واقع لا يتغير وإعارة هذا « الأنسان »الصفات الخاصة بذهنية بورجوازية تجريدية تكون المصلحة المالية محركها الوحيد .

إننا نواجه هنا وضعية مستجدة يجب أن نأخذها بعين الأعتبار حين نبحث ، بالنسبة الى الجماهير المكونة بفعل قرون من الأقطاعية ، عن دوافعها ، وحاجاتها النوعية ، وبالتالي الحوافز الفضلى من اجل تطوير الأنتاجية ، هذه الحوافز التي يحق لنا تماماً أن نتصورها مختلفة عن تلك الحوافز الفعالة لدى الناس الذين انشئوا في الرأسمالية . بيد أن العكس صحيح ، بحيث لا بد لنا أن نواجه المصاعب حين ننكر بصورة جذرية كل تأثير للحوافز المادية حتى يبلغ بنا الأمر درجة اعتبار كل مطالبة بزيادة الأجور مطالبة « مضادة للثورة » .

«١» انظر على سبيل المثال كتاب البروفسور سيك عن **العلاقات التجارية وقانون القيمة في النظام الاشتراكي** .

فليست الخطيئة في تمجيدنا لدور الحوافز الأيديولوجية ، بل في معارضتنا اياها بصورة جذرية بالحوافز المادية . ولعلنا نرتكب خطأ أفدح اذا ما استخلصنا النتائج تجريدياً بصورة خارجة عن الشروط الصينية .

ما هي الفعالية الاقتصادية للحوافز الايديولوجية التي اريدمنها معارضة الحوافز المادية ؟ إنه ليصعب تقدير ذلك بسبب عدم توفر معلومات واسعة عن الوضع الراهن في الصين ، لكننا نستطيع على أية حال أن نقرر ذلك انطلاقاً من بعض القضايا المحددة .

بعد الري ، هذه المشكلة الرئيسية للزراعة، التي جند من أجل حلها عشرات الملايين من البشر ، كان أحد الشروط الأساسية من اجل التطور هو خلق شبكة للمواصلات . وكان الاستعماريون قد بنوا سلسلة من الطرق الموجهة جميعاً نحو البحر كيما يمتصوا بأسرع وقت ممكن ثروات البلاد من مرافئها . إن هذه الشبكة الأخطبوطية ، المنشأة من اجل تفريغ البلاد من مادتها ، لم تخلق سوى خطوط عرضانية من الشرق الى الغرب ، وكانت تجزىء البلاد اذ تقطع الشمال عن الجنوب بفعل انعدام الخطوط الطولانية. وكان النمو الأقتصادي لصين مستقلة وتوحيدها يتطلبان تعديلا عميقاً لمبدأ هذه الشبكة بالذات . وتحقق عمل عملاق في هذا المجال : كان ثمة ٤٦٠٠٠ كم من الطرقات عام ١٩٤٩ ، فاصبح هناك ٩٣٠٠٠ كم عام ١٩٥٨، و١٥٣٠٠٠ كم عام ١٩٦٤ . وازدادت السكك الحديدية من ١٣٠٠٠ كم عام ١٩٤٩ الى ٤٨٠٠٠ كم عام ١٩٦٣ . وتوصل الأنهر الخمسة الكبيرة بالأقنية ، كما أن الهاتف سمح بحل مشكلة سياسية أخرى من مشاكل المواصلات : إن مذاكرات هامة ، من بكين الى لهاسا ، تتم بواسطة الهاتف . إن هذه الشبكة العظيمة من طرق النقل شيدتها جماهير الفلاحين، بالتعاون مع الجيش .

وإنه ليصعب جداً ان نعطي كشفاً اقتصادياً عن مجمل هذه التعبئة ، لكن معدل النمو كان يساوي ١٢٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ، وارتفع أكثر من ذلك في ١٩٥٨

و١٩٥٩ ، كي يهبط بصورة عنيفة من١٩٥٩الى١٩٦٢،منجراء الكوارث الطبيعية وسحب المعونة السوفيتية منجهة واحدة، ومجموعة منالقرارات التيترتبت عليها نتائجمعاكسة: توزيع اليد العاملة بين المتطلبات الزراعية الخاصة بالفلاحة والحصاد والمشاريع الصناعية التيأدت الى انتزاع أعداد هائلة منالبشر من الزراعة ، فانشاء الأفران الكبرى فيالريف مثلاًاستنفدطاقة عشرة ملايين انسان ؛ التطبيق العاجل للتعاون في الزراعة الذي انتهى إلى بعض الكوارث ، اذ لما كانت الأوضاع غير مهيأة لتجميع أعداد هائلة من الماشيه ، فإن الوافدات قد حصدت قسماً كبيراً منها (هيضة الخنازير على سبيل المثال) . كما ان بعض الفلاحين قتلوا قطعانهم . وبدأ الارتفاع السريع من جديد انطلاقاً من عام ١٩٥٢ ، اذ ان بعض الاقتصاديين الفرنسيين يقدرون أن معدل النمو ارتفع بالضرورة الى ١٥٪ ، وذلك استناداً الى حسابات مجراة على اساس الحلول المطبقة لمشاكل الاستهلاك المطروحة بفعل الزيادة السريعة في السكان ، وحجم المبادلات الخارجية وطبيعتها ، فضلاً عن النتائج التي تم الحصول عليها في مجال القنابل الحرورية النووية والصواريخ (مع كل ماتتضمنه هذهالمنجزات من مضامين صناعية) .

وإن «للثورة الثقافية»، فضلاً عن هذه الوظيفة الاقتصادية ، منهمة سياسية مزدوجة : مكافحة البيروقراطية وتحقيق الوحدة الايديولوجية في بلاد مساحتها الشاسعة تجعل حكمها بصورة مركزية أمراً على قدر كبير من الاستحالة .

ويبدو أن الانحراف البيروقراطي ظهر بصورة خطيرة في الحزب الشيوعي الصيني بعد الاستيلاء على السلطة . فخلال الربيع القصير الذي ازدهرت فيه « المائة زهرة » فيأيار وحزيران ١٩٦٧ ، نشرت في الصحف مقالات كثيرة تفضح هذه البيروقراطية ، وكثيراً ما كانت هذه المقالات تصر على ان دكتاتورية الحزب قد حلت محل دكتاتورية البروليتاريا وفي جريدة **الشعب** الصادرة في ٩ آذار ١٩٦٧ ، وجه اللوم الى النقابات لأنها أصبحت « ألسنة للبيروقراطية وذيلا للادارة ... بحيث انفصلت عن الجماهير ... »

وفي عدد ٣١ أيار من الصحيفة نفسها ، وجه اللوم الى الحزب نفسه لأنه « يضع الجماهير تحت رقابته » ويمارس عليها رقابة بوليسية .

كان الخطر البيروقراطي يزداد خطورة نظراً لأن الصين مرت بتجربة طويلة جداً من الاضطهاد البيروقراطي . كان القلق عظيماً من حدوث « عودة للسادة الاقطاعيين » في شكل جديد : كان نوع من « الحق الالهي » للثقافة في مبدأ السيادة الاقطاعية ، كما أن ثقافة الأوروبيين التقنية كانت قاعدة سيطرتهم ، أفلن يعمد رجال جهاز الحزب ، وهم الوحيدون الذين حصلوا على ثقافة سياسية واسعة ، الى خلق طبقة جديدة ذات امتيازات في الأمة ؟

إن من أهداف « الثورة الثقافية » ، منذ عام ١٩٦٦ ، استئصال هذا الشبح ، وذلك بالاستناد الى الشبيبة ، الى هؤلاء الشبان الذين يعدون ٣١٥ مليوناً ، والذين شاهدوا النور بعد تحرر الصين من الاقطاعية والاستعمار والعبودية ، فهم أنقياء من جميع التشوهات الناشئة عن عبوديات الماضي وأوهامه .

أما الوظيفة السياسية الثانية « للثورة الثقافية » فهي تحقيق الوحدة الايديولوجية في البلاد مع التمكين في الوقت ذاته لتطبيق بعض اللامركزية في الادارة . ان بنية الصين الاجتماعية وتاريخها قد أثر تأثيراً عميقاً في شكل الدولة الاشتراكية . فهذه الدولة لاتستطيع ، بالتأكيد ، أن تستعير شيئاً من نظام برلماني او نظام لتعدد الأحزاب لم تعرفها الصين قط . أضف الى ذلك ان ثورة ديموقراطية بورجوازية ، حتى في اشكال مخصوصة بالصين ، لايمكن أن تؤمن هي الأخرى لا التطور الاقتصادي ، ولا الاستقلال الوطني ، ولا التحرر الاجتماعي للصين ، اذ ان بورجوازية وطنية على هذا القدر من الضعف لابدّ ان تقع من جديد ، بصورة عاجلة ، تحت الوصاية الاستعمارية الجديدة للبلدان الرأسمالية . ولذا كان من الهام جداً اخضاع هذه البورجوازية ، في « الديموقراطية الجديدة » ، للأهداف الاشتراكية الخاصة

الخاصة بالثورة الصينية ، مع استخدام امكانياتها التقنية في الوقت نفسه حتى الدرجة القصوى. وهكذا كان من الصعب ان يطبق اي نظام آخر غير نظام الحزب الواحد في هذه الظروف ، هذا الحزب الذي يشق امام الأمة الآفاق التاريخية الخاصة بالطبقة العاملة ، مع الاعتماد على ما كان ماركس يدعوه « نسخة جديدة لحرب الفلاحين في أشكال جديدة » . وهكذا فان دور الايديولوجية الذاتي في هذه الشروط لابدّ ان يكون بالضرورة دوراً كبيراً جداً .

وثمة سبب آخر ادى الى تمجيد دور الايديولوجية : لم يكن في الامكان ، في هذه الأرض الشاسعة الأبعاد والشديدة التنوع ، إقامة سلطة وحدوية مركزية . إن ملاط الوحدة لايمكن ان يكون ادارياً ، بل ايديولوجيا . ان الكومونات الشعبية هي وحدات دولتية صغيرة تمارس في الوقت نفسه وظائف الدولة الاقتصادية والسياسية والتربوية والعسكرية . بل أنها لتحل مكان المدينة على اعتبارها مركزاً للثقافة . وان الجيش ليقوم كذلك بعدد كبير من وظائف الدولة : فقد كان هذا الجيش مكلفاً ، خلال المسيرة الطويلة والحرب الثورية ، بتحقيق الاصلاح الزراعي ، وادارة المدن ، وتنظيم التعليم ، وانجاز اعمال كبيرة ، وانه ليطلب منه الاستمرار في القيام بهذا الدور .

ان القادة الصينيين يرون ، في سبيل الخلاص من خطر الرجوع الى التفتت القديم للأقاليم واستغلال « سادة الحرب » الذاتي ، ان الرابطة الأمتن منْ اجل الحفاظ على تماسك الأمة ووحدة السلطة الثورية هو هذا التشريط السيكولوجي الذي تنفذه « الثورة الثقافية » .

وقد منحت الظروف الخارجية القادة الصينيين فرصة تمتين هذه الوحدة الأيديولوجية بالاستنجاد بالشعور الوطني ضد الأخطار الخارجية : إن احد التبريرات التي كثيراً ما تعطى « للثورة الثقافية » هو قدرتها على الحفاظ على الوحدة مع تمكينها من جعل الدفاع لامركزياً حتى الدرجة القصوى ، وذلك بغرض الاكثار من المراكز الحيوية في حالة حرب نووية من جهة واحدة ، وجعل كل كومونة مركزاً ممكناً لحرب الأنصار في حروب تقليدية من جهة ثانية .

ان الصين الحالية ، بعد تفجيراول قنبلة ذرية لها ، ومن ثم اول قنبلة حرورية نووية ، ومن ثم اطلاق اول صاروخ عابر للقارات في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٦ ، ومع عشرات الملايين من « الحرس الأحمر » الذين يشكلون احتياطياً لجيش التحرير الوطني ، تسعى ان تعطي شعبها ، في الوقت الراهن ، الشعور بالقوة التي لاتغلب ، مهما كان شكل الحرب التي ستخوضها الولايات المتحدة ضدها .

ذلك هو أساس السياسية الصينية الخارجية : اذا نشبت أية حرب بالأسلحة التقليدية ، فان الصين تدرك انها تستطيع ان تبتلع اي خصم في حرب للانصار يخوضها مئات الملايين من البشر . اما بخصوص الحرب النووية ، فان القادة الصينيين يعارضون بكل حزم اية معاهدة لوقف التجارب النووية ، لأن مثل هذه المعاهدة ستضمن للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التقدم الذي حققاه في هذا المجال، كما يعارضون اي اتفاق بشأن عدم نشر الاسلحة النووية ، لأن هذا الاتفاق يعنى ان ثقة اعظم توضع في الولايات المتحدة منها في الصين فيما يتعلق بالإستخدام الذي يمكن اللجوء اليه لهذا السلاح النووي الحروري .

* * *

- ٣ -

النموذج لتشيكوسلوفاكي

في الدورة الكاملة للجنة المركزية في كانون الثاني ١٩٦٨ ، وضع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي مشروع « إحياء للاشتراكية » يقضي بوضع حد للمركزية البيروقراطية السائدة حتى ذلك الحين، ودمقرطة حياة الحزب والدولة ، وخلق الشروط من اجل مشاركة الجماهير مشاركة فعلية في توجيه البلاد وقيادتها .

كان هذا الإحياء يتناول جميع مظاهر النشاط الوطني : خلق اشكال جديدة لتسيير الاقتصاد الوطني تسييراً اشتراكياً ، ولادة ديموقراطية اشتراكية حقيقية ، تعريف جديد لدور الطبقة العاملة القيادي وعلاقاتها مع الثقافة والمثقفين ، تحقيق اشتراكية انسية حقيقية .

ان التدخل السياسي ومن بعد العسكري من جانب القادة الحاليين في الاتحاد السوفييتي وبعض حلفائهم في حلف فرصوفيا قد خنق هذا الرجاء .

فكائنة ما كانت الأخطار الداخلية والمصاعب والأخطار التي يمكن أن تقع التجربة فيها ، وهي مشكلة كان القادة انفسهم واعين لها بكل وضوح ، وكائنة ما كانت العقبات الخارجية التي اصطدمت التجربة بها والتي تحطمت عليها بصورة مؤقتة ، فقد كانت المحاولة

ملأى بالوعود بحيث ايقظت أصداء اخوية عند جميع اصدقاء الاشتراكية في فرنسا . اولاً لأن التشابه في البنى الاجتماعية السابقة في هذا البلد مع فرنسا (القضايا الاشتراكية في كلا البلدين تطرح انطلاقاً من اقتصاد متطور حتى درجة عالية) — وكذلك بعض أوجه الشبه السياسية : تقليد قديم من الديموقراطية البورجوازية — يجعل « النموذج » التشيكوسلوفاكي اقرب الى ظروفنا من « نماذج » الاشتراكية المبنية انطلاقاً من بلدان متـأخرة تقنياً واقتصادياً ، وأمم ذات غالبية من الفلاحين ، وانظمة قد ساد فيها حتى قيام الاشتراكية مبادىء اوتوقراطية ونصف اقطاعية .

ومهما يكن من شيء ، فان الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين لم يزعموا في حال من الأحوال انهم يخلقون نموذجاً عمومياً ، بل نموذجاً يتفق مع مستوى معين من التطور الذي بلغته بلادهم .

ان التذكير بالرجاء الكبير الذي لاح بين كانون الثاني وآب ١٩٦٨ سيتيح لنا ايضاً ان نقيس مراحل انبعاث الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، الذي هو ضرورة لا مندوحة عنها في الحركة غير القابلة للانقلاب لهذا الثلث الأخير من القرن العشرين .

* * *

كانت القضية المركزية المطروحة في كانون الثاني ١٩٦٨ هي قضية شرعية بناء نموذج جديد للاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا يتفق مع متطلبات البنى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في البلاد ، ومع تقاليدها الوطنية ، ومع الاتجاهات العميقة للتطور التاريخي في زماننا .

وخلافاً لمعظم البلدان الاشتراكية التي اضطرت ان تنجز ، في ظروف بطولية ، المهمة المزدوجة لبناء الاشتراكية والتغلب على التخلف ، كانت تشيكوسلوفاكيا البلد الاشتراكي الوحيد الذي عمد الى بناء الاشتراكية انطلاقاً من اوضاع متطورة حتى درجة

عالية من وجهة النظر التقنية والاقتصادية والثقافية .

فمن وجهة النظر السياسية ، بنت تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بقيادة حزب شيوعي لم يكن ، قبل التحرير بفضل الجيش السوفييتي عام١٩٤٥، وقبل انتصاره في شباط١٩٤٨، حزباً صغيراً من الملاكات او حزباً انصهر كلياً في النضال السري ، بل حزباً جماهيرياً كبيراً تطور في الشروط السياسية الخاصة بجمهورية بورجوازية كان الحزب يمارس فيها نفوذاً عظيماً. لقد حصل ، منذ عام ١٩٤٨ ، على ٣٨ ٪ من الأصوات .

ومن وجهة نظر الثقافة، فان تشيكوسلوفاكيا، من جراء موقعها الجغرافي وتقاليدها الوطنية ، ورغماً عن التأثير المفسد الطويل للنموذج الستاليني ، لم تنطوِ على نفسها بصورة تامة قط ، جاهلة بالتيارات الفكرية العظمى في البلدان الأخرى ومنقطعة عنها . وهكذا فان الفكر الماركسي تطور فيها في مناظرة ضرورية وخصبة مع الحركات الفكرية الأخرى، واستطاع بفضل هذا الحوار ان يتفادى التصلب

وهذا هو السبب في تحقيق نجاحات عظمى على سائر المستويات ، الاقتصادي والسياسي والثقافي ، في المراحـــل الأولى من بناء الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا ، وهي نجاحات بلغت ذروتها في شباط ١٩٤٨ ، حين تحطمت محاولات التدخل الأميركية من أجل وقف التطور الاشتراكي .

وبالمقابل ، بعد انتصار شباط ١٩٤٨ ضد الضغوط الأميركية وضد الرجعية الداخلية وبعد انطلاق جيد جـداً في السنوات الأولى من النظام ، حدث في سياق الخمسينات تشوه للتنظيم الاقتصادي والسياسي ، في الحزب وفي الدولة ، يتميز بطرائق بيروقراطية وسيادية ، ومركزية مفرطة مردهـا بصورة مخصوصة الى المحاكاة الميكانيكية لطرائق القيادة والتسيير التي نشأت في البلدان المشتبكة مع التخلف والعزلة ، وعلى الأخص في الإتحـاد السوفييتي ، وقد زاد في خطورتها الأوضاع العامة السائدة : « الحرب الباردة » التي كانت تتطلب توتراً

أقصى للموارد والطاقات ، وتركيز السلطة وتشخيصها ، والتي كانت تؤيدفي زمن ستالين ، في مجموع البلدان الاشتراكية ، خضوعاً للسياسة السوفييتية ، وتساعد على حدوث خرق متكرر للديموقراطية الاشتراكية في الحزب وفي الدولة .

وكانت النتائج خطيرة :

— مصاعب اقتصادية متعاظمة ناجمة ، في جملة أسباب عديدة ، عن اسلوب في التسيير لايتفق مع مستوى التطور الذي بلغته تشيكوسلوفاكيا ؛

— انخفاض نفوذ الحزب الذي تحول الى جهاز بيروقراطي متسلط ، والذي شل مبادرات القاعدة ؛

— سياسة ثقافية منحرفة ، تتجاهل الدور الجديد والأهمية النامية للعمل الذهني في طبقة عاملة تجتاز تحولاً كاملاً وتتصرف بطريقة الأمر المنكدة والعقيمة حيال المثقفين ، اذهي تسعى أن تفرض عليهم ، في منظور قصير الأمد ، مفهوماً نفعياً ضيقاً عن الثقافة .

وكان هذا التقهقر يشتد خطورة ويعزى أكثر فأكثر الى الأخطاء الذاتية بقدرما كان الحزب الشيوعي يملك عملياً جماع السلطة ويتصرف بجميع وسائل التعبير من أجل اقناع الجماهير بمغزى الاشتراكية التاريخي وضرورتها . ولكن الأوضاع انتهت الى ابتعاد خطير عن السياسة من قبل الجماهير .

اما « المجرى الجديد » الذي باشرته اللجنة المركزية في كانون الثاني ١٩٦٨ ، والذي يشكل ، تحت توجيه الكسندر دوبتشيك وفريق قائد مجدد ، « إحياء للاشتراكية » حقيقياً لامراء فيه ، فقد كان يميل الى اثبات البرهان في **الوقائع** :

— على تفوق علاقات الانتاج الاشتراكية وأساليب في التسيير تترتب عنها ، من دون أن يعمد من أجل ذلك الى تحديد إمكانات الديموقراطية الاشتراكية ، بل على النقيض من ذلك

وهو يعمل على تطويرها بكل شجاعة وجرأة ؛

– على تفوق الديموقراطية الاشتراكية على الديموقراطيـة الصورية للجمهوريات البورجوازيـــة .

كان الهدف الأساسي الذي اقترحه دوبتشيك هو ايقاظ وحث المبادرة الشخصية لدى كل مواطن وتعميق الديموقراطيـة الاشتراكية بفضل تشجيع المناقشة كيا يسهم كل فرد بصورة فعالة ليس في تطبيق ســياسة الحزب والدولة فحسب ، بل في وضع هذه السياسة أيضاً .

الاسلوب الجديد للتسيير الاقتصادي

ان في أصـل مشروع التحويل الديموقراطي الذي بدىءفي كانون الثاني ١٩٦٨ واوقف من جراء غزو ٢١ آب المصاعب الاقتصادية التي عانت البلاد منها .

إن النظام القديم من التخطيط المركز والبيروقراطي ، الذي ساد دون شريك حتى عام ١٩٦٥ ، حيث كانت الحياة الاقتصادية برمتهـا تدار بتوجيهات صادرة من علٍ ما كان يمكن أن تعرف ، وبالتالي أن تأخذ بعين الاعتبار ، حاجات الأمة أو الأفراد بصورة متصلة، قد أدى في الداخل الى تراكم المنتجات غير القابلة للمبيـع ، في حين كانت طلبات المستهلكين أبعد ماتكون عن الاكتفاء . ان أكثر من ٢٧٪ من الانتاج لم يكن يتفق مــع الطلب الداخلي . أما خارجياً ، فقد فقدت تشيكوسلوفاكيا معظم أسواقهـــا ، الأمر الذي يعود السبب فيه حتى درجة كبيرة بالتأكيد الى الظروف العامة للسياسة الدولية التي تتبعها البلدان المعادية للاشتراكية ، لكن يتحمل قسطاً فيه أيضاً حقيقة ان اسعار ونوعية عـدد كبير من المنتجات المصدرة لم تكن في وضع يمكنها من المنافسة : إن اكثر من ٢٥٪ من الانتاج المصدر لم يكن يتفق مع مطالب الزبائن الأجانب .

كانت الأساليب البيروقراطية تستدعي سياسة في التوظيفات هي كمية بصورة اساسية: كانت تنشأ مشاريع جديدة باستمرار، من دون تجديد أو تحديث التجهيزات التقنية في المشاريع القديمة . وكانت القرائن عن معدل التطور على قدر من التضليل . ولقد أدت هذه الأوضاع الناجمة عن الاستخدام الكتلي للتقنيات العتيقة في عدد كبير من المشاريع الى الوقوف حجر عثرة في سبيل زيادة سريعة في الانتاجية . وفيما عدا ذلك ، فان الوسائط المالية المخصصة للتوظيفات لم تكن تستخدم بأولوية من أجل تجهيز القطاعات الرئيسية ، الحاسمة من أجل المستقبل ، بل كانت تستخدم بصورة روتينية ، في الاستثمارات المنجمية والصناعة الثقيلة . وكانت النتيجة أن الانتاج كان يتم بصورة أبطأ ، وبنوعية ادنى بالنسبة الى البلدان الأخرى المتطورة اقتصادياً .

إن مثل هذه القصورات في ميدان الانتاجية ، التي أدت الى إضعاف الفعالية التجارية والتطور التقني اللذين لجمها ذلك المفهوم البدائي عن التخطيط، لم تكن تمكن من رفع مستوى الحياة بسرعة، ومن تقديم البرهان على هذا الصعيد على تفوق الاشتراكية على الرأسمالية ، البرهان على أن الاشتراكية لا تكتفي بالغاء استثمار الانسان للانسان ، بل هي تخلق كما كان يتصور ماركس ولينين ، بفعل انتاجية أعلى ، الشروط اللازمة من أجل تطور أعلى ، مادي وثقافي وروحي ، لجميع البشر .

وكانت المشكلة المركزية المطروحة من أجل التغلب على المصاعب هي مشكلة العلاقات بين الخطة والسوق .

وتلك مشكلة تطرح على أية حال، في عبارات مختلفة ، في جميع البلدان ، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء .

وكان موقفان متطرفان يتجابهان في تشيكوسلوفاكيا .

كان البعض يبالغون في تقدير دور الخطة حتى ليتصوروا انها يمكن أن تحل مكان السوق : وهكذا كان كل نظام الاسعار ، والائتمان ، والانتاج ، ملحقاً بتوجيهات الخطة

الصارمة . كان يكفي اذن أن تتقن الأساليب الرياضية الخاصة بالتوقع الاقتصادي ، وان تحدد الامكانات بواسطة الحساب الإعمالي ، وعندئذ فانه يمكن تماماً أن يُقرر الاقتصاد الأصلح من عل ، من دون اللجوء مطلقاً الى الدور المنظم الذي تلعبه السوق . وكان هذا يُرجع النظام التسلطي القديم ، وقد حُسّن أو أفسد بفعل عنصر تكنوقراطي جديد .

وكان الموقف الآخر ، الذي يمجد دون قياس فضائل السوق في آلياتها العفوية ، يسعى لارجاع الخطة الى توقع بسيط ، الى اتجاه عام تأشيري ، والى تحديد تدخل الدولة في الاقتصاد قدر الامكان ، حتى من وجهة نظر السياسة المالية ، والائتمان ، والاسعار . وكان هذا يؤدي الى التخلي عن ميزات المجتمع الاشتراكي .

وكان الاتجاه الذي تغلب أخيراً هو كما يلي : إن إعداد الخطة يجب أن يعتمد على دراسة السوق من دون أن تؤدي بنا هذه الواقعية الى الاستسلام للعفوية وحدها . إن المشكلة هي إقامة توازن سليم بين مؤشرات السوق وتدخلات الدولة التي من مهماتها قولبة السوق المقبلة في منظور لا يكون منظور «مجتمع الاستهلاك» كما يتطور في البلدان الرأسمالية .

إن الفكرة المركزية لنظام التسيير الجديد هي البحث عن علاقة جديدة وانسجام بين الخطة والسوق .

وكان الهدف الأخير هو تحقيق التنظيم الطويل المدى لتطور الأقتصاد ، وتوجيهه نحو أغراض متطابقة مع متطلبات مجتمع يخلق الشروط المادية من أجل ازدهار متناسق للجميع .

إن نموذج الانتاج والاستهلاك الواجب إعداده في منظور اشتراكي يختلف بصورة أساسية عن النموذج الخاص بمجتمع رأسمالي حيث الحافز الفرد للربح الخاص يجعل من « الانتاج من اجل الانتاج » ومن نتيجته « الاستهلاك من أجل الاستهلاك » « القانون المحايث والالزامي للرأسمالية » على حد تعبير ماركس .

إن الرفض الاشتراكي لهذا النموذج الخاص « بمجتمع الاستهلاك » لا يعـــني مطلقاً رفض مجتمع يرغب كل امريء فيه ، بحق تام ، في الحصول على الوسائط التي تحرره من الأعمال التكرارية والمجهدة كيما يحصل على المكان الضروري والزمان اللازم من أجل حياة انسانيـة حقاً . إن الرفض المبدئي لثمار التقـدم التقني والثروات التي خلقها العمل وعبقرية البشر هو شكل من التقشف البالي ، بل هو في آخر تحليل انسياق مع المالتوسية ، الأمر الذي يناقض تماماً روح الماركسية .

إن مكافحة انتاج هذه الخيرات واستهلاكها شيء ، وشيء آخر هي مكافحة الاستخدام المنحرف لها في مجتمع ينهض على اساس المصلحة الخاصـــة والربح الفردي فحسب ، حيث تصبح السيارة غاية في ذاتها ، هوساً وعبودية معاً ، بدلاً من ان تكون وسيلة لتوفير الوقت ، وحيث يصبح التلفزيون أداة تشريطسيكولوجي وايديولوجي يحطم الروابط الاجتماعيـــة بدلاً من أن يكون وسيلة للاعلام .

إن ما تدينه الاشتراكية في « مجتمع الاستهلاك » هو قبل كل شيء ذلك النظـــام الاجتماعي الذي يشكل الربح محركاً له ، والذي تشكل السلع المنتجـــة بكميات ضخمة أفضل وسيلة للربح فيه ، بحيث لا بدّ من ان نخلق بصورة مصطنعة حاجات جـديدة من اجل تصريفها : إن ضغطاً متصلاً يمارس اذن ، ليس بفعل الدعاية فحسب ، بل بفعل مجموع العلاقات الاجتماعية أيضاً (النضال من اجل الحظوة ، الخ) ، من اجل صنع سلوكات مصحفة يشكل إطلاق « الأصنام المعبودة » للشبيبة التعبير الاكثر ظاهرية عنها . إن العنصر المقرر لنشر الصور الدعائية ليس هو الحاجات الانسانيـــة والشخصية ، بل منعكسات مشروطة تعرض في واجهات الدعاية .

وفيما عدا ذلك ، فان هذه « المجتمعات الاستهلاكية » المزعومة تسد امام فئات غفيرة كاملة من المحرومين المنفذ الى الرفاهية ، بحيث أن اشباع الحاجات « المليئة » يوهم بأن ثمة

« فرطاً في الانتـــاج » ، وبحقيقة الأمر ان جماهير عريضة من المستهلكين تعاني من نقص كبير .

وأخيراً فإن خاصية هذه « المجتمعات الاستهلاكية » في النظام الرأسمالي الذي تسوده آليات الربح وحدها هي تقديم الحاجات الفردية على حساب الحاجات الاجتماعية التي لا تتظاهر في السوق : الثقافة ، السكن ، الصحة ، الخ .

إن مثل هـــذا النموذج الاستهلاكي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية ، بل أن له مغزى انسانياً : انه افقار وتشويه للانسان . فالعلاقات الاجتماعية تميل الى الاقتصار على العلاقات التجارية وحدها ، و « وجود » الانسان يميل الى الإقتصار على « ملكيته » وحدها .

إن خاصية الاشتراكية هي بالضبط ، كما بين ماركس ، انتزاع الانسان من قوة العطالة الخاصة بآليات الرأسمال ، ومن ضياعات مجتمع قائم على الربح ، حيث انقلبت علاقات الذات والموضوع ، حتى اذا ماوضعت حداً لخضوع الانسان للطبيعة أصبح في مقدور كل انسان أن يتساءل عن أغراض الآليات وجدارتهـا ومعناها كيما يحولها ويسودها .

وحين اعترف الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون ، في اصلاحهم الاقتصادي، بدور السوق وأعادوا تنظيم اقتصادهم ، فإنهم لم يقوموا في أي وقت من الأوقات بالعودة الى الرأسمالية .

إن السوق التي كانت موضع البحث لم تكن سوقاً رأسمالية بل سوقاً اشتراكية، يعني سوقاً لادخل فيها للمشاريع القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بل قوامها مشاريع للانتاج الاشتراكي وأجهزة تجارية أو مصرفية اشتراكية ، وكان هـذا بالضبط مايمكن من مفصلة مثل هـــذا السوق مـع تخطيط طويل المدى ، ومن خلق نموذج انساني جديد للحضارة التقنية .

إن جميع التدابير التقنية للاصلاح الاقتصادي تنشأ عن هذا الاهتمام الإنساني الأساسي .

ففي مرحلة اولى اكتملت في بحر سنة ١٩٦٥ ، جاءت التجارب المطبقة على حوالي ٤٠٪ من المشاريع الصناعية لتقديم البرهان على الدور الذي يلعبه الاهتمام المادي عند الشغيلة من أجل تنشيط الانتاج ، وبالخاصة الانتاجية .

وإن المرحلة الثانية ، التي بدأت في الأول من كانون الثاني ١٩٦٦ ، قد أدخلت أساليب جديدة لتحديد الأسعار وأرباح المشاريع وفقاً لتكاليف الإنتاج وللحاجات في الرأسمال الثابت والمتداول .

وكانت المرحلة الثالثة ، المباشرة في ١٩٦٧ ، هي مرحلة تحويل اسلوب التسيير بحيث تمنح المشروعات قدراً اكبر من الاستقلال الذاتي .

إن الأشكال الجديدة لتكليف المشروعات ، مثلها مثل سياسة الأسعار الجديدة ، كانت تستهدف إعطاء ميزانية الدولة دوراً منظماً اذ هي تشجع على الاستثمارات الساعية الى تطوير انتاج لايقوم على التوسع ، بل على الشدة (يعني زيادة الإنتاجية بفعل رفع المستوى التقني للتجهيزات وتهيئة التطور الطويل المدى للمشروعات) ، والى تحقيق تقارب متزايد بين مصالح المشروع ومصالح المجتمع في مجموعه ، وذلك بخلق وسائل مالية من أجل استثمارات متعاظمة في الانسان .

وهكذا فان تنظيم وتوحيد السوق المقبلة والاستهلاك لايتحققان بصورة ميكانيكية وتسلطية ، بفعل خطة مصاغة وموجهة من عل فحسب . إن خطة الدولة تعد لمدى طويل ، وبواسطة السوق ، تغييرات في البنية الاجتماعية وتطويراً في الحاجات الانسانية حقاً تغير النموذج الاستهلاكي بصورة جذرية .

ان مثل هذا التحويل لنموذج التسيير الاقتصادي كان يتضمن بالضرورة تحويلاً للبنى السياسية وتطويراً كبيراً للديموقراطية الاشتراكية هو في وقت واحد نتيجة وشرط لنجاح الإصلاح الإقتصادي .

ان هذا التحويل للبنية السياسية يخضع لجدلية العفوية ووعي الأهداف العلمي ، مثلما كان التحويل الاقتصادي خاضعاً لجدلية الخطة والسوق .

ولم يكن التحويل الديموقراطي يستهدف المادة الديموقراطية البورجوازية ، الصورية ، اكثر مما كان اعتبار دور العلاقات التجارية يقود الى اعادة الرأسمالية .

ان الديموقراطية الاشتراكية، خلافاً للديموقراطية البورجوازية، تضع حداً للاستغلال والسيطرة الطبيعيتين اذ تقيم مساواة جميع الشغيلة تجاه وسائل الانتاج . ان الديموقراطية الاشتراكية ، خلافاً للديموقراطية البورجوازية التي تتوقف عند باب المصنع حيث يبدأ النظام الملكي لرب العمل ، وحيث لا يسهم الشغيل بأي نصيب في الادارة والتسيير ، لا تسمح بأن تخرب ضغوط رأس المال سير الآليات الديموقراطية .

ان مثل هذهالديموقراطية، التي ألغت الإمتيازات الاقتصادية والإجتماعية، تستطيع وحدها ، إذ تعطى كل امرىء امكانات متكافئة منذ نقطة الانطلاق ، أن تخلق الشروط اللازمة لإزدهار طليق لشخصية ومواهب كل فرد والجميع على حد سواء .

ان حركة التحويل الديموقراطي ،التي انطلقت في كانون الثاني ١٩٦٨ لتوقف بصورة معتنفة في آب ، قد تطورت على ثلاثة مستويات : العمل الديموقراطي للحزب ، مفهومجديد عن دور الحزب القيادي، الديموقراطية الاشتراكية في الدولة .

إن « منهـــاج العمل » الذي نشر في نيسان ١٩٦٧ أكد على الدور الحاسم للحزب الشيوعي في التطوير المقبـل للديموقراطية الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا : « إن الحزب الشيوعي واعٍ كل الوعي انه لايمكن أن يكون تطور عميق في الديموقراطيـة في مجتمعنا اذا لم تطبق المبـــادىء الديموقراطية بصورة منهجية في حياة الحزب الداخلية ، في قلب الحزب نفسه » .

وكان الأمر الهام قبـــل كل شيء ، في عمل الحزب ، ان تخلي الستالينية المكان للماركسية في جميع المجالات .

ولقد أعلن الكسندر دوبتشيك أمام اللجنة المركزية المنعقدة في ١٢ نيسان ١٩٦٨ مايلي : « اننا نرفض دونما مفارقة الأساليب السيادية والادارية في عمل الحزب ، فهي تفرض العقم على فعالية أعضائه » .

وكان التدبير الحسي الأول هو وضع حد لجمع المناصب ، وبالخاصة المنصبين الأعظم مسؤولية ، بين يدي رجل واحدهو في وقت وأحد زعيم الحزب ورئيس الدولة ، الأمر الذي كان يؤدي بالضرورة الى التفرد في السلطة .

وكان يجب الانتهاء أيضاً من طريقة القيادة الإدارية التي كانت تستتبع حداً للمسؤوليات الفكرية ، ولا مبالاة ، وعطالة .

وكذلك فان الانضباط ، الذي كان المقصود منه هو القبول الاوتوماتيكي بالقرارات الصادرة من علٍ ، لايمكن ان يكون بعد الآن مقياس ترفيع الملاكات : لقد فتح حقل واسع للنشاط أمام المبادرة وأمام المسؤولية الشخصية لكل عضو . وهكذا فان القدرة على الإبداع أصبحت المقياس الأولي لاختيار القادة ، وليس الطاعة الميكانيكية .

ولم تعد وحدة الحزب صورية حين لم تعد قائمة على أساس الانفعالية ، بل على أساس

الوعي والمساهمة الخلاقة من جانب كل مناضل . وكان هذا يفترض الانقطاع عن الخلط بين « الحزب » وبين أجهزته العليا .

وكان هـــذا يفترض ألا تقطـّر بكل عناية وحرص للمناضلين الحقائق الرسمية التي يملكون الحق في معرفتها ،وألا يترك للقادة أمر حماية القاعدة ، فكأنها قاصر ، من معرفة الحقائق أو الموضوعات التي يمكن أن تعرض « ايمانها » لخطر الاهتزاز .

وكان هذا يفترض ان تعرض القضايا الكبرى بكل جرأة ، بما فيها قضايا الاتجاه الأساسي ، لمناقشة المناضلين في القاعدة ، مع تعريفهم بالموضوعات المختلفة المعروضة على بساط البحث . وكانت حقوق الأقلية مضمونة في المشروع الجديد لدستور الحزب المصاغ في آب ١٩٦٨، هذا الدستور الذي كان يعترف ، بغرض تمكين الآراء من الانتقال بحرية ، للأقلية بحق عرض وجهة نظرها والمطالبة بمناقشة وجهة النظر هذه .

لم يكن المقصود الانفصال عن المركزية الديموقراطية ، مادامت القرارات التي تتخذها الأكثرية يجب أن يطبقها الجميع دون استثناء ، بل كان المقصود هو إعادة العلاقة الجدلية الصحيحة بين المركزية والديموقراطية .

كان هذا التحويل الديموقراطي لحياة الحزب الداخلية يسمح بأن يعاد التفكير، بروح ماركس ولينين وليس بروح ستالين، في مفهوم دور الحزب القيادي .

فالحقيقة أنه لم يكن يوجد حتى ذلك الحين اي دور قيادي للحزب بالمعنى الصحيح للكلمة ، بل كان لدينا قيادة جميع نشاطات البلد ليس من قبل الطبقة العاملة وحزبها ، بل من قبل جهاز الحزب وحده ، هذا الجهاز الذي احتكر جميع أشكال السلطة والذي حل مكان جميع أجهزة ادارة الاقتصاد والدولة والثقافة او فرض نفسه عليها فرضاً .

ويقول دوبتشك: «إن علاقة الشيوعيين بأولئك الذين هم خارج الحزب ، علاقة الحزب

معَ بقية المجتمع تصبح المسألة الرئيسية في يومنا الحاضر » .

إن الحزب يمارس بصورة حقيقية دوره القيادي ليس حـــين يصدر الأوامر ويفرض تنفيذها ، بل حين يثير المبادرات ويثبت ، بصورة عملية ، في المباراة الحرة الجارية كل يوم قدرته على تنسيق هذه المبادرات وعلى تجميعها في اتجاه الهدف المشترك الكبير ، ألا وهو بناء الاشتراكية . واننا هنا لعلى طرفي نقيض مع المفهوم الستاليني الذي ينص على ان الحزب هو المحرك الوحيد ، وأن البقية كلها عبارة عن « حزام ناقل » .

وانه لينبغي من اجـل ذلك ، كما يضيف دوبتشيك ، ان نعرف بصورة أفضل رأي الجماهير الغفيرة في الحزب وخارجه ، وان نؤسس الديموقراطية الاشتراكية على « المشاركة الانسانية » ، وان نبحث « باستمرار وبصورة مباشرة عن رقابة السكان » على نشاط الحزب ونشاط الدولة على حد سواء .

ذلك ان الاشتراكية لاتبنى بصورة حقيقية ، على حد تعبير لينين الرائع ، إلا حـين تبنى ليس من أجل الشغيلة فحسب ، بل بواسطتهم .

إن وعي الهدف وعلم تطور المجتمعات ليسا ميراثاً يؤخذ عن قيادة الحزب التي تعتـبر مالكة للحقيقة شرعاً وبصورة نهائية ، وبالتالي مخولة ان تجلب هـذه الحقيقة الى الجماهير من « الخارج » ،ان تتصرف وفقاً لمبادىء طغيان اكثر اوأقل استنارة: وهي تطلب فحسب من الباحثين ، وبالخاصة في العلوم الانسانية ، ان يصوغوا الدفاع عن القرارات المتخذةويمتدحوا الحالة القائمة ويبرروها .

كان ذلك مفهوماً مغلوطاً من أسسه عن علاقات الحزب بالعلم بصورة عامـة وبالعلوم الانسانية بصورة خاصة : إن القول بأن بناء الاشتراكية هو قضية علمية يتضمن ان يكون لدى القادة السياسيين الإمكانية والواجب من اجل مجابهة المعلومات المحصلة من قبل الاخصائيين مـــع تجاربهم الخاصة وتجارب الجماهير ، معتبرين ان هذه المحصلة « الفكرية » هي جزء

لا يتجزأ من « الشغيل الجماعي » ، من الطبقـة العاملة ، وهي بالتالي تسهم بنصيب كامل في دورها القيادي .

وفيما يخص الديموقراطية الاشتراكية في الدولة ، في بلد ذي تقاليد جمهورية بورجوازية مثل تشيكوسلوفاكيا ، فإن مشكلة دور البرلمان والأحزاب في الدولة الاشتراكية هي مشكلة بالغة الخطورة ، لكنها ليست بالمشكلة الوحيدة .

ان انبعاث البرلمان على اعتباره مركز ذي استقلال ذات للمبادرات ، والتذكير باستقلال القضـــاء ، واحترام الحقوق الدستورية ، هـذا كله يشكل لحظة ضرورية في التحويل الديموقراطي .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأحزاب السياسية وتعددها . وتطرح المشكلة هنا بعبارات مغايرة لمـــا هي عليه في بلد رأسمالي . إن « منهاج العمل » يؤكد على ان احدى النتائـج الأكثر ايجابية ، منذ ١٩٤٨ ، هي تناقص التعارضات الطبقية .

وان هذا يتضمن مجموعتين من النتائج :

ـ اولاً ، إن الصراع الطبقي لا يتطلب بعد الآن تدابير زجرية قاسية كانت ضرورية حين كان المقصود هو قهر العدو الطبقي .

ـ ثانياً ، ان العلاقات بين الأحزاب التي تنادي جميعاً اليوم ، في تشيكوسلوفاكيا ، بانتسابها الى الاشتراكية يجب ان تكون عـلاقات تعاون بـين شركاء وليس علاقات بين أحزاب تمثـل مصالح طبقات او فئات اجتماعية متضادة كما هي الحال في النظـام البرلماني البورجوازي .

يبـــد ان القضية الأساسية ليست هي تحويل النظام البرلماني البورجوازي ، يعني

الديموقراطية غير المباشرة ، الى نظام برلماني اشتراكي قائم على نفس المبدأ من الديموقراطية غير المباشرة ، التي هي الديموقراطية التمثيلية .

ان القضية الأساسية هي تكملة هذا النظام بأجهزة ديموقراطية مباشرة قمينة بأن تتطور الى تسيير ذاتي اشتراكي .

وقد جعلت الخطوط الأولى لهذه الديموقراطية المباشرة تظهر في تشيكوسلوفاكيا بعد دورة اللجنة المركزية في كانون الثاني .

أولاً في صورة مبادلات بين القيادة والقاعدة أدواتها الاتصالات الجماهيرية وحرية الصحافة وجميع وسائط التعبير . ولذا كان أحد التدابير الأبعد مغزى « للمجرى الجديد » هو إلغاء الرقابة : لقد تقرر هكذا مواجهة المناقشة بأسلحة متكافئة ، وكان هذا تغييراً جذرياً في اسلوب عمل الحزب .

وان الشكل الآخر للديموقراطية المباشرة مرتبط بتحويل مفهوم النقابات في المنحى الذي كان لينين يتصورها فيه : فهي ليست « حزام نقل » للحزب او الدولة ، بل تنظيم جماهيري مستقل ذاتياً ، وإحدى مهماته كما أشرنا في الفصل السابق الدفاع عن العمال ضد الانحرافات البيروقراطية من جانب جهاز الحزب او الدولة .

وإن العنصر الثالث ، الوليد ، لهذه الديموقراطية المباشرة هو التسيير المباشر وادارة المشروعات من قبل المجالس العمالية . ان هذه الطرائق وفرت الإمكانية من اجل الافلات من نظام «المديرين» والتكنوقراطية . كان نموذج التسيير الذاتي المعروض، بعد دراسة عميقة للمصاعب اليوغسلافية ، سيشكل تركيباً للتسيير الذاتي ومبادىء « الإدارة » بحيث يقضي على الضياع العمالي مع حفز الاقتصاد ديناميكياً في الوقت نفسه .

واخيراً تكوين دولة اتحادية تمنح الأمة السلوفاكية وثقافتها امكانات جديدة .

تلك هي قواعد الانطلاق لديموقراطية اشتراكية حقيقية للدولة .

* * *

إن حجر الأساس لأى نظام اشتراكي في طريق البناء هو موقفه تجاه المبدعين .

ذلك ان جوهر الاشتراكية هو على وجه الدقة ان تكون النظام القادر على ان يصنع من كل انسان انساناً ، يعني مبدعاً ، ان تكون لحظة حاسمة للمبادرة ، يعني للخلق المستمر للانسان من قبل الانسان .

وليس ماهو قتالاً بالنسبة اليها اكثر من الإدعاء بأنها تكلف العلم والفن بالدور النفعي بصورة فورية وصارمة ، هذا الدور القائم على تبرير وتزيين شعاراتها القصيرة الأمد .

تلك كانت حتى الآن السياسة المألوفة للبلدان التي تبني الاشتراكية تحت إلزام قهر التخلف عاجلاً . ان البعد النبوئي الذي يتجلى الأثر الفني به قد كان موضع التجاهل او الإنكار، وكان المقياس الرئيسي لتقدير هذا الأثر الفني هو الدور الذي يلعبه في الستراتيجية العامة لبناء الاشتراكية .

وكانت هذه الخطيئة الأساسية نتيجة للموضوعة التي تنص على ان الاشتراكية تتحدد على وجه التقريب بقاعدتها الاقتصادية وحدها ، اي الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والقدرة على تسريع التنمية . وكان كل مايخدم هذا الغرض بصورة مباشرة شيئاً خيراً ، حقيقياً ، جميلاً ، وكل ما تبقى ، وبالخاصة في الفن ، عبارة عن تلعثم البدائي ، او انحراف المنحط .

ان احدى الجدارات الأساسية « للمجرى الجديد » في السياسة التشيكوسلوفاكية هي

انها طرحت ، بطريقة جديدة ، قضية مكان المثقفين في الأمة .

فأولاً لم تعارضهم بالطبقة العاملة اذ هي لم تعتبر انهم ينتسبون، بكليتهم، الى « الطبقات المتوسطة » مع كل مايتضمنه هذا الاعتبار من انقاص للدور الذي يلعبونه في منظور ماركسي . ان اولئك الذين أعدوا نموذجاً انسانياً للحضارة التقنية قد وضعوا العمل الذهني والعمل المبدع في قلب الطبقة العاملة بالذات ، على اعتباره احد عناصرها المركزية الأكثر غنى بالمستقبل ، وذلك من جراء شروط العمل الجديدة الناشئة عن الثورة العلمية والتقنية .

وانطلاقاً من هنا . فإن القضايا التي يطرحها تطور الثقافة والبحث العلمي والإبداع الفني ماعاد يمكن ان تحل بقرارات ادارية . إن الأثر الفني . مثله مثل البحث العلمي ، لحظة — وليست هي بأقل اللحظات — من العمل الانساني ، لحظته المفتوحة على المستقبل ، لحظة استباق الغايات ، لحظة استباق المشروع ، وهي اللحظة التي يجد ماركس فيها ، في **راس المال** ، خاصية العمل الانسانية نوعياً .

وهذا ما أعلنه دوبتشيك امام اللجنة المركزية في الأول من نيسان ١٩٦٨ : « إننا لانطمح فحسب الى تطوير عظيم للفروع العلمية المرتبطة بزيادة القوى الانتاجية وبالثورة العلمية والتقنية ، بل نطمح أيضاً الى انطلاقة العلوم الانسانية وجميع ميادين الفن التي تساعد البشر على ايجاد اسلوب جديد في الحياة » .

ولما كانت القضايا قد طرحت في سائر المستويات على هذا الغرار ، فقد نجح الحزب الشيوعي منذ شهر كانون الثاني في كسب الغالبية العظمى من السكان الى جانب سياسته ، ليس بقبول منفعل من جانب هذه الجماهير ، بل كما يقول دوبتشيك « بفعالية غير مألوفة من جانب مواطنينا » ، بنشاط خلاق وعفوي في الوقت نفسه من جانب الجماهير الغفيرة ،

والشيوعيون في مقدمتها ، وهذا هو السبب في ان العامل الأخلاقي انبثق بقوة جديدة بعد دورة اللجنة المركزية في كانون الثاني .

وهذا هو السبب ايضاً في ان ملايين الشيوعيين حيوا بفرح ربيع براغ ، والإنبعاث الذي حمله الى الاشتراكية ، ويجب عليهم ان يدرسوا تعاليم هذا النموذج المبدع والقمع الخارجي الذي أعاق تحقيقه . وهذا هو السبب ايضاً في انهم استنكروا غزو ٢١ آب على اعتباره جريمة بحق الرجاء ، جريمة بحق الاشتراكية ، جريمة بحق المستقبل .

* * *

القسم الثاني

تأملات في الأشكال الراهنة للرأسمالية

ما عسى ان يكون منظور الاشتراكية في بلد بلغ مرحلة عالية من التصنيع ؟ وهل تغير هذا المنظور بصورة أساسية منذ قرن من الزمان ؟ لقد اجتازت الرأسمالية مراحل جديدة من تطورها : هل تغلبت على التناقضات التي استخلصها نقد ماركس ، أم ان الأمر على النقيض من ذلك ، إذ ان تحليلاً مطبقاً بالطرائق التي استخدمها ماركس سيتيح الفرصة لتبين تناقضات جديدة هي اعمق من التناقضات القديمة ؟

هذه هي الأسئلة الأولى التي نطرحها قبل ان نرسم ما يمكن ان يكون عليه نموذج فرنسي للاشتراكية .

إن تطور الرأسمالية منذ قرن من الزمان أدى الى تبدلات عميقة . ولقد اضاف لينين، عشية الحرب العالمية الأولى ، فصلاً جديداً نوعاً ما الى **رأس المال** في دراسته عن «الإمبريالية» حيث درس مرحلة من الرأسمالية لم يكن لها وجود ايام ماركس ، الا وهي مرحلة الاحتكارات التي وضعت حداً لأشكال المنافسة الحرة في القرن التاسع عشر ، ولكنها تجدد على صعيد اعلى مجابهات الغاب والتناقضات السابقة . وان الشكل الأقصى لنظام الاحتكارات هذا هو شكل رأسمالية الدولة الإحتكارية التي كان لينين يقول عنها ، في ايلول ١٩١٧ : « ليست الإشتراكية شيئاً آخر غير احتكار الدولة الرأسمالي الذي **وضع في خدمة الشعب بأسره** والذي **كف** بهذه الصورة عن كونه احتكاراً رأسمالياً ... إن المجرى الموضوعي للتطور

هو بحيث انه لم يبق في الإمكان التقدم انطلاقاً من الإحتكارات ... دون السير نحو الإشتراكية [1] » .

ماهي رأسمالية الدولة الاحتكارية ..؟

لقد باشر ماركس دراسة اطوار تطور الرأسمالية مشيراً الى ان التمركز المتعاظم للرأسمال هو الخط الموجه لهذا التحليل .

ولكن تراكم الرساميل الضروري يتجاوز بدءاً من درجة معينة من التمركز ، امكانيات الاحتكارات حتى العملاقة منها. وعندئذ فان هذه الاحتكارات تتسلط على جهاز الدولة مستخدمة تدخلاتها كي تدفع قدماً التمركز الرأسمالي ، وتقضي على الإحتكارات الأضعف ، وتزيد من أرباحها على حساب الطبقة العاملة والفئات العريضة من السكان . إن اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية الواحد والثمانين عام ١٩٦٠ اعطى هذا التعريف : « إن رأسمالية الدولة الاحتكارية تجمع قوة الاحتكارات وقوة الدولة في آلية وحيدة الغرض منها انقاذ النظام الرأسمالي » .

وكما ان الإمبريالية كانت إنكاراً للمنافسة الحرة ، لكنها كانت تجددها على مقياس اكبر بين الإحتكارات ، فان حركة جدلية مماثلة تجعل من رأسمالية الدولة الاحتكارية ، في وقت واحد ، إنكاراً للملكية الخاصة من النمط الرأسمالي ، واسلوباً لإنقاذ هذه الملكية في الوقت ذاته . ويقول بول بوكارا ، مشدداً على هذه المفارقة الظاهرية ، إن « جميع تدخلات الدولة الحالية ... مع إستهدافها زيادة الربح الرأسمالي وضمانه ، تقوم **بصورة أساسية** على نفس خاصية المشاريع العامة ، الا وهي إمكانية التصرف من دون اخذ قانون الربح بعين الإعتبار ... إن الصفة الربحية لتدخلات الدولة تنشأ عن حقيقة ان الدولة لاتبحث عن الربح

«١» لينين : **المؤلفات** ، المجلد الخامس والعشرون ، ص : ٣٨٩ .

من اجلها هي بل من أجل الرأسماليين »[1].

وينطلق بول بوكارا من اجل تفسير الخصائص المتنوعة لرأسمالية الدولة الاحتكارية ولأسلوب تمويلها العام للانتاج الرأسمالي ، من التحليل الذي يقوم به ماركس لقانون الإنخفاض الإتجاهي لمعدل الربح المتوسط . ولقد اشار ماركس الى ان المشروع الرأسمالي ملزم ، تحت ضغط المنافسة والمطالب العمالية ، بتحسين تقنيات الإنتاج دونما انقطاع . وهكذا فان حصة الرأسمال الثابت (ولنقل بصورة تقريبية : الآلات) تزداد بينما تظل حصة الرأسمال المتحول ، يعني الأجور ، على حالها او تنقص . ويصوغ ماركس القانون الإتجاهي لإنخفاض معدل الربح المتوسط كما يلي : « بقدر ما يتقدم اسلوب الإنتاج الرأسمالي فان نمو انتاجية العمل الإجتماعية تتظاهر من جهة واحدة في الميل الى انخفاض تدريجي في معدل الربح . ومن جهة ثانية في زيادة متصلة للكتلة المطلقة الخاصة بالقيمة الفائضة والربح اللذين يتملكهما الرأسماليون »[2] . (ومعدل الربح هو النسبة بين الرأسمال المستثمر والربح الذي يتم الحصول عليه منه) .

وبموجب هذا القانون فإنه يمكن ان يحدث ، في الحد الأخير ، ان يتحقق مايسميه ماركس « فرط التراكم » او « فرط الانتاج المطلق » للرأسمال ، وذلك حين يحدث لزيادة إضافية من رأس المال « ألا تنتج من الربح اكثر مما كان ينتجه الرأسمال قبل ان يزداد ، او ان تنتج اقل من ذلك ايضاً »[3]. وهكذا فان ثمة امكانية هنا لتجميد النمو[4].

«١» بول بوكارا : **رأسمالية الدولة الاحتكارية** ، في مجلة **الاقتصاد والسياسة** ، عدد حزيران ـ تموز ١٩٦٦ ، ص : ١٨ .

«٢» ماركس : **رأس المال** ، الجزء السادس ، ص : ٢٣٦ .

«٣» المصدر نفسه ، ص : ٢٦٤ .

«٤» المصدر نفسه ، ص : ٢٧١ .

ولكن هذا الظرف لم يحدث طوال فترة مديدة من الزمن إلا في مراحل الأزمات ، بصورة مؤقتة . وان الواقع الجديد بعد الأزمة الكبرى في السنوات ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، وبالخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، هو ظهور شبح الطريق المسدودة النهائية .

وانه لأمر ذو مغزى أن المؤلف الكبير الذي وضعه كيينس عن **النظرية العامة للاستخدام ، والفائدة ، والنقد** ، هذا المؤلف الذي كانت نتيجته العملية الأكثرأهمية هي ضرورة الاستنجاد بتدخل الدولة من اجل الخروج من المأزق ، قد نشر عام ١٩٣٠ واصبح توراة الاقتصاديين المكلفين بتعويم الرأسمالية غداة الحرب العالمية الثانية .

وينطق كيينس على وجه الدقة من النتيجة التي خلص ماركس اليها : انه يشير هو الآخر الى تلك اللحظة التي يجد المجتمع نفسه فيها « مجهزاً حتى درجة تصبح عندها فعالية الرأسمال الهامشية معدومة وتنقلب سلبية تحت تأثير توظيف إضافي »[١].

وإن كيينس الذي لا يستهدف الدفاع المجرد عن رأس المال بل انقاذه ؛ يصف علاجاً فعالاً : تدخل الدولة من اجل تمويل الانتاج ، وهو ما يسميه « تشريك الاستثمار » . « إن توسيع وظائف الدولة يتراءي لنا على اعتباره الوسيلة الوحيدة من اجل تجنب الدمار التام للمؤسسات الاقتصادية الحالية »[٢] .

وان الشكل الأول لتدخل الدولة في مصلحة الاحتكارات هو استخدام القطاع المؤمم في مصالحها . فحين تمنح المشاريع الكبرى تعرفات مخفضة من اجل النقليات بواسطة الخطوط

«١» كيينس : **النظرية العامة** ، ص : ٢٣٣ . وقد استشهد به بول بوكارا في المقالة المذكورة .

«٢» المصدر نفسه ، ص : ٣٩٤ .

الحديدية المؤممة او من اجل تقديم الكهرباء من قبل شركات الكهرباء المؤممة ، فان الدولة تأخذ على عاتقها فروعاً تمتنع على هذا الغرار من ادرار الربح ، لكنها تؤمم العجز الذي تقع فيه .

وإن الدولة لتعفي الاحتكارات بالطريقة نفسها من الاستثمارات التي تكون قدرتها على الربح احتمالية او طويلة الأمد ، وذلك بتمويلها مؤسسات البحث والتنمية والبنى الدنيا . ففي الولايات المتحدة تنتفع نفقات البحث والتنمية من تمويل رسمي يبلغ ٨٥٪ . وفي فرنسا تبلغ التكاليف الاجمالية للبحث الصناعي ٥ مليارات من الفرنكات كل عام . وان الاعتمادات المستخدمة من قبل القطاع العام تمثل ثلث هذا المبلغ ، و ٩٠٪ من هذا الثلث مخصصة للقطاع العسكري .

وان شكلاً آخر لتدخل الدولة ، وهو شكل اكثر مباشرة ايضاً ، هو التمويل العام للمشاريع الخاصة ، سواء في صورة الأعانات ، ومثالها تلك الاعانات التي منحتها الدولة الفرنسية الى صناعة الصلب والى مشاريع متنوعة كبرى والتي بلغت اكثر من ١٠٠٠ مليار فرنك قديم خلال سنتين ، بين ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ، واما على صورة مراسيم وأوامر وقوانين تمكن الاحتكارات من تغطية ارباحها ومن تهريبها من الضرائب ، وذلك اما بالمبالغة في تقدير اهتراء المعدات ، واما بالتفريط في تقدير اهمية المخزونات ، واما بإضفاء صفة الشرعية على تشكيل « الاحتياطي » واعتمادات الاستثمارات [1] . وان الدولة لتمول في فرنسا ٣٤,٥٪ من البناء الكهربائي والالكتروني ، اما في الولايات المتحدة ، فان نسبة التمويل من قبل الدولة تبلغ ٦٥٪ .

---

(١) راجع تحليلا ممتازا لهذه الآلية في كتاب لوسيان ساليل : **الضريبة في عصر رأسمالية الدولة الاحتكارية** ، ص : ٢٧٧ – ٣٣٨ .

بيد ان الشكل الثالث ، وهو الشكل الأهم حتى درجة كبيرة ، لتدخل الدولة في مصلحة الاحتكارات هو سياسة التسلح : ان نفقات الحرب ، التي تمثل حصة متعاظمة في الميزانية وفي الدخل القومي لسائر البلدان الرأسمالية ، هي العامل الرئيسي في تحريض فعالية الاحتكارات ونموها . وكما يقول اقتصاديان اميركيان بكل اناقة في معرض حديثهما عن صناعات التسلح : « إن الدمار الخلاق ، وهو من خصائص نظام الرأسمالية الديناميكية ، يمكن على وجه الدقة من التوصل الى امكانيات عريضة للاستثمار »[1].

وأن المصادر الثلاثة لتمويل هذه التساهلات حيال الاحتكارات هي الضريبة والاقتراض والتضخم المالي .

وبخصوص الضريبة : في هذه المرحلة من تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية حيث « تشرف الحكومة بصورة مباشرة على قوابة نصف استثمارات البلد[2]» ، تسمح الضريبة ، كما تقول الخطة الرابعة بكل وضوح ، « بتجاوز الحياد والقيام بدور انتقائي بتفضيل بعض العمليات او بعض اساليب الاستثمار التي تقدر الخطة انها ذات اهمية مخصوصة »[3].

وإن الاقتراض والتضخم المالي ليشكلان زوجين لا يفترقان : انهما يسمحان في وقت واحد بتأمين وسائط الاستثمارات الضرورية بواسطة الاقتراض ، ومن بعد تنحية عبئه بواسطة التضخم . ويعطي لوسيان ساليل في هذا الموضوع أرقاماً ساحقة عن عواقب تخفيض

«١» ا . ر . سوانسون و ا . ب . شميدت : **الركودة الاقتصادية أم التقـــدم** ، نيويورك ، ١٩٤٦ ، ص : ١٩٤٧ .

«٢» الجمعية الوطنية ، المشروع رقم ١٥٧٣ ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦١ ، المجلد الأول ، ص : ٥١ .

«٣» المصدر نفسه ، المجلد الثاني ، ص : ٢٣٤ .

قيمة النقد : « بينما كان مقدار دين الدولة ، في ٣٠ ايلول ١٩٦١ ، بالفرنكات الجارية ، ٣٥٠ مرة اعلى منه في ٣١ كانون الأول ١٩١٣ ، فان حجمه بالفرنكات الثابتة لم ينتقل ، في الفترة نفسها ، إلا من القرينة ١٠٠ الى القرينة ١٦٢ » [١] .

وتضاف الى هذه العمليات الكلاسيكية الخاصــــة بالاقتطاع من المداخيل الصغيرة والمتوسطة تدابير جديدة ، مثلاً اصلاح الضمان الإجتماعي خلال صيف ١٩٦٧ الذي حقق استنزافاً بلغ ٣٠٠مليار فرنك قديم من الشغيلة المشمولين به ، وذلك بفضل زيادة اشتراكاتهم وإنقاص تعويضاتهم .

ما هي ، من وجهة النظر الوطنية ومن وجهة النظر الانسانية ، عواقب هـذا التطور لرأسمالية الدولة الاحتكارية ؟

فلنشر بادىء الأمر الى انه يشدد من التناقض الأساسي للرأسمالية الذي استخلصه ماركس : انه في وقت واحد نتيجة تمركز الرأسمال المتعاظم وسببه : انه يخلق الإمكانيات التقنية لإنتاج متزايد السرعة أكثر فأكثر ، وفي الوقت نفسه لا يسمح للسوق الداخلية ، بواسطة هذا النهب للمبالغ الضخمة جداً ، بأن تكبر بمثل سرعة الإنتاج .

ان موضوعة ماركس الرئيسية بشأن التناقض الرئيسي بين تشريك الإنتاج والتملك الخاص ، على اعتباره الحد الباطن لتطور النظام ، تتراءى اليوم على مقياس عملاق .

وان تناقضات اخرى مشتقة من ذلك التناقض ترتسم كما لو انها تحت تكبير شديد .

واننا لنحتفظ هنا بتناقضين تثير نتائجها القلق بصورة مخصوصة بالنسبة الى مستقبل العالم والانسان .

(١) لوسيان ساليل : **الضريبة في عصر رأسمالية الدولة الاحتكارية** ، ص :١٥٥ .

ان الشروط التقنية متوفرة من اجل توحيد الكرة الأرضية الاقتصادي . بيد ان الاحتفاظ بالربح على اعتباره محرك الاقتصاد الرأسمالي يسبب بين البلدان الصناعية الكبرى خصومات تؤدي الى التبذير والى مجابهة عقيمة على الدوام ، وقتالة احياناً .

ان العلاقات بين البلدان الأكثر تطوراً اقتصادياً والبلدان التي لم تتصنع بعد هي بحيث ان فقدان التوازن والتوترات التي خلقها الاستعمار فيما مضى هي ابعد ماتكون عن النقصان ، بل تزداد خطورة . ان هذا الفارق المتعاظم بين مستويات الحياة والإمكانيات البشرية ، الذي كان الشيوعيون الوحيدين الذين فضحوه طويلاً بفضل مناهج ماركس التحليلية — بينما كان المدافعون التافهون عن الرأسمالية يتحدثون عن ترقيق التناقضات الناتجة عن الرأسمالية — معترف به اليوم على نطاق واسع . وان البابا بولس السادس ليقرره في الرسالة البابوية Popularum Prograssio .

وهكذا فان التوترات تتفاقم دون انقطاع وسوف تؤدي ، اذا لم ندمر جذور التناقض بالذات ، الى تمزقات خطيرة وقريبة .

ولا يجوز لهذا التناقض الخاص بالاستعمار الجديد ان ينسينا التناقض الآخر ، ذلك التناقض الذي يقوم في قلب الرأسمالية بالذات ، في جميع مراحلها ، وحتى في البلدان الأكثر تطوراً اقتصادياً ، الا وهو التناقض بين متطلبات التوسع المتعاظم السرعة للقوى المنتجة والعقبات او الكوابح التي يرفعها وجود الرأسمالية بالذات في وجه هذا التطور .

وعندئذ فقط تتراءى اللاعقلانية اللاصقة بالنظام ذاته وعجزه عن السماح للانسانية بتحقيق ذاتها . ان هذا النظام يتصف بالتضاد بين الامكانات غير المحدودة الخاصة بخلق الثروة وازدهار جميع البشر ، وفي الوقت نفسه تبذير هذه الامكانات بفعل نقص استخدام الكمون التقني والانتفاع الجزئي دائماً به ، والبؤس المتعاظم للشعوب المتخلفة ، والحواجز

القائمة في طريق الازدهـــار البشري لأوسـع الجماهير في البلدان الراسماليـــه الأفضل تجهـيزاً .

وكيما نبين هكذا مقدار ما ينطوي عليه الحفاظ على النظام الرأسمالي ، في افضل الأحوال ، من زمن ضائع بالنسبة الى الانسانية ، وفي أسوأ الحال ما يلحقه بهامن الدمار، فلنحلل بمزيد من الدقة التناقضين الأكثر اهمية :

آ ــ التناقضات الناشئة عن الحواجز القائمة في وجه تطور البلدان المتخلفة ، يعني تناقضات الاستعمار الجديد .

ب ــ التناقضات التي تشكل كابحاً للتطور المتناسق الخاص بالبلدان الصناعية في العالم الرأسمالي .

* * *

- ١ -

الاستعمار الجديد

إن الاستعمار الجديد، وهو احدى العواقب الأشد اساءة المترتبة على تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ، يشكل العقبة الرئيسية في طريق تطور البلدان المتخلفة .

وان المثال الأكثر بروزا على هذه الحقيقة هوذلك التضاد بين الامريكيتين، الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية .

فعلى هذه القارة حيث تطبق المعونة والتدخل الاقتصادي العسكري لأكثر البلدان الرأسمالية ثروة وبأساً ، ألا وهي الولايات المتحدة ، يوجد في مجموع شعوب امريكااللاتينية هذه الشعوب « المستقلة » اسمياً والتي تعطي تربتها ثروات خيالية ، من أصل ٢٠٠ مليون من السكان ، ١٤٠مليون كائن انساني يشكو الحرمان الغذائي بصورة دائمة ، و ١٠٠ مليون أمي ..

ان رئيس الشيلي ، الديموقراطي المسيحي ادواردو فرمي ، قد أعلن بكل نبل أثناء زيارته لفرنسا ، في شهر تموز عام ١٩٦٥ : « ليست مشكلة امريكا اللاتينية مشكلة البترول، اوالسكر ، او هذه المادة الأولية او تلك ، بل هي مشكلة الانسان ... » وأضاف الرئيس

قومي ، وهو يدرك بكل حدة انه لايمكن ان يكون للانسان الحر وجود في أمةمستعبدة: « ان الولايات المتحدة قوةعالمية عظمى ، وهي تمارس زعامتها فيعدة أقسام من العالم . ونحن لانستطيع ان نتحدى مثل هذه القوة الكبرى ، بيد انه يوجد في امريكا اللاتينية طموحعميق الى الاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي » .

ان مجمــــل التطور التاريخي خلال السنوات العشرين الأخيرة من قرننا الحالي ، مع الحركة التي لارجوع عنها الخاصة بالتحرر الوطني للشعوب المستعمرة منذ زمن طويل، ليثبت عمومية هذا الطموح .

لقد كان الغرب ، يعني اوروبا وامريكا الشمالية منذ أربعة قرون ، المركز الوحيد للمبادرة التاريخية ، وكان يحسب انه خالق القيم الوحيد .

وان مباشرة شعوب آسيا وافريقيا بالأخذ بالتطور يميط اللثام عن الاتجاه الرئيسي في هـــذا القرن ، ألا وهو توزيع جديد للمبادرة التاريخية : ان شعوباً قد اعتبرت طويلاً كأشياء قابلة للتسيير وفقاً لهوى أسيادها تريد ان تصبح ذواتاً فعالة في التاريخ . انالعبيد يصيرون بشراً ، هذا هو معنى الحياة الجديد .

وهذا مايفسر الشجب العمومي للاستعمار .

بيـد أن اساليب المعونة او التدخل الاقتصاديوالعسكري تؤيد النظام الاستعماري: ان الاستعمار الجديد هو استمرار للاستعمار بوسائط اخرى .

ولقـــد كان النظام الاستعماري ، في ذات مبدئه ، شكلاً معيناً لتقسيم العمل الدولي الذي تطور ، في القرنـين الثامن عشر والتاسع عشر ، في المصلحة المقصور على البلدان الصناعية .

ان مايحدد النظام الاستعماري بصورة جوهرية هو ارجاع بعض البلدان الى دور الملحقات الزراعية او المنجمية للحاضرات الصناعيّة واستخدام هذه البلدان كأسواق مخصصة لتصدير المنتجات الصناعية ، وبالخاصة رساميل الحاضرات .

ولم تكن السيطرة السياسية والعسكرية إلا شكلًا ووسيلة من أجل بلوغ هـــذا الهدف .

وهكذا فان الاعتراف الصوري بالاستقلال السياسي لبلد ما لاينفي مطلقاً أن يظل هذا البلد ، في شكل المعونة الاقتصادية على سبيل المثال ، في حالة خضوع استعماري مع كل ماينطوي عليه هذا الخضوع من ضياعات مادية وانسانية .

ان الاستعمار الجديد يولد عن استمرار المبادلات المتفاوتة بين الدول الرأسمالية والدول التي كانت مستعمرة فيما مضى .

وان الإبقاء على التخلف والتبعية الاقتصادية والسياسية يترتب بالضرورة عن نظام الاستثمارات المباشرة للاحتكارات الرأسمالية .

وانه لمن السهل استخلاص القانون الموضوعي الخاص بهذه الاستثمارات: ان الاحتكارات لاتطور في البلد حيث توظف استثماراتها الصناعات التي يمكن أن تخلق شروط الاستقلال الاقتصادي ، بل تطور تلك الفروع التي تحقق موارد أكثر فورية .

وتكون النتيجة الظاهرة الأولى لهذه الإستثمارات هي تشويه اقتصاد البلدان التي تتغلغل فيها .

وإن هذا التشويه يتراءى في اكثر الأحيان بالإنتاج المحصور بمادة واحدة من المنتجات الزراعية او المواد الأولية :

– يشكل البن ٧٤ ٪ من صادرات البرازيل ، والقصدير ٦٠ ٪ من صادرات بوليفيا، والموز ٤٠ ٪ من صادرات كوستاريكا ، والنحاس ٧٣٪ من صادرات شيلي ، والسكر ٦٠٪ من صادرات سان دومنيك ، والبترول ٩٥٪ من صادرات فنزويلا .

وتصدر فنزويلا في هذه الحالة ، صوب مصانع الفولاذ في الولايات المتحدة، «جبلها الحديدي» في تشيوداد بوليفار . وفي افريقيا اختارت الشركات الرأسمالية الأجنبية ، كيما تتفادى اخطار التأميم ، ان تصنع الومين في غينيا والألمنيوم في الكاميرون .

وهكذا يستمر « اقتصاد الاستنزاف » القديم الخاص بالنظام الإستعماري ، هذه الدارة البدائية التي تحتفظ بسوق المنتجات المصنعة للحاضرة وتحكم على المستعمرة بألا تنتج سوى المواد الأولية من دون تحويلها محلياً. وكما يكتب احدالأخصائيين، وهوالسيددومون : « إننا نصادف من جديد ، بعد انقضاء عدة قرون ، مخطط شركة الهند القديمة دون أي تبديل على وجه التقريب ! »

وحتى حين لاتتوجه الاستثمارات بصورة جوهرية نحو مصادر المواد الاولية ، كما هي الحال في المكسيك مثلاً ، فان التفوق الممنوح لصناعات التحويل والمشاريع التجارية لايسهم في خلق الاسس اللازمة للاستقلال الاقتصادي : إن استثمارات الولايات المتحدة في المكسيك قد تضاعفت ، بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٦٠ ، ٢٢ مرة بالنسبة الى صناعات التحويل و ١٤ مرة بالنسبة الى التجارة . وإن الاقتصاد المكسيكي الذي تأتيه ، عام ١٩٦٠ ، ٨٣ ٪ من الاستثمارات من الولايات المتحدة ، يظل ملحقاً لاقتصاد هذه البلاد .

ويؤكد فرنسوا بيرو ، في كتابه **مسودة نظرية عن الاقتصاد السائد** ، إن الانتاجات الوحيدة المادة هي عامل جوهري في التبعية الاقتصادية والسياسية . وهذا امر مفروغ منه : إن نظام الاستثمارات الرأسمالية يفرض على بلدان أمريكا اللاتينية بنية اقتصادية بحيث أن حياة هذه البلدان نفسها تتوقف على تصدير بعض المنتجات ، الامر الذي يجعلها تحت رحمة

الشاري . وحين قامت كوبا عام ١٩٣٣ بمحاولة للاستقلال ، خجولة رغماً عن كل شيء ، فان الولايات المتحدة التي كانت تستورد خمسة ملايين من أكياس السكر كل عام حددت حصتها للعام التالي بمليوني كيس فقط . ولم يكن بد لكوبا ان تنحني او تموت .

وإن الضغط الاقتصادي ليزداد شدة ايضاً بفعل اللعب بالاسعار التي تفرضها الاحتكارات . ولقد كان في مقدرة خوزيه مورا ، الامين العام لمنظمة الدول الامريكية ، ان يعلن في غرفة التجارة في ميامي ما يلي : « بينما تنخفض أسعار المنتجات المصدرة ، فان سعر المنتجات المستوردة يظل على حاله أو يرتفع . »

ما عسى ان تستطيع ضد هذا الامر البلدان الفقيرة ضد الاحتكارات الثرية ؟ ما هي ميزانية غواتيمالا أو كوستاريكا حيال ميزانية شركة الفواكه المتحدة ؟ إن ثلاث شركات في فنزويلا تحتكر ٧٠ ٪ من الانتاج البترولي ، وهي ستاندرد أويل ٣٧ ٪ ، وشل ٢٠ ٪ ، واسو ١٣ ٪ . وفي أفريقيا ، وفقاً لاحصائيات هيئة الامم المتحدة ، تصدر ٩٢ ٪ من المواد الاولية الصناعية أو الزراعية المنتجة تحت اشراف شركات اجنبية ولمصلحتها الوحيدة .

وان سادة السوق ، يعني الولايات المتحدة ، يفرضون أسعاراً عليا : ففي عام ١٩٥٨ صدرت البرازيل ملايين من أكياس البن أكثر مما صدرت عام ١٩٤٨ ، لكنها حصلت على مبلغ يقل بمقدار مليون دولار .

وإن الصيغة « التجارة لا المعونة » تظل مراءاة خالصة ما دامت أسعار المواد الاولية لم تثبّت ، يعني ما دامت القدرة الشرائية للشعوب الفقيرة باقية دون حماية .

وإن النتيجة الأكثرفورية لهذا العجز الدائم في الميزانالتجاري الخاص بالبلدان الواقعة ضحية لهذه المبادلات غير المتكافئة هي الزيادة المستمرة للدين الخارجي .

إن الدين الخارجي قد ارتفع بالنسبة الى ١٤ بلداً من امريكا اللاتينية ، من ١٧٤١

مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٥٥٣٥ مليون دولار عام ١٩٦٠، أي انه تضاعف ثلاث مرات خلال عشر سنوات .

ولذا فان المعونة تصبح مساعدة مذلة و « الهبـــات » المزعومة تفاقم من عواقب الاستثمارات ، أولاً لأن الهبات ، من وجهة النظر الاقتصادية ، مثلها مثل الاستثمارات ، لا تتم وفقاً لحاجات الشعوب المعانة بل وفقاً لحاجة تصريف الفائض الذي يسعى الواهب الى التخلص منه ، ومن ثم لأن الخوف من وقف الهبات ، من وجهة النظر الاقتصادية ، يزيد من تبعية المستفيد من المساعدة .

وحين تتخذ « المعونة » الاستعمارية الجديدة شكلاً جماعياً ، فان ضررها لا يقل من جراء ذلك .

وإن مثال « صندوق النقد الدولي » ومثال « الجماعية الاوروبية في افريقيا » يقدمان البرهان على ذلك .

إن «صندوق النقد الدولي » يتألف من مندوبين عن عـــدة بلدان ، وتتنـــاسب ادارته وتوزيع الاصوات مع مساهمة كل بلد فيه ، على أساس صوت واحد لكل مئة الف دولار . وتشكل مساهمة الولايات المتحدة ٧٠ ٪ من المجموع ، بحيث ان علاقات هذه الهيئة وقراراتها تعبر ، تحت قناع الامم المتحدة ، عن رغبات الولايات المتحدة الامريكية وحدها . ومثال ذلك ان البرازيل اضطرت ، بموجب مطالب هذه الهيئة ، الى أن تضاعف معدل الدولار ، يعني ان تزيد بنسبة ١٠٠ ٪ سعر كلفة سلع التجهيز التي تبتاعها ، وان تخفض بنسبة النصف قيمة المواد الأولية التي تصدرها .

والمثال الثاني هو مثال نشاط الجماعية الاوروبية في افريقيا . ففي عام ١٩٦١ ، وهبت

تشاد حوالي ١٢ مليون دولار من دون أن تكرس شيئاً للصناعة .

ولقد أعلن رئيس غانا السابق ، كوامي نكروما ، ان غرض السوق المشتركة الاوروبية هو « تأخير التصنيع » ؛ ولقد أضاف ان « تلك الدول الافريقية التي اجتذبت الى هـذه الهيئة سوف تستمر في العمل كأسواق تصريف مخصصة للبضائع التي يصنعها شركاؤها الصناعيون وكمصادر للمواد الاولية بسعر بخس » .

وان مفتاح السر في هـذا النظام من المبادلات غير المتكافئة هو ما يسمونه « حرية حركة الرساميل » أو «قابلية التمويل الحرة » ، فقـد أصبح أمراً تقليدياً تماماً أن تمنح كل عبودية اسم الحرية .

والحقيقة ان المقصود هو توفير الامكانية غير المحدودة للشركات المالية كي تنقل الى أوطانها الارباح والمداخيل والفوائد واستهلاكات الرساميل المستثمرة .

وان النتيجة الاجمالية لهـذه العملية هي أن الاحتكارات تحصل ، لقاء كل دولار مستثمر في امريكا اللاتينية ، على حوالي دولارين تنقلها الى الولايات المتحدة . ان « المعونة » لتشبه قرضاً ربوياً بصورة فاحشة .

وفي المكسيك ، استثمرت الولايات المتحدة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ مليوني دولار ، لكنها حصلت على ثلاثة ملايين ونصف المليون من الدولارات كأرباح صافية .

إننا نلمس هنا القضية الجوهرية : فلما كان الفائض الاقتصادي الناشيء عن الاستثمار الاجنبي يصـدر الى خارج البلاد ، فان الرأسمال الاجنبي لا يسهم أبـداً في التكاثر الموسـع لوسائل الانتـاج (يعني في تطوير التصنيـع) في البلد المستثمر فيـه ، وفضلاً عن ذلك فانه لا يسهم إلا بصورة جزئيـة في التكاثر البسيط ، يعني في تكاثر السلع المستهلكة وفي تكاثر

وسائل الانتاج . وهكذا فان المشروع الاجنبي أشبه بواحة في وسط الصحراء ، وهو أبعد ما يكون عن اخصابها ، بل يتصرف كما لو كان مضخة للدولارات .

تلك هي عقدة القضية: فبدون تراكم لا وجود للتكاثر الموسع ، وبدون التكاثر الموسع لا تطور للقوى الانتاجية .

وتثبت التجربة ان الاستثمارات التي تقوم بها الاحتكارات الاجنبية تجعل من التخلف وضعية دائمة وتشدد من التبعية الاقتصادية والسياسية للبلدان المستقلة اسمياً .

وان مثال البرازيل المليء بالمعاني . ويكون من الخطأ ان يُحسب ان البرازيل بلد مستورد للرساميل ، فالحقيقة انه لاينقطع عن تصدير الدولارات الى الولايات المتحدة . فمن عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٨ استثمر في البرازيل ١٠٩٥ مليون دولار ، لكل ٢.٢٠ مليون دولار قد صدرت بالمقابل من البرازيل الى الولايات المتحدة .

ولقد حدث هذا نتيجة لاعادة الرساميل الى أوطانها الأصلية بكل بساطة : فلما كان التضخم المالي (المصير أمراً ضرورياً بفعل انخفاض المواد الاولية المصدرة) يلزم باعادة تسوية سعر التجهيزات الصناعية ، فان استهلاك المصانع يصبح سريعاً جداً ، ولا تمضي ست او ثماني سنوات وسطياً حتى تكون الرساميل المستثمرة قد اعيدت الى اوطانها بمجموعها . وهكذا ارسلت البرازيل الى الولايات المتحدة عام ١٩٦١ مبلغ ٢٢٠ مليون دولار اكثر مما تلقت منها . وكان السيد افريل هاريمان على صواب حين قال ، في معرض حديثه عن « المعونة » الى البلدان المتخلفة : « تلك في حقيقة الامر معونة الى الولايات المتحدة » . وقد تبدو هذه الصيغة وقحة ، وهي وقحة في الواقع ، لكنها مضبوطة رياضياً ، وفقاً لتقرير منظمة الامم المتحدة لعام ١٩٥٥ : فقد أستثمرت الولايات المتحدة ، من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٥١ ، مبلغ مليار واحد و ٦٠٠ مليون من الدولارات في امريكا اللاتينية ، لكنها استرجعت ٥ مليارات من الدولارات في صورة أرباح .

وفي فرنسا ، يبين تقرير قدمه السيد بورلو الى الجمعية الوطنية (جلسة ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٦١) ان اعتمادات المعونة الى الدول الافريقية ومدغسقر هي استثمار منتج مادامت « منتجات تكاد ان تكون فرنسية فقط تدخل الى هذه البلدان » التي صدرت عام ١٩٥٩ مبلغاً يساوي ١٠٨٨ مليون فرنك جديد من المواد الاولية واستوردت ما قيمته ٢٣٤٨ مليون فرنك جديد من المنتجات المصنعة الفرنسية . وان هذه الفصادة المطبقة على التراكم الداخلي تسد الطريق امام التنمية . ولقد اشار مؤتمر كوناكري ، المنعقد بين ١١ و ١٥ نيسان عام ١٩٦١ ، الى ان « الارباح المصدرة الى الخارج تمثل اقتطاعاً بالغ الاهمية من الثروات الوطنية للبلدان الافرو اسيوية » .

وانه ليحدث في امريكا اللاتينية ان معامل قد اهترأ استثمارها الاصلي عدة مرات بنتيجة اللعب المتزاوج لآلية التضخم المالي وآلية اعادة استيطان الرساميل تدفع قيمتها مرة اخرى لاصحابها لدى تأميمها على الرغم من ان معداتها اصبحت بالية وغير صالحة للاستعمال .

وفي التاسع من تموز عام ١٩٦٥ ، طالب اسقف سان اندريه لمدينة سان باولو ، جورج ماركوس في مقابلة مع كاريللو دي مانها ، بالاستيلاء على المشاريع الاجنبية دونما اي تعويض لهذا السبب بالضبط . ولقد أعلن الاسقف بخصوص شركة الكهرباء الامريكية بوند آند شير ان لدى هذه المشاريع « مواد محولة الى حديد بال ، ولذا فانه لا يجوز التعويض عليها عند تأميمها » . واضاف الاسقف قائلا : « لقد دفع ثمن هذه المشاريع مراراً وتكراراً ، بحيث لايمكن ان يشتريها ملاكوها الشرعيون ، اي الشعب البرازيلي » .

وان حوالي ٨٠ ٪ من استثمارات الولايات المتحدة في البلدان المتخلفة هي استثمارات عسكرية . إنها تخلق جيوشاً ملزمة بابتياع سلاحها وتجهيزاتها من الولايات المتحدة . وهكذا فان ٩٠ — ٩٥ ٪ من اعتمادات « المعونة » تخدم من اجل دفع قيمة طلبات الاسلحة المقدمة

الى الولايات المتحدة ، وهذا ما يسمح لوكيل وزارة الدفاع بأن يصرح : « وهكذا فان القسم الاكبر من هذا البرنامج يرتد الى الاقتصاد الامريكي » .

وينطبق هـذا الامر على كوريا الجنوبية ، والباكستان ، وتركيا ، وبصورة خاصة فييتنام الجنوبية .

ولابد للولايات المتحدة في سبيل فرض مثل هذه السياسة في البلدان حيث تستثمر وتقدم « المعـونة » من الاعتماد ليس على الشعب ، بل على الفئات الطفيلية وحدهـا : ملاكي الاقطاعات الكبيرة ، والملاكات العسكرية ، والمغامرين السياسيين ، هؤلاء الذين تربطهم الولايات المتحدة اليها بسياسة منهجية قائمة على الفساد ، هذه السياسة التي اماط اللثام عنها ، في الاول من ايلول عام ١٩٦٥ ، رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو .

ومثال ذلك ان المعونة الاضخم قد منحت في افريقيا الى أسوأ العنصريين في جنوبي افريقيا . ان مصرف وزير المالية ديلون ، ريد وشوكنه ، هو مصرف الاستثمار لحكومة بريتوريا . وقد ارتفعت الاستثمارات الامريكية في جنوبي افريقيا من ٨٦ مليون دولار عام ١٩٤٣ ، الى ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ .

وان الشريك الهام الآخر في افريقيا هو البرتغال ، وهي آخر دولة استعمارية بصورة علنية وصريحة . وهكذا رفضت الولايات المتحدة ، مثلاً ، بناء الخط الحديدي بين روديسيا الشمالية وتنجنيقا ، لأنهـا معنية ــ من جراء ارتباطهـا بالبرتغال ــ بأن تمر جميع صادرات روديسيا الشمالية عن طريق انغولا .

وان تاريخ استثمارات الولايات المتحدة في امريكا اللاتينيـة هو تاريخ العدوان الدائم على السيادة الوطنية لهـذه البلدان ، وتاريـخ الاعتداءات الاقتصادية والعسكرية ، وتسليم

السلطة لأكثر الطغاة فساداً وخنوعاً .

ولقد فرضت الولايات المتحدة على الحكومات الخاضعة لها ، ضمانة لأمن استثمارات احتكاراتها وأرباحها ، تخفيض قيمة العملات الوطنية ، وتثبيت الأجور ، وتقييد الأعتمادات الممنوحة للصناعة والاستثمارات في القطاع العام ، والتنازل بأسعار بخسة للاحتكارات الأجنبية عن المشاريع المؤممة في بعض الأوقات ، و « عقود خدمة » متعددة مماثلة لعقود فرونديزي مع **ستاندرد اويل** .

وإذا شئنا الا نستشهد إلا بمثال واحد ، فان البيان المشترك الصادر عن البرازيل والولايات المتحدة عام ١٩٥٨ « يطالب بأن يضمن برنامج الحكومة البرازيلية المناهض للتضخم المالي تدابير من أجل انقاص النفقات الحكومية في جميع الميادين ، وانقاص اعتمادات بنك البرازيل ، وكذلك انقاص تمويل الخدمات العامة التي تشرف الحكومة عليها ، وذلك بفضل سياسة للاستثمار أكثر واقعية » .

ان انتهاكات على هذا القدر من الأثم بحق السياسة الوطنية واضراراً على هذا القدر من الخطورة ملحقة بجميع فئات الشعب الإجتماعية تؤدي بالولايات المتحدة الى عدم الاعتماد سوى على العناصر الأشد رجعية والأكثر فساداً . وليس من قبيل مصادفات التاريخ ان يكون من المحال ان نقع ، في بلدان امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا ، على حكومة وحيدة شريفة مناصرة لأمريكا . ذلك هو المنطق الصارم لمثل هذا المفهوم عن « المعونة » .

ويترتب على ذلك ، بالمنطق نفسه ، ضرورة تضخيم الأجهزة البوليسية والعسكرية حتى درجة فاحشة كي تفرض على شعوب بأسرها انظمة تحقد عليها : ان الجيش الأرجنتيني قد التهم ٥٠٪ من الميزانية الوطنية .

وتعاني الولايات المتحدة مصاعب متعاظمة أبداً في فرض سياستها الخاصة بالتدخل العسكري

على منظمة الدول الامريكية ضد كل محاولة لتقرير المصير الذاتي من قبل الشعوب .

وقد عمل المؤتمر العـــاشر لمنظمة الدول الامريكية المنعقد في كاراكاس في آذار عام ١٩٥٤ على تغطية سحق حكومة غواتيمالا في حزيران من السنة نفسها ، هـذه الحكومة التي تجرأت على ان تمس امتيازات **شركة الفواكه المتحدة** العاتية ، وعلى اقامة دكتاتورية عسكرية في خدمة **الشركة المتحدة** .

لكن الولايات المتحدة لم تنجح في آب عام ١٩٥٩ ، في سانتياغو في شيلي ، في انتزاع قرار بالتدخل الجماعي ضد كوبا .

كذلك استحال عليها في كانون الثاني عام ١٩٦٢ ،في« بونتادل استه » ، الحصول على قطع العلاقات الدبلوماسية وايقاف التجارة مع كوبا .

وفي آب عام ١٩٦٥ ، لم تتمكن الولايات المتحدة حتى من ان تعقد فيريودي جنيرو المؤتمر الذي كانت ترغب في الحصول منه على خلق قوة عسكرية دائمة للتدخل كان المفروض فيها ان تعمل ضد « سان دومنيك » بادىء الأمر ، وحين دعت بدلاً من هذا المؤتمر وزراء الخارجيـة الى الاجتماع في واشنطن ، فانه لم يتقـدم سوى وزيرين ، وزير البرازيل ووزيرباراغوي .

وفي الوقت ذاته ، أدان المؤتمر الثاني لمنظمة الديموقراطيين المسيحيين في امريكااللاتينية التدخل العسكري في سان دومنيك .

وفي الولايات المتحدة نفسها ، أعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية فيمجلس الشيوخ ، الشيخ فولبرايت ، في ١٧ ايلول عام ١٩٦٥ مايلي : « منذ بداية الأزمة قرر المسؤولون الأمريكيون ان الثورة لايجوز ان تنتصر بأي ثمن كان ... وكان الخطر الذي يهدد حيـاة الأمريكيين ذريعة أكثر منه سبباً من اجل التدخل العنيف من قبـل الولايات المتحدة ...

ان الولايات المتحدة قــد تدخلت كي تمنع انتصار قوة ثورية كان يعتقد ان الشيوعيين يسيطرون عليها . ولقد عكس هذا التدخل سوء فهم مؤسف لطبيعة السياسة المعاصرة في أمريكا اللاتينية » .

ان التعارض الأساسي بين حكام الولايات المتحدة وجميع شعوب امريكا اللاتينية يعود الى ان اولئك الحكام يتصرفون كما لو كانوا يعتبرون ان اي شعب يفقد بصورة آلية حقه في تقرير المصيرحالما يختار، ضد امتيازات الاحتكارات ، مجرد طريق الاستقلال والديموقراطية، فكم بالحري الطريق الثورية ..

وان رجلاً سياسياً معتدلاً مثل رئيس جمهورية شيلي المسيحي الديموقراطي أدواردو فرمي قد أعلن في باريس ، في ٧ تموز عام ١٩٦٥ : « نحن لسنا انصاراً لتشكيل قوة عسكرية دائمة ... اننا نقبل جميع التجارب مادمنا نعترف لجميع البلدان بالحق في تقرير المصير . وان كوبا لتشكل قسماً من امريكا اللاتينية ، وقد صوتت شيلي ضد طرد كوبا من منظمة الدول الامريكية » .

وان المثال الأكثر نموذجية وحدة ودموية للتنافر بين هذا الشكل من المعونة واستقلال الشعوب هو مثال فيتنام .

. وان جميع آليات التدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري التي حللناها حتى الآن قد لعبت فيها دورها بصورة نموذجية .

وكانت النتائج مرهقة .

فمن وجهة النظر الاقتصادية ، قادت « المعونة » الامريكية فيتنام الجنوبية الى الإفلاس والفوضى .

ان الاقتصاد الذي فرضته المعونة الأمريكيةعلى فيتنام الجنوبية يحمل جميع العلامات الفارقة لاقتصاد « الإستنزاف » الاستعماري القديم ، وقد زاد من خطورته الحرب والفساد .

وبالفعل ، فإن المعونة الأمريكية وتضخم النفقات العسكرية أبعد مايكونان عن المساهمة في تصنيع البلاد ، بل لقد انتهيا على النقيض من ذلك الى النتيجة التالية ، ألا وهي ان غالبية السكان مشغولون في أعمال غير منتجة . وهذا رقم واحد : من كانون الأول عام ١٩٥٤ حتى حزيران عام ١٩٥٦ ، ارتفع عدد المستوردين من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ !

وان الامتيازات الممنوحة للطفيليين لفائقة بحيث ان هوامش الربح الممنوحة للوسطاء قد تضاعفت : فمنذ عام ١٩٥٥ ارتفعت قرينة اسعار الجملة ثلاثين مرة بالمقارنة مع عام ١٩٣٩ ، بينما ارتفعت قرينة اسعار المفرق سبعين مرة .

اما نتيجة ذلك فهي ارتفاع الأسعار والتضخم النقدي ، يعني بؤس الجماهير .

ولم تساعد الاستثمارات الأمريكية في التطور الصناعي ، ذلك ان المعونة عسكرية في جوهرها : كانت معونة الدفاع تمثل ٩٩٪ من مجموع المعونة من عام ١٩٥٤ — ١٩٥٨ ، أما التعاون التقني فواحد بالمائة فقط .

ومما لاريب فيه ان معونة الدفاع لاتقتصر على الاسلحة والتجهيزات العسكرية : ان القسم الرئيسي من هذه المعونة يخدم في تأمين البضائع لفيتنام الجنوبية . ان حساباً بالدولارات يفتح في واشنطن ، وهذا الحساب يخصم بصورة مطردة مع المشتريات الفيتنامية ، والمستوردون الوطنيون يدفعون لحكومتهم بالقروش ، تلك هي آلية « اعتماد الطرف الآخر » .

وان نتيجة هذا النظام هو عجز رهيب في الميزان التجاري : ففي عام ١٩٥٧ ارتفعت الصادرات من فيتنام الجنوبية الى ٢٨١٩ مليون قرش ، والواردات الى ١٠١٠٤ ملايين

قرش . وان الميزانية لفي حالة مستمرة من عدم التوازن ايضاً ، وحتى في الفترة السلمية نسبياً ، من ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٨ ، كانت النفقات غير المنتجة تمثل ٨٠ ٪ من الميزانية وكان أكثر من نصف هذه النفقات يهرق على التسليح . ولقد ارتفعت النفقات العسكرية الى ٣٠٢٠٠ مليون قرش والمعونة الامريكية الى ٣٧٨٠٠ مليون قرش . ان المعونة الامريكية تولد العجز وتغذيه .

ولنضف ان قائمة البضائع التي تستطيع حكومة فيتنام الجنوبية ان تبتاعها لا تنظم من قبلها ، بل من قبل الادارة الامريكية للتعاون الدولي التي يحركها الاهتمام بتصريف البضائع الامريكية الفائضة . وهكذا فان استيراد السجائر والتبغ بمعدل ١٥٠—٢٠٠ مليون قرش سنوياً قد اضطر عدداً كبيراً من المزارعين في تاي - مينه وسادك وجيا - دينه الى هجران زراعتهم . كذلك اضطرت بعض المعامل الى تسريح عمالها . وفي النسيج الذي يمثل الصناعة الرئيسية في البلاد ، هبط انتاج القطن من ٢٦٠٠ طن الى ٥٠٠ طن منذ عام ١٩٥٧ . وتملك فيتنام الجنوبية ١٢٠٠٠ نول تبلغ قدرتها الانتاجية ١٠٠ مليون متر من النسيج ، لكن نصف هذه الانوال تعمل فحسب ، وقد هبط الانتاج الى ٦٠ مليون متر فقط .

ان الاستثمارات الصناعية الاميركية تنصب بصورة جوهرية على تحديث شبكة الطرقات وتطويرها ، وهي شبكة تخضع خطتها لمبررات ستراتيجية اكثر منها اقتصادية . وعلى أية حال ، فقد أوكلت الأعمال الى شركات امريكية : **كابيتال انجنيرنغ كوربوريشن وجونسون دريك اندبايبر** ، وهما المنتفعتان الرئيسيتان من المعونة الأمريكية . .

ان الوضع الاقتصادي الناجم عن المعونة الأمريكية يتسبب في فيتنام الجنوبية بما يتسبب به من عواقب في أمكنة اخرى : غضب الشعب وضرورة الاعتماد على المغامرين العسكريين والسياسيين الأكثر خنوعاً لأنهم الأشدفساداً ، الأمر الذي يؤدي ، مع حكومات

منقطعة كلياً عن شعوبها وغير محتفظة بالسلطة إلا بفضل القوة العسكرية الأمريكية ، الى تعاقب الانقلابات بسرعة فائقة كما هي الحال في امريكا اللاتينية .

ومن المفروغ منه ان الولايات المتحدة انتهت ، في مثل هـذه الظروف ، الى معارضة انتخابات تقرير المصير التي كانت معينة في عام ١٩٥٦ بموجب اتفاقات جنيف . ويشير الرئيس ايزنهاور في كتابه الى أسباب المعارضة الأمريكية لهذه الانتخابات ، فيقول : ان تقارير مخابراتنا بينت ان هوشي منه سيحصل ، اذا جرت هذه الانتخابات ، على ٨٠٪ من الأصوات في فييتنام الجنوبية وعلى أغلبية ساحقة في فييتنام الشمالية .

وهكذا لم يبق ، هنـــا كما في الأمكنة الأخرى ، سوى الاعتماد على الدكتاتورية العسكرية ، وسوى اعتماد القوة وحدها من أجل معارضة ارادة الشعب بأسره ، الى الجنوب والى الشمال من خط العرض ١٧ على حد سواء .

ولقد أعلن الشيخ الأمريكي واين مورس في ايار عام ١٩٦٥ ، في **ويد كوليج** في الاوريغون ، محدداً سياسة الإدارة الأمريكية في فييتنام ، هذه السياسة التي تنتهك بصورة منهجية حق الشعب الفييتنامي في تقرير المصير ، واتفاقيات جنيف ، وشرعة الأمم المتحدة ، فقال : « ان تقرير لجنة الشيوخ محشو بالشهادات المتوافقة التي تخلص الى النتيجـة التالية : ان ٨٠—٩٠٪ من رجال الفييتكونغ هم من الفييتناميين الجنوبيين لا الشماليين . وان ٨٠ — ٩٠٪ من الأسلحة المستولى عليها هي أسلحة امريكية وليست أسلحة من فييتنام الشماليـة او روسيا او الصين ...

« وفي الوقت الحاضر ، فاننا نجـد في فييتنام الجنوبية ، مقابل حوالي ١٥ مليوناً من السكان ، من ٥٠٠ — ٧٠٠ الف عسكري ... وماهي الأرقام التي تقدمها الينا الإدارة عن قوى الفييتكونغ العسكرية ؟ من ٢٥ — ٣٠ الفاً . ومن الذي يسيطر حالياً على أكثر من

٧٥٪ من مساحة فيتنام الجنوبية ؟ انه الفيتكونغ وليس الحكوميين » .

ولقد أضاف الشيخ مورس : « أجد بعض الصعوبة في فهم هذا الواقع ، ألا وهو أنه لابد من ٢٨٠٠٠ جندي أمريكي [1] من أجل التغلب على ٢٥ – ٣٥ الف فيتكونغي، في حين يعد جيش حكومة فيتنام الجنوبية مالايقل عن ٥٠٠٠٠٠ رجل ».

ويخلص مورس الى النتيجة التالية ، وهو يدرك عواقب هذه الحرب التي يجابه المرء فيها شعباً برمته : « مالم يتم اللقاء من أجل المفاوضات ، فان ثمة خطراً عظيماً في أن تصبح الولايات المتحدة أكبر خطر يهدد السلام العالمي . وإذا واصلنا سلوكنا الحالي في فيتنام الشمالية ، فان هذا السلوك سيؤدي بنا الى الحرب فيما أعتقد » .

ذلك هو تداخل الاستعمار الجديد :إنه يفرض بادىء الأمر البؤس والإذلال والعبودية والتشوه الانساني على شعوب البلدان المتخلفة ، ومن ثم ينفذ على الآفاق الأعم الخاصة بالحرب والدمار الشامل .

وعلى أية حال ، فليست الشعوب في البلدان الصناعية هي التي تنتفع من هذا الاستغلال بل الاحتكارات وحدها .

أولاً – لأنه إذا كانت أرباح هذه المبادلات غير المتكافئة تعود إلى الاحتكارات وحدها ، فان العجز التي تعاني منه البلدان المدينة لابد من تغطيته بصورة جزئية، كيما تستمر الآلة في الدوران ، بالقروض من الدولة السائدة ، يعني بزيادة الضرائب .

ثانياً – لأن أسعار الشراء المخفضة للمواد الأولية لاتؤدي بالضرورة إلى سعر منخفض

---

(١) كان يتحدث في أيار عام ١٩٦٥! أما اليوم،فيجب أن نضرب هذا العدد بعشرين

للمبيع ، وذلك من جراء الضرائب المفروضة على الاستهلاك . وفي ١٣ حزيران عام ١٩٦١ ، أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية ، أوضح السيد لومينيان ، عضو لجنة السوق المشتركة ، بكل صواب أن هذا النظام من الضرائب « يمثل بقايا مفهوم استعماري لا يمكن الدفاع عنه ». ذلك أنه يعود الى « اقتطاع عشر من المنتجين البائسين للبلدان الأقل تطوراً ، هذا العشر الذي يغذي ميزانيات الدول الأوروبية الصناعية والمزدهرة » . وتقـــدر اللجنة مجموع الضرائب المقتطعة في أوروبا على البن والموز بحوالي ٢٠٠ مليون دولار .

وهكذا فان أرباح الاستعمار الجديد تعود الى الاحتكارات وحدها ، اما النفقات فيدفعها المكلف في صورة ضرائب والمستهلك في صورة رسوم . وبالتالي فان ماتم الاتفاق على تسميته ، في ميزانيات البلدان الصناعية ، معونة الى البلدان النامية ، هو في حقيقة الأمر ضريبة تدفعه البلدان التي تتلقى المساعدة والشعب في الحاضرات الى الشركات المالية . وعلى هـذا الغرار ، فإن الاحتكارات تستثمر في وقت واحد البلدان المتخلفة وشعوبهـــا الخاصة . وما أكثر ما كان ماركس على حق حين كتب يقول ان الشعب الذي يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون شعباً حراً .

* * *

- ٢ -

رأسمالية الدولة الاحتكارية والتناقضات الاقتصادية الجديدة

ان التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي ، بين إنتاج يتعاظم بفعل المنافسة وتملك خاص ومتفاوت حتى درجة بعيدة للثروات المنتجة . إذ يؤدي الى زيادة الانتاج دون انقطاع ويحد في الوقت نفسه من السوق الداخلية — وهو تناقض ابعد ما يكون عن التضاؤل مع رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل يتفاقم على النقيض من ذلك — لا يؤدي الى الاستعمار الجديد فحسب ، بل يؤدي حتى في البلدان الأكثر تطوراً صناعياً الى تباعد متزايد بين الإمكانات التقنية واستخدامها الإقتصادي والبشري .

وانه من قبيل تشويه الواقع إقامة التعارض بين « الأمم الغنية » و « الأمم الفقيرة ». وإذا كان صحيحاً ان ٥٤ ٪ من سكان العالم لا يتقاسمون سوى ١٦ ٪ من الثروات المنتجة في هذا العالم ، فلا يجب ان نستنتج من ذلك اننا امام كتلتين متجانستين: ان امير الكويت والملاكين العقاريين الكبار في افريقيا واميركا اللاتينية وآسيا ، والمقاولين وعملاء الترانزيت الأميركيين الجنوبيين ، المتعاونين مع الولايات المتحدة ، ينتسبون جميعاً الى بلدان متخلفة ، لكنهم ليسوا كذلك في حقيقة الأمر . وبالمقابل فان الملايين العشرة من العبيد في الولايات المتحدة والعمال الزراعيين في صقلية او عمال المناجم الغاليين ، اوحتى اولئك الثلاثين بالمائة

من المأجورين في فرنسا الذي يكسبون وفقاً للاحصاءات الحكومية اقل من ٦٠٠ فرنك في الشهر ، ينتسبون الى بلدان غنية ، لكنهم ليسوا كذلك في حقيقة الأمر .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية ، لما تبذله من محاولات من اجل التغلب على تناقضات الرأسمالية الأساسية ، قد اطالت من دون ريب من بقاء النظام من دون ان تمكنه من نمو متواصل ومتناسق . ولقد استطاعت ان تبطىء من الإتجاه الى الركود الطويل الأمد من دون ان تحذفه . فمنذ ظهور الإحتكارات الكبرى في الولايات المتحدة ، من نهاية حرب الإنفصال حتى ايامنا الحاضرة ، هبط معدل نمو الدخل بالنسبة الى الفرد من السكان لكل مرحلة من خمس سنوات من ١٣٫٥ ٪ الى ١١٫٣ ٪ [1].

ان الكابح الرئيسي في وجه النمو هو بالضبط قانون الربح الرأسمالي: فمتطلبات الحد الأقصى من الربح تتضمن كبحاً للأجور ، وبالتالي لحجم الإستهلاك بحيث اننا نواجه ، عند غروب النظام الرأسمالي، القضية التي طرحها هذا النظام في صباه: ان آدم سميث والاقتصاديين المدرسيين الكبار قد حللوا بصورة رائعة شروط التقدم الإقتصادي. وحين دحضوا موضوعات التجاريين والفيزيوقراطيين ، واقاموا المبادىء الأساسية لنظام قمين بالتقدم بالإنسانية ، فقد اقاموا البرهان الذي لا يدحض على انه يجب تدمير جميع بقايا النظام الإقطاعي ونظام الطوائف العمالية القديم كيما يفسح مجال الإزدهار الطليق امام الرأسمالية الوليدة بفضل المنافسة الحرة . وانه لفي مقدرتنا اليوم ، بالإعتماد على طريقة التحليل التي يطبقها ماركس، ان نقوم ببرهان مماثل . ان نمو العالم نمواً اقتصادياً وبشرياً يتطلب حالياً الإنفصال ، في مبدئه بالذات ، عما اصبح العقبة الرئيسية في سبيل ذلك النمو ، اقصد الرأسمالية المتعفنة في صورة رأسمالية الدولة الاحتكارية .

ومن المفروغ منه انه لا يمكن البحث عن حل بالرجوع القهقرى . لقد شكلت

«١» س٠ كوزنيتس : **الدخل الوطني** ، ص :٥٤ ٠

الاحتكارات ، قبل أكثر من قرن من الزمن ، عاملاً تقدمياً يساعد على التنمية الاقتصادية وتطور التقنية والعلم . ولقد كتب لينين يقول : « إذا كانت الاحتكارات تعوق التقدم في الوقت الراهن ، فهـــذا لايعني أنه ينبغي الدفاع عن المنافسة الحرة التي ماتت حين ولدت الاحتكارات » .

بيـد أن هذا النظام يؤدي اليوم الى تبذير للامكانيات البشرية التي خلقها التطور العلمي والتقني : إنه يولد تكاثراً عملاقاً ليس للمصاريف غير المنتجة فحسب (وبالخاصة السباق الى التسلح) ، بل كذلك للوظائف الطفيلية التي لاتسهم في التقدم الانساني ، بل في السعي الى الربح فحسب :مثال ذلك تضخم الجهاز الاعلامي والوسطاءالمكلفين بفتح أسواق التصريف .

انه يستتبع تبذيراً هائلاً بفعل التنظيم اللاعقلاني للجهاز الانتاجي ، هـذا التنظيم الذي لا يمكن أن يؤدي الى تخطيط قومي حقيقي ، يتوجه بحاجات الانسان الحقيقية ، بل يؤدي الى خطط ليست هي سوى حصيلة مطامع الاحتكارات الكبرى التي تعكس نسبة القوى ما بينها ، وهي حصيلة يظل توازنها مؤقتاً وعابراً بصورة دائمة .

وبالخاصة فانه عاجز ، من جواء مبدئه بالذات ، عن تحقيق الاستخدام الكامل لعمل البشر أو الانتفاع الاقصى بالامكانيات التقنية .

وفيما يتعلق بالاستخدام الكامل ، فليس المقصود فوضى الأزمات الكبرى فحسب . (وإذا أردنا أن نقدم مثالاً على ذلك ، فان لجنة احصاءات الاستخدام التابعة لوزارة العمل في الولايات المتحدة قدرت ان الحجم الاجمالي للاستخدام الضائع يبلغ في هـذا البلد وحده ، بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٨ ، قرابة ٤٣٤٣٥٠٠٠ انسان سنوياً !) إنه ليفوق ذلك اهمية مطلب البطالة الدائمة ، هذه البطالة التي يعتبرها رأس المال حسنة كبرى ، لأن الوجود الدائم لهذا « الجيش الصناعي الاحتيـاطي » كما كان ماركس يقول يمكن ، بفضل المنافسة في

سوق العمل ، من ممارسة ضغط ، « ناجع » على الاجور . إن عقيدة ارباب العمل في هـذا الموضوع تعبر عنها بكل وضوح احـــدى الصحف التي تمثل على افضل صورة مصالح رجال الاعمال الامريكيين : « حين يكون نقص الاستخدام واطئاً جداً تفقد اليد العاملة مرونتها . وحين يكون عدد العاطلين عن العمل دون المليونين ، فان اليد العاملة غير المؤهلة نفسها تظل نادرة . ويحتفظ المستخدمون بجميع عمالهم المؤهلين وتحتل النقابات إذن مركزاً قوياً في المفاوضات بخصوص الاجور . ومن المؤكد انه يمكن الحصول بعد على عمال للاستخدام ، لكن بأي ثمن ! إن الضمانة الفضلى ضد التضخم هي من دون أدنى ريب الابقاء على منطقة من نقص الاستخدام الفعلي . هذا رأي قاس ، لكنه لا يدحض [1] » .

إن جميع الرسائل الموجهة من رؤساء الولايات المتحـدة على وجه التقريب بخصوص حالة الاتحاد تعيد الى الأذهان هذه القاعدة الذهبية الحقيقية : إن رقمـاً يقارب ٤ ملايين من العاطلين عن العمل يجب ان يعتبر مستحسناً ، وإن تجاوز هذا المستوى حتى درجة كبيرة يصبح أمراً خطيراً ، بيـد أن الهبوط دون ذلك لا يعتبر أمراً مناسباً من أجل الأعمال .

وهكذا فان تبذير أعظم الثروات البشرية ، عمل الانسان ، هو شـيء لاصق بالضبط بقانون قائم على أساس الربح .

ومن المؤكد أن هذه الحقيقة تنطبق على جميع البلدان الرأسمالية .

وتستقرفرنسا الحالية بصورة دائمة في هذا المنظور : إن أنظمـة آب عام ١٩٦٧ ، إذ تحسن بصورة أكيدة نظام الاعانات المخصصة للبطالة ، تشكل ترتيباً جعلته تقديرات الخطة الخامسة أمراً ضرورياً ، ألا وهو وجود بضع مئات من آلاف العاطلين عن العمل .

«١» صحيفة بوزنيس ويك ، عدد ١٧ ايار ١٩٥٢ .

تلك « فرصة للربح » أفلتت من يد الانسانية ، لكنها ليست الفرصة الوحيدة التي يضيعها قانون النظام الرأسمالي بالضبط ..

إن هذه القوة الحاسمة الاخرى ، ألا وهي التقدم التقني، لا يمكنها في إطار النظام الرأسمالي أن تبلغ فعاليتها الكاملة. وفي هذا المجال أيضاً ، فليس المقصود هو تلك الفترات من الأزمات فحسب ، أو تلك الشهادات الخاصة بالاختراعات التي اشتريت حتى لا تطبق مطلقاً . إن القوانين الأساسية هي تلك القوانين التي تمارس فعلها في اوقات الأزمات وحدها .

إن النظام الرأسمالي، في المرحلة الراهنة من تطوره ، لا يمكنه ان يضمن انطلاقة قصوى للتقدم التقني سواء بفعل المنافسة أم بفعل الاتفاقات التي تحد من تأثيرها .

ولنأخذ مثالين فاصلين يوفران برهاناً قاطعاً .

أما أن المنافسة لا تؤدي بالضرورة الى التقدم التقني ، فهذا ما تبينه صناعة السيارات الامريكية . وان هذا المثال يشكل دليلاً ساطعاً أولاً لأن المنافسة هنا قد بلغت حدها الاعلى بفعل ان مجموعتين كبيرتين فحسب تتواجهان ، وان السوق هي أوسع سوق ممكنة في الوقت الحاضر. ولكن المنافسة، في شكلها الأكثر « نقاء » ، لم تكن حتى في هذه الحال المحظوظة ، المثالية ، حافزاً للتقدم التقني ما دامت صناعة السيارات الامريكية ، التي تملك أقوى الوسائل تحت تصرفها ، لم تكن في أصل أي من المبتكرات التقنية الاربعة الرئيسية لما بعد الحرب : الكابح ذي الاقراص ، والبخ المباشر ، والتعليق المائي الهوائي ، والمكبس الدوراني .

وليس الاثبات المعاكس بأقل بياناً من ذلك . فمن عام ١٩٣٧ الى عام ١٩٤٠ ، عمد احتكاران من اكبر الاحتكارات في العالم : ا . غ فاربن وستاندرد اويل ، الى القضاء باتفاق مشترك على صناعة المطاط الصناعي « بونا » في الولايات المتحدة ، وذلك حتى لا ينافس

مادة « نيوبرين » التي ينتجها احتكار دوبون [1] .

وان مصدراً ثالثاً للتبذير نتائجه هائلة وان كان يصعب احصاؤها بالأرقام هو الاتجاه العسكري في جوهره الذي يتخذه البحث . ويكفينا ان نعيد الى الاذهان ان الاعتمادات المخصصة في فرنسا للبحث العسكري تفوق مرتين الاعتمادات المخصصة للبحث ذي الاغراض السلمية والخلاقة وغير المدمرة ، هذا اذا اقتصرنا على ارقام الميزانية وحدها .

أما أن البلدان الرأسمالية تصرف وسطياً من أجل تهيئة الدمار مبالغ أكبر عشر مرات مما تصرفه من أجل بناء مستقبل العالم ، فان هذا وحده يشكل قرينة على اللاعقلانية الأساسية التي يتصف بها النظام الرأسمالي .

بيد أن الأرقام الخام الخاصة بالتبذير بالمقارنة مع امكانية الانتاج التي يملكها النظام لأعظم بياناً من ذلك : واذا تركنا جانباً فترات الأزمة ، فان مؤسسة بروكنغ تقدرأن المنشآت الصناعية كانت تشتغل بنسبة ٨٠ — ٨٣ ٪ من امكانيتها في فترة الأعوام ١٩٢٥ — ١٩٢٩ [2] » . وفي فترة الإزدهار لعام ١٩٥٢ ، كانت الصناعة الامريكية تعمل بنسبة ٥٥ ٪ من قدرتها فقط [3] .

ولذا فانه حين يوضح السيد فوراستيه [4] أن توزيع الأرباح الرأسمالية (حوالي ٥ ٪ من الدخل الوطني الفرنسي) لن يجلب أي تغيير أساسي في مستوى حياة الشغيلة الفرنسيين ،

«١» وندل بيرج : **الكارتلات ، هذا التحدي لعالم حر** ، ص : ٧ · كذلك ستوكنغ وواتكنز : **الكارتلات تعمل** ،ص ١٠٨ ــ ١١٣ ·

«٢» ج· شتندل : **النضوج والركود في الراسمالية الامريكية** ، اكسفورد ١٩٥٢ ، ص : ٣١ ·

«٣» لويس هـ· روب : **الطاقة الصناعية واستخدامها** ، ١٩٥٣ ، ص:٣١٨ــ٣٢٥ ·

«٤» جان فوراستيه : **لماذا نعمل ؟** ،سلسلة « ماذا أعرف ؟» ·

فانه يشوه معنى الاشتراكية : فالاشتراكية لا تقوم في تقاسم أرباح (معتوف بها ومسجلة في الحسابات بعد تغطيتها في مختلف فروع الاستثمار والاحتياطي) ، بل في نظام لعلاقات الانتاج يضع حداً لهذه التبذيرات التي تتجاوز حتى درجة بعيدة نصف الدخل الوطني .

إن تحليلاً حسياً يمكن من تبيان لاعقلانية النظام الرأسمالي وإظهار إنه لايمكن حل أية مشكلة على الاطلاق بمجرد تهذيبه . إن مبدأه بالذات ، القائم على الربح ، هو الذي يجب ان يوضع موضع الشك . إن تلميذة انكليزية لكينس ،السيدة جوان روبنسون ، قدكتبت تقول بقدر كبير جداً من العمق ، وبشيء كثير من الدعابة : « إن كل حكومة تملك في الوقت الحاضر الارادة والقدرة على حل جميع مصاعب النظام الرأسمالي تملك في حقيقة الأمر الارادة والقدرة على القضاء عليه ، في حين ان الحكومات التي تملك القدرة على الحفاظ عليه لا تملك الارادة من اجل معالجة نقائصه [1] » .

ان المشكلة هي في واقع الأمر مشكلة طبقية ، وإننانصادف من جديد، على الصعيد الاجتماعي ، نفس القيود التي تحد النظام الرأسمالي والتي صادفناها على الصعيد الوطني .

ولننطلق من حقيقة قاسية : في عام١٩٦٥، بعد خمس سنوات من الإزدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة ، يملك ٣٨ مليون شخص ، يعني امريكياً واحداً من كل خمسة أمريكيين ، دخلاً عائلياً دون الحد الأدنى الحيوي الذي هو ٣٠٠٠ دولار سنوياً .

وفي فرنسا في عام ١٩٦٧ ، نجد أن قرابة ٤ ملايين من العمال من اصل ١٣ مليوناً يكسبون أقل من ٦٠٠٠٠ فرنك قديم شهرياً. ان انتاجية العمل زادت خلال عشر سنوات ، منذ عام ١٩٥٧ ، بنسبة ٥٠٪ ، كما زاد الانتاج الاجمالي بنسبة ٦٠٪ ، بيد أن الدخل

---

(١) جوان روبنسون : **المذكرات الاقتصادية** ، كانون الاول ١٩٦٣ ، ص ٦٩٣ .
وقد أورد الفقرة باران في :**الاقتصاد السياسي للنمو** ، ماسبيرو ١٩٦٧ ، ص : ١٧٩ .

الخام المتوسط للشغيلة انخفض بمجموعه من ١ الى ٤ ٪ وفقاً لاحصاءات وزارة العمل ، وذلك بالخاصة من جراء تنزيل الاعانات العائلية وزيادة الضرائب .

ان مناظرة نظرية عنيفة قامت بين الشيوعيين وخصومهم ، قبل عشر سنوات ، بعد صدور دراستين لامعتين لموريس توريز عن افقار الطبقة العاملة ، في أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٧.

وفيما وراء جميع تقلبات المناقشة ، فان قضية اساسية قد طرحت : أصحيح أن جزءاً متعاظماً أكثر فأكثر من حياة الشغيل تلتهمه وضعيته بوصفه مأجوراً لرأس المال ؟[١].

لقد بين ماركس انه « من طبيعة الانتاج الرأسمالي ان يقصر حصة المنتج على ما هو ضروري من اجل الابقاء على قوة عمله[٢] » .

ولقد تنبأ أيضاً بأن التقدم التقني للانتاج ، في النظام الرأسمالي ، سيؤدي الى استثمار متعاظم للشغيلة ، كي ينتهي الى هذه النتيجة : « مهما يكن معدل الأجور ، **أكان مرتفعا أم واطئا** ، فلابد ان يتفاقم شرط الشغيل بقدر ما يتراكم رأس المال[٣] » .

ويترتب عن هذا البرهان الذي وضعه ماركس :

١ - إن الافقار ، من جراء القانون الأساسي المجتمع الرأسمالي ، هو قانون صالح ما استمر النظام الرأسمالي قائماً ، ولن يتلاشى إلا معه .

٢ - إن قانون الافقار لايتوقف على تطور الاجور فحسب ، بل هو يظل ساري المفعول

«١» انظر روجيه غارودي : « الاسس النظرية لقانون الافقار » ، **دفاتر الشيوعية** ، كانون الثاني عام ١٩٦١ ، ص : ١٧ .

«٢» ماركس : **رأس المال** ، المجلد السادس ص : ٥١ .

«٣» المصدر نفسه ، ص ٨٧ - ٨٨ .

كما يقول ماركس ، « أكانت الاجور مرتفعة أم واطئة » . ولا يتأثر العامل على مستوى الاستهلاك فحسب ، بل هو يتأثر بصورة اساسية على اعتباره منتجاً . وإنه « ليفقر » بهذه الصفة في المحل الاول ، وليس ما تبقى سوى نتيجة لهذا الافقار الانساني الاساسي .

٣ – إن الحاجات التي لم تتم تلبيتها ، سواء في الانتاج أم في الاستهلاك،هذه الحاجات التي تحدد ذلك « الافقار » ، ليست هي مجرد حاجات طبيعية ، بل حاجات « محددة تاريخياً » . أولاً على مستوى الانتاج : يقول ماركس [١] : « ان قيمة قوة العمل تتشكل من عنصرين احدهما جسدي خالص والآخر تاريخي واجتماعي [٢] » .

وليست الاجور الحالية وحدها هي التي تقف حجر عثرة في سبيل « التكاثر الموسع » لقوة العمل . بل مجمل التنظيم الاجتماعي للثقافة والحاجات في البلدان الرأسمالية ، ذلك أن التقدم التكنولوجي يتطلب أن يتوفر للعامل، فضلاً عن وسائل الغذاء والسكن واللباس ، امكانية توسيع أهليته الحرفية وثقافته الامر الذي ينطبق على أولاده بصورة أعظم من ذلك،تلبية للحاجات الطويلة الأمدالخاصة بالصناعة . ان الاستثمارات الثقافية المخصصة من قبل أرباب العمل والدولة لأبعد ما تكون عن التجاوب مع هذا المطلب ، ومع ذلك فالأمر لا يتعلق بطمع ينطوي عليه العامل أو حاجة ذاتية يتوق الى إرضائها ، بل تلك ضرورة موضوعية صارمة يمليها النمو الاقتصادي في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين .

إن إفقار الطبقة العاملة هو بادىء الأمر إفقار نسبي ، يعني أن الفارق يتعاظم في الدخل الوطني الاجمالي بين الحصة التي تعود الى رأس المال والحصة التي هي من نصيب

«١» ماركس : **الاجور والاسعار والربح** ، ص ١١٠ .

«٢» المصدر نفسه ، ص : ١١٠ . كذلك **رأس المال** ، المجلد الاول ص : ١٧٤ : « تحتوي قوة العمل ، من وجهة نظر القيمة ، على عنصر أخلاقي تاريخي ، وهذا ما يميزها عن البضائع الاخرى » .

العمل . وإنه ليمكن قياس هذا الافقار النسبي بدقة رياضية . ففي الولايات المتحدة كانت حصة الرأسماليين من الدخل الوطني تبلغ ٤٦٪ عام ١٩٣٨ ، وقد ارتفعت الى ٥٨٪ عام ١٩٥١ . وهذا يعني أن حصة الشغيلة في الفترة نفسها هبطت من ٥٤٪ الى ٤٢٪ . وفي فرنسا هبطت حصة الاجور في الدخل الوطني من ٤٥٪ عام ١٩٣٨ الى ٣٠٪ عام ١٩٥٢ .

بيد ان القانون المطلق للافقار، الذي درسه ماركس ، ينطوي على مغزى اعمق . فقد اوضح ماركس ان افقار الشغيل لايتوقف على كون اجره أعلى او أخفض: انه لايتوقف فقط على الحقيقة التالية ، ألا وهي ان العامل هو بالنسبة اليهم مستهلك غير محظوظ . ان افقاره مرتبط بادىء ذي بدء بصفته **كمنتـــج**.

ان الافقار في مظهره العام هو ضياع متعاظم للعامل في عمله وفي حياته الشخصية بذلك المعنى الدقيق الذي يعطيه ماركس لهذه العبارة . ان العامل يشوه اكثر فأكثر في عمله بالذات ، يجرد من خاصيته الإنسانية بالخاصة ، ذلك ان عمل الشغيل القطعي يفرغ اكثر فأكثر من محتواه الإنساني كي يصبح عمـــلاً تكرارياً وآلياً خالصاً بقدر مايحشر الذكاء الإنساني في الآلات بصورة متعاظمة .

ان حقيقة أن العامل ، في الظروف الراهنة ، يجرد اكثر فأكثر من ذلك النصيب من الفعالية الشخصية والإبداع في العمل تتظاهر في التحول الطارىء على مفهوم التعب الصناعي بالذات . ان هـذا التعب هو تعب عضلي أقـل من ذي قبل ، وتعب عصبي أكثر من ذي قبل ، تعب يخرب المراكز العصبية العليا .

وتعطي السيدة بييريت سارتان في مؤلفها عن **التعب الصناعي** عناصر احصائيـة ذات مغزى عميق عن التحول الذي يتم في ظروف العمل فيمنتصف القرن من جراءالتحولات

التكنولوجية الجارية [1] . ففي عام ١٩٥٦ ، كان ٣٠ — ٤٠ ٪ من ملاك معامل فيليبس في اندهوفن في هولندا يشكون من اضطرابات عصابية ، وكان هناك ٤٨٪ من الأشخاص الذي يشكون من اضطرابات نفسية عصبية في معامل فيات في تورين منذ عام ١٩٤٨ وفي فرنسا ، من ١٩٤٨ الى ١٩٥٥ ، ارتفعت الإجازات الطويلة الأمد من أجل الاضطرابات الذهنية بنسبة ٨٥٪ في مصلحة البرق والبريد والهاتف . ويقدر الدكتورسيفادون ، رئيس أطباء المستشفيات النفسانية في مقاطعة السين ، ان عدد الشغيلة الذين يشكون من الاجهاد في جملتهم العصبية يبلغ ٤٠٪ ، وذلك عام ١٩٥٦ . وانه ليمكن قياس التلف المترتب عن تسارع انساق العمل حين تطلق منظمة اصحاب العمل الفرنسيين حملة لزيادة الانتاجية : ففي مقاطعة السين تضاعف عدد الأمراض الذهنية في سنة واحدة (١٩٥٤ — ١٩٥٥) فارتفع من ١٠٥٠٠ الى ٢١٠٠٠ . ويقدر البروفسور بيدوليفر أن عدد الأمراض الذهنية في فرنسا بأسرها قد ازداد أربع مرات من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٩ .

وان عدد حوادث العمل ليتعاظم باستمرار من جراء هذا الاهتزاز العصبي: ٦١٩٠٠٠ حادثة عام ١٩٣٨ مقابل ١٢٢٩٤٠٠ حادثة عام ١٩٥٨ . وفي معامل ستروين في باريس ، عام ١٩٦٠ ، يقدر متوسط العمال الجرحى يومياً بحوالي ٦٠٠ عامل .

إن هذا التشوه اللاحق بالإنسان على صعيد الانتاج يتكرر على صعيد الاستهلاك : وان السبب في ذلك هو ان الإنسان بوصفه انساناً ، يعني بوصفه شغيلاً ، لايصادف في شغله شروط ازدهاره الانساني ، وبادىء ذي بدء إرضاء تلك الحاجة الأولية الانسانية بالخاصة ، الا وهي أن يكون مبدعاً بفعل تحديد أهداف واسلوب تسيير عمله ، وكذلك وسائل هذا العمل وتقدمها ، وان حاجاته بوصفه مستهلكا لاتفتقر إلى تلبيتها وارضائها كميا فحسب ،

«١» بيريت سارتان : **التعب الصناعي** ، منشورات ساديب ، عام ١٩٦٠ ، ص: ٤٥ — ٥١ .

بل هي لاترتفع كيفيا الى ذلك المستوى الذي يمكن أن يكون في الوقت الراهـــن في متناول الجميع بنتيجة تطور العلوم والتقنيات والانتاج .

ولقد أعطيناعن الافقار ، منذعام ١٩٦٠ ، هذا التعريف: **فارق متزايد بين الحاجات المحددة تاريخيا للشغيلة وامكانية ارضائها**(١) •

وإذا كان صحيحاً أن حصة متعاظمة من حياة الإنسان الانسانية بالخاصة، من حاجاته البشرية ، تسلب منه نتيجة عمل النظام الرأسمالي ، فان هذا يجري على صعيد الاستهلاك وعلى صعيد الإنتاج على حد سواء .

ولما كان العمل هو جوهر الإنسان ، فان جميع الضياعات تبدأ على صعيد الإنتاج كما بين ماركس . وقد رأينا ان الانسان يخلق لنفسه حاجات جديدة ، يخلق ذاته بصورة مطردة مع انتاجه . ان هذه الموضوعة المصاغة بكل وضوح منذ **مخطوطات عام ١٨٤٤** قد « اكتشفها » عام ١٩٥٧ جون ك . غالبرايت الذي يجعل منها مفتاح كتابه « **عصر البحبوحة** » . وانه يمكننا انطلاقاً من هنا أن نفهم قضايا المجتمعات المسماة « مجتمعات الإستهلاك » و « النموذج الانساني » الذي تقترحه علينا -- أو بالأحرى الذي تلزمنا به إلزاماً .

إن احدى الخصائص الأساسية للرأسمالية هي أن تجعل من الإنتاج غاية في ذاته . فلما كان الهدف الأخير الذي يتوخاه النظام هو انتاج القيمة الفائضة ، فان « قانونه المحايث والقهري » هو « الانتاج من أجل الانتاج ، دونما هوادة أو رحمة (٢) » .

---

(١) روجيه غارودي : « الاسس النظرية لقانـــون الافقار » ، **دفاتر الشيوعيـــة** ، كانون الثاني عام ١٩٦١ ، ص :١٣ ـ ٣٧ •

(٢) **رأس المال** ، المجلد الثالث ، ص : ٣٢ •

ولما كان الانتاج يتسارع ، فإنه يصبح من الضرورة بمكان إقناع عامـــة الناس بأن يشتروا هذه المنتجات بصورة متزايدة السرعة أيضاً . ولما كانت المنتجات المصنوعة بكميات أعظم هي المنتجات التي تؤمن الأرباح الأكبر لصاحب وسائل الانتاج ، فإنه يبقى إذن ان يشرط الشاري ، بفعـل حملات المبيـع والدعاية ، بحيث يرغب في المنتجات التي هي أكثر ربحاً بالنسبة الى ذلك الذي صنعها . وهكذا فإن هذا النظام يولد تكاثراً للحاجات هو بالفعل تكاثر فوضوي ، سرطاني ، لاعلاقة له مطلقاً بمتطلبات التطور المتناسق للانسان بوصفه شغيلاً، بوصفه مبدعاً واعياً ، بل يتم وفقاً لمتطلبات الربح الرأسمالي من دون أي شيء آخر .

عندئذ يجري الانقلاب الأشد مأسوية في التاريخ الانساني ، كما تنبأ ماركس في قول شهير : « لايخلق الانتـــاج موضوعاً من أجل الذات فحسب ، بل يخلق أيضاً ذاتاً من أجل الموضوع[1] » . .

واننا لنصادف مبدأ هذا الإنقلاب في مبدأ علاقات الإنتاج الرأسماليـة بالذات ، وهو ما اشار اليه برونو ترانتان في ايطاليا واندريه غورز في فرنسا بالإستناد الى تحليل ماركس : « المستهلك المضيع هو ذلك الفرد الذي يعكس في حاجاته الإستهلاكية ضياعه بوصفه عاملاً في الإنتاج ... ان المستهلك المكتل والمنفعل الذي يتطلبه الإنتاج الرأسمالي كيما يستطيع ان يخضع الإستهلاك لا يخلقه من هنا وهناك ، كما يزعم في كثير من الأحيان ، بفعل الدعاية والموضة و « العلاقات الإنسانية » ؛ ان الأمر على النقيض من ذلك ، إذ هو قـد ولده سلفاً على صعيد علاقات الإنتاج وعلاقات العمل ... وبما ان الشغيل لا يجد نفسه « في بيتـه » ، في « عمله » ، وبما ان هذا العمل الذي هو موضع الإنكار بوصفه فعالية خلاقة قد اصبح مجرد وسيلة من اجل إرضاء الحاجات ، فان ذلك هو السبب في ان الفرد تجتث منـــه

«١» ماركس : **اسس نقد الاقتصاد السياسي** ، منشورات انتروبوس ، ١٩٦٧ ، ص : ٢١ .

حاجاته الخلاقة والفاعلة ، فلا يصادف بعد الآن سيادته الا في انعدام العمل ، في ارضاء حاجات منفعلة ، في الإستهلاك [1] » .

وان سوق التصريف المثالية بالنسبة الى الإنتاج الرأسمالي هي انتاج وسائط الدمار : التسليح .

وفيما عدا هذا الهدف الذي يتوخاه الإنتاج يبقى لدينا الإستهلاك العام او الخاص ، والفارق بين كليهما مذهل في الولايات المتحدة بصورة مخصوصة ، مما يحدو بغالبرايت الى القول : « ان الفقر الذي اصبنا به في خدماتنا العامة يشكل تضاداً مؤثراً بصورة متزايدة باستمرار مع غزارة انتاجنا الخاص [2] » .

وبالفعل فان اللعب الفوضوي لقانون الربح، اذ هو يوجه الإستثمارات بصورة موقوفة على المردود وحده ، قد ادى الى النتيجة التالية : « ان الإقتصاد مركز على المقولة الأقل منفعة للحاجات الإنسانية » [3] . ففي مجتمع يملك هذه الآلية المتقنة من أجل خلق الحاجات بصورة مصطنعة يشكل استثمار الغرائز البدائية التي ينطوي الفرد عليها عملية ذات مردود اكثر فورية من الخدمات العامة العاملة على تكوين الإنسان : انه لأكثر مردودية ان تستثمر الأموال في ملاهي الرقص العاري منها في تشييد المدارس ، وفي تجارة المخدرات منها في بناء الملاعب الرياضية . إن هذا التضاد بين الثروة الخاصة وتفاهة النفقات العامة يشكل سمة مميزة للانحطاطات الكبرى: كان ترف المساكن الخاصة يتناقض بصورة صارخة مع تعفن الهياكل في فترة انحطاط المدينة الإغريقية ، وكذلك في مرحلة تدهور الحضارة

«١» اندريه غورز : **الاشتراكية الصعبة** ،مطبوعات سوي ١٩٦٧ ، ص ٣٧ .

«٢» جون ك . غالبرايث : **عصر البحبوحة** ، كالمان ،ليفي ، ١٩٦١ ،ص: ٢٨٦ .

«٣» المصدر نفسه، ص : ٢٦٧ .

الرومانية في وقت لاحق . وان شهادة غالبرايت ، على الرغم من اقتصـــارها على الوصف وحده من دون الصعود مطلقـــاً الى الأسباب العميقة ، لتظل مؤثرة جداً : « في جماعية الخدمات العامة فيها قد تجاوزها الإستهلاك الفردي ... لا تتبارى المدارس مع التلفزيون والسينما ، ان ابطال الأفلام المشكوك فيهم من دون المعلمين هم الذين يصبحون معبودي الطفولة . ان المجلات المزلية ، والكحول والمخدرات ، والسكاكين القاطعة الحد ، تشكل جزءاً من زيادة الإنتاج [1] » . واننا لنصادف الملاحظة نفسها عند ويلترليبان : « لقد حمل شعبنا على الإعتقاد بهذه السفسطة العظمى القائلة ان الهدف الأسمى للنظام الإجتماعي الأمريكي هو زيادة المتعة بحاجات الإستهلاك . وانه ليترتب على ذلك ان مؤسساتنا العامة ، وبالخاصة تلك المؤسسات المعنية بالثقافة والبحث ، تخضع لنظام فاضح من التجويـع . »

« كانت الولايات المتحـدة عام ١٩٦٠ تفتقر الى ٢٥٠٠٠٠ قاعة مدرسية ... كما تفتقر الى ٥٠٠٠٠٠ معلم ومدرس ، هؤلاء الذين يجب ان تزداد اجورهم بنسبة ٥٠٪ على اقل تعديل إذا كنا نريد ان نجتذب الشباب النابهـين الذين يتوجهون في الوقت الحاضر نحو مهن اخرى .. وليست الصحة العـــامة أفضل حالاً ، إذ أنه ينقصنا الأطباء والممرضات والفنيون حتى درجة تصبح الحالة معها باعثة على القلق . إنه لينبغي ان تعد مدارس الطب وكلياتها عدداً من الطلاب يعد على الأقل ٤٠٪ أكثر ... واخطر من ذلك النقص في اسرة المشافي ، إذ نحتاج الى زيادة مليون سرير ، وذلك بالضبط حين تعلن مؤسسة تجارية حملة مخصصاتها مليون دولار كيما تستحث الامريكيين على الاستغناء عن اسرّتهم الضيقة جـداً من اجل ابتياع أسرّة اكثر عرضاً ! [2] » .

وليست هذه ظاهرة امريكية نوعية ، بل إن الأمر يتعلق بتراتب الضرورات الملحة ،

«١» جون ك . غالبرايت : عصر البحبوحة ، كالمان ، ليفي ، ١٩٦١ ، ص : ٢٤١

«٢» فانس باكار : **فن التبذير** ، كالمان ـ ليفي ، ١٥٦٢ ، ص : ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

والأولويات ، والقيم الخاصة برأسمالية الدولة الاحتكارية . وفي فرنسا نصادف في مجالات التعليم والصحة بصورة خاصة خصائص مماثلة لما صادفناه في الولايات المتحدة . وسوف نعود بخصوص التناقضات النوعية التي تعاني منها رأسمالية الدولة الاحتكارية في ميدان الثقافة .

يبقى إذن أن يطور الاستهلاك الفردي باخضاعه لمتطلبات مردودية الانتاج . وهنا تصعد الدعاية الى المسرح . وان مجلة امريكية كبيرة تضع المبدأ الاساسي التالي : « يجب على الدعاية أن تنتج المستهلكين بصورة مسلسلة ، تماماً مثلما تخرج المصانع الحاجات المصنوعة [1] » . أثمة طريقة أفضل من أجل تعريف الانقلاب الواقع بين الذات والموضوع ، هذا الانقلاب الذي درسه ماركس وحلله : ان الانسان ، بوصفه مستهلكاً ، سوف يعامل كما لو كان شيئاً مجرداً .

ولقد كان كينيس يميز عما يسميه الحاجات المطلقة ، المرتبطة بوجودنا الحياتي كالجوع مثلاً ، الحاجات النسبية التي لانحسها الا من جراء علاقاتنا مع الآخرين : مثال ذلك الحاجة الى النفوذ او الغيرة ، وكان يستخلص من ذلك النتيجة التالية ، ألا وهي ان هذه الحاجات الأخيرة « يمكن ان تكون حاجات لاتروى ، لأنه بقدر مايرتفع المستوى العام تسعى هي الى تجاوزه [2] » . وهذه قاعدة متينة من أجل فتح مصارف جديدة امام انتاج يجب ان يتعاظم دائماً وبالضرورة : خلق الحاجات بفعل تنظيم الدعاية والمبيع .

ان هذه الستراتيجية في الخلق المتجدد لرغبات تمكن من ابطال « موضة » نوع معين من المنتجات بأسرع وقت ممكن بغرض فتح السوق أمام نوع جديد او معدل قد بلغت في الولايات المتحدة درجة عالية من الاتقان ، يعطينا كتاب فانس باكار أمثلة متعددة عنها .

«١» ورد هذا الاستشهاد ، في كتاب فانس باكار المذكور سابقا ، ص : ٢١٤ .

«٢» كينيس : **دراسات في الاقناع ، الامكانات الاقتصادية لاحفادنا** ، ص : ٣٦٦ .

فحالما تواجه الصناعة هذه المشكلة الخطيرة : بيع ما تنتجه ، لايتبقى أمامها إلا علاج وحيد: « إن إنتاجيتنا الفائتة تتطلب أن يصبح الاستهلاك قاعدتنا في الحياة ... ان نبحث عن رضانا الروحي وعن تأكيد شخصيتنا في وظيفتنا كشارين . يجب ان يحصل المرء على الأشياء ، ويستخدمها أو يستهلكها ، ويستعيض عنها ويرميها بنسق متعاظم باستمرار[٢] » .

وان هذا الاقتصاد الخاص بالانقلاب الكبير لايتضمن ويتطلب إذن اسلوباً في الحياة فحسب ، بل مفهوماً عن الانسان أيضاً : « إن جميع هذه الضغوط التجارية المطبقة على الفرد تسعى لان تدفعه الى البحث عن لذائذ العيش في دور المستهلك وليس في دور المنتج » مع كل مايتضمنه هذا من تنمية الأنانية والإنفعالية في وقت واحد . « لقد أمكن القول بأن تبديل القيم الاخلاقية التي يفرضها التكيف مع اقتصاد ممتلىء لايقل عنفاً عن ثورة العقيدة المسيحية التي بشرت بالتواضع من دون الكبرياء كمصدر لجميع الفضائل[٣] » .

الأنانية لأن المرء يستهلك لوحده ، بينما يتم الانتاج بصورة جماعية .

والانفعالية ، لأن الفعل الانساني بالخاصة للانسان هو فعل الابداع ، العمل ، وليس الاستهلاك .

هذان هما العنصران المركبان الأساسيان لهذه المبادىء الأخلاقية الخاصة بالاستهلاك التي تجعل من الاستهلاك مغزى الوجود والتي تترتب على نظام للانتاج قائم على أساس الربح .

ولا بد للنظام في سبيل بلوغ هذا الغرض من التغلب على سلسلة من العقبات :

أولاً ، حين يجري الحديث عن الحاجة ، في النظام الرأسمالي ، فان المقصود هي

«١» فانس باكار المؤلف السابق ، ص : ٣٥ .
«٢» المصدر نفسه ، ص : ٢٣٠ .

الحاجات الموسرة . ومثال ذلك ان سوق الزبدة هي مكتظة في العالم حالياً ، وليس السبب في ذلك انعدام المستهلكين الممكنين (ان مبيع السمن النباتي يبين ان هـذه الحاجة الفعلية موجودة) ، بل عدم توفر العدد الكافي من المستهلكين الموسرين (ان البلدان الأقل يسراً تبتاع القمح أولاً) . ولقد أثبتت هذه الطريقة ، ألا وهي البيـع بالدين ، جدارتها في العمل على تجاوز عتبة اليسر . ان الحصة التي تخصصها الاسرة الاميركية المتوسطة من اجل دفع ديونهـا ارتفعت خلال عشر سنوات من ١١ الى ١٨ ٪ . وان التطور لأسرع من ذلك في فرنسا ، وهو يخلق عبوديات جديدة .

وإن العقبـة الثانية التي يجب التغلب عليها هي عقبة ديمومة الأشياء . إنه لمن المهم أن تبطل « موضتها » أو تصبح غير قابلة للاستعمال بأسرع طريقـة ممكنة . وليس الدواء هنا فن التبذير فحسب ، بل علم التبذير ايضاً . وينقسم هذا العلم الى فروع عديدة :

أولاً الفرع المعني بانقاص مـدة استخدام المنتجات ، وثمـة مثال شهير عليه هو تحديد حياة المصابيح الكهربائية من قبل **جنرال الكتريك** بـ ٧٥٠ ساعة بدلاً من ١٠٠٠ ساعة كما كان الأمر من قبل . وينطبق الأمر نفسه على السيارات أو جوارب النايلون .

وثمة طريقة أخرى تقوم على ابطال « موضة » الأشياء . ولقـد سبق لاوسكار وايلد ان عرّف » الموضة كما يلي : « ان الموضة شكل من القباحة لا يطاق مطلقـاً بحيث يجب تبديله كل ستة أشهر » ، وهـو تعريف تصبح له قيمة علمية هنا . ان المـــدير التجاري **لشركة ارمسترونغ كروك** لتغطية الأراضي يعلن ظافراً : « لقدوضعت الشركة برنامجاً من اجل تبديل ذوق الزبون مرة كل خمس سنوات » .

وهكذا اصبحت الدعـاية عاملاً يؤثر في الأذهـان بصورة اقوى من الكنيسة ، او المدرسة ، او الفن ، او العمل .

وإن احـد النوابض الأشد فعالية في هذا المضمار هو الصراع من اجل الحظوة ، وهو

ما عرفت صناعة السيارات الأمريكية كيف تصنعه حين أطالت مثلاً بمقدار متر وعشرين سنتمتراً زيادة عن الحد الأقصى الضروري طول السيارات التي تحتوي على مئات الكيلو غرامات من الفولاذ العديم المنفعة ، وعلى عدد كبير من كيلوغرامات الكروم، هذا إذا لم تعد المصابيح الأربعة عشر او الستة عشر ، وليس لثلثيها إلا دور ترفي خالص .

وإن احد المراكز الأكثر اهمية لهذا التبذير هوتغليف البضائع الذي يمثل في الولايات المتحدة ٢٥ مليار دولار كل عام . اي مايزيد عن اجمال ميزانية فرنسا حتى درجة كبيرة .

ويقوم هذا كله على سيكولوجية ميكانيكية عن الرغبة ، والذاكرة ، والانتباه ، عن الانسان باعتباره حزمة من المنعكسات الحيوانية . وان مجلةدعائية كبرى لتطرح القضية على هذا الغرار : « كيف يمكن التوصل الى تجهيز الزبون بمنعكس بافلوف والى اعطائه عادة شراء ماركة محددة ؟ » .

هكذا إذن ، في كل نظـــام قائم على قانون الربح ، يتظاهر ما سميناه « الانقلاب الكبير » للذات والموضوع على صعيد الانتاج من اجل الانتاج ، وعلى صعيد الاستهلاك من اجل الاستهلاك : لم تعد الذات الانسانية مركزاً للمبادرة والمسؤولية ، مركزاً للابداع ، بل هي لحظة ثانوية في الحركة الموضوعية للأشياء.وبالمقابل فان الموضوع ، الأشياء ، البضائع، تبدو كما لو أنها تملك حركة خاصة بها يجد الانسان ، الذات، نفسهخاضعاً لهـــا مثل خضوع الوسيلة للغاية ، مثل تبعية الجزء للكل .

إنه لمن الطبيعي للانسان ، بحاجاته وقيمه ، ان يخلق ويطور من قبل الانسان في كل مرحلة من تطور القوى الانتاجية . بيد ان الانسان يقولب هنا من الخارج بصورة فوضوية ، انطلاقاً من متطلبات قانون الربح : ان حاجاته ، وأذواقه ، واخيراً « قيمه » ، تملى عليه من قبل اركان « الشركات المغفلة » وفقاً للغائية الباطنية للنظام الرأسمالي . ان الربح يؤدي

الى الانتاج من اجل الانتاج والى الاستهلاك من اجل الاستهلاك ، وليس الى انتاج والى استهلاك هما تابعان للامكانات البشرية الجديدة التي يوفرها تطور القوى الانتاجية . وهكذا ، كما يلاحظ اندريه غورز في كتابه الآنف الذكر ، فاننا نواجه « حضارة جعلت مضمونها ان تستهلك لا ان تبدع [1] » .

ولقد بين ماركس كيف ان تطور الانتاج يولد حاجات جديدة ، وكيف ان انتاج الاشياء الجديد يحول **الذات** ، وكيف ان رغباته ، بل حواسه نفسها ، هي خلق مستمر يصنعه التاريخ .

بيد انه حين لايكون غرض الانتاج ارضاء الحاجات الاجتماعية بل تأمين الأرباح لأصحاب المشاريع ، فان الغرض الأول سيكون تشريط الأفراد ليجعلوا مستهلكين للبضائع المدرة للربح .

وأن استهلاكاً اعظم كمياً لايؤدي بالضرورة الى تحسين كيفي لحاجات الانسان .

ويترتب على ذلك أن ما يعرض احياناً على اعتباره دلالة على رفع مستوى الحياة لا يعدو كونه طريقة لا تستهدف ارضاء حاجات جديدة تغني الحياة وتسمو بها ، بل ارضاء حاجة بدئية بطريقة وسيطة باهظة التكاليف . ومثال ذلك انه حين يتعرض وسط الانسان الطبيعي للتعفن من جراء التكاثر الفوضوي للأكواخ والمساكن الشكنية ، فانه لايعود في الأماكن إرضاء تلك الحاجة الاساسية والمتواضعة الى الهواء ، والنور ، والخضرة ، إلا بابتياع سيارة تصبح حاجة لا تقاوم ، إذ هي وحدها التي تمكن الانسان من الهروب الآلي أيام الآحاد أو الاجازات المدفوعة الأجر . وينطبق الأمر نفسه على شاشة التلفزيون ، لأن هذه الشاشة تشكل ، في هذا العصر حيث اصبح كل انسان جاراً لسكان النصف الآخر من

«١» أندريه غورز ، **الاشتراكية الصعبة** ، ص : ١٦٧ .

الكرة الأرضيـــة ، البديل الأقل كلفـة عن الأسفار التي لا يستطيـع المرء القيام بهـــا او المشاهد التي لايستطيـع ان يدفع اجور مشاهدتها .

ان النقد الأساسي لهذا الأسلوب في التطور الاقتصادي والتطور الانساني الخاص بالنظام الرأسمالي ، حيث يشكل قانون الربح المنظم الوحيد للانتاج والاستهلاك ، لايمكن ان يتم انطلاقاً من موضوعات خارجة عن التطور التاريخي نفسه ؛ والا كنا عرضة لصياغة اخلاقيات وطوباويات عاجزة .

وعلى النقيض من ذلك ، فان الطريقة التي اكتشفها ماركس تسمح باقامة هـذا النقد ليس على اساس القيم المتسامية على التاريخ ، بل على أساس الامكانات المحايثه للنظام ذاته .

ما هي الحاجـات الانسانية التي يمكن ان تولد من ذات تطور القوى الانتاجية ، في المرحلة التي تم بلوغها في الوقت الراهن من هـــذا التطور ؟ ما هو ذلك الشكل من تنظيم علاقات الانتاج ، بصورة متناسقة مع المستوى الحالي للقوى الانتاجية ، الذي يسمح بازدهار تام للانسان ويمكن من تحديد حاجات جـديدة ، بصورة تاريخية . وهي حاجات انسانية بصورة فعلية وحقيقية ؟

إن هذا التصريف يميز الطريقة المادية والجدلية الخاصة بالماركسية : فهي تربط بصورة لاتنفصم بين الاقتصاد والأخلاق ، والتقنية وعلاقات الملكية ، والانسية والتاريخ ، وقضايا الصراع الطبقي وقضايا غايات الانسان .

ان اكتشافين تقنيين جوهريين ، في منتصف القرن العشرين ، قد ادخلا تغيراً كيفياً فيما يخص الامكانات الجديدة التي يتمتع بها الانسان في مجال تحويل الطبيعة والمجتمع وذاته ، ألا وهما استخدام الطاقة الذرية والأوتوماتية .

وبخصوص المنظورات المفتوحة بفعل التحكم في هذا المصدر الجـديد للطاقة الذي يملك

قوة لاتقارن مع الأشكال السابقة للطاقة من آلة بخارية ، و كهرباء ، ومحروقات سائلة ، فان التقديرات لا تبرح بالضرورة تقديرات فرضية ، وذلك لأن هذا المصدر الهائل للطاقة لم يستخدم حتى الآن ، بصورة اساسية ، إلا لأغراض عسكرية . وإن مانعرفه منذ الآن هو أن القدرة المعطاة للانسان بفضل هذا الاكتشاف هي قدرة هائلة حتى درجة فائقة ، بحيث اصبح من الممكن تقنياً ، إذا ما طبقت في مضمار الدمار ، محو كل اثر للحياة على الارض . وبالمقابل فانه ليس في مقدرتنا بعد سوى ان نقتصر على الأحلام بشأن ما تستطيع هذه القدرة نفسها ، إذا ما طبقت في مجال الانتاج من دون الدمار ، ان تعطيه للانسان . وعلى أية حال،فان هذا القلب في استعمال هذه القوة البروميثية لايطرح قضايا سياسية فحسب، بل قضايا تقنية ، لأنه من المؤكد ان استخدام قدرة الانفصام الموعبة لانفجار قنبلة تستطيع إذا ما سقطت في قلب مدينة كبيرة مثل باريس ان تمحوها ولا تبقى منها سوى الرمال حتى ضواحيها ، وان تقتل حتى مسافات كبيرة منها ، لأيسر بما لايقاس من تدجين هذه الطاقة بصورة صناعية ، وعيارها ، وتوجيهها . ان استخدام الطاقة الذرية لأغراض صناعية سلمية في هذه المراكز المنتجة للتيار الكهربائي لايبرح حتى الوقت الحاضر محدوداً لأسباب تتعلق بالمردود . وهكذا فاننا مضطرون الى الاقتصار في هذه النقطة على افتراضات لما تبرح على درجة كبيرة من الغموض . ان كل مانستطيع هو ان نستشعر مرتبة عظمة الوضع الذي سينشأ حين تسمح الظروف السياسية الدولية باستثمار جميع الموارد البشرية والمادية التي تبتلعها الأغراض العسكرية حالياً ، يعني هذه الموارد غير المنتجة والمدمرة ، في تطور سلمي للصناعة الذرية .

وبالمقابل ، بخصوص الأوتوماتية ، فانه ليس في الإمكان وضع تقديرات اكثر دقة عن مقدراتها المقبلة فحسب ، بل انه لفي الإمكان منذ الآن دراسة نتائجها الأولى .

ليست الأوتوماتية مجرد تطور كمي للميكانيكية . ليست هي ميكانيكية اشد تقدماً ، بل ظاهرة مغايرة كيفياً . فاذا كانت الميكانيكية تسعى الى الحلول مكان قوة الإنسان

البدنية ومهارته اليدوية ، فان الأوتوماتية تسعى ، وهي تواصل المسير في ذلك الإتجاه ، الى الإستعاضة ايضاً عن جزء كبير من عمليات العمل الذهنية كالتقديرات الحسية ، والحساب ، والمراقبة ، والتبصر .

ان الأوتوماتية تقنية خاصة بتنظيم العمل وتنفيذه ، طرائق معالجة المواد الأوليــة ومراقبة الصنع وعمل الآلات واتقان المنتج الأخير متكاملة فيها في جملة وحيدة تتيح تحقيق الحد الأقصى من توفير العمل الجسدي والذهني الذي يبذله الانسان .

فليس المقصود مجرد تقدم تحققه الميكانيكية ، ومثال ذلك الإنتقال من الآلات ذات الأدوات الى الآلات ذات النقل ، حيث القطع التي يجب استخدامها تنتقل بصورة اوتوماتيكية من أحد مراكز العمل الى الآخر من دون اي تدخل من جانب الإنسان .

ان الجديد في الاوتوماتية هو جعل بعض العمليات الذهنية عمليات اوتوماتيكية ، وبصورة مخصوصة جملة اعلامية وجملة رقابية .

ان الجملة الإعلامية تقوم مقام الأحكام القائمة على مشاهدة اعضائنا الحواســية : تلك عناصر مماثلة على سبيل المثال للخلية الضوئية الكهربائية التي تمكننا من تحديد زمن الوضعة في التصوير اذ تقدر بصورة افضل مما تستطيع العين الأكثر ممارسة درجات التنوير ، او ايضاً العين الكهربائية التي تحرك سلماً متحركاً أو تفتح باباً حين يؤدي مرورنا الى ايقاف أزمة ضوئية . إن مثل هذه المعلومات يمكن ان تقدمها الأشعة السينية ، وفوق الأصوات، وطرائق اخرى . ان هذه الجملة الإعلامية تتحلى بتفوق عظيم على اعضاء الحواس التي تستعيض عنها ، فهي أشد حساسية ، وأعظم سرعة ، واكبر دقة ، لاتتعب ، ولاتتعرض لانخفاضات في الانتباه ، وأخيراً فان في مقدرتها ان تكون حيث لايستطيع الإنسان ان يكون ، مثلاً في مفاعل نووي .

وان الجملة الرقابية ، وهي العنصر الثاني الذي يميز الاتوماتية ، هي استخدام تلك المعلومات من أجل التدخل في جريان العمليات . تلك هي « إغلاق حلقة العودة » : ان خبراً يصدر عن الجملة ، ولقاء ذلك يتدخل تصحيح كي يعدل سير الجملة على أساس ذلك الخبر .

ان هذه الظاهرة التي يطلق عليها اسم « التلقيم الراجع »(١) هي في مبدأ الاتوماتية . وان أمثلة مستعارة من تجربتنا اليومية تمكننا هنا ايضاً من ان نفهم هذا المبدأ : مثبت حرارة البراد او الفرن الكهربائي او المكواة الكهربائية الذي يحافظ على حرارة ثابتة على وجه التقريب اذ يقطع التيار او يصله حالما ترتفع الحرارة او تنخفض ضمن حدود معينة . ان هذا الإشراف يمكن ان يكون اكثر دقة من ذلك حين يكون لدينا ، بدلاً من قطع التيار او وصله ، فعل ليس هو متقطعاً بل متواصلاً على معدل للمقاومة (٢) .

ان توجيه الآلة لم يعد يمارسه انسان ما ، بل جملة رقابية اوتوماتية .

وان الاستعاضة عن العمليات الذهنية لأعظم تأثيراً ايضاً حين لاتطبق هذه الاوتوماتية على العمل الصناعي وحده ، بل على العمل الإداري كي تستعيض ، في العمل الذهني ، عن جميع الأعمال التكرارية او التركيبية ، وهي اكثر من الحساب المجرد ، اذ تشتمل على الصياغة الأوتوماتية لمختلف الحلول الممكنة للمشكلة الواحدة ، وتصنيف هذه الحلول وفرزها وفقاً لبساطتها وفعاليتها . ان الاوتوماتية ، المطبقة على هذا الفرع ، تسمى الإعلامية إذن . ان الاتصالات التلفزيونية عبر الفضاء ، والإدارات الكبرى ، وشركات الطيران والتأمين والمصارف تستخدم هذه الامكانية بصورة متزايدة . وفي عام ١٩٦٥ ، كان في الولايات المتحدة

«1» « Feed - beek »

«2» « Rhbostat »

٢٠٢٤٣ منظماً الكترونياً ، وكان في فرنسا ١٠٥٨ من اصلها ٥٨ منظماً فقط من حجم كبير .

ماهي العواقب البشرية الرئيسية لهذه « الثورة الصناعية » الجديدة ؟

انتاجيــة متزايدة بصورة لامتناهية توفر (اذا ماجعلت علاقات الانتاج في تناسق مع هــذا الوضع الجديد للقوى المنتجة) غزارة معممة وارتفاعاً في مستوى الحياة لم يسبق له مثيل .

تحويل عميق للاستخدام يتجه نحو حذف العمل اليدوي والعمل الذهني غير المؤهـل ، وتعريف جديد للتأهيل المهني من أجل الشغيلة الذين يصنعون هذه الآلات الجديدة ومن أجل الذين يستخدمونها على حد سواء . وهكذا فاننا نسير نحو تحرير حقيقي للانسان يغنيه عن كل مايتطلب في العمل مصروفاً من القوة الحيوانية او عملاً ذهنياً آليــاً وروتينياً ، كي يحتفظ للانسان بما هو ، في العمل ، انساني نوعياً . طرح القضايا ، تحديد الغايات ، تنظيم برنامج ، خلق قانون للتحول ، تصور تركيب الجملة وتنفيذها .

وقبل نهاية القرن العشرين ، يعني حين يبلغ الأطفال المولودون في هذا الحين الثلاثين من العمر . سيكون تحت تصرف الانسان قدرة مضاعفة عشر مرات على الطبيعة والحياة ، وسيكون العمل اليدوي قد تلاشى بصورة تامة على وجه التقريب ، وسيكون الوقت الحر من جل التسلية ، والثقافة ، والإبداع الشخصي ، اطول مدة من وقت العمل ، والمسافات قد الغيت عملياً ، وسيكون لدى كل انسان باستمرار امكانية استيعاب جماع المعرفـة الانسانية المتراكمـة ، حتى الآن في جميع مكاتب العالم ، وذلك بفضل اتصاله بمنظمات[1] عملاقة . وبذلك فان كثافة الخبرة الانسانية سوف تتضاعف بفعل الانضغاط في الزمان

«1» Ordinateur

والمكان ، وبفعل مركزة الاعلام ونشره الفوري .

وهكذا فان تحقيق المنظمات يسجل ، في التطور الانساني ، مرحلة اهم من اكتشاف الكتابة ، ومن بعد الطباعة ، في حينها ، ويؤدي الى طفرة اشد عمقاً . وان ذات مفهوم التعليم سوف يتغير كلياً ، إذ لن يعود المقصود هو تحصيل معرفة ما ، بل تعلم ادارتها .

وإننا لنستطيع على هذا الغرار ان نقيس أهمية الامكانات الحالية التي خلفتها الأوتوماتية من اجل التطور التقني والاقتصادي ، ومن اجل التطور الانساني للانسان في الوقت نفسه .

ان الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، ثورة المنظمات ، هي في سبيلها في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين الى خلق قاعدة جديدة للحياة الانسانية . ما الذي يميز هذه الطفرة ؟ خطر جيل من نمط الانسان الآلي في مجتمع سبراني او على النقيض من ذلك ولادة ذاتية جديدة وازدهار انسية جديدة لا سابق لها ؟

إن الأساس الأول لتفاؤلنا يقوم في تطور التقنيات والقوى المنتجة بالذات . فاذا القسم الأعظم من العمل البشري قد استخدم طوال آلاف السنين كقوة محركة ، كمجرد قوة بسيطة من قوى الطبيعة ، فان الثورة الصناعية الأولى ، وبالخاصة اعتباراً من اكتشاف الآلة البخارية قد اعطت العمل الانساني اتجاهاً آخر : ان مصادر الطاقة الجديدة و « الميكانيكات » الجديدة ، على الرغم من تحريرها الانسان ، في الامور الأساسية ، من دوره كقوة محركة ، قد قصرت مع ذلك الغالبية العظمى من الشغيلة على مهمات تنفيذية اكثر او اقل ميكانيكية. كانت الآلة تفصل العمل تحليلياً الى عناصر بسيطة ، ترجعه الى عدد محدد من الحركات المصورة بصورة مسبقة حتى درجة ما من قبل الاداة ، بحيث لا يبقى الانسان ، في الحد الأخير ، سوى ملحق من لحم ودم في تركيب آلي من فولاذ . ان سلسلة الآلات في فيلم شابلن **الأزمنة الحاضرة** قد اصبحت رمزاً اسطورياً لهذا المرحلة من استخدام الآلة وما يترتب عليها من تقسيم تقني للعمل ، التي تحطم العمل « ارباً » ، وتشوه في الانسان كل

ما ينطوي عليه من عنصر انساني نوعياً كي لا تستخدم في العمل الا تلك الآلة المركبة من عظام وعضلات واعصاب التي يحملها في ذاته .

بل ان هذه الآلة لم تكن تستخدم إلا حين تكون هـــذه الحلقة « الانسانية » من السلسلة أقل تكاليف من أي تركيب ميكانيكي آخر يستهدف اقامة الاتصال بين لحظتين من العملية التكنولوجية .

إن هذه الفكرة عن « التكاليف الأقل » تدخل مظهراً جديداً للمشكلة ، إذ هي تقحم في الموضوع انمائية للانتاج وفقـــاً لنمط معين من علاقات الانتاج ، والروابط الطبقية ، ونظام الملكية .

إن هذه المرحلة من استخدام الآلة قد انقضت في جوهرها في « مجتمع صناعي » من نمط مخصوص : مجتمع رأسمالي ، يعني مجتمعاً أدوات الانتاج فيه ملكية خاصة عائدة الى افراد وجماعات .

وهكذا فان المجتمع « الصناعي » من النمط الرأسمالي يسعى لأن يجعل من الانسان، على صعيد القوى المنتجة ، ملحقاً للآلة ، ولأن يجعل منه ، على صعيد العلاقات الطبقية ، سنداً لعلاقات الانتاج . وهذا ما أدركه ماركس بصورة رائعـة في عصر المكننة : «إنه ليساء استخدام الميكانيكية من اجل تحويل العامل الى جزء من آلة تشكل هي نفسها جزءاً من آلة أخرى ... ان العمال في المصنع ليقحمون في آلية ميتة تقوم بصورة مستقلة عنهم ... فبينما يهيج العمل الآلي حتى الحد الأخير الجملة العصبية ، فهو يعوق عمل العضلات المتنوع ويضغط كل فعالية حرة يقوم بهـا الجسم والروح . وان سهولة العمل نفسها تصبح عذاباً بمعنى ان الآلة لا تخلص العامل من العمل ، بل تجرد العمل من كل أهمية ، ففي كل انتاج رأسمالي، بقدرما لاينتج أشياء نافعة فحسب بل يخلق القيمة الفائضة ايضاً ، تسود شروط العمل العامل

بدلاً من أن تكون خاضعة له ، ولكن استخدام الآلة هو الذي يضفي على هـذا الانقلاب حقيقة تقنية . إن واسطة العمل ، المحولة الى آلة ذاتية ، تنقلب أمام العامل أثناء عملية العمل نفسه في شكل رأسمال ، في شكل عمل ميت يتحكم في قوته الحية ويمتصها . وان الصناعة الميكانيكية الكبرى لتكمل أخيراً الانفصال بين العمل اليدوي ، والقوى الذهنية للانتاج ، هذه القوى التي تحولها الى استطاعات لرأسمال على العمل [1] » .

ان الطريق التي تم اجتيازها منذ هذه النبوءة العميقة لطريق شاسعة .

ولقد شاهد النصف الأول من القرن العشرين ولادة وتطور شكل جديد لم يسبق له مثيل في علاقات الانتاج ، وذلك مع قيام النظام الاشتراكي ، وان النصف الثاني من القرن العشرين قد شاهد ولادة قوى انتاجية لم يسبق لها مثيل ، ثورة علمية وتقنية جديدة تمكن من خلق قواعد جديدة من اجل حياة البشر .

ولا يميز هذه الثورة ظهور مصادر الطاقة الجديدة فحسب ، وبالخاصة الطاقة الذرية ، بل الأكثر من ذلك ظهور هذه الآلات من نمط جديد ، وما يترتب عليها من تنظيم جديد للعمل.

وتتميز هذه الآلات ، بالنسبة الى استخدام الآلة السابقة بخاصتين مستحدثتين .

آ — ليس بين أقسام الآلة المختلفة علاقات تحليلية ، جمعية ، ميكانيكية ، بل علاقات ترابط عضوية .

ب — ثمة بين الآلة بمجموعها والطبيعة (أو الوسط الذي تعمل فيه) علاقات جدلية ، فنتائج الفعل تؤثر في العقل ذاته [2] .

ماركس : **رأس المال** ، المجلد الثاني ، ص : ١٠١ — ١٠٥ .

انظر كتاب سيموندون : **في اسلوب وجود الأشياء التقنية، أوبيه** ، باريس عام ١٩٥٨ .

ان الآلات السبرانية والعضوية وذات التظيم الذاتي تتضمن شكلاً جديداً من تقسيم العمل وتنظيمه .

وان هذا التحول الطارىء على القوى المنتجة لا يعدل في القطـــاعات الرئيسية من الصناعة أدوات الإنتاج الموضوعية فحسب ، بل عوامل العمل **الذاتية أيضا** ، العوامل الإنسانية بالخاصة .

وانه ليؤدي بادىء الأمر الى تغير في ذات مفهوم الأهلية العمالية .

ان الإلغاء التدريجي للتنفيذ القطعي البسيط من قبل هذه الآلات العضوية والجدليـة يتطلب من اولئك المكلفين بها قابلية مزدوجة للتركيب والتجدد : القدرة على أن يدركوا بصورة تركيبية جماع العملية التكنولوجية تجاه مركب جميع اعضائه في تفاعل متبادل ، والقدرة على التدرب المتكرر كي يتكيفوا من جـــديد مع التجديدات المتعاظمة السرعة باستمرار للتقنيات المطبقة .

وهكذا فليس المقصود هو الحصول بصورة نهائية على خبرة تعليميـة منجزة في مطلع الحياة المهنية ، على معرفة محددة ومغلقة ، بل المقصود هو بالأحرى ان يمارس المرء ، بفضل ثقافة متصلة ، القابليـة على أن يدرك بصورة تركيبية وجدلية مجموعات معقـدة ومتحركة ، واسلوب او فن طرح الأسئلة وليس تقديم اجوبة يدوية او ذهنية سابقة الصياغة .

فهذه الثورة العلمية والتقنية الجديدة تخلق اذن الشروط التي تمكن الإنسان ان يعزل في عمله ، كيما يعهد به الى آلات ، كل ما ليس هو انسانياً بالخاصة ، يعني انتقاء الغـايات وامكانيـة اعادة النظر .

ان كل ما يتعلق بتقرير الوســـائل او حل القضايا سيكون عاجلاً او آجلاً من شأن الآلة .

ابداً لم تطرح قضية الذاتية ، قضية الإنساني نوعياً بعبارات اكثر دقة .

وهكذا تخلق ، على صعيد القوى المنتجة ، الشروط التقنية من أجل **انقلاب جديد للعلاقات بين الذات والموضوع.**

ان الثورة العلمية والتقنية لهذا النصف الثاني من القرن العشرين تجعل في الإمكان ولادة ذاتية جديدة .

ما هي الأسس النظرية الموضوعية لهذه الأنسية الجديدة ؟

هناك اولاً ظاهرة اقتصادية وتقنية ذات اهمية رئيسية : فطوال القرن التاسع عشر بكامله والنصف الأول من القرن العشرين كانت الإستثمارات الصناعية الأكثر مردوداً هي الاستثمارات المكرسة من جهة واحدة لشراء الآلات ومن جهة ثانية لتشغيل اليد العاملة القابلة للمبادلة والمخصصة لخدمة تلك الآلات .

ولكنه يتراءى اليوم ان الاستثمارات الأكثر مردوداً ، في قطاعات الإقتصاد الرئيسية ، هي « الإستثمارات في الإنسان » كما تحقق من ذلك منظرو البلدان الاشتراكية الباحثون عن نموذج انساني للحضارة التقنية ، وفضلاً عنهم الإقتصاديون الأمريكيون . لمن هذه الأولوية التي يتحلى الإنسان بها ليست أحد مواضيع التبشير الأخلاقي ، بل هي واردة بصورة مباشرة في محاسبة المشروع وفي الأبحاث الخاصة بالتسيير الأفضل .

ان تقرير الأمريكي ادوارد دينسون عن العوامل العميقة للانتاجية عام ١٩٦٧ يقرر ان النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة من عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩٢٩ كان مشروطاً نصفياً بزيادة اليد العاملة والرساميل الموظفة ، بيد ان هذه العوامل الكمية تراجعت الى المرتبة الثانية ابتداء من الأزمة الكبرى ، إذ لم تعد تتدخل ، من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٥٧ ، إلا بنسبة الثلث في زيادة الانتاج الوطني .

لن العوامل الأهم من الآن فصاعداً هي العوامل التالية :

- الثقافة العامة ؛

- الإبتكارات التكنولوجية .

وان الطرفين مترابطـــان بصورة وثيقة لأن الثقافة المتصلة هي المحرك الرئيسي للابتكار التكنولوجي .

وان ذات مفهوم الأهلية المهنية قد تغير بصورة عميقة : فبقدر ماتتطلب الآلات الجديدة وتنظيم العمل الجديد من العامل القدرة على الإدراك التركيبي ، وعلى اعـــادة تنظيم الحقل المفهومي الذي يتيح طرح الأسئلة ، وعلى التجديد المتصل للمعرفة بفضل الدورات التدريبية، فإن المطلوب من هـذا الشغيل هو على وجه التحديد ما يشكل مبدأ كل ثقافة حقيقيـة ، يعني جامعة واستفهامية ، وفي حالة من التحول الدائم .

وانه لينبغي على أكثر من ٧٠٪ من العمال ان يملكوا، في السنوات العشرين القادمة، عند انخراطهم في الإنتاج ، المستوى الثقافي العام المطلوب من أجل الانتساب الى التعليم العالي ، وفضلاً عن ذلك امكانية الثقافة الدائمـة اللازمة من أجل التكيف مجدداً مع التغييرات غير المنقطعة .

انه يلزم ، لقاء كل رجل يصنع الناظمات ، عشرة رجال من أجل برمجتها ومائة رجل يجب عليهم ان يتأملوا في إمكانات هذه الآلات كيا يطبقوها على الإنتاج والإدارة.

وإنّ ماهو صحيح منذ الآن بشأن الصناعات الرئيسية سوف يصبح قانوناً عاماً بالنسبة الى الغالبية العظمى من الشغيلة . والشرط الموضوعي الأولي من أجل هذه الأنسية الجديدة هو الضرورة الإقتصادية لتكاثر موسع لقوة العمل .

وحين لايعود في الإمكان ، ليس بالنسبة الى المهندس والفني فحسب ، بل بالنسبة الى العامل نفسه ايضاً ، المشاركة في بنـــاء الحاسبات في باريس من دون ان يكون مطلعاً على طرائق العمل المطبقة من أجل الفرع نفسه في لينغراد وزوريخ او في مينيوتا ، فإن الاستثمار الأكثر مردوداً هو ذلك الاستثمار الذي يعطي هذا العامل وسائط هـذه الثقافة : شراء الكتب أو دروس إعادة التدريب ، والرحلات وأوقات الفراغ الضرورية من أجل تنمية هذه الأهلية .

وهكذا يتبين انه من الخطأ ، حتى على مجرد صعيد القوى المنتجة ونموها الموضوعي ، اننا نسير نحو تحويل الإنسان إلى آلة . ان روايات أو أفلاماً من نمط **الفافيل** أو **فاهرنهايت ٤٥١** لاتشكل توقعات عن المستقبل بقدر ماهي استقطابات جانبية للماضي .

والحقيقة هي على النقيض من ذلك ، إذ أن التفاؤل هو الذي يملك أساساً موضوعياً . ان الطفرة الأساسية في هـذا الثلث الأخير من القرن العشرين هي **خلق الشروط التاريخية من أجل ولادة ذاتية جديدة .**

وليست هـذه الظاهرة بأقل وضوحاً حتى على صعيد التنظيم التقني للعمل المترتب عن هذه الثورة العلمية والتقنية الجديدة . ان علم الاجتماع الصناعي يبين مبلـــغ مايتضمنه مفهوم « التايلروية » من بطلان بالنسبة إلى الصناعات الرئيسية منذ الآن وبالنسبة إلى الغالبية العظمى من المشروعات في القريب العاجل . ففي هذا المجال أيضاً تبين الدراسات عن « عملية الإدارة » أن اللامركزية وتكاثر المبادرات هما الشيء **الأكثر مردودا** (واني لاكرر عن طيبـــة خاطر هـذه الكلمة وأشدد عليها كي أجتث كل تفسير تبشيري لهذه الأنسية النظرية الجديدة) .

إن إحدى المؤسسات الصناعية الأمريكية الكبرى تستخلص هذه النتيجة من « تعريفها

للمبادىء الأساسية العشرة للتسيير الحديث » : « إن اللامركزية تتطلب أن نفهم أن مجموع قرارات عديدة صالحة بصورة إفرادية هي أفضل للمشروع من القرارات التي يتخذها جهاز مركزي ويشرف على تنفيذها [١] » .

فمع تطور الأوتوماتية تصبح صيغة تايلور الذي يخاطب عماله قائلاً : « أمنعكم من التفكير ، لأن غيركم يُدفع لهم لهذا الغرض ، وكل تفكير يبطىء من نسق منعكساتكم » ، أثراً بالياً وباهظ الكلفة من آثار الماضي ، تبذيراً يفوق ذلك التبذير الناجم عن استخدام الفحم كمحروقات بدلاً من استخراج ثرواته الكيميائية .

وفي حدود هذه اللامركزية للمبادرة تولد الانتاجية الأعظم من تشغيل ماهو ، في كل شغيل ، انساني نوعياً ، اقصد قابليته للمبادرة ، للانتقاء ، للابتكار .

وهنا يصطدم تطور القوى المنتجة ، في المرحلة الراهنة ، في شكل جديد ، بعلاقات الانتاج الخاصة بالنظام الرأسمالي .

وبالفعل فإن من التناقض ان نطلب في وقت واحد من الشغيل ان يكون مركزاً للمبادرة والخلق في مهاته التقنية ونطالبه بطاعة غير مشروطة حيال الملاك الخاص،الفردي او الجماعي ، لوسائل الإنتاج .

ان اسلوب التسيير الوحيد الموافق لهذا المستوى من تطور القوى المنتجة هو الاشتراكية، يعني نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً قائماً على أساس الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بحيث يسمح بأن يكون كل انسان انساناً ، يعني مركزاً للمبادرة والخلق على سائر

«١» انظر بخصوص فرنسا كتاب السيد اوليفيه جيسكار ديستين ، **لامركزية السلطات في المشروع** ، الذي ينتهي الى النتائج نفسها . وفي بلد اشتراكي مثل تشيكوسلوفاكيا انتهت موضوعات فريق العمل الذي يترأسه رادوفان ريختا الى نتائج مماثلة .

المستويات ، مستوى التقنية ، والاقتصاد ، والسياسة ، والثقـافة .

ان الرأسمالية نفسها تصطدم بحـدودها الخاصة ، وانه ليمكن ان نسجل قائمة طويلة بتناقضاتها .

مثال ذلك اننا نشاهد ، في هذا العصر حيث أصبح العلم قوة منتجة بصورة مباشرة ، ن المشاريع الخاصة ، وحتى الاحتـكارات العملاقة ، لاتستطيـع ان تؤمن تطوراً منسجماً للبحث الأساسي ، بل تقتصر على البحث المطبق ، ذي المردود القصير الأمد ، في حين تضطر الدولة ان تأخذ على عاتقها امر البحث الأساسي بتمويلها النفقات من قبل مجموع الأمة ، في حين ان المشاريع وحدها تحصل على الأرباح (١) .

ومثال آخر هو مثال « الاستثمارات في الانسان »، وهنا ايضاً تحصل المشاريع الخاصة على الأرباح ، في حين يجب على الدولة ، يعني مجموع المكلفين ، ان تتحمل التكاليف في شكل الخدمات العامة : التعليم ، والتكوين المهني ، والتثقيف الدائم، والثقافة ، ووسائط التسلية، وتنظيم المدن ، ووقاية الصحة ، الخ ...

ان اسلوب التسيير الرأسمالي قد اصبح في عصرنا شيئاً بالياً : فالغرض الإنساني الذي يمكن تصوره في عصرنا يفيض عن كل مشروع خاص ويصبح متنافراً معه .

ان هذا الشيء الذي عفا التاريخ عليه ذو نتائج قاتلة ، مدمرة ، مضيّعة .

قاتلة : لأن المنطق الباطن للربح الخاص يؤدي الى توظيف الأموال في القطاعات غـير المتعلقة في الطلب المليء ، وخاصة في الأسلحة ، والذرية منها بصورة مخصوصة .

مدمرة : لأن ملاحقـة الربح الخاص يؤدي الى تبذير مادي وبشري هائل لمجرد ان أفقـه هو أفق الربـح القصير الأمد ، فهو لايستجيب اذن إلا بتأخير كبير لمتطلبات التكاثر الموسع لقوة العمل .

«١» في الولايات المتحدة تمول الاموال العامة ٨٥٪ من نفقات البحث والتنمية .

ومضيّعة أخيراً : لأن فوضى الإنتاج من أجل الربح ، يعني الإنتاج من أجـــل الانتـــاج ، تستتبع كما رأينا شكلاً لا انسانياً ، مشوهاً ، من الاستهلاك من أجل الاستهلاك .

وهكذا فان تناقضات الرأسمالية التي استخلصها ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لا تظل قائمـــة من دون اي اضمحلال فحسب ، بل ان تناقضات جديدة تنبثق وتنمو في النصف الثاني من القرن العشرين .

فاليوم — وأكثر منه في القرن الماضي — نجد ان التناقض الأساسي والأشد ايلاماً هو التناقض القائم بين الامكانات المفتوحة امام الانسان ، امام جميع البشر ، بفعل تطور العلم والتقنيات ، تطور القوى المنتجة على العموم ، واستحالة تحقيق هـذه الامكانات بصورة كاملة من جراء علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة .

إن ذات مفهوم « الافقار » يتخذ معنى جديداً : ان حاجات الانسان « المحـــددة تاريخيـاً » ، كما كان ماركس يقول ، لا يمكن ان يتم ارضاؤها في نظام قائم على قانون الربح . وليس المقصود هنا ، في حال من الأحوال ، حرماناً ذاتياً ، بل ظاهرة موضوعية بصورة دقيقـة : ان شروط الانتاج التقنية الحـالية تتطلب ، من أجل تأمين نسق التطور الاقتصادي دون هزات ، أن يحصل الشغيلة على تأهيل مهني جديد ، وثقافـــة عامة أعلى ، وألا تكون اوقات راحتهم ووسائل تسليتهم الفعالة قادرة على تعديل أشكال التعب الجـديد والاهتراء العصبي فحسب ، بل قادرة ايضاً على التشديد من ضرورة التطور الثقافي من اجل انجـاز مهماتهم في الانتاج في المستوى الذي بلغته التقنيات في الوقت الحـالي . بيد ان منطق الربح الخاص بأرباب العمل لا يسمح بمثل هذا التكاثر الموسع لقوة العمل الذي هو احـدى الضرورات الموضوعية في عصرنا .

وهكذا نصادف في ذات مبـدأ الرأسمالية ، هذه التي تقاوم ، في سبيل الحفاظ على الأرباح او زيادتهـا ، تخفيض وقت العمل وتنفر من الاستثمارات الثقافية والاجتماعية ، عقبة

تقف في طريق الازدهار الكامل للامكانات التقنية التي لا يمكن ان تتحقق الا بفعل ازدهار كامل للشغيلة المكافين بتطبيقها .

وإننا لنجد هنا مثالاً رائعاً على الطبيعة المناهضة للانسية التي يتحلى بها موضوعياً النظام الرأسمالي الذي يشكل كابحــاً للتطور ، التطور التقني والاقتصادي والتطور الانساني على حــد سواء .

إن التضاد بين متطلبات انتاج اجتماعي وفقاً للحاجات ومنطق التراكم الرأسمالي الخاضع لقوانين المردودية القصيرة الأمد لا يتظاهر في مجرد هذا العجز عن تحقيق التكاثر الموسع لقوة العمل .

فهناك فضلاً عن ذلك التناقض بين امكانات ازدهار المبادرة والمسؤولية الشخصية عند الشغيل ، وهما تترتبان على شروط العمل منذ الآن في الصناعات الرئيسية ، وخلال السنوات العشرين القادمة في معظم الصناعات ، وبين عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق هذه الامكانات .

فبقدر ما يتطلب تطور القوى الانتاجية من العامل اسهاماً واعياً ومبادرة في مهمته الحرفية يصبح نظام المعمل الاوتوقراطي أمراً لايطاق : ان السيطرة التعسفية والعسكرية التي تمارسها الادارة على تنظيم العمل ، ونسقه ، وديمومته ، والنظام القمعي المطبق في الصناعة قد أصبحا موضع النفور من جراء الشعور المتعاظم بما يسببانه من تشويه للانسان . ولقد قام أول « اضراب للأوتوماتية » في معامل وستنغهاوس في الولايات المتحدة عام ١٩٥٥ ، وكانت نقطة الانطلاق له ذات مغزى : الأشكال التي اعطتها الادارة لدراسة الاوقات من أجل مراكز العمل المختلفة . وفي فرنسا كان اضراب عمال المناجم عام ١٩٦٣ ، مع مشاركة كبيرة من جانب المهندسين والفنيين ، ومن بعد اضراب نيبيريك في غرونوبل ، مثالين على هذه الظاهرة الجديدة : ان ذات تطور التقنيات يؤدي الى الربط بصورة وثيقة بين مطالب الأجور وبين الطعن بذات مبدأ النظام الرأسمالي الذي يستبعد الشغيلة عن تسيير عملهم . وإنه لذو مغزى ايضاً ان عمال مصانع رينو وضعوا في مطلع عام ١٩٦٣ مطلبين في المحل

الأول من مطالبهم : اسبوعاً رابعاً من الاجازة المدفوعة الأجر ، وسلطات اكبر من اجل القسم النقابي من المشروع .

وإن رجال السياسة الذين يعبرون على أفضل صورة عن مطالب رأسمالية الدولة الاحتكارية ليدركون جيداًهذاالمنحى الذي تسلكه الحركة بحيث يجهدون انفسهم كي يقنّعوا تناقضاً يستحيل عليهم التغلب عليه ، وذلك من جراء مبدأ نظامهم بالذات . إن توصيات الجنرال ديغول لصيف عام ١٩٦٧ بشأن « إشراك » الشغيلة بأرباح المشاريع ، هذه التوصيات التي يراد منها ان ترمز الى « الشركة بين رأس المال والعمل » ، لتقدم برهاناً على ذلك .

وإن الشغل الشاغل الذي تستلهمه هذه التدابير هو ألا تمس شعرة واحدة من الأرباح أو من سلطات أرباب العمل .

أما بخصوص الأرباح ، فان القسم الأساسي منها يفلت من « الاشراك » : إن الأرباح الفعلية لمشروع رأسمالي ضخم ستثابر على الافلات من المأجورين كما افلتت على الدوام من مصلحة الضرائب ومن المساهمين الصغار ، من جراء الاستهلاكات المتسارعة ، وتكوين « الاحتياطات » المتنوعة ، وتقدير الرأسمال الفعال بدون قيمته الفعلية: ان العمال سيستثنون من أية مشاركة في ثمار « التمويل الذاتي » ولن « يسهموا » (خلال خمس سنوات) إلا في « الأرباح الصافية» ،يعني في ذلك الجزء الزهيد من صخرة الجليد الذي يطفو على سطح المياه : الربح الذي تعترف الادارة به عن طيبة خاطر ، فيما تختبىء في الأعماق ٩٩ ٪ من الربح في شكل مكافأة الرساميل والاستثمارات الذاتية التمويل . لكن هذا التوزيع المضحك نفسه لن يكلف في حقيقة الأمر الرأسماليين شيئاً على الاطلاق ، إذ هو لن يخضع للضريبة على الشركات (٥٠ ٪) ، ولأن مبلغاً مساوياً للمبالغ التي ستوزع على اعتبارها إشراكاً في الأرباح سوف يسقط أيضاً : إن ٥٠ ٪ و ٥٠ ٪ تتميز بهذه الخاصية الحسابية أن تساوي ١٠٠ ٪ ، بحيث ان جماع تكاليف التوزيع لا تقع إذن على عاتق منظمة أرباب العمل بل

على عاتق مجموع المكلفين . وإنه لمن المفروغ منه ان هذه القرارات لم تقلق بال رأس المال مطلقاً ، ففي الغداة كانت أسعار البورصة تصعد في خفة ورشاقة !

أما بشأن حق المراقبة والاطلاع الخاص بممثلي العمال على حسابات المشاريع وتسييرها، فقد حدد بصورة عقيمة جداً وخبيثة جـــداً بحيث ان القضية الأساسية لم تحل في حال من الأحوال ، بل هي لم تطرق مطلقاً ، ألا وهي المطلب العمالي الخاص بالتحكم في العمل والتطور التقني بدلاً من الخضوع لهما[1] .

* * *

(١) انظر غورز : **الستراتيجية العمالية والرأسمالية الجديدة** ، منشورات سوي، باريس ، ص : ٣٤ ــ ٥٥

- ٣ -

الضياعات السياسية الجديدة

كما ان رأسمالية الدولة الاحتكارية لم تتغلب على التناقضات الاقتصادية اللاصقة بقانون الرأسمالية بالذات ، فإنها لم تقضِ على الضياعات السياسية المترتبة بالضرورة عن هذا القانون .

إن دستور فرنسا الحالي وعمل النظام الديغولي هما الترجمة السياسية الدقيقة للمتطلبات الاقتصادية لرأسمالية الدولة الإحتكارية [1] .

ان النظام البرلماني كما عمل في فرنسا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان متفقاً مع متطلبات رأسمالية تدين بالمنافسة الحرة : فقد كان البرلمان ، بالنسبة الى جمهرة الرأسماليين المستقلين ، ضمانة ضد تطاولات الدولة على امتيازاتهم ، وكان يشكل حقــلا

«١» انظر هنري كلود : **الديغولية والرأسمال الضخم** ، المنشورات الاجتماعيــة ، ١٩٦٠ ،ص : ٤٩ ــ ٧٥ ، وكذلك **التمركز الرأسمالي** ، المنشورات الاجتماعية ،١٩٦٥، ص : ٢٤٦ ــ ٢٧٠ .

تتوازن فيه بصورة تزيد او تنقص ، وفقاً لنسبة القوى ، المصالح المتجابهة . وكانت الأزمات الوزارية تعبر بصورة تقريبية عن الخلل الطارئ على هذا التوازن .

وفيما بين الحربين لم تعد هذه الطرائق تتفق مع متطلبات تطور الإحتكارات، فازدهر عدد كبير من مشاريع الإصلاحات الدستورية الصادرة عن الرأسمال الضخم . وكانت الصفة السائدة على جميع هذه المشاريع هي الحد قدر المستطاع من دور البرلمان وتقوية السلطة التنفيذية .

تلك كانت ، غداة الحرب العالمية الأولى ، الصفة الرئيسية لمشروع « التقويم الفرنسي» الذي أعده ذلك الذي كان رجل الكهرباء الكبير ، ارنست ميرسييه . وبعد الأزمة الكبرى للأعوام ١٩٢٩ — ١٩٣٣ . كان ذلك موضوع مؤلفات الممثل السياسي الأشهر للجنة الصلب والاوليغارشية المالية ، أندريه تارديو . وتلك كانت ، عشية الحرب العالمية الثانية ، توصيات « لجنة باردو » ومصرف الهند الصينية ، وهي التوصيات التي انتصرت على أية حال مع دستور فيشي عام ١٩٤٢ .

إن كتاب ميشيل دوبريه ، **هؤلاء الامراء الذين يحكموننا** ، ودستور عام ١٩٥٨ الذي يطبقه عملياً ، هما الازدهار الأسمى لهذا الاتجاه السياسي الذي تطبقه الرجعية المتطرفة ، التعبير الأكمل عن المتطلبات المستثمرة لرأسمالية الدولة الاحتكارية : تحديد امتيازات البرلمان ، تقوية سلطة رئيس الجمهورية ، تسمية رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من دون ثقة المجلس ، حق حل المجلس بالنسبة الى السلطة التنفيذية ، استخدام الاستفتاء الشعبي ضد البرلمان ، تنافر الوظائف الوزارية البرلمانية . وإن رئيس الجمهورية هو مفتاح النظام كله . وفي مؤلف كتبه ميشيل دوبريه عام ١٩٤٥ بالاشتراك مع عمانوئيل مونيك ، رئيس مصرف باريس والبلدان الواطئة ، ومدير بضعة من أكبر الاحتكارات الفرنسية[1]،

«١» مدير شركة قناة السويس ، ومعامل تقطير السكر في سان لويس ، ومعامل الصلب والفولاذ في الشمال والشرق ، واحتكار هاشيت ، الخ .

وهو المؤلف الذي يحمل عنوان صنع فرنسا من جديد ، صيغت هذه الموضوعة الرئيسية بكل وضوح : « أمام استحالة رئيس من النمط الأميركي ، واستحالة الملك ، فان الفرصة الوحيدة مام الديموقراطية الفرنسية هي ... مليك جمهوري [1] » .

وبالفعل ، فانه حين لايكون المقصود هو المحافظة على شروط المنافسة الحرة بين عدد كبير من المنتجين ، بل على النقيض من ذلك تأمين سيادة بضعة احتكارات على جماع الأمة ، فانه من المهم حتى الدرجة القصوى الافلات من رقابة البرلمان وإقامة علاقات بين قيادة الدولة والتمثيل الوطني مماثلة للعلاقات القائمة بين المدير العام لمجلس الادارة وجمعيات المساهمين الصغار حيث يستطيع هؤلاء المساهمون أن يطرحوا أسئلة لكن لا يستطيعون ان ينتظروا بصورة عاقلة أية نتيجة فعلية من تدخلهم .

لقد انتزع من البرلمان ، في الدستور الديغولي لعام ١٩٥٨ ، وظيفته المتعلقة بالميزانية ، وهي الوظيفة التي حصل عليها عام ١٧٩١ : إنه لم يجرد من اية مبادرة بشأن النفقات فحسب ، بل انه لايعالن الا بصورة متأخرة جداً وغامضة جداً بشأن التكاليف الجارية .

وبالفعل ، فاذا استثنينا الرئيس الذي ليس هو بمسؤول لاتجاه البرلمان ولاتجاه الشعب ، بل « تجاه التاريخ » فحسب (والتاريخ قاض رهيب بكل تأكيد ، لكنه متأخر وكثير الغموض) . فان السلطة الفعلية كلها هي بيد عدد من التكنوقراطيين الذين يمسكون ، في ظل الكتمان ، بجميع روافع اقتصاد الأمة وسياستها .

إن هؤلاء التكنوقراطيين هم المفوضون بسلطان الاحتكارات الكبرى . وليست تلك حقيقة واقعة فحسب ، بل هي مبدأ يدافع عنه أرباب العمل بكل وضوح وصراحة ،

---

(١) **صنع فرنسا من جديد** ، بقلم جاكييه بروبير (الاسم المستعار لميشيل دوبريه) وعمانوئيل مونيك، ص: ١٢٢ .

ألا وهو انصهار الدولة مع قيادات الاحتكارات . فمنذ الإقتراع على الدستور ، دعا تقرير شركةشنايدر فيحزيران١٩٥٩ الى التعاون الوثيق بينالجماعات الرأسمالية والجهازالحكومي: « إن كلًا من الوظائف الكبرى — وبالخاصة وظيفة الميكانيك الثقيل والتجهيزات — يجب أن تدعى للتعاون بصورة وثيقة أكثر فأكثر مع الخدمات العامـــة بغرض تأمين استقرار الطلبات ، وتنظيم الأسعار ، وتوقع منظورات النمو ، وذلك بفعل عدد من التدابير المتخذة باتفاق مشترك [١] » .

وإن السيد بيغوزي ، مدير معامل سيمكا ، قد تقدم بالطلب نفسه : « ليس هناك أغراض خاصة بصناعة السيارات من جهة واحدة ، واغراض حكومية من مرتبة أعلى من الجهة الثانية [٢] » .

ان هذه التمنيات التي داعبت ارباب العمل الكبار بشأن وحدة أوثق بين الاحتكارات والدولة قد حققها النظام الديغولي .

فالحلول بين جهاز قيادة الاحتكارات الكبرى وجهاز الدولة لم يتحقق فحسب من جراء النص الدستوري عن تنافر الوظائف البرلمانية مع الوظائف الوزارية ، الأمر الذي أدى بصورة مباشرة الى تسليم الوزارات الرئيسية لمديري الشركات الرأسمالية الكبرى ، بل ان النظام برمته قد كيّف مع متطلبات الإحتكارات .

فأولاً أصبحت ايديولوجية النظام الرسمية هي ايديولوجية الاحتكارات ، وقدرُكزت مثلها على موضوع تمركز رأسمالي منهجي بصورة متزايدة : لقد عزيت جميع متاعب الفرنسيين ،

«١» المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٥٢ · نشرة الوكالة الاقتصادية في ١١ كانون الاول ·

«٢» التصريح الصحفي بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٥٩ ·

في الزراعة كما في الصناعة والتجارة ، الى وجود عدد من المشروعات « الهامشية » التي يجب التهامها عاجلاً من قبل الإحتكارات . هكذا في الريف على سبيل المثال ، بدلاً من تنظيم نظام من التعاونيات يسمح بتجهيز تقني تنافسي ، فإن الخطط المتعاقبة نظمت تصفية الاستثمارات العائلية بنسق ٦٠٠٠٠ سنوياً ، وذلك لحساب المزارعين الكبار ، بحجة الاقتصاد « الإتفاقي » .

وقد تحققت تهيئة الرأي لذلك بتركيز متعاظم لجميع وسائط الدعاية أو نشر الفكر .

ففيما يتعلق بالصحافة ، انخفض عدد الصحف اليومية في باريس من ٢٢ صحيفة عام ١٩٣٩ الى ١٣ صحيفة عام ١٩٦٢ و ١١ صحيفة عام١٩٦٥ . وكانت خمس جماعات رأسمالية هي هاشيت وبروفو بيغان و موري وبوساك ودلدوكا تسيطر، منذ عام ١٩٦٣ ، على ٨٠٪ من الصحافة اليومية الباريسية ، و ٢٣ مجلة اسبوعية تطبع أكبر من ١٢ مليون نسخة كل اسبوع ، و ٢١ مجلة شهرية تطبع خمسة ملايين ونصف مليون نسخة . وفي الأقاليم غالباً مايحدث أن يكون احتكار التعبير مطلقاً : ففي ٤٢ محافظة لا يوجد سوى صحيفة يومية واحدة . وفيما عدا ذلك فإن احتكار هاشيت (المرتبط بصورة وثيقة بصرف باريس والبلدان الواطئة) يملك احتكار توزيع الصحف ، وبذلك فهو يتحكم في امكانية انتشارها .

وإن الإذاعة والتلفزيون ، وهي في يد الدولة كلياً ، ومعفية تماماً بفعل نظامها الداخلي من إشراف المنتفعين منها ، هي أداة دعاية سياسية من المرتبة الأولى تستخدمها السلطة بإسراف . وهي لاتغطي على وجه التقريب احتكارها المطلق حين تعطي الكلام بضع دقائق كل ثلاثة او أربعة عوام للمعارضة . وإن الدولة الفرنسية لتسيطر كذلك ، بالإتفاق مع بعض الاحتكارات الخاصة ، على راديو مونت كارلو ، وأندوراديو ، واوروبا رقم ١ .

وكان التمركز أسرع ايضاً في النشر منه في الصحافة عن ١٩٦١ — ١٩٦٥ . بحيث

ان ثلاث جماعات تسيطر اليوم على معظم دور النشر المستقلة القديمة : جماعة هاشيت التي تسيطر على ڤالانديه وغراسيه وفاسكيل وفايارو ستوك ، والتي تنتج ٨٠./٠ من الكتب الفرنسية ، وجماعة نيبلش (بريس دي لاستيه وبلون وجوليار وبوفير) التي ترتبط مع مكتبة لاروس ؛ وجماعة غاليار (غاليار ، دينويل ، مركور دي فرانس ، تابل روند) .

وإنه ليسهل بفضل هذا التركيز الكثيف جداً لجميع وسائط التعبير بين أيدي الإحتكارات او دولتها ، بممارسة فعل عميق في الرأي العام ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالمرونة والمقادير الضرورية من أجل تفادي التدابير القصوى للتحويل الفاشي ، هذه التدابير التي ستصدم الشعب الفرنسي بعنف .

وبعد اتخاذ هذه الاحتياطات من جانب الرأي العام ، ومع الحفاظ على مظهر برلمان تحول الى مجلس للتسجيل مع الحق الأفلاطوني في توجيه النصح والارشاد ، لم يتبق إلا وضع رجال الاحتكارات في المراكز الحساسة لجهاز الدولة .

إن التناقضات السياسية بين متطلبات وامكانات الديموقراطية في عصرنا ونظام دولة الاحتكارات المناهض للديموقراطية هي تناقضات لاتقل شدة عن التناقضات الإقتصادية .

ففي المرحلة الحالية لتطور المجتمعات المتقدمة اصبح السلطان الشخصي والأنظمة التسلطية والتكنوقراطية أشياء عفا عليها التاريخ : إن تعقد القضايا بالذات ، في الدولة وفي المشروع على حد سواء ، تجعل كل نظام يفكر فيه ويقرر عن الجميع رجل واحد او فريق من الرجال نظاماً هرماً بالياً .

ان الشروط الموضوعية تتطلب على النقيض من ذلك ان يكون كل مواطن في الدولة،

وكذلك كل شغيل في المشروع ، مركزاً للمبادرة والإبداع ، ان يشعر كل امرىء بأنه مسؤول شخصياً عن مصير الجميع .

إن رأسمالية الدولة الإحتكارية ، بغرض تقديم المصالح الأنانيـــة للاحتكارات المالية والصناعية الكبرى التي تناهض مصالح الأمة والأعداد الغفيرة من الشعب ، تعتبر ان الدولة « قوية » حين يعجز الشعب ، ولقـــد لجمته قوى الشرطة والجيش والدستور ووسائل الإتصال الأخرى ، عن التدخل بصورة مباشرة او بواسطة ممثليه في سياسة الاحتكارات .

أما لينين ، إذ يعرف على العكس من ذلك الديمقراطية الحقيقية ، فإنه يؤكد ان « فهم عشرات الملايين من المبدعين يوفر شيئاً أعلى بما لا يقاس من التوقعات الأوسع والأعم[1] ». وإنه ليستخلص من ذلك النتيجة السياسية التالية : « ان القوة كما تتصورها البورجوازية هي حين تمشي الجماهير بصورة عمياء الى المذبحة وتطيع أدنى اشارة من الحكام الأمبرياليين . ان مفهومنا عن القوة مغاير تماماً : فبالنسبة الينا تكون الدولة قوية بفضل وعي الجماهـير . إنهـــا قوية حين تعرف الجماهير كل شيء ، وتستطيـع ان تحكم على كل شيء ، وتتقدم الى الفعل بصورة واعية[2] » .

إن هـــذه المساهمة الواعية من جانب كل فرد سواء في تسيير الدولة أو في تسيير المشروع لم تصبح ضرورية فحسب لأسباب موضوعية ناجمة عن طبيعة القضايا المطروحة في المرحلة الحالية من التطور ، بل لقد أصبحت **ممكنة** موضوعياً :

إن الخطوات التي تحققت في ميدان نشر الفكر ، وانطلاقة وسائل الاتصال ، من

«١» لينين ، **المؤلفات** ، المجلد الخامس والعشرون ، ص : ٤٩٦ .

«٢» المصدر نفسه ، المجلد السادس والعشرون ، ص : ٢٠٣ .

سينما وصحافة وراديو وتلفزيون ، قد اعطت كل فرد حضوراً حقيقياً في كل مكان ، وسمحت بالتوجه في وقت واحد الى ملايين البشر . ولقد كان من نتائج ذلك ان الحلم القـــديم عن « ديموقراطية مباشرة » ، هذه الديموقراطية التي كانت طوباوية في ايام روسو لأنهـا لم تكن ممكنة التحقيق اذن إلا في جماعات صغيرة مثل المدن الاغريقية حين كان الشعب كله — او الأحرار على الأقل — يستطيـع ان يجتمع في ميدان المدينة ، قد أصبح ، في اشكال جديدة وغير متوقعة ، مـع الراديو والتلفزيون ، امكانية فعلية ، وذلك طبعاً بشرط عدم استخدامه كوسيلة للتشريط الدوغمائي والتسلطي ، بل كأداة للحوار الخلاق الدائم بين المواطنين والسلطة .

فليست القضية سياسية فحسب ، بل ان مفهوماً أساسياً عن الإنسان متضمن في حلها . ولذا فانه من المناسب ، قبل ان نرسم خطوط هذا المفهوم ، ان نواصل تحليل تناقضات رأسمالية الدولة الإحتكارية على صعيد الثقافة والمفهوم عن الانسان ، مثلما استخلصناها على صعيد الاقتصاد والسياسة .

* * *

- ٤ -

رأسمالية الدولة الاحتكارية والانسان

آ ـ مصير الثقافة

سنقتصر على استخلاص بعض من تناقضات رأسمالية الدولة الاحتكارية على صعيد الثقافة .

أولاً على صعيد نشر الثقافة ، التناقض بين التعليم الذي أصبح في الإمكان اعطاؤه في المرحلة الراهنة من تطور العلوم والتقنيات ، بل ضرورة مثل هذا التعليم من أجل تأمين تطور متناسق وسريع لهذه العلوم وهذه التقنيات في خدمة الإنسان وجميع البشر ، والتنظيم الفعلي للتعليم والثقافة من قبل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، مع جميع الكوابح والإنحرافات التي ينطوي عليها .

وعلى صعيد أشد أعمق التناقضات التي تتظاهر في اشكال الضياع الجديدة . إنها لاتتظهر في القرن العشرين على قاع من العوز المعمم ، بل في غزارة نسبية (نسبية لأنها مقصورة على بعض الأمم ، وفي هذه الأمم على بعض الطبقات الاجتماعية) .

وأخيراً فإننا سنأخذ مثالاً على العواقب الفلسفية لهذه التناقضات ، ألا وهو التشويه

الايديولوجي اللاحق باكتشاف علمي : ان المنهج البنيوي ، الذي يسهم في اعطاء العلوم الانسانية نظاماً للموضوعية مماثلاً لنظام العلوم الطبيعية ، يُستخدم في محاولة لإقامة فلسفة عن « موت الانسان » لاتعبر عن امكانات انسانية هي في سبيلها الى الولادة ، بل عن ضياعات الانسان داخل البنى القائمة حالياً ، هذه البنى التي تتهاوى منذ الآن وتضمحل .

وفيما يخص نشر الثقافة ، فإن بعض الوقائع الخام تبين التناقض (المترتب عن ذات مبدأ رأسمالية الدولة الإحتكارية وتناقضها الأساسي) بين نظام التعليم المرتبط بعلاقات الانتاج الحالية وما قد أمسى ممكناً وضرورياً في وقت واحد في المرحلة الراهنة بفعل تطور القوى المنتجة .

فبعد سنتين ، عام ١٩٧٠ ، سيزداد في فرنسا ، وفقاً للتقديرات الرسمية ، عدد العمال المهنيين المتخرجين كل عام في مركز التكوين المهني بنسبة ٥٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ ، لكن هذا لن يمثل سوى ثلث ماتتطلبه الصناعة سنوياً . ويجب ان نضيف الى هذا ان تلك التقديرات تفترض انجازاً تاماً للخطة ، في حين ان الخطة الرابعة لم تنجز إلا بنسبة ٤٠ بالمائة فقط فيما يتعلق بالتعليم المهني .

وعلى أية حال ، فإن المشكلة لاتقتصر على التكوين المهني ، لأن ٧٠ بالمائة من العمال الذين يدخلون الصناعة يجب ان يحصلوا ، في السنوات العشرين القادمة ، كيما يتجاوبوا مع المتطلبات التقنية للانتاج الاوتوماتي ، على **ثقافة عامة** تضارع على وجه التقريب المستوى المطلوب حالياً من اجل الدخول في الإنتاج ، بحيث يجب ان نهيىء منذ الآن الشروط التي لا تتيح جعل التعليم المدرسي اجبارياً حتى سن السابعة عشرة فحسب ، بل توفر في الوقت نفسه امكانات ثقافة « ثانوية » للجميع وتثقيفاً متصلاً لا ينقطع .

ان حكومات البلدان الرأسمالية تضحي بالمنظورات الطويلة الأمد لتطور البلاد الاقتصادي والتقني والعلمي على مذبح المطامع القصيرة الأمد للاحتكارات الكبرى ، وذلك باسم متطلبات عاجلة أخرى أبرز مثال عليها هي زيادة الإعتمادات الحربية التي تؤمن لصناعات

التسلح أرباحاً هائلة ، في حين تخفض هذه الحكومات حتى الحد الادنى الإعتمادات الخاصة بمرافق البلاد الأخرى .

ومن جهة ثانية ، فان التنظيم الراهن للتعليم يتميزبخاصيته المضادة للديموقراطية . وان مثال التعليم العالي لذو مغزى هنا : فالدولة في فرنسا مثلاً لا تغطي سوى ١٧ بالمائة من حاجات الطلاب ، وتغطي الأسر ٥١ بالمائة منها ، بينما يغطي الطلاب انفسهم ٢٤ بالمائة من حاجاتهم بواسطة العمل الأسود . وان النتيجةالمباشرة لهذا النظام هو ان الجامعة تعطينا صورة مقلوبة عن المجتمع : فالطبقة الأكثر عدداً في الأمة هيالطبقة الأقل تمثيلاً في الجامعة. ان عدد أبناء العمال في التعليم العالي هو خمس مرات اقل من عدد العمال في بلادنا .

ان اتجاه سياسة رأسمالية الدولة الإحتكارية في مجال التعليم والثقافة يتصف بأربع خصائص اساسية ، وهي خصائص ترتبط على أية حال بعلاقات وثيقة فيما بينها :

- تصنيع الجامعة ؛
- جعل البحث عسكرياً ؛
- أكلركة المدرسة ؛
- جعل الثقافة تجارية .

ان ارتباط الإنتاج الصناعي بالبحث والتعليم ضرورة لا مندوحة عنها ، ولا يمكن للمرء ان ينسى أمثلة شهيرة عن التلقيح المتبادل ما بينها : الدور الذي لعبته المشكلة الحسية للتخمرات التي طرحتها متطلبات الصناعات النسيجية في الشمال على باستور ، وقد كان عميد جامعة ليل في ذلك الحين ، في تكوين اكتشافاته الأساسية .

وأهم من ذلك الواقع التالي ، ألا وهو ان القوانين التجريدية للحركية الحرورية قد اكتشفت في وقت واحد على وجه التقريب في ثلاثة بلدان صناعية كبرى من قبل

كادنو وجول وماير ، وان الحافز الرئيسي لأبحاثهم كان صادراً عن الضرورة العملية لحل قضايا مردود الآلات البخارية .

إننا لا نناقش مبدأ الإرتباط بين الجامعة والإنتاج ، بل نناقش الواقع التالي، ألا وهو ان **نشر الثقافة ، في المفهوم الخاص بهذا الارتباط والنتاشىء عن منظورات رأسمالية الدولة الاحتكارية ، هو أقل ارتباطا بتطور القوى الانتاجية منه بالحفاظ على علاقات الانتاج القائمـــة .**

وإن مثال « اصلاح فوشيه » في فرنسا ليشكل برهاناً ساطعاً على هذا الاتجاه .

إن أرباب العمل في القرن التاسع عشر ، مع خطوات الماكينية الأولى ، لم يستطيعوا ان يكتفوا بيد عاملة جاهلة ، وقد لعب هذا المطلب الاقتصادي دوراً حاسماً في نشوء واتساع التعليم الابتدائي الذي تشرف عليه الدولة .

وإن ارباب العمل ليحتاجون في المرحلة الحالية الى تعميم التكوين المهني ، لكنهم لما كانوا يقتصرون على المنظورات القصيرة الأمـد الخاصة بالمردودية الفورية ، فانهم لا يهيئون ذلك النمط من العامل المؤهل الذي سيتطلبه الانتاج بعد عشرين عامـاً ، يعني حين ينضم الى الانتاج الأطفال الذين ينتسبون اليوم الى المدرسة . ولذا فانه من الواجب ان تتخـــذ منذ الآن التدابير التي من شأنها تعميم الثقافة العامة جنباً الى جنب مع التكوين المهني .

بيد انه يتدخل هنا كابح ثانٍ لا ينشأ فحسب عن الحسابات القصيرة الأمـد للمردودية الفورية : ذلك هو الخوف الذي ينتاب كل طبقة منحطة حيال ثقافة عامة قمينة بتطوير الفكر النقدي . ولقد عبر عن هذا الخوف بكل صراحة واحـد من أبرز ممثلي أرباب العمل الكبار في مجلة الأنسية والمشروع التي هي مجلة دعاية أصحاب العمل بين طلبة السوربون : « ليس حسناً أنْ يحيا المرء في بلد يتوفر فيه فائض من الأشخاص المؤهلين تأهيلاً عالياً ، إذ أن شبيبة درست طويلاً ثم وجدت نفسها في اوضاع غير ملائمة لا تمثل، في اوقات الأزمة ، خسارة جافة

فحسب ، باعتبار الاستثمارات الموظفة ، بل تمثل أيضاً خطرا على النظام القائم (١) .»

وإنه ليحسن ان نضع في هذا المنظور معركة الطلاب على سبيل المثال .

إنما كانت ثورتهم تهدف اليه في البدء قد كان مقتصراً على مظاهر وضعهم السطحية ، من دون ان يمس جذور النظام أو مبادئه :

— العلاقات بين الأساتذة والطلاب .

— بنية الجامعات وادارتها .

وطرحت بادىء الأمر قضية خاطئة هي الانتقاء بين جامعة شاخت وانحطت يقوم فيها التناقض بين نظام التعليم والضرورات الناشئة عن تطور القوى الانتاجية ونموها ، وجامعة تكنوقراطية أفضل تكيفاً مع متطلبات رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وسرعان ما كنس هذا الاختيار المغلوط .

وبرز الى وضح النهار تناقض أعمق : لم يعد المقصود وضع طريقة جديدة للرد بصورة أفضل على متطلبات رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل اصبح المقصود هو التشكيك بذات مبدأ هذا التكيف .

وجاء اضراب ١٣ ايار ، الذي اشتركت فيه الطبقة العاملة بصورة جماهيرية ، وكان الإعلان عنه كافياً لوحده لإجبار الحكومة على تراجع اول وتقديم بعض التنازلات فساعد على اجتياز مرحلة ثالثة في تحقيق الوعي عند عدد كبير من الطلاب : فبعد النضال الجامعي والنضال السياسي ، طرحت القضية الطبقية على بساط البحث .

ومن المؤكد ان هذه الأمور ليست واضحة تماماً عند جميع الطلبة .

«١» ورد في كتاب اندريه غورز . الاشتراكية الصعبة ، منشورات سوي ، ١٩٦٧ ، ص : ٥٧ .

بيد ان القضية طرحت ، وللمرة الأولى بمثل هذه القوة ، على جماهير الطلبة الغفيرة ، وهذه حقيقة إيجابية حتى درجة كبيرة .

ومن المفروغ منه ان هذه القضية طرحت في قالب خاص بالطلبة ، اصطدم بادىء الأمر بمظاهر النظام التي تخص عملهم ، وخاصة بتصنيع الجامعة وتصيير الثقافة تجارية .

إن الطلاب ، بغالبيتهم العظمى ، يرفضون بعد الآن تعليماً وظيفته الأساسية أن يهيئهم للاندماج في نظام قانونه هو الربح ، و « قانونه المحايث والالزامي » هو الانتاج من اجل الانتاج كما كان ماركس يقول ، جامعة مكلفة في المحل الأول بتوفير الملاكات من أجل المشاريع الخاصة .

إنهم يرفضون ان يكونوا قطعاً في هذا النظام ، وهم يطلبون ثقافة تحتوي على الحاجات التقنية بدلاً أن تكون خاضعة لها .

وانه لما يستلفت النظر على اية حال ان هذه المطالب التي يتقدم الطلاب بها ترتسم من خلال لغة الماركسية ومفاهيمها ، حتى اذا كان استعمال هذه اللغة والمفاهيم غامضاً ومبهماً في كثير من الأحيان ، إذ ان الموضوع الأكثر تواتراً هو موضوع الضياع : إن القاسم المشترك بين مطاليب الطلاب هو المساهمة في المبادرة التاريخية ضد ثقل البنى المضيّع

* * *

تلك قضية نظرية اساسية ترتبط بها طريقة تفصل نضالات الطلاب مع نضالات العمال .
وانطلاقاً من الفكرة الأساسية التي تنص على ان الطبقـــة العاملة هي القوة الثورية القائدة ، فاننا نصادف اسلوبين ممكنين من أجل محاولة تحديد المغزى الطبقي لحركة الطلاب . ومرد ذلك الى وضعيتهم بالذات التي هي ، تعريفاً ، وضعية انتقالية تحضيرية : وهكذا يمكن ان يُجرب تحديد وضعيتهم الطبقية إما بمـــاضيهم (أصلهم الطبقي) وإما بمستقبلهم (وظيفتهم المقبلة) .

وإنه ليمكننا بادىء الأمر أن نقوم بدراسة عن الأصول الاجتماعية للطلاب ونبين بالخاصة انهم ينحدرون ، في غالبيتهم العظمى ، من طبقات وسطى وبورجوازية صغيرة ، مع نسبة ١٠ ٪ فقط من ابناء العمال ، الأمر الذي يعطينا صورة مقلوبة عن الأمة . واذا استخلصنا من هنا حجة تتطلب دمقرطة الإنتساب الى الجامعة ، فان ذلك أمر مشروع تماماً .

وبالمقابل ، فاننا نخطىء إذا أردنا ان نستنتج من هذا الأمر وحده حكمنا على مغزى الحركة الطبقي . فاذا قلنا على سبيل المثال : من جراء أصول الطلاب الاجتماعية ، فان النسبة البورجوازية الصغيرة السائدة بينهم تسبغ بالضرورة على الحركة الطلابية الخصائص السياسية للبورجوازية الصغيرة ، مع تردداتها وتذبذباتها ، الخ .. ، فاننا نكتفي إذن بعلم اجتماعي ميكانيكي لا رابطة بينه وبين التحليل الماركسي ، وتكون العواقب العملية لهذه الخطيئة النظرية قاتلة . ومما لاريب فيه ان اصول الطلاب الاجتماعية تتظاهر في سلوكهم السياسي وهي ذات ثقل كبير جداً . لكنه يجب ان نعيد الى الأذهان بكل وضوح ، من وجهة النظر النظرية ، أن هيبوليت تين لا ماركس هو الذي اقترح هذا النوع من القدرية ومن الرابطة الميكانيكية مع البيئة الأصلية .

ولا يحدد ماركس الانتساب الطبقي ببيئة الانسان الأصلية ، بل **بالمكان الذي يحتله في عملية الانتاج** . وإن أياً من المقاييس الثلاثة التي يعطيها من اجل تعريف العامل لا يشير بشيء الى بيئته الأصلية .

إنه ليمكننا انطلاقاً من هذه المقاييس أن ننكب على مسألة الطلاب ، طبعاً بطريقة مخصوصة جداً ، يعني بتعريفهم نسبة الى وظائفهم المقبلة . ومن وجهة النظر هذه ، فان عدداً كبيراً من الطلاب ، وبالأخص جميع اولئك الذين يتهيأون لوظائف تنصب في الانتاج ، الذين سيصبحون مهندسين ، الذين سيقدمون الملاكات المختلفة للحياة الاقتصادية وإدارتها ، وحتى اولئك الذين يتوجهون نحو البحث العلمي ، سيكون لهم في عصرنا مكان مخصوص في عملية الانتاج: لقد قلنا وكررنا ، وبحق، أن **العلم اصبح قوة انتاجية مباشرة** في عصرنا .

ولقد حل انطونيو غوامشي بعمق مغزى هؤلاء المثقفين « العضويين » ودورهم التاريخي ، يعني هذه المقولات من المثقفين التي نشأت ونمت بصورة عفوية بفعل ولادة وتطور النظام نفسه ، مثلاً فيما يتعلق بالرأسمالية المهندسون والاقتصاديون ومنظمو الثقافة الجديدة والتشريع الجديد ، الخ .

إن بعض هؤلاء المثقفين يتحلون ، من وجهة النظر الطبقية ، بخصائص جديدة :

١ — فهم لا يفتقرون فحسب الى وسائل الانتاج كما كانت الحال في الماضي — ومثلهم في ذلك كمثل العمال .

٢ — بل إنهم هم أيضاً ، مثلهم مثل العمال ، منتجون للقيمة الفائضة ؛ إنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من « الشغيل الجماعي » الذي يتحدث ماركس عنه في **رأس المال** (الكتاب الأول ، المجلد الثاني ، ص : ٣٠ - ٥٢) .

ويتبقى المقياس الثالث ، ألا وهو المقياس الذاتي الخاص بالوعي الطبقي . ان هذه الفئات من المثقفين هي منذ عدة سنوات ، من جراء تطور القوى الانتاجية ، وبالخاصة تطبيقات السبرانية على الانتاج والتنظيم والادارة، في ظروف ملائمة من اجل وعي تناقضات الرأسمالية الأساسية وتناقضاتها الجديدة .

ولايحيا الطلاب فحسب ، بصورة استقبالية ، هذه التناقضات حين يفكرون في الدور المتناقض الذي سيسند اليهم حين يتخرجون من الجامعة كي يصبحوا اطاراً لهذا النظام الذي لامجال لمناقشة غاياته أو معناه .

فاذا كان موضوع الضياع على هذه الدرجة من الانتشار ، فلأن عدداً كبيراً من الطلاب يستشعرون بصورة اكثر او أقل ابهاماً - وبالأحرى أكثر منها اقل - التشابه المتعاظم لهذا الوضع مع وضع العامل في المشروع ، حتى اذا كان هذا التشابه يدرك في نقطة الانطلاق ، كما أشرنا ، بصورة مغلوطة جداً ، مثلاً بتمثيل الأستاذ مع رب العمل أو مع الدولة الرأسمالية (تماماً كما كان النضال الطبقي الذي لما يبرح غريزياً وبدائياً في المراحل الأولى من الحركة

العمالية يصب جام غضبه ، كما يشير انجلز الى ذلك، على الآلات أو رئيس الورشة ، وليس على النظام الرأسمالي بالذات) .

ولقد مرت الحركة الطلابية بهذه المراحل الطفولية للحركة العمالية ، الأمر الذي يسر للبعض إستغلال هذه الثورة وتوجيهها نحو العدمية والاستفزاز ، نحو ما كان لينين يسميه « اليسارية » .

أما أن حركة الطلاب تعكرها محاولات المزايدات والمغامرات ، والاستفزازات التي تقسمها وتضعفها وتسهل أعمال القمع ضدها ، فان هذا يدعونا الى اليقظة ، لكنه لايجوز في حال من الأحوال أن يطمس **الرابطة الباطنة والعميقة بين هذه الحركة والحركة العمالية** . إن الطلاب يختبرون بصورة مخصوصة الدور الشرير الذي يلعبه نظام الاحتكارات . وان عملهم بالذات يجعلهم بالضرورة أشد حساسية تجاه جميع العوائق التي تقام في سبيل المساهمة الفعالة في البحث عن المعنى وعن الغايات . وان نضالهم ليشدد على هذا المظهر المركزي للمطلب الثوري ويسهم في جعله أشد ثراء بالانسانية .

ومن المفروغ منه ان الطلاب ، من جراء وضعيتهم بالذات التي هي وضعية المنتجين المقبلين ، يميلون الى التشديد بصورة وحيدة الجانب على المستقبل ، على المنظورات وعلى مظهر القضية الأيديولوجي او حتى الأخلاقي ، مع كل مايشتمل ذلك عليه من مخاطر الطوباوية والفوضوية ، ومايتضمنه من امكانات الاستغلال التضليلي وحتى البوليسي .

لكنه لايجوز لأي شيء من هذا كله ان يطمس بالنسبة الينا الأمر الأساسي او ان يمنعنا عن إقامة علاقة صحيحة بين نضال العمال الطبقي والحركة الطلابية .

ان الاقتصار على التحليل الميكانيكي لعلم الاجتماع المبتذل بشأن مجرد الأصول الاجتماعية سيؤدي بنا الى نوع من التسلط الأبوي الذي يعتبر الحركة الطلابية بمجموعها قاصرة بصورة أبدية ، فهي حليف مقلقل بالضرورة كما هي حال الفئات البورجوازية الصغيرة التي ينحدر الطلاب منها بصورة عامة .

اما إذا نظرنا الى القضية على النقيض من ذلك من أفق أوسع ، آخذين بعين الاعتبار دور المثقف على اعتباره جزءاً لايتجزأ من « الشغيل العمومي » في عصر يصبح العلم فيه «قوة انتاجية مباشرة » ، ووضعية الطالب من خلال هذه الوظيفة المقبلة ، فإننا نستطيع أن نفصل بصورة مضبوطة نضال العمال مع نضال الطلاب .

* * *

ان تفصل هذا النضال مع نضال الشغيلة ، ووعي وحدتهم وتوطيدها ، تلك هي ضمانة النصر المشترك .

ما هو السبب في أن هذه القضايا تطرح بمثل هذه الصورة الحادة على هذا الجيل من الطلاب ؟

ذلك لأن تسارعاً مباغتاً في نسق التطور الانساني يجعلهم يبلغون سن الرجولة في برهة من انكسار التاريخ .

لقد وقعت في سياق السنوات العشرين الأخيرة تبدلات علمية وتقنية أكثر مما حدث خلال الفي عام . ولقد أعاد الى الأذهان تقرير نشرته اليونسكو أن في العالم في الوقت الحاضر عدداً من العلماء المبدعين الأحياء يضارع العدد الذي عرفته البشرية منذ نشوئها حتى اليوم .

ان الشبان البالغين حالياً العشرين من عمرهم هم في عمر انشطار الذرة والسبرانية .

ومن وجهة النظر الاجتماعية ، كان آباؤهم معاصرين لثورة اوكتوبر فيما أطلوا هم على الحياة الواعية غداة المؤتمر العشرين والقضايا الجديدة التي طرحها . وإنهم أيضاً في عمر الحركات العظمى للتحرر الوطني والثورات الاشتراكية في آسيا وأميركااللاتينية. ولقد كانت اوروبا وأميركا الشمالية تلوحان حتى هذا الحين المركزين الوحيدين للمبادرة التاريخية والخالقتين

الوحيدتين للقيم . لكن انبعاث الحضارات القديمة غير الغربية ، هـذه الحضارات التي كانت تضع لنفسها أهدافاً مغايرة للابداع التقني وحده وللانتاج من اجل الإنتاج ، وهو ما يميز الرأسمالية الغربية ، قد طرح عليها قضايا وقادها الى شكوك عديدة . وإنه لما يزيد من وطأة ذلك ان لها هي الأخرى عبر الراديو والتلفزيون : إن العالم بأسره حاضر حيالها كل يوم كما لم يكن حاضراً بالنسبة الى اي جيل سابق .

ومن هنا تنشأ ، في مثل الزوابع ، هذه التساؤلات الكبرى وهذه الثورات الكبرى ، هذه التشككات الأساسية في مبررات وجودها .

ولنقل دونما مواربة ان هذه الطفرة المباغتة هي العلامة الموجبة .

ونحن ، الذين نفخر بانتسابنا الى حزب ثوري ، لأبعد ما نكون عن التحول الى نادبات للتاريخ ، بل نستقبل بفرح هذه الانتفاضة البشرية الرائعة .

وإننا لنعتقد أنها برهة هامة في النضال ضد النظام الرأسمالي الخاطىء ، من اجل بناء مجتمع جديد وخلق علاقات جديدة بين المجتمع والعلم والثقافة والفن .

ولقد كان التشكيك الكبير الأول في النظام الرأسمالي ، في مبدئه بالذات ، هو ذلك الذي طرحه كارل ماركس والأحزاب الماركسية .

وإن الثورة الأولى التي جندلت الرأسمالية في بلد كبير وهددتها بقدوتها في العالم أجمع هي ثورة اكتوبر الإشتراكية عام ١٩١٧ .

ورب من يسأل : لماذا تطرح القضية الطلابية في فرصوفيا او في براغ ايضاً ؟ أليست تلك أزمة عامة خاصة بجميع « المجتمعات الصناعية » ، مهما يكن نظامها ؟ وهل ليست القضية قضية نزاع بين جيلين ، إذ ترفض الشبيبة « مجتمع الاستهلاك » الذي بناه الجيل الأكبر منها ؟

والحقيقة ان السؤال يطرح بعبارات مختلفة أساساً في البلد الرأسمالي عنه في البلد الاشتراكي .

ففي البلد الرأسمالي ينجم « الانتاج من اجل الانتاج » (و « الإستهلاك من اجل الاستهلاك » الذي هو نتيجة له) عن ذات مبادىء اقتصاد محركه الوحيد هو قانون الربح .

وليست الأمور كذلك في البلدان الاشتراكية . والشيء الذي أتاح تغطية هذاالفارق المبدئي هو ان الاشتراكية بوشر في تشييدها في تلك البلدان التي كانت تعـاني من تأخر اقتصادي وتقني كبير ، وهكذا فقد اضطرت هذه البلدان الى إنجاز مهمتين في وقت واحد : بناء الإشتراكية والتغلب على التخلف . وإن تداخل هاتين المهمتين الأساسيتين قد أدى بالضرورة ، ولسنوات طويلة ، الى إعطاء أولوية مطلقة لانطلاقة الإنتاج بغرض اللحـاق بالتأخر . ولقد كان انجاز هذه المهمة مسألة حياة أو موت بالنسبة الى البلدان الاشتراكية بحيث ان الشيء الذي كان مجرد وسيلة أعطى انطباعاً بأنه غاية في ذاته .

وإنه لمن المناسب ان نضيف هنا ان اخطاء ذاتية قد ترتب عليها إطالة التركيز الأقصى والمركزة القصوى للموارد والسلطات أكثر من الوقت الضروري ، بكل ماينطوي ذلك عليه من انحرافات بيروقراطية واوتوقراطية .

وإن البلد الأول الذي ظهرت هذه الأخطاء فيه بقوة هو بالضبط الدولة الوحيدة بين الدول الإشتراكية التي باشرت بناء الإشتراكية في بلاد بلغت درجة عالية من التصنيع من قبل ، أي تشيكوسلوفاكيا . ويجري التصحيح في ظروف صعبة بالتأكيد ، وتحت نيران أعداء لا يرحمون ، يحاولون استغلال الأوضاع ليس من أجل تحسين الاشتراكية ، بل من اجل تدميرها ، لكن هذا التصحيح يتم ، ولسوف يعطي نجاحه مثالاً عظيماً على امكانات الإشتراكية في بلد متطور كثيراً .

وباختصار ، فان الإتجاه في المجتمعات الإشتراكية إلى إخضاع كل شيء لتقـدم الإنتاج ولحل قضايا الإنتاج قد كان ذا صفة مؤقتة عابرة .

وليست المسألة في البلدان الرأسمالية مسألة ظاهرة من ظواهر المصادفة ، او مسألة اخطاء ذاتية وتشوهات ، كما انه ليس ثمة امكانات للاصلاح. إن المسألة هي مسألة خاصية

دائمة وضرورية تنجم عن الشروط الموضوعية لعالم الإنتاج الرأسمالي . ولا بد من ثورة من اجل تحطيم قانون النظام بالذات .

وإن « إصلاح فوشيه » ليرد على القلق المزدوج الذي يخامر ارباب العمل ، فيضع الأسس من اجل تكوين تقني قمين بأن يوفر (بصورة جزئية على الأقل) يداً عاملة مؤهلة لكنها منقطعة عن الثقافة العامة . إن ما يميز هذا « الاصلاح » هو تراكب تعليم تقليدي مكرس « للنخبة » ، نخبة الطبقة السائدة ، وتكوين تقني « نفعي » بأضيق معاني الكلمة. وإنه لتعليم ناقص بصورة مضاعفة ، إذ هو يفصل « الثقافة » عن جذورها الحية : العمل الاجتماعي، كما انه يفصل الانتاج عن الثقافة التي يتطلبها بصورة متعاظمة . ذلك تعليم يواصل في المدرسة الانقطاع الذي تحقق حتى الآن في المصنع بين العمل اليدوي والعمل الذهني .

وبحجة « خلق جسر بين التعليم العالي والعالم الاقتصادي » ، بحجة تحقيق « تعاون بين الجامعة والصناعة » ، تبذل المساعي في حقيقة الأمر من اجل تكييف التعليم مع حاجات المشروعات وإخضاعه لها . وتشكو مجلة أرباب العمل الأنسمية والمشروع في أحد تقاريرها من ان الطلاب في علم النفس وعلم الاجتماع « يقتصرون في اغلب الأحيان على القضايا البشرية ويرفضون اية فكرة عن المردودية» ، وتخلص من هذه الشكوى ذات المغزى إلى ضرورة « تكملة التكوين الذي يعطى لعلماء النفس والاجتماع . [1] »

هكذا يتحقق انقلاب وتشويه في علاقات النظرية والممارسة : إن الثقافة تصبح وسيلة في خدمة عمل المشروعات التي يسيرها قانون الربح ، ولا تعود رسالتها ان تتساءل عن غائية كل مشروع في مجموع التنظيم الإجتماعي وفي البناء التاريخي للانسان من قبل الانسان .

---

(١) ورد هذا الاستشهاد في **الأزمنة الحديثة** العدد ٢٢٨ (أيار ١٩٦٥)ص٥٩ .

وإن حدة هذه القضايا تفسر أن الحركة اصبحت بمثل هذه السرعة حركة جماهيرية ذات قدرة نضالية كبرى .

وفي مثل هـــذه الحركة يتحقق الوعي سراعاً . وإن إضراب ١٣ ايار يشكل مرحلة في هذا الوعي . إذ وفر الإمكانية لوضع عمل الطلاب في اطار المنظور الطبقي للصراعات العمالية .

ومنذ تلك الحركة ، حققت ثلاثة افكار تقدماً ملحوظاً :

١ – ادراك الرابطة الباطنة والعميقة بين هذا النضال ونضال الحركة العمالية .

٢ – الفكرة القائلة بأن الثورة الحقيقية في عصرنا لا يمكن أن تتم من دون الطبقة العاملة .

٣ – الفكرة القائلة بأنه لايمكن صنع جامعة اشتراكية في عالم رأسمالي ، وبأن حل القضية الجامعية يفترض حل قضية أوسع بما لا يقاس .

فليس المقصود اذن هو تحويل الجامعة أولاً والمجتمع من بعد ، بل التصرف بحيث تصبح الجامعة ، في المجتمع الرأسمالي ، ليس أداة من اجل الحفاظ على هذا المجتمع ، بل ثورة من اجل التحويل .

إن سائر المظاهر الأخرى لقضية نشر الثقافة ، في منظورات رسمالية الدولة الاحتكارية ، تنجم عن هذا الاخضاع الأولي لمتطلبات رأس المال ، بدءاً من جعل البحث العلمي عسكرياً ، ومروراً بالتحول الاكليريكي للمدرسة ، حتى جعل الثقافة تجارية .

وفيما يتعلق بهذا المظهر الأخير ، فإن تطور الحضارة التقنية قلب رأســاً على عقب الشروط التقليدية للاعلام الثقافي .

فقد كانت وسائط الإعلام التقليدية حتى السنوات العشرين الأخيرة كما يلي :

١ – المدرسة والجامعة والمنظمات المختلفة التابعة لها .

٢ – الجمعيات الثقافية التي تضم الاخصائيين او العلماء .

٣ ـ مجلات اكثر او اقل تخصصاً .

٤ ـ مكتبات (اكثر او قل تخصصاً هي الأخرى) .

وفي الوقت الحاضر قامت أشكال جديدة تأخذ بصورة متزايدة محل هذه « الحوامل » التقليدية للاعلام الثقافي (بما فيها المدرسة والجامعة) ، فهي توصل « الرسائل » الثقافية بصورة مباشرة إلى الجماهير الغفيرة خارجاً عن القنوات التقليدية . ما هي طرائق ذلك وعواقبه ؟

إن « الحوامل الجديدة » للاعلام الثقافي هي التعبير عن تطور التقنية العام ، وبالخاصة وسائل التقنية الاعلامية : الراديو ، التلفزيون ، أشكال النشر والدعاية الجديدة .

هل ترتب على هذا الانفصال عن الطرائق الحرفية « دمقرطة » مفاجئة للاعلام ؟

إن الجواب أشد تعقيداً مما يتراءى للوهلة الأولى .

١ ـ من وجهة النظر « الكمية » ، فان الجمهور الذي تصله هذه الوسائل أكبر بما مضى بما لا يقاس : إن بثاً لمسرحية بيريتيس من التلفزيون يوفر لراسين مشاهدين اكثر مما توفر له منذ كتب مسرحيته . وان طريقة نشر كتاب الجيب ، بفعل انخفاض السعر وتعدد نقاط البيع (من محطات القطار حتى الأسواق الكبرى) ، قدضاعفت مبيع الكتب عشر مرات على أقل تعديل . ولقد حصل فاغنر بفضل الاسطوانات على مستمعين يفوقون جداً كل المستمعين الذين حضروا جميع مهرجانات بايروث . وكذلك الأمر بالنسبة الى الكتب الفنية المزينة باللوحات .

إن هذا الاتساع الهائل للجمهور هو خير بحد ذاته .

٢ ـ أيمكن أن نقول إن هذه الزيادة الكمية تشكل تقدماً مضارعاً في الثقافة ؟

إن النشر العريض للمؤلفات (حتى إذا غضضنا النظر عن نوعية نشرها على نطاق واسع) يتطلب أن نخلق في الوقت ذاته ، في هذا الجمهور الجديد ، شروطاً للحياة والعمل والدراسة والفراغ تمكنه ان يستقبل هذه المؤلفات على اعتبارها أدوات للثقافة الشخصية .

ولكن شروط العمل (الانساق المحمومة والتعب الصناعي)، والسكن (العمارات المزدحمة حيث تسمع في وقت واحد راديوهات وتلفزيونات عدد كبير من الجيران، وحيث اصغاء البعض في شقة صغيرة جداً، يصبح عقبة في سبيل تفكير البعض الآخر، وخاصة الاولاد)، والعصبية المترتبة على هذا النمط من الحياة والخالقة للحاجة إلى الإسترخاء والتسلية بالأحرى من الجهد الإضافي الذي يتطلبه التمثل والتأمل، هذا جميعه يسهم في إسقاط الأثر الفكري في بيئة جعلت بحيث تستقبله على اعتباره منتجاً للاستهلاك بالأحرى منه على اعتباره تمريناً للفكر النقدي او وسيلة للتفكير في معاني هذا العالم وهذه الحياة.

وإنه ليفاقم من هذه الظاهرة أن إمكانيات التربية الأساسية لجماهير الشغيلة لا تطور بمثل نسق تطور وسائل الاعلام (محدودية انتساب أبناء العمال إلى معاهد الدراسات العليا، محدودية سنوات المدرسة الإجبارية، الخ).

وتزداد هذه المصاعب من جراء الواقع التالي، ألا وهو ان الثقافة المصنعة تصبح ثقافة سلعية بفعل طبيعة النظام بالذات.

وإن مشاكل المردودية ستؤدي إلى الخلط، في فوضى لا مناص منها، بين الجيد والسيء، وبالخاصة بالنسبة الى «زبائن» الاعلام الثقافي الأصغر سناً: **بيرينيس** وسورايا (وسورايا أكثر من بيرينيس)، وأناس يجهلون حتى مبادىء حرفتهم الأولية يقدمهم التلفزيون على اعتبارهم «مؤلفين موسيقيين»، أوالسحر والبهلوانية وقد وضعت مع الكشف العلمي على مستوى واحد، الخ).

وإما يجرف نفس التيار الموحل هذه الاشياء جميعاً، فكيف يمكن لشبيبة وجمهور لم يساعدا على إيجاد مقاييس قيمية يتسلحون بها ألا يخضعا بهذه الصورة لعملية كاملة من تشويه المحاكمة والذوق؟

ذلك اننا إذا اقتصرنا على وجهة نظر مردودية المشهد السلعي او المطالعة السلعية، فان استغلال الغرائز البدائية، من طراز العشق او العنف، هوما يعود بالمردود الاكبر.

وعندئذ فان إدخال الآثار الثقافية ، وحتى الآثار الكلاسيكية ، لن يكون سوى خدعة ، وتكون فائدته أن يضمن ما هو مناقض للثقافة على طول الخط .

إن الاعلام الواسع الذي يستطيع كل امرىء بفضله اليوم ، تقنياً ، ان يكون حاضراً في اية بقعة من العالم يخلق شروط أنسية جديدة ورائعة ، لكنه نظراً لخضوعه لأحكام « البضاعة » ، فانه على النقيض من ذلك يضاعف **الضياعات** : ان هذه الإمكانية المتوفرة من أجل الإنفتاح على العالم تتحول الى نقيضها ، حين لا تكون مساهمة فعالة في ماحمة الإنسان ، بل هروباً ، أفيوناً للجماهير التي تقدم اليها اصناف وهمية بديلة عما لا توفره لها حياتها الفعلية : اساطير عن السعادة والنجاح ، « اصنام » تعرض حياتهم على انها تجري في اللذة واللعب ، وذلك لإعطاء صورة وهمية كاذبة عن تراخي القدر .

وفي اقتصاد تسوده السوق تتطفل على الثقافة ، الخاضعة لأحكام البضاعة ، دعاية تسعى مثلها لأن تخلق حاجات وتحرض رغبات ، لكنه تكون ثمة ثقافة حيث تحدد هذه الحاجات والرغبات ، و « تنظم » ، وتوجه من قبل **مفهوم عن الانسان** ؛ وإنه لتكون ثمة دعاية حين تكون تلك الحاجات والرغبات خاضعة لمتطلبات ربح متعهدي الاعلام او الثقافة (الصحافة ، والمسرح ، والنشر ، والسينما ، الخ ..)

وإن الشكل الأبسط والأشد مخادعة لإستخدام الثقافة من قبل الدولة كواسطة للفعل هو بادىء ذي بدء التشجيع **السياسي** على هذا الإتجاه **الاقتصادي** الذي تتخذه الثقافة بالضرورة في النظام الإجتماعي للبلدان الرأسمالية : الهروب والإحتيال ، والعشق والعنف ، هذه جميعاً تشكل عوناً جدياً لعملية الإبعاد عن السياسة التي تميز نظاماً مناهضاً للديموقراطية وقائماً على اساس السلطة الشخصية .

ويضاف إلى ذلك ، بصورة مستقلة عن إنتقاء الآثار المقدمة ، التمجيد المنهجي للعنصر البوليسي في جميع اشكاله ، من الأشكال المخففة والإحتيالية حتى الأشكال المباشرة والعنيفة .

إن الثقافة هي ، قبل كل شيء ، حضور الإنسانية جمعاء في كل انسان على حدة .

وإن الثقافة هي ، ثانياً ، الفعالية الإنسانية بالخاصة عمل خلق القيم .

وإن الثقافة هي ، أخيراً ، حصيلة المعاني والوسائل التي هي تحت تصرف الإنسان من اجل بناء مستقبله .

وهذا هو السبب في أن الوسائل القمينة بتحويل شروط الاعلام الحالية لا يمكن أن تكون مقتصرة على الوسائل التقنية ، الأمر الذي لا يعني في حال من الأحوال إهمال مثل هذه الوسائل .

إن مشكلة الاعلام الثقافي هي ، في آخر تحليل ، مشكلة خاصة بالنظام ، وذلك أن تحرراً ثقافياً حقيقياً يتطلب في وقت واحد تغيراً عميقاً في أسلوب ومستوى حياة الجماهير الشعبية ـ الامر الذي يتضمن نصراً على الإحتكارات ـ وإقامة نظام ديموقراطي ، الأمر الذي يتضمن إلغاء السلطة الشخصية وتغيراً دستورياً عميقاً .

ب ـ زمن الازدواج البشري

عند ماركس أن جذر أي ضياع يقوم في العمل .

إن اشكال الضياع الرئيسية تولد بادىء الامر عن الواقع التالي ، ألا وهو ان العامل، المضيق عليه بحيث لا تكون له ملكية اخرى سوى قوة عمله، يحرم من نتاج عمله، من غائية عمله، ومن فعل هذا العمل بالذات ، وبنتيجة ذلك فانه يجعل من العمل الذي يحدده بوصفه انساناً وسيلة لوجوده بدلاً من ان يكون غاية له : وهكذا فان الحياة بأسرها تزدوج وتنقلب .

إنها تزدوج لأن ثمة انفصالاً من الآن فصاعداً في كل انسان بين ما أضحى ، فيه ، عضواً لآلية الإنتاج الخارج عنه ، الغريب ، المعادي ، الطاغي في ضرورته الموضوعية ، وبين جميع الثارات ، والتهربات ، وأحياناً التشوهات التي تلحق بالإنسان ، هذا الإنسان الذي يجد نفسه عاجزاً عن تحقيق ذاته كانسان في العمل ، في الإنتاج ، فيخلق لنفسه وهماً او بديلاً كاذباً للوجود بالضبط حيث لا يكون مبدعاً ، اي بصورة خارجية عن عمله .

وانها لتنقلب بمعنى مزدوج : اولاً لان العمل ، فعل الانسان الخالق ، وهو ما يحدده كانسان ، قد اصبح وسيلة لا غاية . ثانياً لأن الاستهلاك المـــادي (الرفاهية ، الخ) او الفكري (الثقافة « الجماهيرية ») قد أصبح في وقت واحد الغاية التي يرجو الانسان المضيّع ، عبثاً ، ان يحقق ذاته فيها ،وديانة حقيقية للوسائل ، طالما ان هذه الوسائل الفعلية للنمو الذاتي لم تنظم من اجل هذه الغاية الخاصة بالتطور البشري .

وهذا الضياع ، اذا كان الشغيل يحياه في الألم ، فهو ليس وقفاً عليه في حال من الأحوال . انه حقيقة كل انسان في مجتمع مضيّع ومضيع . وان اراغون ، الروائي الأول الذي عبر عن هذا الضياع في شكله الواعي ، ليصف هـــذا الوعي ليس عند الشغيلة بادىء الامر ، بل عند « سادة » النظام .

ان ريشار غريزانداج ،في **الأحياء الجميلة** ، هوانسان الوضوح . وانه ليعرف ، بوصفه موظفاً عالي المرتبة في المالية ، الآليات التي تتبادل السياسة والمالية التأثير بواسطتها ، وهو يرى الحرب قادمة بوصفها عاقبة لهذه الحتميات . وانه ليظل على صعيد آخر معجباً برامبو . ان هذا الخادم لنظام يحتقره وهو ليس الا قطعة دائرة فيه لا يستطيع ان يقتل كلياً ما تبقى من الانسان فيه ، لكنه لايستطيع ان يحياه الا في صورة الحلم ، وهو حلم يائس ، شقي : « ان الانسان الاجتماعي يواجه ببرود الكوارث الضرورية . اما الانسان ، هكذا بكل بساطة ، فلا يستطيع ان يرضى بها . » انه يلاحق وهم « واحة ، شيء يفلت من قبضة العالم الحديدية » .

ونجد النزاع نفسه عند كيسنل ، رجل الأعمال ، كما نصادف الوضوح نفسه : « وان معي عالماً آخر بأكمله . الحكومة ، والأعمال ، والأرقام، ليس هذا كله سوى زينة كاذبة . واني لأفكر في الأشياء التي لا اقولها ... اننا نحيا في عصر تاريخي لعله يتميز ذات يوم بهذه الصفة : زمن البشر المزدوجين. لقد جعلت دائماً قسمين في حياتي . » ويلخص غريزانداج تجربتهم المشتركة : « نحن اليوم اناس مزدوجون ... الواحد له وظيفة في المجتمع ، والآخر

لاعلاقة له البتة بذاك ، واحياناً يكرهه . وهو متناقض معه . »

ان مسيرة هذا التناقض منذ قرن من الزمان قد وجدت تعبيراً عنها في الرواية ، بدءاً من فلوبير الذي يصف ، مع « البوفارية » ، هذا الشكل من الضياع حيث نمط من السلوك يعرض او يفرض علينا من الخارج ، وينزع عنا شخصيتنا إذ يعرض علينا كتعويض عن حياة خالية من المضمون ، لعب شخصية اخرى تملأ الفراغ في حياتنا .

وقد تمسكت الرواية اكثر فأكثر ، في النصف الأول من القرن العشرين ، بوصف هذه الأشكال الجديدة للضياع : ومن المؤكد ان كافكا كان سباقاً في هذا البحث . وانه لذو مغزى ان عظمته لم يعترف بها الا بعد فترة طويلة من موته ، وبالخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

وان عمله بأسره ليشكل نوعاً من الأسطورة الكبيرة الكاشفة .

انه يرفع اللثام عن اشكال الضياع المخصوصة في القرن العشرين : ان مفهوم الضياع في عصرنا اقل ارتباطاً بفكرة الفقر منه بفكرة ان الانسان محروم من المبادرة الشخصية لأنه وقع فريسة ضغط لا هوادة فيه ولا رحمة من قبل الآليات البيروقراطية او التجارية التي تحكم عليه بانعدام الهوية او بحركية ليس هو الفاعل المسؤول لها. ان الذات تسحقها البنى .

ويحس كافكا ويعبر عن مأساة « الناس المزدوجين » في توترها الاقصى : ان كافكا ، البيروقراطي والشاعر ، يعترف لمذكراته بما يلي : « ذلك وجود مزدوج بالنسبة الي، رهيب جداً ، ومن المرجح ان الجنون هو المنقذ الوحيد له » (١٥ شباط ١٩١١) . وليست حالته الشخصية بالنسبة اليه سوى شكل نموذجي لانقذاف عمومي خارج الحياة . وانه ليحكم على وجود والدته كما يلي : «أحس كيف تجهد نفسها ... كي تعوض عن النقص الذي تعاني منه في ارتباطها بالحياة » (٣٠ كانون الثاني ١٩٢٢) .

ولقد قضى من جراء هذا النزاع العصي على الحل بينه وبين العالم ، مخلفاً لنا هؤلاء

الشهود الرهيبين على هذا النزاع : الأبطال الغامضين للتضية ، والنصر ، وأميركا وجميع « قصصه » ، وهم معرّفون جميعاً بوظائفهم الرمزية وحدها : فواحدهم « مخول السلطة » ، والآخر « مساح » ، وثالث يطمح لأن يصبح كوميدياً على غرار ولهلم مايستر ليكون معاصراً لغروب العالم .

وإن دفاتر مالت لوريدز بريدج لرينرماريا ريلكه لتعبر ، في منظور مختلف ، عن الاحتجاج نفسه ضد لاشخصية الحياة .

إن هذا الاسقاط الاسطوري لتجربة الضياع المعاشة لم يكف منـــذ ذلك الحين عن اجتياح الرواية ، الشاهدة على هذه العلاقات الجديدة بين الانسان والعالم .

ان الصفة الأشد بروزاً ، المشتركة بين آثارهذا الربـع الأخير من القرن، هي الإحساس بغرابة العالم وخارجيته بالنسبة الى الإنسان . ان هذا العالم ، الذي هو مـع ذلك ، من أوله لآخره ، من صنع الانسان نفسه لايظهر بوصفه طبيعة مؤنسة نصادف فيها المعاني التي وضعها في الأشياء العمل المحول أو المكون . إن العالم هناك ، وهناك فحسب ، ولايبدو أنه يوجه الى الإنسان أية إشارة تدعو للمشاركة فيه . إن الروابط بين الكون والإنسان الذي يقطنه قد تحطمت .

وكان يكفي ان يتساءل روكانتان بطل سارتر يوماً عن مبررات وجوده كي لايتبقى شيء من المعاني التي حملته حتى ذلك الحين : وينتابه **الغثيـان** ، هذا الاحساس الذي ينتاب المرء أمام الواقـع حين يعي انه يجرد عن المعنى ، سخيف ، عبث . ويقول روكانتـان : « جميـع الأشياء المحيطة بي كانت مصنوعة من نفس المادة التي صنعت أنا منهـا ، من نوع من العذاب البغيض » .

ففي نظام رأس المال ، بعد حربين عالميتين ، وأزمة هائلة بين هاتين الحربين، والتجربة النازية الخاصة بتدمير الانسان تدميراً مفسداً، ومن بعد تجربة معارك الاستعمار التراجعية، وهو لا يقل تدميراً وإفساداً عن النازية ، في الجزائر وفي فيتنام ، أضحت العلاقات الجديدة بين الانسان

والعالم بحيث ان جميع « القيم » المزعومة التي ارتكبت باسمها هذه الجرائم لم يبق في الإمكان ان تكون موضع الثقة ، فانهارت بعنف. كيف نستغرب اذن ان تبحث الشبيبة بأكملها، متلمسة طريقها ، عن علاقة جديدة بين الانسان والمجتمع الذي يسكنه ، وان تحاول « الانطلاق مجدداً من نقطة الصفر » . يعني ان تكتشف عالماً أمتن من عالم المعاني المألوفة ، وأن تمزق دون احترام « خروق الثقافة » التي كانت تنضاف تقليدياً الى الأشياء لا لتعطيها معنى ، بل على النقيض من ذلك لتطمس هذا المعنى وتخلق الأوهام ؟

والنجاح الذي عرفه كامو بعد وفاته ، الا يعود الى ان تجربة مورسو أصبحت تجربة الكثيرين ، هؤلاء « الغرباء » عن « نظام » لم يبق له معنى . وعن حيوات لم يبق لها هدف ؟

ومن المؤكد ان روب - غرييه ، في تأملاته عن « الرواية الجديدة » ، قد استخلص مظهراً أساسياً من مظاهر القضية : انه يعيد الى الاذهان « السبب في ان الأشياء البلزاكية كانت باعثة على الاطمئنان حتى هذه الدرجة : كانت تخص عالماً الانسان هو سيده ، وكانت هذه الأشياء خيرات ، ملكيات ... وكان ثمة هوية دائمة بين هذه الأشياء ومالكها ... وكان الانسان علة الأشياء جميعاً ، مفتاح الكون وسيده الطبيعي ، وكان حقه الهياً في ذلك... ولم يبق شيء كثير اليوم من ذلك كله . فبينما كانت الطبقة البورجوازية تفقد شيئاً فشيئاً مبرراتها وأسباب وجودها . كان الفكر يهجر أسسه الأساسية ... إن معاني العالم من حولنا لم تعد إلا معاني جزئية . عابرة ، بل متناقضة ، وهي موضع الشك باستمرار ... هل للواقع معنى ؟ لا يستطيع الفنان المعاصر أن يجيب على هذا السؤال ... وعلى أية حال ، فنحن لم نعد نؤمن بالمعاني المجمدة ، الجاهزة ، التي كان النظام الالهي القديم يسلمها للبشر ، وفي أعقابه النظام الواهي للقرن التاسع عشر ، لكننا نومي على الانسان كل أملنا : إن الأشكال التي يخلقها هي التي يمكن ان تجلب معاني الى العالم [1] » .

«١» ألان روب - غرييه : **في سبيل رواية جديدة** ، منشورات بلون .

ويكون باعثاً على الأسى ألا نرى في هذا الموقف سوى مظاهره السلبية ، مثلاً أن نقتصر في تعريف « الرواية الجديدة » على ماترفضه من الرواية الكلاسيكية ، على انعدام الشخصية ، او « العقدة » ، او الزمان او المكان التقليديين ، الخ . هذا في حين أن القضية هي ان نبدع دون نموذج ، ان نقبل على عالم حيث آثار الانسان ملتبسة ، عالم لايوجه الى الفنان أية إشارة قابلة للادراك على الفور .

وإنه لمن الواجب أن نفهم معنى ذلك النوع من الثورة التي تجتاح الشبيبة ، حتى في أشكالها المنحرفة ، والا وقعنا في العجز . أليس موقف اولئك الشبان الذين يطلق عليهم اسم «beatneaks» ذا مغزى ، اذ يتميز هذا الموقف بالرفض المزدوج للعمل والاستهلاك ، فهو يعطينا اذن صورة سلبية عن الضياعين الأساسيين « لأسلوب حياة » من النمط الأميريكي ؟

وهكذا فان المفهوم الماركسي عن « الضياع » ، وهو أبعد مايكون عن الانتساب الى أيديولوجية باطلة تتعلق بالأوهام الماضية عن الانسية ، هو مفهوم فعال وعملي من أجل فهم زمننا الحاضر .

إن ضياع العمل ، إذ شوه الانسان من انسانيته الأساسية ، قد احتفر فراغاً وخلق نقصاً ، ومن هنا كانت جميع الاضطرابات وجميع الاعوجاجات ، جميع أشكال نزع شخصية الانسان . هذا الفراغ الأساسي ، هذا النقص الأساسي، يسعى الاستهلاك المضيّع الى ملئها بحشوة وهمية ومنفعلة ، سواء أكان المقصود هو الاستهلاك المادي أم الفكري .

وبخصوص الاستهلاك المادي ، فالمصاعب لاتنشأ أبداً عن البحث عن مستوى أعلى للحياة ، عن رفاهية أعظم ، عن الاستمتاع بجميع حسنات تقنية عالية التطور أو اقتصاد في حالة التوسع . إنه ليكون من السخف أن نعتبر ذلك تبرجزاً او حيلة شيطانية مفسدة . ليس الارتفاع في مستوى الحياة أو الكلف المشروع بأجهزة المنزل الكهربائية هما اللذان يولدان الضياع في الاستهلاك بل هو نظام لتصنيع العمل يتطلب من المرء أن ينحط في عمل مرهق كي يحصل على الحق لا في استهلاك

ما يشرط التطور الإنساني بل ما يمكن من الهروب ويشرط دورة جديدة من الأنحطاط الخلقي . ان نظام الإقتصاد التجاري في شكله المكتمل ، الشكل الذي يجعل من العمل بضاعة ، يتضمن استثمار الإنسان من قبل الإنسان وجميع الضياعات المترتبة على ذلك ، وينزع صفة الإنسانية عن زمن العمل وزمن الفراغ في وقت واحد . وبما أنه قد اذل العمل فجعل منه وسيلة ، فانه يصنع من الإستهلاك غاية ، يعني انه يجعل منه ديانة للوسائل .

ويقوم ضياع الاستهلاك في البحث عن الرضى في الحصول على وسائل دون غاية . وكما بين ماركس منذ عام ١٨٤٤ ، فإن تجريد المال يسمح بهذا الانقلاب وهذا التشويه :الحصول من اجل **التملك** وليس من اجل **الوجود** • ابتياع مكتبة او مجموعة من اللوحات الفنية، تهيئة معمل فنان او قاعة موسيقى ، لكن ليس بغرض المطالعة او تقدير اللوحات . او الرسم او تأليف الموسيقى والعزف ، بل لمجرد المباهاة . تماماً مثلما يفتش المرء عن آخر طراز من السيارات على اعتبار ذلك احد عناصر الهيبة والأبهة . إن الوسيلة اصبحت غاية . هكذا تتكاثر السيارات التي تعظم سرعتها دون ان تقصد هي اي مكان ، كما أن انعدام **الغايات** ، في الولايات المتحدة التي هي أغنى بلد في العالم ، والتي هي البلد القمين بتوفير اعظم **الوسائل** للانسان ، قد بلغ حداً أصبحت معه تجارة المخدرات من اعظم التجارات ربحاً .

هناك حيث يجد الإنسان تحت تصرفه هذا المقدار العظيم من الامكانات ، تشبه حياته الخاصة بصورة متزايدة شبحاً هزيلاً ضائعاً .

إن جهازاً عملاقاً لانتاج البضائع ، والأفكار ، والصور ، يستهدف تقديم مجموعة واسعة من البدلات عن حياة انسانية حقاً لايمكن ان تتحقق في عمل خلاق . إن غرض ذلك الجهاز ان يقصف الفرد بالأوهام ، ان يقدم له بالخاصة ، حسب تعبير احد علماء النفس ، الدكتور رولنس ، « وهماً مفتعلاً » ، نماذج للسلوك مفبركة من قبل الفلم والرواية والمجلة المصورة ، والدعاية والتلفزيون او الشريط المصور . ان هذه « الوسطاء الجماهيرية » تسمح في وقت

واحد بابعاد كل فرد عن تجربته الشخصية اذ توحي له باتباع سلوك « الأصنام » المعروضة عليه، وبعزل كل فرد في هذه الاغفاءة التي يستسلم الشخص لها ، مثل الترانزيستو الذي يمكن ان يكون أداة رائعــــة للثقافة ، لكنه يعزل كل امرىء عن محيطه حتى في الطريق اوعلى شاطىء البحر . هكذا يتحقق الضياع الأكمل للانسان الذي يعيش في عالم ويحلم او يفكر في عالم آخر ، بعيداً عن الأشياء وعن البشر . إن الرابطة الأساسية بين الانسان وذاته تنفصم على هذا الغرار .

ومما لاريب فيه ان عبارة الضياع عانت من تضخم حقيقي . فقد استخدمت للدلالة على تنوع فائق من الاضطرابات النفسية الاجتماعية : حالات قلقة ، همود انعزال،إحساس بالعجز او بانعدام الحواس ، تشاؤم ، التخلي عن المعتقدات او القيم .

بيد ان القاسم المشترك بين هذه المعاني جميعاً هو فقدان الذات الناجم عن الاحساس بأن قوة غريبة تسيطر علينـــا وتهددنا بالإنحلال . ويعرف إريك فروم الانسان الضائع كما يلي : ذلك الذي « لايملك تجربة ذاته على اعتبـاره مركز عالمه الخاص ، على اعتباره خالقاً لأفعاله الخاصة » .

إن هـذا الوعي الشخصي للذات هو من صنع التاريخ . وإنه لمن المرموق أن التطور التاريخي نفسه ، تطور الرأسمالية ، قد خلقه في العصر الحالي ومن ثم دمره .

ويشير بوركاردت الى ان الانسان في العصر الوسيط « لم يكن يعرف ذاته إلابوصفه عرقاً او شـــعباً او حزباً او نقابة او اسرة او في أي شكل آخر عام او جماعي » ، وانه مـع النهضة ، يعني ولادة الرأسمالية ، « يصبح الانسان فرداً روحياً ، وهو يعي هذه الحالة الجديدة[1] » .

«١» جاكوب بوركاردت : **حضارة النهضة في ايطاليا** ، منشورات غونتيه ، المجلد الأول ، ص : ١٠٢ .

ولقد طورت هذه الفردية من قبل النظام البورجوازي حتى الإنفصام الذري الأكمل حيث يحسب كل واحد نفسه انه المطلق ، دونما رابطة بالجماعة التي ينتسب اليها . وإن النظام نفسه ليقضي ، في سياق تطوره ، على ما خلقه وأوجده .

إن نفس النظام الذي تحت محيا قادة المرتزقة والعصابات التائهـة قد محا ملامح ، بل اسم السيد ك. في **القضية** ، أو المساح في **القصر** ، وهما روايتا كافكا ، كما ابدع الأساطير المغفلة الكبرى للمنفي او التـائه مع رواية توماس مان **يوسف في مصر** ، ورواية جويس **اوليس** ، او رواية كامو **الغريب** .

إن أحـد لاهوتيي العصر الحديث ، هارمين كوكس ، قد بين بصورة رائعـة أية إمكانات جديدة تفتحها الحياة المدنية والحضارة التقنية امام الإنسان : **إن المدينة العلمانية هي نشيد تفاؤلي نحو المستقبل** .

لكنه هنا ايضاً — وهذه هي الفكرة المحركة لتفكيرنا طوال هذا الكتاب — نجد ان البعد شاسع بين الممكن والواقع ، بين المنظورات غير المحدودة المفتوحة امام الإنسان بفعل التطور الراهن للقوى الإنتاجية وخنق هذه الإمكانات او كبتها من قبل نظام عـلاقات الإنتاج ومن قبل النظام الحالي للملكية وللسلطة في العالم الرأسمالي .

ويقول لنا هارمين كوكس إن انسان « المدينة التقنية » يحيا أمام لوحة كبيرة من « **الارساليات** » . فثمة عالم كامل من المواصلات الممكنة . وان التقنيـة لتوسع حتى درجـة هائلة أفق المواصلات والإختبارات البشرية . ان المدينة تخلق شروط حرية جديدة للانسـان .

وان هذا لصحيح : انه تتوفر للانسان بصورة متزايدة امكانيـة اتخاذ قرارات حرة ومسؤولة لا تقررها الضرورات الطبيعية ، والإتفاقات الإجتماعية أو الاوهام الثقافيـة . ذلك هو الممكن . لكن الواقع شيء آخر في عالم رأس المال حيث الضيـاع هو

القانون السائد : إن الإنسان يتراءى مثل نقطة تقاطع خطوط القوى ، مثل تجريد في شبكة البنى .

وهذا هو السبب في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، في أن تيارات الفكر الكبرى التي يمكن أن تعرف كما هو الأمر دائماً ، بالعلاقة الأساسية التي تتصورها بين الانسان والواقع الذي يقطنه يمكن ان تعود في آخر الأمر إلى تيارين فقط : **الفلسفات التي تقوم على دراسة وتطور الواقع الممكن ، والفلسفات (أو انكارات الفلسفة) التي تقوم على تحليل آليات وبنى الواقع المضيع .**

وفي عداد الفلسفات الأولى يأتي هذا الشكل الجديد من الأنسية الذي يعرضه مؤلفنا ؛ وفي عداد الفلسفات الأخرى تأتي الفلسفات المختلفة عن « موت الانسان » .

* * *

القسم الرابع

في سبيل نموذج فرنسي للاشتراكية

ما هو المقصود بأن يكون المرء ثورياً ، شيوعياً ، في فرنسا اليوم ؟

إن حصيلة التأملات التي مرت حتى الآن في هذا المؤلف تمكننا أن نجيب بكل دقة على هذا السؤال .

لقد شددنا في كل مرحلة من بحثنا على الفكرة القائدة للنقد الماركسي ، ألا وهي التعارض بين المعنيين الاساسيين لتصور الواقع : فقد بينا منذ الفصل الأول ، مستشهدين بالتعريف العميق للعمل في شكله الانساني نوعياً ، هذا التعريف الذي يقدمه ماركس في **راس المال** ، أن **الممكن يشكل جزءاً من الواقعي في الواقع الانساني** ، بل هو لحظته الجوهرية والمميزة ، في حين أننا اذا شوهنا الحاضر ، ونحن ندرسه ، فانتزعناه من المستقبل النابت الذي يحتوي عليه مع كل امكاناته ، فإنه لايتبقى لدينا سوى **واقع مضيع ، عالم جامد من الأشياء** ، من المؤسسات ومن البشر الذي صاروا أشياء .

ان هذه الجدلية هي في مبدأ النقد الماركسي للاقتصاد السياسي وللدولة على حد سواء ، للوضعية (بما فيها تقمصها الحديث الأخير : المذهب البنيوي المجرد) وفي الوقت نفسه للجماليات القائمة على الخلط بين « الواقعين » : وعلم الجمال الذي يقتصر على الواقع المضيع لايملك حتى وعي ضياعه وهو ينكره هذا فيما يستهدف علم الجمال الحي أن يدرك الواقع في كماله ، يعني الواقع الانساني في سبيله الى التكون ، مع كل امكاناته .

فلنطبق هذه الطريقة على المشكلة السياسية المطروحة علينا الآن : ان يكون المرء ثورياً اليوم ، هــذا يعني أن يملك وعي الإمكانات المتولدة عن التناقضات التي تتظاهر في شكل نوعي في بلادنا ، ويكتشف السبل والوسائل القمينة بتحقيق هذه الامكانات بالتغلب على تلك التناقضات .

ففي هذا الثلث الأخير من القرن العشرين يرتدي النضال الثوري من اجل الاشتراكية ، ومن بعد الشيوعية ، مظاهر مختلفة جداً بالضرورة من جراء الفارق بين مستويات التطور المختلفة ومن جراء الأوضاع الخاصة بكل بلد على حدة .

* * *

- ١ -

نماذج الاشتراكية وسبلها واشكالها

من المناسب ، كيما نحلل بمزيد من الدقة شروط نوعية كل طريقة لبلوغ الاشتراكية ، أن نميز ثلاثة مفاهيم مقترنة ومترابطة على أية حال : تعدد النماذج والسبل والأشكال الخاصة بالانتقال الى الاشتراكية .

ان تعدد **النماذج** يترتب على البنية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد على حدة. ولنتفاد بادىء الأمر الغموض الشفهي : « فالنموذج » تقليدياً هو ما يجب أن يخدم كقدوة من جراء مظاهر الكمال التي يتحلى بها ، كأن تقول : الفتيات النموذجيات ! ومن المفروغ منه أننا لانستخدم هذه العبارة هنا بذلك المعنى . ولقد اعطت السبرانية لهذه الكلمة مضموناً آخر لا يشتمل على اي حكم قيمة : فليس النموذج بعد الآن ما يعرض لأعجاب الجميع أو محاكاتهم ، بل انهم يسمون نموذج آلية أو جهاز أووظيفةماجملة اصطناعية تشتمل على بعض وجوه الشبه مع الجملة المعطاة وغرضها اظهار بعض وجوه الشبه الأخرى . وانهم ليميزون على العموم نوعين من « النماذج » : نماذج فيزيائية اعضاؤها جملة مادية متفاعلة ، ونماذج جدلية يشكلها المنطق الباطن للجملة الأصلية ، الموصوفة في لغة رياضية ومفهومية[1].

«١» انظر كوفينيال : **السبرانية** ، ص : ٥٣ .

واذا ما بددنا هذا الغموض الأول ، فان اعتراضاً يثبت أمامنا : اما نتحدث عن تعدد « نماذج » الاشتراكية ، ألسنا نشكك بمجموعة القوانين التي تحدد التصور المشترك بين جميع الشيوعيين للاشتراكية العلمية؟ - أبداً. ان القوانين الأساسية ترجع الى ثلاثة قوانين :

١ - إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الرئيسية للانتاج والنقل والائتمان والمبادلة ، وانشاء ملكية اجتماعية لهذه الوسائل (الأمر الذي يضع حداً لأشكال الملكية الرأسمالية وأشكالها الاقطاعية) ؛

٢ - ثورة اشتراكية في الايديولوجية والثقافة تتحلى بخاصية مزدوجة ، اذ تدمر الضياعات الناشئة في اذهان البشر عن الأنظمة السابقة القائمة على استغلال البشر واضطهادهم ، وتخلق الشروط التي تمكن الجميع من الحصول على المكتسبات العريقة للعلم والثقافة .

٣ - تغير طبقي جذري في السلطة السياسية على اعتباره شرطاً أولياً وحاسماً من اجل تحقيق المقدمتين السابقتين للاشتراكية : وهذا ما كان ماركس يعتبره **الشيء الجوهري** في تعليمه . وكان يسميه « دكتاتورية البروليتاريا » أو « الديموقراطية البروليتارية » ، وقد شاهد اول تحقيق له في كومونة باريس . ديموقراطية غير « صورية » ، يعني تتوقف عند باب المعمل حيث تبدأ ملكية رب العمل ، بل ديموقراطية « حقيقية » ، يعني تضمن لكل شغيل مساهمة فعلية في تسيير الاقتصاد والدولة على السواء .

إن جميع القوانين الأساسية الأخرى التي تحدد الاشتراكية والتي يجدها جميع الشيوعيين ضرورية لا غنى عنها هي نتائج للقوانين الثلاثة الأولى : التطور المتناسق للاقتصاد الوطني ، التحويل الاشتراكي التدريجي للزراعة، الغاء كل اضطهاد قومي ، الأممية البروليتارية ، الخ [1] .

«١» ان قرارات عام ١٩٥٧ (بيان ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان لاشتراكية) وعام ١٩٦٠ (مؤتمر الأحزاب الشيوعيه والعمالية الواحد والثمانين) قد نيت بهذه القضية الخاصة بما يملك قيمة عمومية في التجربة المكتسبة حتى ذلك لحين في بناء الاشتراكية .

ولا يطعن تعدد النماذج في حال من الأحوال بالقيمة العموسية لهذه القوانين ، بل هو يترتب فقط عن اختلاف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغه كل شعب من الشعوب في لحظة اقباله على بناء الاشتراكية . وما كان في مقدور ماركس ان يتصور سوى نموذج واحــد ، ألا وهو نموذج نظام اشتراكي يعقب على الفور رأسمالية بلغت ازدهارها وباشرت انحطاطها . وبعد نصف قرن من ذلك الحين جابه لينين قضية جديدة ، ألا وهي قضية امكانية الانتقال المباشر من المجتمعات الاقطاعية (في آسيا مثلا) الى الاشتراكية . ويشير لينين مشدداً الى ان « البروليتاريا الصناعية غير موجودة تقريباً » في مثل هــذه المجتمعات ، لكنه يضيف : « ان فكرة التنظيم السوفييتي بسيطة : وانـه لفي الامكان تطبيقها ليس في اطار العلاقات البروليتارية فحسب ، بل في اطار العلاقات الفلاحية ايضاً ، ذات الصفة الاقطاعية أو نصف الاقطاعية » ، وكان يمتدح تشكيل المجالس السوفييتية « الفلاحية » الخالصة [1] . بل لقد كان يشدد على انه ليست الدولة وحدها هي التي يجب تصورها بصورة مختلفة (ما دامت الطبقة المالكة السلطة ليست ، في كتلتها ، بروليتاريا صناعية بل طبقة فلاحية اقطاعية) . بل انه ليجب « تكييف المؤسسات السوفييتية والحزب الشيوعي على السواء (تركيبه ومهماته الخاصة) مع مستوى المجتمعات **الفلاحية** للشرق المستعمر [2] » .

وهكذا فان النموذج يرتبط بالبنيـة الاقتصادية والاجتماعية للنظـام الذي تشيد الاشتراكية انطلاقاً منه . ويترتب على ذلك ان نماذج اخرى غير النماذج المحققـة في الوقت الحاضر يمكن تصورها : ففي افريقيا السوداء ، في مجتمعات تلعب القبلية فيها دوراً هاماً حتى بناء الاشتراكية ، يجب إعداد نماذج جديدة بالضرورة .

---

(١) لينين ، **المؤلفات** ، الجزء الحادي والثلاثون ، ص : ٢٥٠ ــ ٢٥٦ .

(٢) لينين ، **المؤلفات** ، الجزء الحادي والاربعون ، الطبعة الروسية الخامسة ص . ٤٥٧ .

وكيما نتجنب كل تفسير معتقدي لمفهوم « النموذج » ، فاننا نضيف ثلاث ملاحظات :

١ – إن هذا التصنيف المقتضب،القائم على أساس درجات التطور لكل بلد على حدة، يظل تجريبياً حتى درجة بعيدة من جراء الحقيقة التالية ، ألا وهي أنه **لم يتحقق أي نموذج في الحالة النقية** ، بل عبر تشوهات تاريخية متعددة . انه لمن الصعب جداً إذن ، مثلاً في « النماذج » الرئيسية : النماذج حيث شيدت الاشتراكية انطلاقاً من بنى رأسمالية أكثر أو أقل تطوراً أو النماذج حيث شيدت الاشتراكية انطلاقاً من بنى اقطاعية في جوهرها أو مستعمرة أو نصف مستعمرة ، ان نميز في كل حالة على حدة ما يترتب بصورة أساسية عن البنية الاقتصادية والاجتماعية السابقة وما هو نتاج التاريخ أو المصادفة . ان الدراسة العلمية الضرورية للنماذج لا يمكن أن تتم الا على اساس بحث مقارن انطلاقاً من مجموعة من الدراسات الكاملة عن الأشكال المختلفة المحققة تاريخياً لكل نموذج . فتأملاتنا عن مبدأ تصنيف النماذج انطلاقاً من البنى السابقة لاتزعم اذن ، في حال من الأحوال ، حل قضية ، بل طرح قضية . انها تهيء فرضية عمل يمكن ان تكون لها قيمة عملياتية من أجل اعداد نموذج فرنسي .

٢ – فرضية العمل هذه ، ألا وهي فرضية الرابطة بين البنية الاقتصادية الاجتماعية عند البداية ونموذج الإشتراكية ، لاتتضمن **حتمية آلية**. إن هذه البنية الإجتماعية المعينة تخلق شروطاً ملائمة لتحقيق هذا النموذج بالأحرى من ذاك . لكنه يكون من السخف(ومن المناقض لمبادىء الماركسية بالذات) ان نستنتج من هنا نوعاً من « القدرية » ، كما لو كان التاريخ مكتوباً بصورة مسبقة من دون البشر الذين يصنعونه . وإن مثال لينين نفسه يبين لنا كيف ان صيغتين متعاقبتين قد أخذتا بعين الاعتبار وجربتا .

٣ – واخيراً فان لتعدد النماذج بالضرورة **صفة تاريخية ، مؤقتة** ، وذلك بالضبط من جراء قيامه على أساس اختلاف البنى الاجتماعية السابقة . وإذا كان ثمة تنوع لنماذج الاشتراكية مسبب عن تنوع نقاط الانطلاق من اجل تحقيق قواعد الشيوعية ، فإن الاحتمال

قليل جداً من اجل قيام تعدد **لنماذج** الشيوعية ، وذلك على الرغم من اننا **نستطيع تماما** ان نتصور تنوعاً لأشكالها كما سنبين فيا بعد .

ب — **إن** تعدد سبل الانتقال الى الاشتراكية لايترتب عن البنية السابقة ، بل عن **المصادفة** الداخلية والخارجية في لحظة حدوث الانتقال . أما ان هذا السبيل عنيف أو سلمي ، فذلك يتوقف حتى درجة بعيدة على نسبة القوى . وإذا قيل على سبيل المثال إن انتقالاً سلمياً الى الاشتراكية هو أمر ممكن فهذا لايعني في حال من الأحوال تغذية الوهم بأن الطبقات السائدة ستتخلى عن السلطة عن طيبة خاطر . فكما أننا لانعتقد ، حين نتحدث عن التعايش السلمي ، ان الامبريالية غيرت طبيعتها ، بل بكل بساطة انه يمكن ن تنشأ نسبة للقوى تفتقد فيها الامبريالية القدرة على حل تناقضاتها بواسطة الحرب ، فإننا نظن أيضاً ان الطبقة السائدة ، من دون ان تتبدل طبيعتها ، يمكن ان تجد نفسها في وضع (انعزال الاحتكارات في الأمة ووحدة عميقة للفئات الشعبية الغفيرة ضدها ، واستحالة الحصول ، في نسبة عالمية معينة للقوى ، على دعم الثورة المضادة الخارجية) لاتستطيع فيه اللجوء الى العنف المسلح فتضطر الى الاستسلام .

ومن المناسب ان نعيد الى الأذهان ماهي الثورة بالنسبة الى الماركسي وبالنسبة الى الشيوعي . فالثورة لاتعرّف بالعنف في حال من الأحوال ، بل تعرّف بادىء الأمر بتغيير في علاقات الانتاج : مثال ذلك الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية في الثورة البورجوازية أو من نظام طبقي استثماري الى نظام خاص بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في الثورة الاشتراكية .

وهكذا فان الإمكانيتين، الإمكانية العنيفة والإمكانية السلمية، مفتوحتان على الدوام. وإنه لمن المعقول تماماً ، على سبيل المثال ، ان يكون النضال المسلح في كثير من بلدان اميركا اللاتينية السبيل الممكن الوحيد تلقاء الأنظمة التي تفرض على الجماهير ، بواسطة إرهاب القوى العسكرية ، نظاماً من الإستغلال الإقطاعي والإضطهاد نصف الإستعماري من جانب

الولايات المتحدة . واما أن الشروط الجغرافية ، مثلاً غابات شاسعة يصعب التغلغل فيها أو جبال تحد من استخدام الوسائل والاسلحة الحديثة ، تزيد من فعالية حرب الانصار الممتزجة بالحركة الجماهيرية ، فذلك أمر معقول تماماً .

وليس من المستبعد ايضاً في حال من الاحوال ، حتى بعد الإستيلاء على السلطة في بلد غربي ، كما يشير الى ذلك والديك روشيه ، أن « تضطر السلطة السياسية الجديدة للتعبئة ان تدافع عن عمل البناء الإشتراكي ... ضد محاولات الطبقات المستثمرة القديمة الساعية الى اعادة الرأسمالية وإعادة سيطرتها الخاصة [١] . »

ج - **إن تعدد اشكال** الإشتراكية لا يرتبط بالبنية السابقة وبالمصادفة الداخلية والخارجية فحسب ، بل **بالتقاليد التاريخية القومية** ، السياسية والروحية ، الخاصة بكل شعب من الشعوب . وإذا شئنا أن نقتصر على بعض الامثلة فحسب ، فانه من الجلي أن البرلمان ونظام الاحزاب يستطيعان ، في البلاد ذات التقليد التمثيلي القديم ، كفرنسا وانكلترا ، أن يلعبا ، في أشكال جديدة ، دوراً من المؤكد أنه ليس في مقدورهما أن يقوما به في بلدان مثل روسيا أو الصين حيث لم يعمل قط نظام برلماني حقيقي ، طالما أنه لم ينزرع فيها قط بصورة متينة التنظيم السياسي المديد للثورة البورجوازية كما حصل في انكلترا وفرنسا. وينطبق الامر نفسه على علامات تقاليد الثقافة والروحانية : مثال ذلك أن قضايا علاقات الفرد والمجتمع أو حوافز العمل لا يمكن أن تطرح بالطريقة ذاتها في بلدان أصبحت النزعة الفردية فيها الصفة السائدة للثقافة والأخلاق وحتى الدين ، كما هي الحال في أوروبا منذ عصر الإنبعاث او في الولايات المتحدة ، وفي بعض بلدان الشرق حيث التكوين الكونفوشيوسي والعواقب الأخلاقية والذهنية فضلاً عن العواقب السياسية لبقايا الإقطاعية ولاسلوب الانتاج الآسيوي وأسلوب الحياة المرتبط به قد خلقت مناخاً انسانياً مغايراً .

«١» والديك روشيه ، **ماهو الثوري في فرنسا هذا العصر ؟** المنشورات الاجتماعية.

وهكذا فإن هذا التمييز لنماذج الاشتراكية وسبلها وأشكالها مجرد كلياً عن الصفة السكولاستيكية: انه يتيح لنا ان نراتب المستويات ، مميزين في كل حالة خاصة ما يعود الى البنية الاجتماعية السابقة ، و« الى التقاليد الوطنية» ، والى المصادفة. وإنه ليتيح من جراء ذلك مكافحة ذلك الجمود العقائدي لأولئك الذين يطبقون ، وهم لا يتصورون سوى نموذج وحيد ، « مشواة » وحيـــدة كيما يقيموا حكمهم على الأنظمة الأكثر تنوعاً وكيما يتصوروا المنظورات جميعاً .

ونستطيع ان نتعلم الشيء الكثير من الإتحاد السوفييتي بصدد تطبيق القوانين العمومية لبناء الاشتراكية . وكما كتب لينين : « ان المثال الرومي يبين لجميع البلدان شيئاً جوهرياً تماماً بالنسبة إلى مستقبلهم القريب والمحتوم » . وإنه ليجب على الماركسيين أيضاً ان ينعموا النظر في شروط نوعية النموذج الصيني وان يتعلموا كيف يميزون ما هو نوعية ضرورية عما هو ، إنطلاقاً من هذه النوعية ، انحراف نظري وممارسة تتصف بالمغامرة .

لكنه يجب ألا ننسى في الوقت ذاته أنه لا الإتحاد السوفييتي ولا الصين همـــا مستقبل فرنسا .

* * *

- ٢ -

مشكلة البنى السياسية

إن النموذج الفرنسي للاشتراكية لايمكن بناؤه إلا انطلاقاً من تحليل دقيق للبنية الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا الحالية ولتناقضاتها النوعية .

ولقد بينا في الفصل السابق ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تمثل في بلادنا في شكلها الأكثر كلاسيكية . ان الحكم الذي اصدره ماركس عن فرنسا يتحقق مرة أخرى ، فهي بلد الصراعات الطبقية البالغة حدها الاقصى والبلد الذي تتخذ فيه هذه الصراعات الطبقية شكلها الكلاسيكي . وينطبق هذا على الاقطاع في القرن الثاني عشر ، وعلى الثورة البورجوازية . وعلى كومونة باريس ، وربما في الوقت الحاضر على رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تمثل في حقيقة الأمر في فرنسا في شكل « كلاسيكي » . وليس من قبيل المفارقة ان نحسب ان النموذج الأصلي للرأسمالية ، النموذج الكلاسيكي الذي تصوره ماركس ، النموذج الخاص باشتراكية تشيد انطلاقاً من نظام رأسمالي بلغ النقطة القصوى لتطوره ، هذا النموذج الذي لم يتحقق حتى الآن في اي مكان ، لأن الاشتراكية لم تبدأ حتي الآن الا في بلدان كان تطورها الاقتصادي متخلفاً بصورة تزيد او تنقص ، يمكن ان يتحقق للمرة الأولى في فرنسا .

واذا كان صحيحاً ، كما كان لينين يقول ، ان « رأسمالية الدولة الاحتكارية هي التهيئة

المادية الأكمل للاشتراكية » وان « الاشتراكية ليست سوى رأسمالية الدولة الاحتكارية وقد وضعت في خدمة الشعب بأسره » ، فان المشكلة هي اقامة رقابة وتسيير ديموقراطيين لهذه الدولة .

ويجب هنا ابعاد عدد من الاختلاطات والاعتراضات .

١ ـ لايمكن ، في بلد أدت رأسمالية الدولة الاحتكارية فيه الى تمركز اقصى مالي وتقني للاقتصاد ، ان يبحث امر فقدان محسنات التمركز الفنية . ولقد كان فيدل كاسترو ، في كوبا ، مصيباً حين اشار الى انه اذا كانت التعاونية تشكل خطوة تقدمية بالنسبة الى الملكية الخاصة المجزأة، فإنها خطوة الى الوراء، من وجهة النظر التقنية ، بالنسبة الى المراكز السكرية الكبرى المنظمة من قبل الرأسمالية الأميركية . وتقوم في فرنسا قضية مماثلة ، لكن بعبارات مختلفة : فليس المقصود ، مع حماية المصالح المشروعة للطبقات الوسطى ، محاولة الابقاء ضد مختلف الأنواء على الاستثمارات العائلية الصغيرة او المشاريع الصناعية الهامشية ، بل توفير سبيل لها للتطور يمكنها من ان تصبح « قادرة على المنافسة » تلقاء الاحتكارات. ومثال ذلك انه لايمكن في الريف الانزواء في المعضلة التالية : اماالاستثمار العائلي الصغير واما المزرعة الرأسمالية الكبرى التي تلتهمه وفقاً لمنظورات الخطة الرابعة والخامسة . انه لمن الممكن ، بواسطة نظام من تعاونيات لاستخدام المواد الزراعية ، ومن تعاونيات المبيع وتعاونيات الشراء ، الاستفادة من جميع ميزات تقنية عالية التطور ومن الاندراج عنوة في السوق في شروط « قادرة على المنافسة » . ان الدفاع بهذه الطريقة عن « الطبقات الوسطى » ضد ابتلاعها البسيط والخالص من قبل الإحتكارات ليس هو إذن الغوص في أوحال أشكال الإنتاج الماضي ، بل هو تصور أشكال اخرى للتطور التقني غير أشكال ابتلاع المنتجين الصغار من قبل المنتجين الكبار .

٢ ـ يزعم منظروالرأسمالية الجديدة انه لايمكن ان تقوم ثورة في البلدان المتطورة لأن التناقضات الطبقية تنطمس، وانه لن يكون بالتالي في مقدور الشيوعيين ان يجمعوا غالبية

السكان من اجل تحقيق هذا التحويل. إن الفصل الذي كرسناه لرأسمالية الدولة الاحتكارية يبين ان التناقضات التي تحملها في أحشائها لا تتضاءل مطلقاً ، بل هي تتفاقم وتتضاعف .

إن الإنتقال الى الاشتراكية إنطلاقاً من رأسمالية الدولة الإحتكارية لا يتضمن في حال من الأحوال قبول الموضوعات الاصلاحية « للماركسية النمسوية » التي تنص على انه يكفي ان يحصل حزب الطبقة العاملة على ٥١ ٪ من الأصوات في الإنتخابات النيابية كي تكون الثورة قد صنعت . فليس المقصود هو الإستيلاء على آلة الدولة فحسب ، بل تحويلها بعمق كيما تنتقل من ديموقراطية صورية إلى ديموقراطية فعلية .

وإن هذا لا يتضمن تغييراً برلمانياً بسيطاً فحسب ، بل تعبئة قوية للجماهير من اجل فرض إحترام قرارات الأغلبية ضد محاولات إعادة النظام القديم .

إن ازمة شهر ايار ١٩٦٨ اظهرت اشكالاً جديداً لهذه التعبئة الجماهيرية : شيئاً اكثر من الإضراب السياسي العام للطبقة العاملة في مفهومه التقليدي .

إن الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني سانتياغو كاريللو ، إذ يحلل صراعات ايار ، يجد فيها وَلادة تجربة جديدة ، ألا وهي **تجربة الاضراب القومي** .

هذا أولاً الإضراب السياسي العام للطبقة العاملة مع احتلال المعامل ، لكن ايضاً مع مبادرات ذات مغزى تبين المستوى العالي لوعي الشغيلة ومسؤوليتهم : شغيلة كهرباء فرنسا الذين أمنوا الخدمات الضرورية من اجل امن السكان ؛ عمال السكك الحديدية الذين احتلوا المستودعات والمحطات كيما يشلوا كل حركة نقل على الخطوط الحديدية ، لكنهم اتخذوا في الوقت نفسه قراراً بانشاء قطارات خاصة لأسباب الطوارىء القومية او الأمن ؛ شغيلة الصحافة الذين حظروا على الصحف نشر نصوص او عناوين تشوه الحقيقة عن عمد .

وفيما وراء الإضراب العمالي الطلاب الذين فتحوا ثغرة باحتلالهم الكليات ، وبفرضهم التسيير المشترك في الجامعات ، وبخلقهم أشكالاً جديدة للرقابة الجماهيرية بحيث افتتحوا مستقبلاً جديداً .

وإن صحفيين قد طرحوا قضية إعادة تنظيم الشركات المالكة لأجهزة الصحافة بحيث لاتظل السيدة الوحيدة للتوجيه .

وفي الإذاعة والتلفزيون ، اداة السلطة الحاسمة ، اخــذ الصحفيون ومخرجو الراديو والتلفزيون ، والفنانون ، والملاك التقني والعمال ، على عاتقهم لعدة أيام الإشراف على البرامج المبثوثة ليضعوها في خدمة الأمة باسم موضوعية الإعلام وحريته .

وكان ضغط هذا « الاضراب القومي » شديداً بحيث ان القضاة الباريسيين ـ وهذا امر بعيد المغزى ـ قد ردوا في ملء الحركة دعوى شركة « ستروين » ضد احتلال العمال لمصانعها .

هكذا ظهرت أشكال النضال الجديدة التي يكون من قبيل العبث الزعم بارجاعها الى « سلطة الشارع » أو إلى قوة « خارج برلمانية » محضة . إن الأمر على النقيض من ذلك تماماً ، إذ انه لو وجدت اغلبية يسارية في البرلمان كما في ايام الجبهة الشعبية ، وذلك بدلاً من الأغلبية الرجعية ومن السلطة التي تحت تصرفها قوى القمع ، فان ضغط الاضراب القومي كان يمكن ان يفرض خلق حكومة على صورة الحركة الشعبية ، شكلاً للديموقراطية يفتح السبيل امام الاشتراكية .

ويجب ألا ننسى قط انه حتى في الأشكال « الديموقراطية » للدولة البورجوازية تمارس اقلية هزيلة مؤلفة من سادة الاحتكارات ورئاسات اركانهم دكتاتورية فعلية على مجموع الشعب بفضل الوسائل المتوفرة لها ، هذه الوسائل التي تمكنها من التحكم في جميع روافع قيادة الامة. إن في مقدورها ، بواسطة الحمـــاية والمصارف ، ان توقف الاقتصاد ، وان تخلق بصورة مصطنعة البطالة ونقص البضائع ، وان تنظم هرب الرساميل الى الخارج وان تنسف الفرنك ، وان تخلق الهلع ؛ وإن في مقدورها ان تجمد آلة الدولة ، إذ ان موظفي الادارة الكبار ، والملاكات العليا للجيش والشرطة ، هم « ملكها » .

وهكذا فان في مكنتها ان تفرض سياستها مهما تكن الحكومة الموجودة في السلطة

إذا لم تحوّل آلة الدولة هذه . وإن مايسميه ماركس « دكتاتورية البروليتاريا » ليس شيئاً آخر ســوى مجموع التدابير التي تضع حداً لهذه الدكتاتورية المقنعة للطبقات السائدة سابقاً ، والتي تمكن اذن غالبية الأمة ، تمكّن الشغيلة من تنظيم ديموقراطية فعليــة لا تعود تفسدها ، في مبدئها بالذات ، الأقلية ذات الامتيازات .

وإنه ليمكن التحقق من ضرورتها بفضل الاختبار المعاكس للتجربة التاريخية : فحيثما وصلت أحزاب « اشتراكية ديموقراطية » الى السلطــة ، فان هؤلاء الإشتراكيين لم يبنوا الإشتراكية قط ؛ لقد أصبحوا « الوكلاء المخلصين » على النظام الرأسمالي ، اذ كانوا يكتفون بهذا التغيير في الغالبية من دون ان يغيروا جهاز السيطرة الذي يمكن الرأسمال الضخم من مواصلة حكمه أبداً .

وإن مثال بريطانيا العظمى لمؤثر : إن حكومة عمالية ، اشتراكية ، قد انتخبت من قبل غالبية الأمة. ولم تكتف هذه الحكومة بعدم تعديل أي من البنى الإقتصادية والإجتماعية ، بل لقد جمدت اجور العمال . وفي السياسة الخارجية ، فإن الحكومة هي التي تنفذ السياسة الأكثر خضوعاً حيال الولايات المتحدة ـ بما في ذلك تأييد عدوانها على فيتنام . وهذا ماحدث حيثما أدار اشتراكيون « إصلاحيون » الدولة . في المانيا الغربية كما في اوستراليــا ، وفي البلدان السكاندينافية أو في فرنسا كما في انكلترا : إن زعماء اشتراكيين يرأسون الوزارات وقد تكون وزاراتهم متماسكة ، اشتراكيــة بأكملهــا ، دون ان تكون الطبقة العاملة في السلطة بنتيجة ذلك . إن الرأسمالية تواصل طريقها دون هوادة .

٤ ــ أيمكن إنجاز ثورة حقيقية ، يعني تحويل آلة الدولة وإلغاء امتيازات الرأسمال الضخم ، من دون عنف ؟ . إنها لحجة غريبة ان نقول ، كما يقول القادة الصينيون في « اقتراحات بصدد الخط العام للحركة الشيوعية الأممية » : « ليس ثمة سابقــة تاريخية للانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية . » أولاً لأننا اذا فكرنا على هـذا الغرار فإنه يمكننا ان نلاحظ انه لم يوجد « سابقة تاريخية » قبل ان يؤسس نظام اشتراكي في العالم . أيكون ذلك سبباً

من اجل انكار إمكانياته ؟ بيد ان الحقيقة نفسها مغلوطة تاريخياً .

ولابد في سبيل البرهان على ذلك من القضاء على إحدى الأساطير الأشد كذباً التي تروجها الدعاية المناهضة للشيوعية ، ألا وهي اسطورة « ضربة براغ » التي يحاول اعداء الإشتراكية (سواء أكان سبيلها عنيفاً او سلمياً) ان يشوهوا بها كلياً قصة الانتقال الى الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا .

فلنذكر بالوقائع : إن هزيمة الهتلرية التي كانت الحامية للقوى الاقتصادية والسياسية للرجعية المتطرفة فياوروبا قد أدت إلى زعزعة قواعد سيطرة الرأسمال الضخم بصورة كافية كيا تتمكن القوى الديموقراطية التي كانت قد اعادت تجمعها من قبل في المقاومة من استلام السلطة في جميع بلدان القارة الأوربية (باستثناء اسبانيا والبرتغال) من فرنسا الى رومانيا . وكانت هذه القوى الديموقراطية تتشكل من الشيوعيين ، والإشتراكيين، واحزاب مختلفة للبورجوازية الصغيرة وطبقة الفلاحين ، وقد شكلت عند التحرير حكومات إئتلافية من عدة احزاب ، محققة إصلاحات اقتصادية وإجتماعية وسياسية عميقة . وفي فرنساعلى سبيل المثال تحققت في القطاعات التييديرهاوزراء شيوعيون بالخاصةقوانين عضوية فيمصلحة الشغيلة: إنشاء نظام للضمان الاجتماعي ، قانون لعمال المناجم ، قانون للموظفين ، قانون للمزارعة والمحاصصة ، مجموعة واسعة من التأميمات وتسيير ديموقراطي للمشاريع المؤممة من قبل ممثلي النقابات العمالية . ولقد حدث في ايطاليا وبلجيكا ، وكذلك في تشيكوسلوفاكيا ، تحولات مماثلة .

بيد ان قوى الرأسمال الضخم التي تعاونت اثناء الإحتلال مع حاميها الهتلري لم تقبل بالهزيمة ، وكانت تتهيأ من اجل الأخذ بالثأر . ولم تكن تملك داخل كل بلد على حدة ، وقد سقط اعتبارها من جراء موقفها المضاد للقومية فيفترة السيطرة النازية ، القوة على الظفر . كان لابد لها من حام أجنبي جديد . ذلك كان الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تطرح فيه علناً ترشيحها للزعامة العالمية . وكان بورنهام ، أقرب مستشاري الرئيس ترومان ، يكتب

إذن كتابه الذي يشتمل على برنامج كامل من أجل زعامة عالمية . وكانت الاعتراضات محددة بكل وضوح في هذا الكتاب : « ليس السلام هدفاً للسياسة الخارجية وهو لا يمكن ان يكون كذلك .. يجب التخلي كلياً عن مبدأ عدم التدخل في شؤون الأمم الأخرى .. الامتناع عن تقديم أية معونة للشيوعيين وأصدقائهم ... لايمكن وضع هذه السياسة موضع التنفيذ إلا إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على استخدام القوة ، وكانت عازمة على استخدامها ، وكان الآخرون يعرفون ذلك » .

وكانت شروط تحقيق هذه الخطة ملائمة بصورة مخصوصة في اوروبا التي دمرتها الحرب . وكان يكفي ممارسة هذا التهويش : في سبيل إنهاض صناعاتكم واقتصادكم بأسره نحن على استعداد لتقديم رساميلنا الى البورجوازية الأوربية الكبيرة تحت هذا الشرط السياسي الصارم ، ألا وهو طرد الشيوعيين من الحكم في كل مكان . ورضي القادة الديموقراطيون المسيحيون والاشتراكيون ان يخضعوا لهذا التهويش : وهكذا أخرج الوزراء الشيوعيون من الحكم ، بمراسيم حكومية ، بفواصل ايام قليلة خلال شهر أيار ١٩٤٧ ، في فرنسا وايطاليا وبلجيكا ، اما في المانيا الاتحادية فقد وضع الشيوعيون خارج القانون وأعلن حزبهم حزباً غير شرعي .

إن هذا التواقت يبين كيف ان هذا الاخراج لم يكن يملك اي مبرر « قومي » ، بل كان على النقيض من ذلك يعني « تعاوناً » جـــديداً ، تحت اشكال جديدة ، مع الامبريالية الأقوى التي اخذت مكان هتلر من اجل قيادة النضال المضاد للشيوعية في مصلحة الرأسمال الضخم .

ولقد قدم السناتور ستايل بريدجز ، رئيس لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ الأميركي ، تقريراً عن مهمته في اوروبا في عـــدد ١٧ تشرين الأول ١٩٤٧ من صحيفة **نيويورك هيرالد تريبيون** : « إن السيدين راماديه وبيدو قد اعطيا اعضاء اللجنة الضمان العام بأن الشيوعية لن تتقدم في فرنسا ، بشرط ان تتعاون الولايات المتحدة مع فرنسا » . واعلن السناتور من جانبه لمحدثيه : « يجب على فرنسا والبلدان الأخرى ، كي تستفيد من مشروع

مارشال ، أن تتخذ من فورها المبادرة ضد الشيوعيـة ».

لم تكن « معونة » مشروع مارشال لتعطي إلا إذا رضيت الحكومة الفرنسية بالقانون الذي صوت عليه الكونغرس الأميركي والذي يفرض شرطين :

١ – تتعهـد الحكومتان الفرنسية والإيطالية باتفاقات مزدوجة الجانب يتم عقدها قبل تطبيق المعونة المؤقتة بألا تمنح شيئاً من هـذه المعونة للشيوعيين وبألا تسمح بأن توزع هذه المعونة من قبل منظمين شيوعيين .

٢ – سيتوقف رئيس الولايات المتحـدة عن مسـاعـدة فرنسا وإيطاليا إذا استلمت الحكم حكومة يسيطر عليها الشيوعيون او روسيـا .

اطلعت الحكومة الفرنسية على هذا المرسوم ، وفي الثاني من كانون الثاني ١٩٤٨ ، في قاعة الاورلوج ، في كي دزوسيه ، وضعت توقيعها .

وحاولت الحكومة الأميركية ان تنفذ العملية نفسها في تشيكوسلوفاكيا بالارتباط مع القوى الأشد رجعية ومـــع عناصر الائتلاف الديموقراطي . وكانت احزاب عديدة تشترك فيهذا الائتلاف ، المنتخب في شروط مماثلة لانتخابه في فرنسا ، وكان رئيس الوزراء هو زعيم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي (الذي كان في ذلك الحين ، مثله مثل الحزب الشيوعي الفرنسي ، الحزب الذي حصل على اكبر عدد من الاصوات فيالانتخابات) .

وجربت السفارة الأميركية في براغ ان تلعب نفس الدور الذي لعبته في باريس ، وبالخاصة وان القوات الأميركية كانت تحتل بيلسن ولما لم يكن في مقـدورها ان تخاطب رئيس الوزراء (كما هي الحال في فرنسا وايطاليا وبلجيكا) لتطالب بابعاد الوزراءالشيوعيين، فقـد كيفت الخطة مـع الأوضاع القائمـــة : نصح وزراء الاحزاب البورجوازية والحزب الاشتراكي بالاستقالة ، على أمل اثارة ازمة بهـذه الطريقـة تؤدي الى تعيين رئيس آخر للوزارة . ولميستسلم الشيوعيون لهذا التهويش : ولما كانوا مخولين بأغلبية قوية في الانتخابات النظامية ، فقـد استبـــدل رئيس وزرائهم الوزراء المستقيلين بوزراء آخرين ينتسبون على

اية حال الى الأحزاب نفسها ، لكنهم يأبون الخضوع لأوامر الولايات المتحدة والرجعية التشيكية الأقبح ، ويأبون ان يواصلوا معها النضال المضاد للشيوعية الذي كان يقوم به هتلر و « المتعاونون » معه .

عندئذ حاول الوزراء المستقيلون المناصرون للأميركيين ، وهم اقلية في احزابهم الخاصة ، كي لا ينفصلوا أكثر فأكثر عن جماهيرهم ، ان يقوموا بتراجع وان يسحبوا استقالتهم ، الأمر الذي لم تقبل به الحكومة كما لم تقبل به احزابهم الخاصة .

وقامت مظاهرة جماهيرية جبارة اشترك فيها العمال والفلاحون والبورجوازية الصغيرة ، هؤلاء الذين ما كانوا يريدون الرجوع عن المكتسبات الاجتماعية الذي حققها التحرير ، في شوارع براغ بصورة سلمية دون اطلاق رصاصة واحدة ، بل دون كلمة واحدة ، وذلك يوم الثامن من شباط ١٩٤٨ ، تأييداً لموقف الحكومة المشكلة من الشيوعيين والاشتراكيين والكاثوليكيين و «الاشتراكيين الوطنيين » (وهو حزب اسسه مازاريك وبينيس) الذين لم يستسلموا للتهويش الأميركي والذين كانوا يستندون الى الغالبية في البرلمان وفي الشعب . وهكذا أمكن تحقيق الانتقال السلمي إلى الإشتراكية .

ان ما تسميه دعاية أعداء الاشتراكية « انقلاب براغ » ، مستخدمة هذه الأسطورة المركبة تركيباً كفزاعة ، قد كان على وجه الدقة الفشل الذي لحق في براغ « بانقلاب » باريس وروما وبروكسل وبون ، وإخفاق العملية المناهضة للشيوعية التي قام بها الأميركيون بها لتمكين الرأسمال الضخم من الانتقام من المكتسبات الشعبية التي حققها التحرير .

إن التجربة التاريخية للدور الذي لعبته في فرنسا ضغوط الرجعية الخارجية و « تعاون» الرأسمال الفرنسي الضخم والثروات والتساهلات والإستسلامات من جانب احزاب «اليسار» تنطوي على عبر هامة من اجل المستقبل .

إن البحث عن « أشكال » الإشتراكية في فرنسا ، وكذلك دراسة « النموذج »

او تقدير « السبل » الممكنة ، يتضمن ألا ننسى مغزى تعدد الأحزاب في بلادنا .

وحين يؤكد والديك روشيه السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي ، باصرار مشروع ، على ان إحدى الخصائص الجوهرية « للشكل » الذى سيتخذه في فرنسا بناء الاشتراكية هو تعدد الاحزاب ، فان هذا ينطوي على تأمل اساسي في مغزى هذا التعدد .

إن تعدد الأحزاب بالنسبة الى الماركسي هو التعبير عن تنوع المصالح والمطامح الخاصة بالطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . وحين نقول ان الاشتراكية يمكن ان تبنى في بلادنا مع مشاركة احزاب عديدة ، فاننا لانقصد الانفصال فحسب عن الموضوعة الستالينية (وغير اللينينية) عن ضرورة الحزب الواحد، بل نقصد ايضاً ان طبقات اخرى وفئات اجتماعية اخرى سوف تتعاون مع الطبقة العاملة في هذا البناء وتترك فيه طابعها .

ولا يمكن ان يعتبر الشيوعيون هذا المنظور بوصفه شراً ضرورياً او تنازلاً ، بل يجب ان يعتبروه على النقيض من ذلك إمكانية من اجل فعالية اعظم ، وفضلاً عن ذلك من اجل إغناء مفهومنا ذاته عن الإشتراكية .

ومن المؤكد ان الطبقة العاملة هي ، كما اشار ماركس إلى ذلك من قبل ، « الطبقة الثورية الوحيدة حتى النهاية » ، لأن أياً من مصالحها الطبقية لا تربطها ببقاء نظام الإمتيازات الحالي . وبهذا المعنى فانها تتمتع بميزتين مخصوصتين تمنحانها المحل الأول في التجمع الضروري لجميع قوى المستقبل من اجل تحقيق ديموقراطية فعلية ومن اجل بناء الإشتراكية .

اولاً ، إنه لا يمكن تحديد الهدف تحديداً كاملاً إلا باتخاذ وجهة نظر المنظورات الخاصة بالطبقة العاملة ، وهذا الهدف هو الشيوعية التي تقضي على جميع اشكال الإستغلال وسيطرة الإنسان على الإنسان ، وعلى جميع الأنظمة الطبقية ، وحتى على الدولة .

ثانياً ، وهذا نتيجة لما سبق ، إن هذه الطبقة العاملة التي لا تحتاج لأن تضع اي كابح على الحركة التي تحمل الإنسانية نحو مثل هذا المستقبل ملزمة بصورة طبيعية بأن تعمل اكثر من اية طبقة أخرى من اجل وحدة القوى التي تمكن وحدها من بلوغ ذلك الهدف. ولما كانت الطبقة الثورية الوحيدة حتى النهاية ، فان الطبقة العاملة تشكل العنصر الاكثر وحدوية في الإئتلاف الديموقراطي .

وليس من قبيل الصدفة المحضة ، بل إن ذلك نتيجة ضرورية لما يشكل جوهر الحزب الشيوعي بوصفه حزباً يسعى إلى التعبير عن المصالح والمطامح الأساسية للطبقة العاملة ، أن هذا الحزب كان العنصر المحرك والأشد فعالية في التجمعات الكبرى التي أتاحت للشعب الفرنسي إنجاز المكتسبات الإجتماعية الأكثر أهمية في تاريخه : مكتسبات الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، ومن بعد مكتسبات الجبهة الفرنسية أثناء المقاومة واثناء التحرير .

واليوم ايضاً يسعى الحزب الشيوعي الفرنسي، إذ يعمل صابراً للوحدة الهادفة الى وضع حد للسلطة الشخصية ، لأن ينتزع من الجنرال ديغول ومن حزبه حجتهم الأقوى ضد المعارضة. وفي الحقيقة ان هذه المعارضة تصبح عاجزة لو أنها لم تكن ، كما يزعم الأشخاص الذين في السلطة ، سوى ائتلاف لامبدأ له للمصالح والشهوات ، وللرفض والإنكار ، وللأحزاب والأشخاص ، الذين لايمكن المحافظة على تماسكهم إلا لقاء تخلي كل واحد منهم عن افضل مافيه .

ومن هنا كانت الأهمية العظمى التي يعزوها الحزب الشيوعي الى تهيئة برنامج مشترك .

وهكذا يمكن تقديم البرهان الحسي على الإمكانيات البناءة التي تتمتع بها المعارضة ، ويمكن إفتتاح منظور ايجابي امام شعبنا الذي لا يمكن ان يتخلى عن الديغولية بمجرد انتقاد الديغولية ، مهما يكن هذا الانتقاد مصيباً ، بل يستطيع ذلك إذا تمكن ان يرى بكل وضوح ماسوف تكون عليه الأوضاع التالية للديغولية .

وإن مثل هذا البرنامج لممكن اولاً لأن مصالح الطبقة العاملة ومطامحها لاتتناقض مع مصالح ومطامح اية طبقة اخرى من الشغيلة، او الفلاحين، او المثقفين ، او الفئات المتوسطة، بل مع مصالح الاحتكارات وحدها ، هذه الاحتكارات التي لا تستمر مصالحها قائمة على حساب الطبقة العاملة فحسب ، بل على حساب جميع اولئك الذين يعيشون من عملهم وليس من عمل الغير .

وإن مثل هذا البرنامج ممكن لأن الفئات غير العمالية ، المتضررة من سياسة

الإحتكارات ، تلك تجربتنا الخاصة عن ضرر سياسة رأسمالية الدولة : مثلا الفلاحين عن دورها المخرب في الريف ، والمثقفين والفنيين عن التشويه الذي تفرضه على الثقافة والتعليم وتطورالبحث والإقتصاد. تلك هي ، إذا شئنا الإقتصار على هذين المثالين، تجارب لاتعوض، هي لا تناقض في حال من الاحوال تجارب الطبقة العاملة ، بل على العكس تؤكدها وتغنيها ، لأن الفعل الشرير الذي تمارسه الإحتكارات يعاش فيها في مظهر مختلف .

وإن مثالا اجنبياً يؤكد هذه التجربة بصورة حسية : إن الحقيقة التالية، الا وهي ان الحزب الفلاحي ، الراسخ الجذور في الجماهير قبل الثورة بوقت طويل ، يشترك في بلغاريا في الحكم بصورة فعالة الى جانب الحزب الشيوعي ، قد لعبت دوراً إيجابياً جداً في حل المسائل الزراعية ، وليس من قبيل الصدفة أن بلغاريا هي اليوم ، من بين البلدان الإشتراكية ، البلد الذي تشهد فيه نجاحات الانتاج الزراعي على الحل الموفق لهذه القضايا بفضل التعاون الوثيق بين الفلاحين والعمال .

وهكذا فان البرنامج المشترك يمكن أن يغتني بجميع هـــذه المجلوبات ، وإذا كانت الطبقةالعاملة تستطيع ويجب عليها ان تلعب دوراً من المرتبة الاولى في تهيئته وتنفيذه ، فليس هذا بمعنى انها لا تحتاج إلى حلفائها إلا بصورة تكتيكية من اجل فعـــالية المعركة ، بل بالمعنى الاعمق التالي ، ألا وهو انها تستطيع ويجب عليها ان تدمج في منظورها كل ما يمكن لهذه الفئات الاجتماعية المعارضة لسلطة الاحتكارات ان تحمله من تجربة معاشة ، ومن معرفة ، ومن ثقافة . إلى تصورها بالذات عن الهدف المقصود .

ذلك هو احد المظاهر الحاسمة للعمل الوحدوي : إن الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الذي هو التعبير السياسي الرئيسي عنها لايزعمان انهما يقرران ويوجهان لوحدهما المعارضة اليوم او السلطة غداً . إن في مكنة الطبقة العاملة ان تكون روح التجمـــع ، وان ترشده نحو مصيره الأسمى ، لكن من دون ان يؤدي ذلك إلى الامتصاص او إلى التسوية . إن في مكنتها ان تخاطب كل حليف مخلص بقولها : إننا في حاجة اليك كما أنت ، وليس بوصفك

إنعكاساً مضعفاً لما نحن عليه .

وكما أنت يعني : مع تجربتك التي لا تعوض والتي ليست بالضرورة تجربة الطبقة العاملة وحزبها ، لكن التي ليست هي غريبة عنها في حال من الاحوال ، والتي هي قابلة للاندماج في منظورات الامة بأسرها باستثناء الاحتكارات الكبرى التي تستثمرها في زمن السلم وتخونها في زمن الحرب .

وكما أنت لا يعني أننا سنغمض عيوننا متساهلين عن محاولات العناصر والقادة ، المترددين بين مستقبلين ، من اجل العودة إلى الاخطاء القديمة ، أخطاء مناهضة الشيوعية والبحث عن « طريق ثالثة » مزعومة لم تكن في كل الاوقات إلا تجمعاً مقنعاً للرجعية . ذلك ان البرهان التاريخي قدم ، في ثلاث مناسبات خلال الثلث الاخير من القرن ، على انه لا يمكن بدون الشيوعيين القيام لا بسياسة اجتماعية ، ولابسياسة وطنية ، ولا بسياسة ديموقراطية . فلايكاد حزب « يساري » او احزاب « يسارية » تنوي القطيعة مع الشيوعيين والعمل ضدهم حتى تقع بصورة لا مرد لها في ِحرك الرجعية وتنفذ سياستها .

إن دروس تاريخ قاسٍ يجب ان تظل حاضرة في الأذهان: ان انفصام الجبهة الشعبية بفعل التخلي عن الجمهورية الإسبانية لهتلر وموسوليني وفرنكو قد انتهى الى الخيانة والى هزيمة عام ١٩٤٠ التي نظمها اولئك الذين نادوا علناً عام ١٩٣٨ : « هتلر بالأحرى من الجبهة الشعبية » .

وإن إبعاد الوزراء الشيوعيين بأمر الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ قد ادى الى تمزيق مكتسبات التحرير الإجتماعية ، وإلى الحرب الاستعمارية في الجزائر ، وإلى الإستسلامات الوطنية لمشروع مارشال وحلف الأطلسي . ،

وفي عام ١٩٥٨ اخيراً ، ادت السياسة التي قامت على تفضيل ديغول على الجبهة الشعبية إلى نظام من السلطة الشخصية مطابق لرغبات ومصالح رأسمالية الدولة الإحتكارية .

وفي عام ١٩٦٨ يتضح اكثر من اي وقت مضى انه من قبيل المراءاة الخالصة الإدعاء بتهيئة مستقبل ديموقراطي واشتراكي لفرنسا من دون الشيوعيين او ضدهم .

وإنه ليمكن لكل فرد ، إنطلاقاً من هذا اليقين وهذا المطلب الوحدوي ، ان يقدم مقترحاته بصدد البرنامج ، دون شروط مسبقة ، ودون إنذارات ، ودون استثناءات .

إن الفكرة القائدة لبرنامج الحزب الشيوعي الفرنسي من وجهة النظر السياسية هي تأمين مشاركة فعلية لكل مواطن في تسيير الدولة .

وإن هذا ليفترض قلباً اساسياً للاتجاه الديغولي ، بحيث يستعاض عن نظام ينطوي على حد اقصى من الضياع السياسي ، لأنه يسعى في كل مكان إلى استبدال ممثلي الشعب المنتجبين بعملاء تعينهم السلطة المركزية ، بنظام يرد إلى التمثيل الشعبي قوته وامتيازاته .

ذلك هو مبدأ المعارضة ضد نظام قائم على السلطة الشخصية ، هذه المعارضة التي ليست ظرفية ولاسياسية النزعة ، بل هي معارضة مبدئية قائمة على تحليل واضح للمغزى الطبقي الذي يملكه النظام الديغولي باعتباره يلبي مطالب الإحتكارات ، والمغزى الإنساني الذي يترتب على ذلك . وإن موريس توريز ، وهو يحلل امام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي آلية الدولة الديغولية التي كانت في سبيل التكوين إذن ، قد أعاد إلى الأذهان في عام ١٩٥٨ نص ماركس القائل : « إن مبدأ الملكية هو الإنسان المحتقر ، المجرد عن كل صفة إنسانية ». ويضيف ماركس ، منوهاً بسادة مثل هذا النظام : « إنهم يضعون أقدامهم على رقاب **هذه الحيوانات السياسية**(١) الذين ليس لهم مصير آخر سوى ان يكونوا خاضعين ومخلصين ومطيعين لهم ... » ويصف « هذه الدولة المغلفة بقشرة من الخدم ، حيث العبد

«١» يقدر الجنرال ديغول في كتابه في **حد السيف** ، بفعل مصادفة ذات مغزى حققت هذا اللقاء في التعبير ، أن « **هذه الحيوانات السياسية** تحتاج الى نظام والى زعماء . »

يخدم في صمت وحيث سيد البلاد يحكم بفضل حشم مدربين جيداً ، وهم يطيعون دون أن يقولوا شيئاً . وليس في مكنة اي من الطرفين ان يقول ما يشاء ، فلا هؤلاء يريدون ان يصبحوا بشراً ، ولا ذلك انه لايحتاج الى بشر في نظامه » .

وإن ماركس ليرسم ، في مواجهة هذا الإزدراء الملكي للانسان ، صورة الثورة الفرنسية التي كانت لها السفاهة الرائعة إذ « أرادت ان تصنع من الإنسان إنساناً وتشرع الأشياء في التحول الى إنسان ... وتحل الجمهورية ونظام الإنسانية الحرة محل نظام الأشياء الميتة ». ويلقي ماركس هذا الشعار المتألق في وجه المجتمعات الملكية القديمة في زمنه ، وكذلك في وجه غابة الشهيات الرأسمالية : « تحويل المجتمع الى جماعية من البشر يهدف غاياتهم الأسمى ، وجعله دولة ديموقراطية » .

ويمكن ان يكون هذا المبدأ المشترك للمعارضة والمنظور المشترك بين جميع عناصر المعارضة الديموقراطية الذين لاتوحدهم الشهيات او الانكارات ، بل يوحدهم افضل ما فيهم ؛ الجمهوريون المتعلقون بمبادىء ثورة ١٧٨٩ ، هذا الانتصار الفرنسي الأول ضد الازدراء الملكي للانسان ، والمسيحيون المعنيون باحترام الشخص الانساني ، والاشتراكيون والشيوعيون المتعلقون بقدوة كومونة باريس ، وبتعاليم ماركس وثورة اكتوبر ، وجميعهم تحركهم نفس الارادة الهادفة الى خلق نظام سياسي واجتماعي تتوفر فيه لكل فرد إمكانية ان يكون إنساناً ، يعني مبدعاً .

ما هي الوسائل التي تتيح بلوغ هذا الهدف ؟

ما هو الدور المخصوص الذي يمكن للبرلمان ان يلعبه في هذه الطفرة في بلد ذي تقليد برلماني عريق مثل فرنسا ؟

إن البرلمان ، هذه الأداة التي كانت البورجوازية تسعى الى التعبير بواسطتها عن مصالحها الطبقية في مواجهة الملكية الاقطاعية ، يملك منذ الأصل صفة مزدوجة .

ـ إنه جهاز تمثيلي للأمة ،

— إنه جهاز حكم للدولة البورجوازية .

وبوصفه جهازاً تمثيلياً ، كان الاتجاه الدائم للبورجوازية السائدة هو أن تبقي لهـذا البرلمان طابعه الطبقي بفعل سلسلة من القوانين الانتخابية التي كان لها منذ قرن ونصف القرن نفس الغرض دائماً ، ألا وهو إنقاص تمثيل الشغيلة حتى الحد الأدنى [1] .

وبوصفه جهازاً للحكم ، كان الاتجاه الدائم للبورجوازية السائدة هو ان تستخدم الزينة البرلمانية كي تقنّع حقيقة دكتاتوريتها الطبقية المطبقة من خلال جهاز الدولة الدائم .

وهكذا فان استخدام البرلمان على اعتباره احـدى الأدوات السياسية التي تسمح بالانتقال الى الاشتراكية يتطلب وضع حد لاستخدام البرلمان استخداماً طبقياً من قبل البورجوازية، يعني ان يُعمد الى العمل بحيث :

١ — يكف عن كونه تمثيلياً بصورة كاذبة ،
٢ — يكف عن كونه السلطة بصورة كاذبة .

ولا يمكن حل المشكلة على الصعيد السياسي وحده ، ذلك ان اللعب السياسي يُزوّر أساساً بفعل النفوذ السياسي الذي تمارسه القوى الإقتصادية .

ومهما يكن من امر ، فإن عدداً من التدابير السياسية، التأسيسية، هي ضرورية كيلا يعطي البرلمان صورة مشوهة عن الرأي العام وكيلا يكون مجرد مظهر للسلطة .

وإن اربعة تدابير أساسية ستكون ضرورية من وجهة نظر المؤسسات من اجل تحقيق نظام تمثيلي حقيقي :

— التمثيل النسبي ،
— التوكيل الإلزامي ،

«١» انظر روجيه غارودي : « بصدد دور البرلمان » ، **دفاتر الشيوعية** ، ١٩٥٦ ، العدد الخامس ، ص : ٥٤٢ وما يليها .

– عقد الهيئة التشريعية ،

– الديموقراطية المباشرة .

إن **التمثيل النسبي** ضروري كي يكون البرلمان والجمعيات المنتخبة المختلفة ، التعبير الأدق عن تيارات الرأي الكبرى .

والأساليب التي تستخدمها البورجوازية من اجل إنقاص التمثيل العمالي متنوعة جداً :

١ – فصل الدوائر، الأمر الذي يسمح بخلق وحدات صغيرة جداً في الأحياء البورجوازية ووحدات كبيرة جداً في الأحياء العمالية . مثال ذلك انه كان يكفي السيد رينو ، عشية الحرب العالمية الثانية ، ٢٣٠٠ صوت كي ينتخب في باريس في حي البورصة ، وكان يلزم موريس توريس ١٩٠٠٠ صوت كي ينتخب في ضاحية عمالية في ايفري .

٢ – الإقتراع على درجتين الذي كان لمرسيليا الحق بموجبه عشية الحرب العالمية الثانية ، بسكانها الذين يعدون ٨٠٠٠٠٠ نسمة ، ٢١ مندوباً في الانتخابات لمجلس الشيوخ في حين تحصل بقية اقليم بوش دي رون، بعدد من السكان لايزيد عن ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، على ١١٩ مندوباً .

٣ – الإقتراع بالغالبية على دورتين كما كان ساري المفعول عام ١٩٤٩ ، وقد انتهى الى النتيجة التالية : إن الحزب الشيوعي الذي حصل على ٢٥٪ من الأصوات لم يحصل سوى على ٢٪ من المقاعد .

٤ – الإقتراع بموجب الدائرة كما هو قائم حالياً ، وحصيلته هي التالية : في الانتخابات البلدية الأخيرة ، كان كل منتخب شيوعي يمثل ١٢٠٠٠ ناخب ، في حين كان منتخبو الأحزاب الأخرى يمثلون ٤٠٠٠ ناخب فقط .

وهكذا فإن الأسلوب الوحيد في الإقتراع الذي يمكن من إعطاء تمثيل مضبوط لجميع تيارات الرأي هو نظام للتمثيل النسبي يعطي كل حزب عدداً من المنتخبين يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها .

وان التوكيل الالزامي هو الضمانة السياسية الضرورية الثانية من أجـل ديموقراطية صادقة . وكثيراً مااستخلص القانون الدائم التالي من السياسة الفرنسية التقليدية: إن الناخبين يرسلون إلى مجلس النواب غالبية يسارية ، وفي نهاية الهيئة التشريعية تتسلم السلطة حكومة يمينية . ومن المفروغ منه أن عمليةالقلب هذه تنجم عن التنظيم الإجمالي للاقتصاد ولجهازالدولة التي تمارس على البرلمان نفوذاً اعظم مما لايقاس من نفوذ الناخبين . لكنه قبل ان نناقش هذه المشكلة الخاصة بتحويل البنى الإقتصادية وآلة الدولة الموافقة لهـا ، ثمة بعض الترتيبات التأسيسية التي يجب ان يكون في مقدورها تأمين ولاء المؤسسة البرلمانية واستقرارها . فقـد كان المنتخبون حتى الآن يطلبون إنتداباً حقيقياً للسلطة « على بيـاض » بموجب برنامج مجرد او بموجب اختيارات عامة جداً . وإن إحدى المؤسسات الأكثر صلاحية من أجـل تقويم العادات البرلمانية هي التوكيل الإلزامي الذي لايتطلب من كل مرشح وعوداً مائعة وقابلة لتفسيرات متعددة ، بل لائحـة دقيقة بالتدابير التشريعية ، المحددة تماماً بالشكل الذي سيتم به الإقتراع عليها ، وتقويما زمنيـا للمنجزات.كيما يمكن الحكم على الولاءللتعهدات وفقاً لمقياس موضوعي وبسيط .

ولايمكن لعقد الهيئة التشريعية ، يعني برنامجاً يربط الحكومة والغالبية بشأن القضايا الجوهرية للسياسة الداخلية والخارجية خلال فترة قيام السلطة التشريعية ، ان تكون له فعاليته التامة إلا بوصفه نتيجة للتوكيل الإلزامي ، إذ بهذه الطريقة وحدها يمكن ألايكون البرنامج مواطأة بين قيادات الأحزاب ، بل إشعاعاً مباشراً من الهيئة الناخبة . وإذاماعمدت الحكومة إلى خرق العقد ، فإن هـذا يتضمن عزلها والإستعاضة عنها بفريق جديد مخلص للعقد ؛ وإذا كان الخرق من عمل الغالبية ، فإنه يتضمن حل المجلس والرجوع إلى الناخبين .

الديموقراطية المباشرة : كان روسو يرى « أنه حالما ينتخب الشعب ممثلين عنه فإنه يفقد حريته » ، وفي الوقت نفسه انه لن يكون « بعد الآن في مقدور السيد الحاكم ان يحتفظ

بيننا بممارسة حقوقه إذا لم تكن المدينة صغيرة جداً [1]» . وفي الحقيقة انه ما كان يمكن للمرء ان يتصور ، في زمنه ، كيف يمكن ممارسة ديموقراطيـة مباشرة حين لا يستطيع مجموع المواطنين (وعددهم بضعة آلاف على وجه التقريب في اثينا الكلاسيكية) ان يجتمعوا في مكان واحد من أجل مناقشة قضايا الدولة .

بيد ان شروط المواصلات الجديدة ، مـــع الراديو والتلفزيون بالخاصة ، تمكن من التغلب على هذا التناقض . لقد اصبح في المستطاع مخاطبة ملايين الناس في وقت واحـد ، مخاطبة شعب بأسره . ولقد استخدمت هذه الإمكانية التقنيـــة ، في إطار رأسمالية الدولة الإحتكارية ، كواسطة من أجل تكييف الرأي العام بهدف إقامة السلطة الشخصية او المحافظة عليها او توطيدها بواسطة إتصال وحيـد الجهة : إن رئيس الدولة ، وحكومته ، والناطقين باسمه ، ينظمون حديثاً فردياً دعائياً ، والأمة باسرهـا تلعب هنا دور اللاقط المنفعل. وتؤمن تغطية العملية بواسطة عملية إلهـاء اخرى : إنه يسمح بالحوار بمقادير دوائية ، باعطاء الحديث لزعماء المعارضة لبضع دقائق فقط ، مرة كل اربع أو خمس سنوات .

إن المقصـود هو تأمين قانونية الحوار ، وجعله دائماً ، وذلك بالسماح لكل تيار كبير في الرأي ، دون تمييز أو استثناء ، بأن يعبر عن نفسه في الراديو والتلفزيون بصدد كل قضية هامة في السياسة الداخلية او الخارجية ، كيما يتمكن كل فرد من ان يحكم بصورة متعارضة على جميع الأشياء ، ليس بقصد انتقاد العمل القائم فحسب . بل بقصد الاشتراك فيه ايضاً بفعالية والاسهام شخصياً في إنجاحه .

ومن المفروغ منه أن هذه التدابير الأربعة الأولية تتضمن تغييراً دستورياً عميقـــاً وإعادة للحريات العامة سواء فيما يتعلق بالنقابات أم فيما يتعلق بالصحافة والجماعات المحلية .

بيد ان مثل هذه الترتيبات السياسية لاتكفي من اجل إقامة ديموقراطية حقـة ، ذلك أنها لاتبلغ بعد الجذور الاقتصادية لجميع تشويهات الديموقراطية .

---

(١) روسو : **العقد الاجتماعي** ، الكتاب الثالث ، الفصل الخامس عشر .

- ٣ -

مشكلة البنى الاقتصادية

عند الشيوعيين أن الديموقراطية السياسية ليست كافيـــة لتؤمن لكل إنسان المبادرة التامـة والتفتح الكامل . إن الديموقراطية خلق متصل ، والشيوعيون لا يفصلون النضـال في سبيل الديموقراطية عن النضال في سبيل الاشتراكية . إنهم لا يفصلون خلق شروط المبادرة السياسية لكل مواطن عن خلق شروط المبادرة الاقتصادية لكل شغيل .

ولا يمكن ان تكون ديموقراطية حقيقية إذا توقفت الديموقراطية عنـد باب المعمل ، وإذا اجبر المواطن في عمله ، وهو نظرياً سيد أمام صندوق الاقتراع ، على الخضوع دون قيد او شرط لاوتوقراطية رب العمل .

إن البرنامج المقترح من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي يعطي ، على الصعيد الاقتصادي ، مكاناً كبيراً للتأمـيات ، وذلك كي يخلص التخطيط من ضغط الاحتكارات واستعمار الرأسمال الأجنبي ، وفي الوقت نفسه كي يمكن الطبقـة العاملة من التدخل بصورة فعالة في تسيير الاقتصاد والدولة . وينص هذا البرنامج على ما يلي : « حتى لاتستولي الاحتكارات الفرنسية الأجنبية على المـوارد والثروات ، فانه سيعمد الى تأميم الاحتكارات الفعلية . وان ادارة المؤسسات والمشاريع الكبرى ، والخدمات العامة ، سوف تحوّل ديموقراطياً » .

وليست التأميمات بالاشتراكيــة . بل ان دراســة رأسمالية الدولة الاحتكارية بينت لنا كيف ان هذه التأميمات ، في نظام تسيطر عليه الاحتكارات،يمكن ان تستخدم لمصلحتها : إن قطاعـاً لا يخضع لمتطلبات المردودية ، وأسعريبة هي التي تغطي ما يمكن ان ينتابـه من عجز لا يتيح فحسب للاحتكارات ان تلقي عن كاهلها عبء الفروع الأقل مردودية ، وبالتالي ان تستثمر في قطاعات اخرى بصورة تعود عليها بفائدة اكبر ، بل يمكنها ايضاً من الحصول على تعرفات مخفضة من اجل تقديم الطاقة ، والنقل ، وخدمات اخرى ، الأمر الذي يخلق عجز المشاريع المؤممـة ويزيد من ارباح المشاريـع الخاصة . فليس التأميم إذن في ذاته ، في أي متن سياسي ، تدبيراً مفيداً للأمة وللشغيلة . ويؤكد ذلك مثال جــــديد : إن تأميم صناعة الصلب من قبل حكومة ويلسون يشكل معونة ثمينة للرأسمــــال الاحتكاري الانكليزي الضخم الذي أزيح عن كاهله بهذه الطريقة ، في ملء مرحلة من التكييف الصعب ، قطاع قليل المردود ، بحيث يستطيـع أن يحول إلى قطاعات أفضل حالاً الرساميل المتأتية عن تعويضات الشراء . وعلى أية حال ، فانه حين يعاد تجهيز هـذا القطاع من جـديد على حساب الأمة ويمكنه أن يصبح من جـديد مصدراً لأرباح كبيرة ، فان الرأسمال الاحتكاري يستطيـع أن يستولي عليه مجدداً ، وهي عملية تحققت قبلاً في صناعة الفحم بفعل تناوب المحافظين والعمال على الحـكم ، هؤلاء الذين يرعون بالتناوب أعمال البورجوازية الكبيرة الانكليزية .

وبالمقابل ، فان التأميمات يمكن ان تلعب دوراً ايجابياً في منظور سياسة ديموقراطية ، منظور انتصار إئتلاف مناهض للاحتـكارات .

فأولاً يمكن للتأميم أن يكون الشكل الديموقراطي للتمركـز . إن التمركز ، في المرحلة الحـالية لتطور القوى الانتاجية ، هــــو ضرورة تقنية : فالتنظيم السبراني للانتاج واستخدام مصادر جديدة للطاقة في السنوات القادمة يتطلبان جهازاً للانتاج متعاظم المركزية أكثر فأكثر ، بحيث يسمح باستثمارات وتقديرات طويلة الأمد . وإن الخطة الخامسة نفسها ، وهي التي تحدد كغرض لها فريقاً واحـداً أو فريقين في كل قطاع صناعي كبير ، تشهد على

ذلك على طريقتها الخاصة . فليس المقصود هو التأميم كيفما اتفق إذن ، كما لو أن هـذا التدبير يشكل عقاراً شافياً ، بل تأميم القطاعات التي بلغت مرحلة من النضوج التقني تسمح بهـــذا الانتقال إلى الحـد الأخير في التمركز الذي يشكله التأميم : فريق واحد، تسيره الأمة بطريقة ديموقراطية .

ذلك أنه من المهم أن يمكن التأميم من تحقيق ارتفاع في الانتاجية والمردودية كيما يلعب دوراً اجتماعياً ، ألا وهو تخليص موارد هامة من أجل تخفيض يوم العمل إلى ٤٠ ساعة دون تخفيض في الأجور ورفع القدرة الشرائية للشغيلة دون التعرض من جراء ذلك لخطر هجمة تضخمية تلغي من فورها الامتيازات المكتسبة .

إن مثل هذه الأهداف يمكن الوصول اليها ، أولاً لأن حصة أرباح أرباب العمل تعود إلى الأمة إذن ، ومن ثم لأن برامج الاستثمارات والتنمية لم تعد خاضعة للمتطلبات القصيرة الأمد الخاصة بالأرباح التي يريد أصحاب وسائل الانتاج الاحتفاظ بها لاستهلاكهم الخاص واستخدامهم الفوري ، وفي المحـل الثالث لأنه حين تحذف المصاريف غـير المنتجة الناجمة عن المنافسة بين عدد قليل من الجماعات الكبيرة (ميزانية مزدوجة للبحث والادارة ، والدعاية ، الخ ..) ، فانه يمكن تحقيق توفيرات ملموسة . وأخـــيراً لأنه حين يوضع هذا النظام الذي يسمح للقطاع الخاص بأن يشتري بأبخس الأثمان الطاقة والخدمات ، أو منتجات من القطاع المؤمم ، فانه يمكن تخفيض الضرائب المستخدمة حتى ذلك الحين لتمويل هذه العملية المثمرة بالنسبة الى الاحتكارات والمدمرة بالنسبة الى الأمة .

وإنه لمن المناسب أن نشير هنا الى المغالطة التي يقدمها جان جاك سيرفو- شريبر في كتابه ، هذا الكتاب القيم جداً على أية حال من وجهات نظر أخرى ، حين يلوم الحزب الشيوعي الفرنسي لأنه يسمح لنفسه بأن « يفقد توازنه بفعل النزاع » ، فيكتب [1]: «

«١» ج.ج. سيرفو – شريبر : **التحدي الاميركي** ، ص : ٢٨٧ .

« إنه لمن المحال أن نزرع في الوقت نفسه حس الثورة وحس المسؤوليات ، أن نشكل في الوقت نفسه ميليشيا من المحرضين وجيشاً من الاداريين الفعالين » . إن هذا الكلام يعني على وجه الدقة رفض جميع دروس تاريخنا الثوري الوطني ، إذ أن « المسؤوليات » الأكثر بناء قد اتخذت في فترة اتسمت بأعمق الارتياب في ذات مبادىء النظام الاجتماعي ، اتسمت « بالثورة » الأكثر نضالية : خلق نموذج جديد من الحضارة ، وإصلاح التعليم ، وتنظيم البحث العلمي ، وتنشيط الانتاج ، واعادة صهر جميع المؤسسات من الجيش حتى القضاء . ولا ينطبق هذا على الثورة الفرنسية للأعوام ٨٩ — ٩٣ فقط ، أو كومونة باريس ، بل ينطبق كذلك على الجبهة الشعبية لعام ١٩٣٦ وعلى السياسة الشيوعية لفترة التحرير : إن ذات الروح ، روح « التمرد » و « المسؤولية » المتلازمين ، هي التي كانت قلب النضال المسلح في المقاومة والنضال في سبيل الانتاج والانبعاث القومي .

ولا بد في سبيل بلوغ الاهداف الحالية من تحقيق مجموعة عضوية من التأميمات التي لاتسمح بعد الآن بأي استغلال للقطاع المؤمم من قبل القطاع الخاص .

ويجب بادىء الأمر إكمال تأميم القطاعات الصناعية الأساسية الذي بوشر عند التحرير :

ـ فالطاقة هي حتى درجة كبيرة قطاع عام أو نصف عام ، ويبقى أن تكمل العملية بالنسبة الى الصناعة الذرية والبترول والغاز الطبيعي ؛

ـ المنتجات الصناعية الأساسية : إن الكيمياء الثقيلة قد أممت جزئياً « الفحم ، الخ . .) ، ومن المناسب تكميل ذلك وضم الصلب اليه ؛

ـ النقل : القسم الخاص بعد من النقليات الجوية ، والنقليات البحرية .

وفيما يتعلق بالقطاعات « المتقدمة » :

ـ الابحاث الألكترونية ؛

ـ الأبحاث الجوية ، والفضائية ، والسيارات ؛

ـ الكيمياء (بما فيها صناعة الأدوية) ، وبالخاصة البلاستيك .

وأخيراً ، بالنسبة الى القطاع المالي :

- إكمال تأميم المصارف الرئيسية للودائع وشركات التأمين ، وهو التأميم الذي بدىء عند التحرير ؛

- تأميم مصارف الأعمال .

إن هذه المجموعة العضوية من التدابير لا تشكل الاشتراكية في حال من الأحوال، ما دام قسم كبير جداً من وسائل الانتاج لايبرح خاصاً . لكنه حين تحطم قوةالاحتكارات على هذا الغرار ، فانه سيتم اجتياز مرحلة هامة في اتجاه ديموقراطية فعلية تخلق شروط انتقال سلمي الى الاشتراكية على أساس تجربة شعب بأكمله : ان القلب الأساسي لاتجاه التطور الوطني من جراء وضع حد لدكتاتورية الاحتكارات يشكل المقدمة الرئيسية لهذا الانتقال .

وان لمثل هذا البرنامج التأميمي مظهراً آخر : فليس هو الشكل الديموقراطي ، غير الاحتكاري ، للتمركز فحسب بل هو أيضاً شرط تخطيط ديموقراطي ، متطابق مع المصلحة الوطنية .

انه لذو مغزى ، من أجل بيان الطابع الذي أصبح باطلاً من الآن فصاعداً لأسلوب التسيير الرأسمالي، أن وثيقة أرباب العمل الفرنسيين في كانون الثاني ١٩٦٥ تمتدح « القوانين الطبيعية للسوق » دون ان تذكر في أي وقت قضايا التخطيط . انهم لايبرحون يجابهون « الطبيعة »، يعني قوة عطالة الاشياء والماضي ، والفكر والارادة البشريين اللذين يتظاهران في الخطة . أما جوريس، وهو يعرّف على النقيض من ذلك مغزى الاشتراكية الانساني ، فيكتب : « لقد أعلن ماركس أن المجتمعات البشرية لم تحكم حتى الآن إلا من قبل القدر، من قبل الحركة العمياء للقوى الاقتصادية ، ولم تكن المؤسسات والافكار عملا واعيا لبشر أحرار ، بل انعكاس الوعي الاجتماعي في الدماغ البشري. نحن لا نبرح في ما قبل التاريخ. ولن يبدأ التاريخ البشري حقاً إلا حين يعمد الانسان ، وقد أفلت من طغيان القوى غير

الواعية ، الى توجيه الانتاج بالذات بعقله وبارادته[1] » .

إن الخطة هي، في كل نظام تسوده الاحتكارات، حصيلة توازن القوى بين التجمعات الكبرى ، ولذا كانت لها خصائص شديدة الخصوصية : فأولاً لاتنظم وفقاً لحاجات الشعب والأمة ، بل وفقاً لمتطلبات الربح الذي يجنيه الرأسمال الضخم : ومثال ذلك انه اذا كانت سياسة للتسلح غير منتجة وغير ثمينة بتأمين امن البلاد أو استقلالها ـ كما هي حالة « القوة الضاربة » الحالية ، تدر ارباحا طائلة على الاحتكارات ، فانها ستحظى في الخطة بالاولوية على حساب اكثر حاجات الامة حيوية (التعليم ، البحث الطبي ، الاسكان ، الخ) . ومن ثم فان هذه الخطة التي تصطدم لدى كل خطوة في تطبيقها بمصالح خاصة جبارة لايمكن ان ان تكون الزامية ، بل هي اشبه بالاحرى بدراسة للسوق ولبعض مبادىء التوجه ، المصاغة اختيارياً ، والخاضعة ابدا لاعادة النظر اذا ما فرض تبدل في نسبة القوى بين التجمعات الاحتكارية الكبرى مواطأة جديدة . وليس ثمة أي توقع طويل الامد ممكناً في هذه الشروط . وإنه لذو مغزى أن فريق الخبراء المكلف، باسم الخطة، بوضع « أفكار من اجل عام ١٩٨٥ » بغرض « تنوير الاتجاهات العامة للخطة الخامسة » بفضل دراسة مستقبلية يشير بكل تواضع في مقدمته قائلا : « إن الفريق لم يجد أنه من اختصاصه إبداء الرأي بشأن الاختيارات الكبرى للسياسة الدولية كالقوة العسكرية مثلا .. كذلك لم يفكر أن من اختصاصه أن يقدم اختيارات في موضوع البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، ومدة العمل ، وسياسة المداخيل » .

ولايستطيع المرء ان يعبر بصورة اكثر وضوحاً عن استحالة «تنوير» منظورات الخطة الطويلة الامد، مادامت الاحداثيات الاساسية موقوفة على الاحتكارات والمجابهة بينها .

إن تخطيطا ديموقراطياً يتطلب بادىء الامر تأميم المؤسسات المالية الكبرى كما

«١» جان جوريس :مقدمة **التاريخ الاشتراكي للثورة الفرنسية** .

تستطيع الامة ان تتصرف بمخصصات التوظيف الضرورية من أجل تأمين اقتصاد متناسق متفق مع حاجات شعبنا الحقيقية ، مع الاشراف في الوقت نفسه ، بواسطة سياسة ائتمانية ، على توجيه المشاريع التي لاتبوح ملكاً خاصاً بالافراد .

ولسوف يمكن هذا السلوك ، على سبيل المثال ، من إعطاء الأولوية لأبحاث التنمية الخاصة بأغراض سلمية، وذلك بوضع حد لاستثمار الميزانية الوطنية من قبل الاحتكارات : إن الاحتكارات تحصل على الارباح الأعظم من بحث يتم تمويله ، بصورة أساسية ، من قبل الدولة . وفي الحقيقة أنه من الضروري تقنياً ومن المحتوم حالياً أن تأخذ الدولة على عاتقها هذه المهمة وهذه المصاريف ـ لكنه يجب أن يترتب على ذلك أنه اذا كانت المصاريف عامة ، فان الارباح الناجمة عنها لايجوز أن تستولي عليها تجمعات فردية : إن تخطيطاً ديموقراطياً قائماً على أساس نظام عضوي للتأميمات يسمح ببلوغ هـذا الهدف ، وذلك كيما تجني الأمة بأسرها ، وليس بعض التجمعات المحظوظة فحسب ، ثمرة التضحيات التي يقدمها الجميع عن طريق الضرائب .

ومن جهة أخرى ، فان احدى الفضائح الاشد وضوحا للتخطيط الحالي هي تلك الارباح العملاقة التي تجنيها التجمعات العاملة للمنتجات الحربية بصورة مباشرة او غير مباشرة : إن القسم الاكبر من الالف مليار من الفرنكات القديمة من الضرائب المكرسة « للدفاع » تتحول الى فواتير لاحتكارات صناعة السلاح الكبرى . إن التسلح خـدمة وطنية ، وهو الخدمـة الاولى التي يجب أن تخضع لرقابة الامة بغرض استبعـاد أي ربح خاص في هـذا القطاع . إن تأميم جميع صناعات السلاح هو التدبير الاول الذي لاغنى عنه في اي تخطيط ديموقراطي .

وأخيراً ، وهـذا هو الاهم ، فإن التخطيط الديموقراطي يستطيع وحده أن يحدد الاختيارات الاولية للخطة وفقاً للمصالح الطويلة الامد للامـة بمجموعها ، وذلك اذ يضمن

بصورة خاصة التوظيفـــات الضرورية من أجل التعليم ، علماً بأن التكوين التقني والذهني للشبيبة بصورة متفقة مـــع الحاجات القريبة يشكل كما رأينا الشرط الاولي لتطور البلاد وعظمتها الحقيقية .

إن الشروط الموضوعية من أجل الانقلاب الديموقراطي الكبير في اتجاه تنمية البلاد متوفرة ، والمقصود بصورة أساسية هو العمل على وعي ضرورة تحقيق هــذا الانقلاب وامكانيته .

ماهي الطرق التي يمكن بواسطتها تطوير وعي الجماهير حتى الحد الاقصى ، وتطوير ارادتها في المشاركة في التحولات التي تفرض ذاتها ؟

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية والسلطة الشخصية التي هي التعبير عنها قد جعلتا من النظام التمثيلي مجرد زينة وتغطية ، في حين ان القرارات الرئيسية المتعلقة بحيـــاة الامة تتخذ من قبل بعض التكنوقراطيـــين الذين يخضعون مصلحة الامـة لمصالح الإحتكارات .

فالانقلاب الديموقراطي الكبير يتضمن اذن مطلباً أساسياً هو النقيض الحي للنظـــام الحالي ، ألا وهو إخضاع الانتاج لحاجات الامةالحقيقية . وإن المسألة التي تواجهنا ، كيما يتم بلوغ **هذا الهدف** بفضل**وسائل** ديموقراطية ، يعني مـــع المشاركة الواعية لأوسع الجماهير ، هي ربط كل مطلب جزئي بذلك الهدف الكبير الذي يشكل القـــاسم المشترك لجميع الديموقراطيين .

ومن وجهة النظر هـــذه ، فإن ابسط المطالب المتعلقة بالاجور يجب أن تؤدي الى التشكيك بهذا النظام الذي يعجز عن تأمين مستوى حياة كاف للجميـع في عصر يجعل تطور القوى الانتاجية فيه هذا الهدف أمراً يمكن الوصول اليه بسهولة وسرعة .

ذلك أن مطلب الأجور لايقتصر على فئة من **المستهلكين** الذين لم يسعفهم الحظ ،

إلا كان طابعه « دفاعياً خالصاً » ، لأن أصحاب العمل يستردون عاجلاًبفضل رفع الأسعار و التضخم المالي ما اضطروا الى التنازل عنه . ومهما يكن من شيء ، فإن هــذه المعركة لدفاعية ضرورية بصورة مطلقة ، أولاً من أجل تعديل الاتجاه الدائم لدى النظام الى تخفيض لاستهلاك العمالي حتى الحد الأدنى ، وثانياً من أجل رفع مستوى الوعي الطبقي بالضبط : إن النضال المستمر الذي لاغنى عنه من أجل الحفاظ على مستوى الحياة ، والتدخل الدائم من قبل قوى الدولة القمعية من أجل سد الطريق على ذلك النضال همــا وحدهما اللذان يتيحان توسيع أفقه . وإن الوعي الطبقي ليبلغ مستواه الاعلى حين تتخذ هذه النضالات الجزئية ، هذه المطالب المباشرة المتعلقة بالاجور وشروط العمل ، مكانها في منظور أعرض يتبين فيه أنه لايمكن تحقيق أية إعادة توزيـع حقيقيةودائمة للدخل الوطني ضمن دائرة المنطقالرأسمالي، وأن حجة ارباب العمل التي تزعم أنه من المحال زيادة الاجور دون تعريض وجود المشروع للخطر حتى اذا كانت تصح في هذه الحالة الخاصة أو تلك (وهـــذا امر نادر جداً) ، فهي لاتصلح إلا في منظورات نظام هدفه الاول هو تأمين الارباح لاصحاب وسائل الانتـــاج وليس الانتاج من أجل حاجات الامة .وفي هذه المرحلة يصبح النظام في ذات مبدئه عرضة للطعن ، وتصبح المسألة مسألة سياسية .

إن الانتقال من النضال الفوري الى الوعي الطبقي مشروط بنزاع دائم ، انطلاقاً من تجربة الشغيل الخاصة ومن المسائل التي يطرحهـــا على نفسه ، ومن المآزق التي يعيها ، ومن الطموح الى جواب اجمـــالي هو في حاجة اليه كيما يتم خوض حتى هذه النضالات الجزئية بفعالية . اذ يصبح لها منظور اذن .

إن الوعي الطبقي ، والوعي السياسي بصورة أكثر شمولا ، يستيقظ حين لايكافح المرء ضد نتائج نظـــام الاحتكارات فحسب ، بل ضد مبدأ النظام بالذات ، هذا الذي يولد مثل تلك النتائـج .

وإن شروط العمل في المرحلة الحالية من تطور القوى المنتجة تسهل تحقيق هـــذا الوعي : فحين لايكون التعب مجرد اعياء جسدي بل اهتراء عصبياً في الوقت ذاته ، وحين لايكون الفقر حكمياًفحسب بل تشويهاً انسانياً في الوقت ذاته للشغيل الذي تتطلب منه التقنيات الحديثة مزيداً من المبادرات في حين يتطلب منه نظام المعمل طاعة غير مشروطة لاوتوقراطيـة رب العمل ، فإن الطموح إلى إشراف عمالي على الانتـــاج يصبح محسوساً بصورة أعظم ، على صعيد المشروع من أجل مناقشة أنساق العمل أو شروطه ، وعلى الصعيد الوطني ، السياسي ، من أجل تنظيم آخر إجمالي للانتاج والتخطيط .

* * *

- ٤ -

الحزب الشيوعي

ماهي المتطلبات الجديدة التي تفرض نفسها هكذا على حزب شيوعي .

إن الحزب القمين بأن يكون خميرة هـــذه الحركة العظمى لايمكن أن يكون حزباً اشتراكياً ديموقراطياً ، يعنى حزباً غرق في أوحال النزعة الاصلاحية سواء بصيرورته ملحقاًللفريق البرلماني الاشتراكي ، ام باقتصاره على فعالية تسييرية في التعاونيات ، والبلديات والمنظمات العمالية ، متكيفاً مع منطق النظام الرأسمالي وساعياً . في أفضل الاحوال . الى الحد من نتائجه ومساوئه . وهكذا فقد تكون جهاز حزبي له صفة تكنوقراطية يستطيع أن يظل محتفظاً بالقيادة رغماً عن سائر تحركات القاعدة . هذه القاعدة التي هي على أية حال عمالية بصورة متناقصة .

إن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أسسه مرسيل كاشان عام ١٩٢٠ ، والذي انضم اليه في مؤتمر تور ، اقتداء بثورة اكتوبر ، الغالبية العظمى من الاشتراكيين الفرنسيين ، كان قطيعة جذرية مع التقاليد الاشتراكية الديموقراطية ، وبذلك فقد استعـــاد أفضل التقاليد الثورية الفرنسية .

ومنذ البدء جمع هـــذا الحزب الى الحركة الثورية للطبقة العاملة عدداً من كبار ممثلي

الثقافة الفرنسية ، اذ انضم اليه أناتول فرانس وبول سينياك ، وفايان كوتوريه وباربوس وأراغون ، كما كان رومان رولان رفيق طريقه طوال الوقت .

وكانت الصفة الثانية لهذا الحزب هي **تجذره الوطني** • ولقد كان أثر موريس توريز حاسماً في هـــذا المضمار ، وهو الذي قاد الحزب طوال ثلث قرن وعمـل طوال الوقت ، بواسطة بمجموعة من المبادرات التـــاريخية ، وبالخاصة مبادرات « الجبهة الشعبية » و « اليد الممدودة » الى الكاثوليكيين ، والوحدة من أجل النهضة الفرنسية غداة التحرير ، ومساهمته النظرية والعملية حتى اليوم الاخير من حياته ، على أن يصنع من حزب الطبقة العاملة الحزب الوطني بالمعنى الاصح للكلمة . وبفضل هذ الاشعاع انضم جيل جديد من سادة الثقافة الى الحزب ، من هنري والون الى بوليتزر ، وجاك سولومون ، ومن لانجوفان الى جوليو كوري ، ومن إيلوار الى فرنان ليجيه وجان لورسا وبيكاسو •

وإن مظهراً أساسياً آخر من مظاهر هـــذا الحزب ، بوصفه **عنصرا محركا من المعارضة الديموقراطية** ضد نظام السلطة الشخصية ، يتبدى اليوم في المستوى الاول ، وخاصــة بفضل إصرار أمينه العام والديك روشيه على امكانية الذهاب الى الاشتراكية في فرنســـا في وضع من **تعدد الأحزاب** في الشروط التي حددها المؤتمران السابـع عشر والثامن عشر •

إن هذه الفضائل مكنت الحزب الشيوعي الفرنسي أن يكون الحزب الاول والوحيد الذي أدرك معنى استسلام مونيخ ، وقدم الى قضية تحرر فرنسا أثقل ضريبة من البطولة والتضحية ، وأسهم في نهضة سريعة لفرنسا بالنداء الذي وجهه الى الجهود التي تبذلها الطبقة العاملة عن طيبة خاطر وبمجموعة من القوانين العضوية هي من عمـــل وزرائه في الحكم ، وفضح عواقب مشروع مارشال وحلف الاطلسي على الاستقلال الوطني ، وناضل دوماً ضعف ضد الحروب الاستعمارية في فييتنام والجزائر ، واتخذ موقفه منذ اليوم الأول ، وكان وحده كحزب في هذا الموقف لمدة طويلة ، ضد السلطة الشخصية .

ويزداد الاعتزاز بهذا الماضي شرعية بقدر ما كانت المصاعب الواجب التغلب عليها كبيرة ، لكن هذا الاعتزاز لايمكن أن يعوقنا عن رؤية نقاط الضعف عندنا .

أولا نقــاط الضعف التي أخذناها عن ميراثنا الوطني ، وهي تتبدى منذ الآن على الصعيد النظري . فبينما لم يكف ماركس وانجلز ولينين عن التأكيد بأن المصــدر الفلسفي للاشتراكية العلمية قد كان الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ، وأن الاشتراكية العلمية ما كانت توجد قط لولا تلك الفلسفة ، وأن قراءة صحيحة **لرأس المال** مستحيلة من دون تمثل **منطق** هيغل ، فإن هذا الميراث الرئيسي كان على الدوام موضع الاهمال . فخلافاً لالمانيــا او ايطاليا ، لم تعرف فرنسا أي تقليد هيغلي ، كما أن التقليد الكانطي أفسد و ضعف فيها بفعل تلك النزعة الكانطية الجديدة الجامعية المحدودة العاجزة . ولقد ظل فيخته مجهولاً على وجــه التقريب ، بل إنه لم يترجم حتى هذه السنوات الاخيرة .

وكان من جراء ذلك قيام اتجاه الى استغلال ميراث القرن الثامن عشر الفرنسي بصورة وحيدة الجانب ، وهو قرن غني جداً على اية حال . وإنه لما يستلفت النظر حقاً أن المجموعة الفضلى التي ينشرها الحزب ، وهي مجموعة « الكلاسيكيات الشعبية » ، لا تضم العناوين الخمسين التي صدرت منها حتى الآن ، وعشرون منها من القرن الثامن عشر ، وهي كتب مراجعة ومقدمة بصورة ممتازة على أية حال - كراسة واحدة مكرسة لكانط أو فيخته أو هيغل .

إن النتائج النظرية لهذا الاستخفاف بميراث الفلسفة الكلاسيكية الالمانية نتائج خطيرة: فلما كان المجلوب الرئيسي لابحــاث كانط وفيخته وهيغل عن « اللحظة الفعالة » للمعرفة موضع الانكار أو الجهل ، فقد ترتب على ذلك الاستهانة بالفوارق بين المادية الجدلية ومادية القرن الثامن عشر ، وإعطاء تفسير « علموي » عن الجدلية من جراء ذلك . ولقد أدى هذا الامر الى قيام ميل الى الجمود العقائدي عند جول غيد ، وأكثر من ذلك عند بول لافارغ الذي وصل به الامر حتى درجة ارجاع الماركسية الى « حتمية اقتصادية » . وإن الاستهانة بميراث الفلسفة الالمانية قد قاد بصورة خاصة الى استئناف النقد الديني من حيث تركه

دولباخ ، الأمر الذي كان على قدر كبير من التقدمية في القرن الثامن عشر ، لكنه ترتب عليه عدم فهم جذري للواقع الديني .

وكان المصدر الثاني للمصاعب هو النفوذ الخارجي للستالينية . فعلى الصعيد النظري ، كانت الستالينية تتظاهر بالميل نحو المانوية والتبريرية ، المانوية المترتبة على تعليل ضيق للانقسام الى طبقات وللروح الحزبية . وكما يقول لويس ألتوسر بحق : كان ذلك هو الزمن الذي فيه « قطعنا العالم بحد واحد ، فالفنون ، والآداب ، والفلسفات ، والعلوم ، جميعها تخضع للانقسام الطبقي الذي لاهوادة فيه: إن كلمة واحدة تلخص ذلك الزمن بصورة كاريكاتورية، ورايتها تخفق عالياً في الفراغ : العـــلم البورجوازي ، العلم البروليتاري[1] »، لم يكن ذلك انحرافاً فكرياً فحسب ، بل تشويهاً سياسياً أيضاً : فقدكانت الاشياء جميعاً تفصل الى الابيض والاسود ، فمن جانب الابالسة ، ومن الجانب الآخر صفوف الملائكة القديسين . ولابد أن يكون الخصم شيطانياً من قمة رأسه حتى اخمص قدميه ، أما الرفيق الذي يخالفنا في أمر من الامور فهو « موضوعياً » عدو طبقي ومرتد منذ ولادته . وبالمقابل ، وبصورة متناظرة تماماً ، فإن أفكارنا وأفعالنا كانت بريئة من أي ظل على الاطـلاق . ولقد هاجم موريس توريز مرات عديدة تلك العادة في الحديث عن أنفسنا بعبارات الاطراء والمديح دائماً . لقد كان كفراً أن نضع موضع البحث أدنى أطروحة لماركس وانجلز ولينين وستالين. وكان الشكل السوفييتي لبناء الاشتراكية يوفر لنا الصورة الوحيدة عن المستقبل في جميع البلدان . ولما كنا مسحورين ، وبحق ، بمثال البلد الاول والحزب الشيوعي الاول الذي فتح ثغرة في العالم الرأسمالي القديم وبيّن أخيراً الطريق لبناء الاشتراكية ، فقد كان الاغراء كبيراً ، هذا الاغراء الذي يدفعنا في كل الميادين الى مجابهة جميع القضايا التي لم تحل هنا بالحلول التي ظفرت هناك . ولقـد طرح موريس توريز عام ١٩٤٦ قضية نوعية الطريق الذي ستسلكه

«١» لويس ألتوسر : **من أجل ماركس** ، ص : ١٢ .

فرنسا الى الاشتراكية ، وكان ذلك إحدى فضائله الكبرى . لكنه لم يكن بد من انقضاء سنوات طويلة قبل أن تثمر هذه الفكرة وتصبح خيراً مشتركاً للحزب بأسره . وفي عام ١٩٦٤ و ١٩٦٧ ، في تقريريه الى المؤتمرين السابع عشر والثامن عشر للحزب الشيوعي الفرنسي ، ومن بعد في تشرين الاول ١٩٦٧ في « المذاكرة» عن ثورة اكتوبر ، صاغ والديك روشيه هذه الموضوعة في كل شموليتها : فبعدما أشار الى « التعاليم ذات المغزى العمومي لثورة اكتوبر الاشتراكية » اضاف قائلا : « يجب أن نكرر أن شكل الثورة الاشتراكية لايرتبط بمخطط وحيد . إن الماركسي اللينيني الذي يريد أن يكون جديراً بهذا الاسم يجب أن يؤسس عمله السياسي على تحليل حي للوضع المعطى ولا ينطلق من استنتاجات استخلصت فيما مضى من وضع آخر . وهذا يعني أنه اذا كان نموذج ثورة اكتوبر لايبرح صالحاً في خطوطه العامة ، فانه لايجوز نسخه في جميع مظاهره .[1] » .

إن هذا النموذج لا يمكن « نسخه في جميع مظاهره » ، أولاً لسبب أساسي : إن بنية الرأسمالية قد تغيرت بعمق منذ لينين ، وفضلاً عن ذلك فان الوضع في فرنسا ، في بلد متقدم التصنيع ، يختلف جذرياً عن وضع روسيا عام ١٩١٧ ، بتجهيزاتها الاقتصادية والتقنية المتأخرة وبغالبيتها الفلاحية .

وجدير بالذكر أن ماركس تنبأ بهذه المرحلة من تطور الرأسمالية ، فكتب يقول : « بقدر ما تنمو الصناعة الكبرى ، فان خلق الثروة ... يتوقف أكثر فأكثر على المستوى الذي بلغه العلم والتقدم التقني ، وعلى تطبيق العلم على الانتاج ... فبدلا من أن يتراءى العمل مشتملاً بكليته في عملية الانتاج ، فان الانسان هو الذي يتصرف بالأولى ، من الآن فصاعداً ، بوصفه مراقباً ومنظماً لعملية الانتاج ... ومنذ ذلك الحين فان ما يلعب الدور المركزي في انتاج الثروة ليس هو العمل الفوري الذي ينجزه الانسان نفسه ،

«١» والدك روشيه · ماهو الثوري في فرنسا عصرنا ؟ المنشورات الاجتماعية ·

ولا ديمومة عمله ، بل تملك قوته الانتاجية الخاصة على العموم، علمه عن الطبيعة وسيطرته عليها في حدود فعله على اعتباره عضواً في المجتمع ـ ذلك باختصار تطور الفرد الاجتماعي[1] ».

هذا نص رئيسي يعطينا دلالة طرائقية ثمينة من أجل تحليل بنية فعل العمل الاجتماعي في عصرنا ، وعلى الاخص الدور الذي يلعبه العمل الفكري في إنتاج مايسميه ماركس « الشغيل الجماعي » ،مع كل النتائج العملية التي يتضمنها هذا التحليل ، وبالخاصة من أجل تحليل العلاقات الطبيعية بين العمال والمثقفين : فحين يخوضون ، كما كانت الحال في أيار ١٩٦٨ ، نضالاً مشتركاً ، فانهم « ليسوا مثل طبقتين عقدت أحزابها تحالفاً ، بل مثل نفس القوة الواحدة التي تتخذ موقف المعارضة والمجابهة والتي تسعى إلى الهدف نفسه [2] . »

ومن وجهة النظر هذه ، فلعل أزمـــة أيار ١٩٦٨ سجلت انعطافاً في تاريخ العمل ونضالات الشغيلة ، بدايةمرحلة جديدة لاينهض فيها ضد أرباب العمل ودولتهم الشغيل فحسب على اعتباره قوة عمل « فورية » ، بل « الشغيل الجماعي » ، يعني الانسان بوصفه « تملكاً لقوته الانتاجية الخاصة على العموم » ، بوصفه « قوة عمله الفورية » و « علمه عن الطبيعة وسيطرته عليها » في وقت واحد ، وذلك بانطلاقة واحدة ، في كل واحد يتحتم على الحزب العمالي أن يفصله ويوحده بصورة واعية .ومن خلال هذا التشكيك الأساسي بالنظام الرأسمالي، من المصنع حتى الجامعة ، فان المهمة الأولية للحزب الشيوعي هي أن يُقبل من وجهة النظر النظرية والعملية على هذه المرحلة الجديدة من الخلق المتصل للانسان من قبل الانسان .

إن على الحزب أن يُقبل على هذه المرحلة من وجهة النظر النقدية ، وذلك وفقاً للطرائق التي أعدها ماركس ، في فترة من تطور الرأسمالية عرف ان يتخيلهـــا وإن لم يشهد تحققها التاريخي ، وهكذا يحلل التناقضات الجديدة النوعية التي تجعل من الابقاء على علاقات الانتاج

«١» كارل ماركس ، **أسس نقد الاقتصاد السياسي** .

«٢» **من أجل جبهة للشغيلة** ، مطبوعات جوليار ، ١٩٦٣ .

الرأسمالية أمراً لا يحتمل اليوم بالنسبة إلى القوى المنتجة اليدوية أو الذهنية .

وأن عليه أن يُقبل عليها من وجهة نظر بناءة بأن يخلق كما فعل لينين بالنسبة الى زمانه وبلاده ، لكن في شروط جديدة جذرياً ، النموذج الانساني للحضارة التقنية الجديدة ، هذا النموذج الذى تستطيع الاشتراكية وحدها أن تحققه .

إن الفوارق الرئيسية بين نماذج الاشتراكية تنشأ عن هذا الفارق الأساسي في البنى السابقة للثورة .

أولاً إذا كانت طبقةعاملة في روسيا ، سابقة للثورة الصناعية الثانية ومقيمة فيلاشرعية نظام تسلطي ، قد تمكنت من الاستيلاء على السلطة **قبلا** وإعطاء دكتاتورية البروليتاريا **بعدئذ** (في أيام لينين على الأقل) شكل ديموقراطية اشتراكية ، فان ثمة فرصاً كبيرة في أن تنقلب هذه الظاهرة بالنسبة إلى الشغيلة الفرنسيين (اليدويين والذهنيين المتحدين) . ولقد أشار لينين إلى أن الطبقة الصاعدة كانت ، في الثورة البورجوازية ، مهيمنة سلفاً على أشكال الاقتصاد الأكثر تقدماً حين استولت على السلطة السياسية ، وقد قبلت ثورة اكتوبر الاشتراكية هذا الترتيب .

إن الانقلاب المحتمل لترتيب العوامل في ثورة اشتراكية تجري في بلد متقدم ، بالنسبة إلى الثورة الروسية (وأكثر من ذلك بالنسبة إلى الثورة الصينية) ، لايملك بكل تأكيد السمة ذاتها طالما أن الشغيلة لا يحوزون **ملكية** وسائل الانتاج الرئيسية **قبل** أن يحوزوا السلطة السياسية . بيد أن الشيءالاصيل في فرنسا ، عام ١٩٦٨ ، بالنسبة إلى الوضع في روسيا عام ١٩١٧ ، هو أن الشغيلة الفرنسيين اليدويين والذهنيين ، الذين يحيون جميع التناقضات الجديدة التي أشرنا إليها (في انتظار أن يفكروها وأن يحاربوها بصورة مشتركة بفضل دور الحزب الموحد والوسيط) ، يطرحون **منذ الآن** في مرحلة النضال من أجل الاشتراكية قضايا سوف تكون قضاياهم في المجتمع الاشتراكي ، وبالخاصة قضية المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد والدولة وتسييرهما.

إن لينين ، الذي استبق مثله مثل ماركس واقع زمانه وبلاده وامكاناتها التاريخية ، قد طرح هذه القضية : « تعلموا الديموقراطية عملياً ... اجتذبوا الجماهير الى مشاركة فعلية ، مباشرة ، عامة ، في تسيير الدولة ؛ هنا ، **وهنا فقط**، تقوم الضمانة الكاملة للثورة [1] » .

ان الشروط الموضوعية التي شيدت الاشتراكية فيها في الاتحاد السوفييتي بعد ١٩٢٣، وأخطاء خلفاء لينين ، قد طورت ، حتى درجة الافراط أحياناً ، الانحراف الذي شخصه أثناء حياته ، ألا وهو انحراف اشتراكية تبنى **من أجل** الشعب ولكن ليس **بواسطة الشعب** .

وفي وضع فرنسا ، في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، لاتتوفر الشروط الموضوعية لهذا الانفصال بين « استلام السلطة » وتنظيمها الديموقراطي .

وإن لينين ، مستبقاً عصره مرة اخرى ، مثله مثل ماركس ، ليحدج هذه الامكانية التي لم تتحقق في بلاده : « إن تطور الرأسمالية يخلق ... المقدمات الضرورية كيما يستطيع **الجميع** ان يسهموا بصورة فعلية في تسيير الدولة . إن هذه المقومات هي ، في عداد امور اخرى ، التعليم العام الذي حققه من قبل عدد من البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً ، ومن ثم ... تربية ملايين البشر وإعدادهم للانضباط من قبل الجهاز المشترك ، الضخم والمعقد ، الخاص بالبريد ، والسكك الحديدية ، والمصانع الكبرى ، والتجارة الضخمة ، والمصارف الخ. وإنه ليمكن تماماً ، مع توفر مثل هذه المقدمات الاقتصادية، بعد إسقاط الرأسماليين والموظفين ، الإستعاضة عنهم في الحال ، بين عشية وضحاها [2] » .

إن الشغيلة عندنا ليملكون اليوم ، نوعاً ما ، بعض الإمكانات كي يتعلموا منذ الآن الاشتراكية في النضال ضد التناقضات الجديدة ، التي لم يسبق لها مثيل ، لرأسمالية متطورة ،

«١» لينين : **الدولة والثورة** ، **المؤلفات**، المجلد الرابع والعشرون ، ص : ١٧٢ .

«٢» لينين ، **المؤلفات** ، المجلد الخامس والعشرون ، ص ٥١٠ ــ ٥١١ .

هذه التناقضات الأشد حدة التي لم تعد تناقضات البؤس الفوري (الجوع مثلاً) ، بل الإنهاك العصبي والضياع .

فالمطالب والنضال من اجل الاشتراكية تتميز إذن بصفات جديدة [1] :

- إن نقد النظام لايشكل إلا كلاً واحداً مع إعداد الحلول البديلة على جميع المستويات حيث يمارس هذا النقد ؛

- إن استلام السلطة لايقوم اذن على مستوى الدولة فحسب ، بل في الوقت نفسه على جميع المستويات (من الاقتصاد حتى الثقافة) حيث يوضع النظام موضع الشك من قبل جميع اولئك الذين يدحضون مبدأه بالذات ؛

- إن الدولة الاشتراكية الوليدة هكذا من مطلب ديموقراطي فعلي المشاركة على جميع مستويات الحياة الاجتماعية يمكن ان تكون من الوهلة الأولى دولة ديموقراطية ويمكن ان تفلت من البيروقراطية التي قامت ، كما يقول هنري كالو بحق ، حين ولدت الاشتراكية من مجتمعات كان « الشكل الرأسمالي » فيها ، يلزم الدولة الجديدة ، من جراء عدم تطوره حتى غايته الأخيرة ، بمركزة قصوى للموارد والسلطات ، مع كل المآسي التي تترتب على ذلك .

وحتى على صعيد « الثورة الثقافية » ، صعيد موقف السلطة الاشتراكية من الثقافة والمثقفين ، فإن الشروط الموضوعية تتوفر عندنا اليوم من اجل اجتناب الانحرافات والإنقلاب العجيب الذي يحلله أراغون في كتابه **الحكم بالموت** (ص: ٤٠٤ - ٤٠٥) :

« إن الصعوبة الكبرى التي تعاني منها الواقعية اليوم ، إذا شئنا ان نقول ذلك بشيء نسبي من الهدوء ، لاتنشأ عن كون القواعد التي حسب الناس انهم يستطيعون رسمها لها هي قواعد سخيفة ، بل عن كون هذه القواعد غير قابلة للتطبيق ... إن الصعوبة الكبرى التي

«١» ان دراسة لم تنشر لهنري كالو تطور هذه الموضوعات ، واني لأشكره اذ تفضل فاطلعني عليها .

تعاني منها الواقعية في تطورها تنشأ عن الحقيقة التالية ، ألا وهي انه كي تصبح هـــذه القواعدصالحة فإنه لايجب تغيير دماغ الروائيين ، **بل تغيير العالم . والغريب أن الناس الذين كانوا يريـدون أن يغيروا العالم هم بالضبط الناس الذين حسبوا أن من واجبهم أن يباشروا هذه العملية بدماغ الروائيين قبـلا ».**

فالمهم اذن هو الا نرتكب الخطأ الذي حذرنا لينين منه غالباً : « إن الخطيئة الرئيسية التي يرتكبها الثوريون هي ان ينظروا الى الوراء ، نحو ثورات الماضي ، في حين تجلب الحياة مالايحصى من العناصر الجديدة [1] » .

إن مؤتمرات الحزب الأخيرة وجلسة اللجنة المركزية في أرجانتوي قد باشرت حذف بقايا الحالة الذهنية السابقة :

ـ الميل الى توحيد الروح الحزبية مع روح الانضباط الوحيدة بالاستهانة بالمظهر الآخر الذي لايقل اهمية عن روح الانضباط ، ألا وهي روح المبادرة . ولقد اكدت قيادة الحزب على ضرورة الاقبال على المسائل الجديدة في روح من الجرأة الخلاقة . إن الامتناع عن ذلك سيؤدي الى تأخر عن حركة الواقع وإلى إخفاقات حساسة بالخاصة حيث التحولات هي اسرع ماتكون ؛

ـ الميل المتواتر حتى عندبعض الأذهان الأكثر أصالة ، مثل ألتوسر ، الىتعظيم أهمية التعمق في نصوص الماركسية على حساب الدراسة الحسية للظواهر الجديدة في تطورالأشكال الانتاجية وعلاقات الانتاج ؛

ـ وأخيراً الميل الى التأكيد ، في « المركزية الديموقراطية » ، على المركزية ، يعني تحويل الحركة الجدلية في حوار متصل بين القاعدة والقمة مناجل اعداد خطة الحزبالىتحرك في اتجاه وحيد : إن منظمات القاعدة تكرس كل فعاليتها على وجه التقريب من اجل تمثل

«١» لينين ، **المؤلفات**، المجلد الرابع والعشرون ، ص : ١٤٥ .

تلك الخطة ، لكن تكرس الشيء القليل جداً من اجل اعدادها ، بحيث تتحول القيادات المتوسطة الى اجهزة للنقل فحسب . وتحدث انقلابات مؤسفة حتى على صعيد القمة : إن اللجنة المركزية معرّفة في دستور الحزب (البند ٣٧) على اعتبارها « الجهاز العلوي للحزب في فواصل المؤتمرات . إنها تقود فعالية الحزب السياسية والايديولوجية وعمله التنظيمي » ، في حين ان المكتب السياسي (البند ٣٥) « يطبق قرارات اللجنة المركزية ويقود الحزب بين جلسات اللجنة المركزية » . لكن العكس هو مايحدث في واقع الأمر : لقد اصبح المكتب السياسي الجهاز القائد وجلسات اللجنة المركزية ، على العموم ، تثني على التقرير المقدم من المكتب السياسي مع الاستشهاد عليه بأمثلة محلية . إن هذا الانقلاب لايطرح مشكلة تنظيمية فحسب ، بل قضية مبدئية أيضاً ، ذلك انه ينجم عن تصور « للعلم » يستخف بدور التجربة اليومية والمعاشة في إعداد النظرية .

ولقد بذل جهد كبير من اجل التخلص من المفاهيم الستالينية في موضوع النظرية والتنظيم بغرض تكييف مفهوم الحزب نفسه مع ظروف المعركة الجديدة .

واذا كان لايجوز لنا العودة كما بينا ، الى المفاهيم الاشتراكية الديموقراطية ، فانه لايجوز لنا كذلك الاكتفاء ، في موضوع التنظيم ، بتكرار الصيغ التي أعدها لينين بصورة صائبة عام ١٩٠٤ من اجل حزب غير شرعي ، يعمل في بلد متأخر اقتصادياً وسياسياً ، حيث كان من المشروع تماماً ان يطبق الانضباط من النمط العسكري الساري المفعول في جيش يخوض القتال : وحيث كان لابد ان تلقن مبادىء الاشتراكية « من الخارج » لجماهير أمية . وإن لينين ليسخر منذ عام ١٩١٧ ، واكثر من ذلك عام ١٩٢٣ ، من « البلاشفة القدماء » الذين يتعلقون بهذه الصيغ في اوضاع جديدة جذرياً [١] .

ان الحزب الشيوعي قد تبنى بهذه الروح ، في مؤتمره السابع عشر في شهر ايار ١٩٦٤ ،

«١» انظر روجيه غارودي ، **لينين** ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، ١٩٦٨ .

دستوراً جديداً بحـــدد ، حسب تعبير المقرر ، « القواعد التنظيمية التي تتيح عملاً يكون على مستوى الضرورات الراهنة » . إن الاتجـاه العـــام للتعديلات المدخلة على الدستور القديم هوتطوير الديموقراطية في الحزب، ليس بالمعنى السلبي لادخال ليبرالية بورجوازية ، بل بالمعنى الايجـــابي والبناء : إن الحرية بالنسـبة الى المـاركسي لاتعرّف بالرفض ، بل بالابداع .

وإنه لأمر ذو مغزى كبير ان يكون الحق الأول الذي اعترف به لكل مناضل هو الإسهام « في إعداد » سياسة الحزب (البند ٦) .

إن هـذا التأكيد على المبادرة والمشاركة الخلاقة لكل فرد يتضمن تغييراً في ذات اسلوب عمل الشيوعيين .

وقبل كل شيء في دعايتهم التي تصبح أكثر فأكثر استفهامية وبناءة .

استفهامية : فليس افضل الدعاة ذلك الذي يتكلم بصورة افضل ، بل ذلك الذي يعرف كيف يصغي بصورة افضل ، وينطلق من الأسئلة التي يطرحها محاوروه على أنفسهم ، ويعـد اجوبتنا انطلاقاً منها ومن التجربة التي تقوم عليها . إن قانون الحوار هو ان ثمة شيئاً نتعلمه من الآخر . وليس المقصود ان نعود القهقرى الى العبادة البرودونية للعفوية ، بل الا ننسى هذا التعميم الأساسي الذي وضعه لينين : «إن احدى المهمات الأهم في عصرنا، إن لم تكن المهمة الأهم إطلاقاً ، تقوم في حفز عريض قدر الإمكان لمبادرة العمال العفوية ، مبادرة جميع المستغلين على العموم في عملهم الخلاق في موضوع التنظيم [1]» .

ذلك ان حقيقة الماركسية ليست هبة من السماء ، بل هي تنبت على الأرض : لقـد انتظر ماركس كومونة باريس كي يعد انطلاقاً منها نظرية الدولة الاشتراكية ؛ ولقد أعد

«١» لينين، **المؤلفات** ، المجلد السادس والعشرون ، ص : ٤٢٤ .

لينين نظرية السلطة السوفييتية انطلاقاً من الإبـداع العفوي للمجالس السوفييتية من قبـل الثوريين عام ١٩٠٥ . وإذا شئنا ان نستعير صورة مجازية قلنـا إن الماركسي لايكتفي بالنسرين ، بل يتعلم كيف يصنع زهوة منها . لكنه ، خارجاً عن مبادرة الجماهير التاريخية في حواقل المفهوم ، لاتنبت الأزهار ، ولاحتى النسرين .

كان ماركس قد هيأ عام ١٨٨٠ مجموعة من الاسئلة من أجل « تحقيق عمالي » ، مبيناً أن الأقتصاد السياسي هو بالنسبة اليه علم حي ، يغتني باستمرار من تجربة الجماهير اليومية المعاشة . ولم يُعن في هذه الاسئلة بأوفى حاجات الشغيلة فحسب ، بل كانت اسئلته نفسها توجه نحو التأمل الشخصي . ولقد حرر السؤال رقم ٧٦ كما يلي : « هل تقارن أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها مع سعر عملك ؟ » ، وهو ما يطرح قضية القيمة الفائضـة في شكل مبسط ، غير علمي ، لكن في عبارات مفهومة تستنجد بالمشاهدة الشخصية . وانا لنجد هنا شكلا مثاليا لما يمكن أن يكون عليه العمل اليومي لمناضل شيوعي من أجل المساعدة على تنمية الوعي الطبقي .

وان لهـــذا العمل صفة أخرى : انه لايتوجه الى جمهور مغفل مع أجوبة جاهزة لم يستدعها أي سؤال ، بل الى الناس واحـداً واحداً . ان هذه العلاقـة من واحد الى واحد وليس من واحد الى الجميع (يعني الى لاشخص على وجـــه التحديد) تتيح الافلات من التجريد ، لكنها لا يمكن أن تكتمل الا اذا كان المرء على احتكاك يومي بمحدثه ، ليتقاسم معه مصاعبه ، ومشاكله ، ومطامحه ، ومبادراته . ان كل خلية حزبية تلهمها هذه الروح تصبح بوتقة مبادرات متعددة للجماهير ، حيث يحمل كل واحد تجربته الخاصة والتجربة التي يستقيها قرب رفاقه في العمل . وان هذه التجربة الخاصة بشعب كامل تتعرض اذن ، خطوة فخطوة ، على جميع المستويات حتى القيادات العليا ، لذلك الانضاج النظري الذي أعطانا ماركس ولينين مثالاً عنه وطريقة له .

وأخيراً فليس هذا العمل استفهامياً فحسب (وليس معتقدياً)، بل هو عمل بناء أيضاً. ان الجزء البسيط نسبياً من العمل هو نقد صحيح، بل حي أحياناً، للمؤسسات القائمة. وان الجزء الاصعب منه هو الجزء البناء، أي عرض المنظورات المرتبطة بصورة وثيقة بتجربة المستمع والقارىء المعاشة. ولا يتطلب هـــذا الجزء فكرة واضحة عن التناقضات الراهنة فحسب، فكرة نيرة عن الهدف النهائي، بل يتطلب أيضاً أفكاراً لاتقل عن ذلك وضوحاً عن الحلقات المتوسطة: المعرفة بكيفية معارضة خطة بخطة نقطة فنقطة، سواء أكان ذلك على المستوى القومي أم على مستوى المشروع. ولكنه أمر بالغ الاهمية من اجل فعالية الدعاية ونفوذها أن يحس الناس ان المناضل الشيوعي هو ذلك الانسان الذي يبحث عن حل بديل لكل مشكلة معينة، عن بديل حسي لواقع متناقض، عن نموذج للتطور الاقتصادي والسياسي قابل للتطبيق حسياً بالنسبة الى المشروع، أو المنطقة، أو البلد، شريطة أن تهيىء تعبئة الجماهير من اجل الانخراط في طريق ديموقراطية.

* * *

لعل حجر الاساس لقدرة الماركسي على تفهم الماركسية وتطبيقهـــا بصورة حية هو موقفه تجاه الابداع الفني والحوار مع المؤمنين.

ولا تشكل القضيتان الا قضية واحدة: ذانك درسان لمعرفة الخروج من الذات.

إن الجمالية هي أكثر جداً من الجمالية: إنها دراسة لحظة تجاوز البنية، دراسة الفعل الانساني نوعياً للانسان، الفعل الذي يجتازبه بعمل خلاق، بمبادرة تاريخية، تعريفه الخاص، يعني ماضيه، وعناصره المقررة، وضياعاته الاجتماعية والبيولوجية والسيكولوجية. كيف يكون المرء قادراً على إدراك هذا الانبثاق للجديد؟ ذلك هو مقياس الماركسية الحية. ولن

نعود هنا الى هذا الموضوع الذي كرسنا له ثلاثة مؤلفات [1] . وبالمقابل ، فان الحوار مع المسيحيين قد تطور بصورة سريعة جداً وغنية جداً بحيث لا بد أن نواصل ، في مرحلة تاريخية جديدة ، التحليل الذي بدىء مع كتاب **من الحرمان الى الحوار** (بلون ١٩٦٥) عند اختتام المجمع المقدس ، وتوبع في فصل من **ماركسية القرن العشرين** ، كيما نعي بصورة أشد عمقاً ما يمكن أن يجلبه تفهم ماركسي للايمان المسيحي الى تعميق التصور الماركسي للذاتية .

* * *

---

(١) روجيه غارودي : **مسار أراغون** (من السريالية الى العالم الواقعي) ، غاليمار ١٩٦١ ؛ **واقعية بلا ضفاف** (بيكاسو ، سان جون برس ، كافكا) ، بلون ١٩٦٣ ؛ **في سبيل واقعية للقرن العشرين** (حوار بعد الوفاة مع فرنان ليجيه)، غراسيه، ١٩٦٨.

- ٥ -

الحوار والمسيحية في القرن العشرين

كانت نتيجة الحوار الأكثر إيجابية أن فهم كل واحد أن ثمة شيئاً يتعلمه من الآخر : الماركسيون أنهم إذا استهانوا ، في ميراث الماضي الثقافي ، بلحظة المسيحية ، فان أنسيتهم تتعرض لخطر البقاء أنسية مغلقة (مماثلة لأنسية مادية القرن الثامن عشر على سبيل المثال) ، تناقض روح الماركسية بالذات . أما المسيحيون، فانهم يعون بأعداد متزايدة أنهم إذا لم يعرفوا كيف يفهمون دروس الماركسية عن دور البنى والعوامل المقررة في انسحاق الانسان أو تحريره ، وعن طرائق الفعل القمينة بالتحكم في هـــذه البنى وهذه العوامل المقررة ، فان مسيحيتهم تتعرض لخطر التبخر في تقوى شخصية خالصة ، متناسية مسؤوليات المسيحي الاجتماعيـة في بناء مستقبل الانسان .

وهكذا تلقى الحوار النظري والتعاون العملي دفعـة جديدة ، لكن هـــذا الحوار سوف يُتجاوز عاجلاً هو الآخر من قبل التاريخ في عصرنا حيث لاتستطيع بلدان أوروبا وأميركا الشمالية أن تزعم بعد الآن أنها المراكز الوحيدة للمبادرة التاريخية والخالقة الوحيدة للقيم . ولسوف يتخذ هذا الحوار طابعاً « إقليمياً » إذن اذا لم يتحول الى « حوار حضارات» مع آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن أحد شروط النجاح الرئيسية لهذه اللقاءات الانسانية هو ان يعرف كل واحد كيف يعترف بالآخر ويفهمه معاً في نوعيته الأساسية ، وأن يميز في الوقت نفسه في الآخر ما هو في حالة الولادة ، وما يتغير ، وما هو جديد .

وإنه لمما يناقض مبادىء الماركسية الأساسية أن نقبل على هذه المشكلة ونحن نتحدث عن « المسيحيين » على العموم وعن « الدين » على العموم : لأنه اذا كان صحيحاً كما يفكر الماركسيون أن الوجود هو الذى يقرر الوعي وليس العكس ، فانه لايمكننا الحديث اذن عن « الدين » كما لو كان نوعاً من الفكرة الافلاطونية التي لاتتعرض لأي تغير في جميع الأزمان وفي جميع الأمكنة ، ولا عن المسيحيين كما لو كانوا كتلة متجانسة يتقاسمون ، كائنة ما كانت طبقتهم الاجتماعية، وبلدهم، وعصرهم، تصوراً للعالم ولله متماثلا بصورة جازمة .

إن المسيحية في فرنسا عام ١٩٦٨ هي حقيقة معقدة جداً حيث يتجاور ، ويختلط أحياناً بصورة لاخلاص منها ، الماضي والمستقبل ، الأفضل والاسوأ ، وكما رأى ماركس انعكاس عالم والاحتجاج ضده .

وإنه ليخص الماركسيين أن يحاولوا فك رموز هذه الحقيقة ، أن يميزوا ماهو من بقايا الماضي الذي هو في سبيله الى التلاشي ، وما هو تعبير عن التناقضات الحالية ، الفعلية ، وايضاً ماهو في سبيل الولادة والنشوء .

إن في الكنائس، بادىء ذي بدء ، ثقلاً رهيباً من الماضي : رابطة أصبحت تقليدية منذ خمسة عشر قرناً مع الطبقات السائدة ، مع جميع الالتواءات الايديولوجية الناجمة عن هذا الموقف الطبقي والساعية الى تبريره . إن التعليم المسيحي الذي ارتبط بالتتالي مع قسطنطين الى نظام عبودي ، ثم مع الامراء في العالم الاقطاعي ، ومع البورجوازية تحت لواء الرأسمال، يحمل طابع الايديولوجيات المتتالية التي كانت تسعى الى تبرير التمايز الى طبقات وتراتباتها . وإنه لذو مغزى على سبيل المثال ان الايديولوجية المسيحية قد استضافت في جميع العصور الفلسفة الاغريقية المتطفلة عليها بحيث انتهى الامر الى اعتبار المفهوم الافلاطوني عن خلود

النفس ، والازدراء الافلوطيني للارض والاجسام والرغبة في الانفصال عنهـــا ، والتراتب الارسططالي للكائنات ، وجميع الامور المتناقضة بصورة جذرية مع الايمان التوراتي ، بوصفها جزءاً مكملا من التصور المسيحي للعالم . وحين ترجمت هذه الاشياء الى العقيدة الشعبية ، فقد اتخذت شكل تعليم ومواقف عادت بفائدة هائلة على الطبقات السائدة : ازدراء هـــذا العالم الذي لم يكن الشيء الاساسي ، لأن الشيء الاساسي هو التهيؤ للحياة الابدية في عالم آخر بالاستسلام لعذابات هذا العالم الارضي ؛ وتمثل الارادة في تحويل العالم الواقع في الخطيئة ، هذه الخطيئة التي كانت تعرّف على أنها كبرياء وعصيان ؛ والكنيسة المأخوذة بعين الاعتبار كغاية في ذاتها و كصورة مسبقة عن الديار السماوية .

ومع قيام النظام الرأسمالي في عصر النهضة ، وتطور العلوم ، والنزعة الفردية ، والدول القومية ، ظهرت الى الوجود مواضيع جديدة احتفظت بقسم كبير من ميراث الاقطاعية الايديولوجي والاخلاقي ، وكانت هذه المواضيع مرتبطة بمتطلبات البورجوازية وايديولوجياتها: التشديد بصورة وحيدة الجـــانب على التقوى الشخصية على حساب المسؤوليات الاجتماعية ، وتصور عن الله وأسراره غرضه سدّ الفراغات المؤقتة التي يعاني منهـــا عالم في ملء التوسع ، وارتباط الكنائس مع الدول « القومية » ، وعقيدة « اجتماعية » قائمة على أساس الفكرة القائلة إن الملكية الخاصــة ، بما في ذلك ملكية وسائل الانتاج ، هي أفضل ضمانة لكرامة الشخص الانســاني .

إن هذه الايديولوجية بأسرها هي انعكاس لبنى اجتماعية وتاريخية محددة ، وتصنع من الدين اداة النزعة المحافظة ، « أفيوناً للشعب » كما كان ماركس يقول في أيام الحلف المقدس ، و كما يظل هذا صحيحاً اليوم حيث لاتبرح مسيحية من هذا النمط الاقطاعي هي الاتجاه المتغلب للتراتب في البرتغال ، وأسبانيا ، وأميركا اللاتينية ، وحتى ايطاليا ، وحيث شكل رأسمالي أكثر نموذجية للتكيف مع سلطة الطبقات السائدة يتظاهر في الولايات المتحدة وفي فرنسا . وإنه لامر ذو مغزى أيضاً أن أسقفية بعض البلدان الاشتراكية ، وأسقفية

بولونيا بصورة خاصة ، قد مثلت في المجمع المقدس للفاتيكان في الجناح المتوجه كليـــا نحو الماضي .

ونحن لانستطيـع ، اذ نعالج علاقات الشيوعيين مع المسيحيين ، أن نغض النظر عن هـذه الحقيقة الاجتماعية ، ألا وهي الدور المحافظ اجتماعياً الذي يلعبه التراتب الـكاثوليـكي في غالبيته السـاحقة .

ونحن لانستطيـع كذلك أن نغمض عيوننا عن ولادة الجديد ، عن التحولات العميقة الجارية في الجماهير المسيحية ، هذه التحولات التي تجد تعبيراً لها ، واعياً وموسعاً ، في تفسير اللاهوتيين الكبار ، وتعبيراً ملطفاً لكنه أكيد في فئة من الأكليروس، في التراتب نفسه ، حتى لتلمس في نصوص المجمـع المقدس وبعض مواقف البابوات .

ولقد استخلصنا من قبل [١] اسباب بداية هذه الطفرة في هـذا النصف الثـــاني من القرن العشرين : بناء النماذج المتعددة للاشتراكية وفعل الحركة العمالية ؛ والتحرر الوطني للشعوب التي كانت مستعمرة حتى ذلك الحين ؛ ونمو العلوم والتقنيات بنسق لم يسبق له مثيل .

إن الخاصية الغالبة للطفرة الجارية هي أن لحظة **الاحتجاج** الديني ضد بؤس الانسان تميل الى التغلب على لحظة **الانعكاس** .

وإن أشـكالها لمختلفة ، لكنها متقاربة ، عند البروتستانتين وعند الـكاثوليـكيين .

فلقد تظاهر هذا الوضع الجديد عند البروتستانتيين بتجدد بالغ العمق للفكر والحيـاة الدينية بحيث أمكن أن يجري الحديث عن « إصلاح جديد » [٢].

«١» روجيه غارودي : **من الحرمان الى الحوار** ، منشورات بلون ،١٩٦٥ .

«٢» انظر كتاب الأسقف الانكليكاني جون روبنسون:**الاصلاح الجديد** ،منشورات دولاشو دنيستله ، ١٩٦٦ .

وليس المقصود مطلقاً إنعكاساً لتلك «البروتستانتية الليبرالية» لنهاية القرن التاسع عشر، التي مددت الرسالة المسيحية في مزيج من الاخلاقية والعلموية الإيجابيـة ، وكانت عوضـــاً لإنحطاط الفكر البورجوازي .

فقد بدأت اليقظة بقطيعة أتاحت إمكانية صعود المنحدر من جديد : وكان ذلك من عمل كارل بارث ، هـذا الذي يشكل بداية زمنيـة حقيقية في تجدد اللاهوت البروتستانتي . وكانت الصـــدمة قاسية . كان كارل بارث يؤكد التسامي في شكله الاكثر جـذرية ؛ وكان يعيد الى الأذهان الشيء الأساسي في رسالة لوثر التي طمستها الليبرالية طويلاً : إن الله يتدخل في حياة البشر بفيض مفاجىء وليس على امتداد أفكارنا أو أفعالنا . وكان بارث يؤكد بالحركة نفسها مبدأ الفكر النقدي بالذات ، بالمعنى الكانطي للكلمة ، هذا الفكر المطبق على اللاهوت : كل ما أقول عن الله انما ينطق انسان به .

إن تطور كارل بارث ، من رسالته « تعليق على الرسالة الى الرومانيين*» حتى محاضرته التي تحمل هذا العنوان المليء بالمعاني : «إنسانية الله» ، ترسم حتى درجة كبيرة محرك الفكر والحياة الدينية في القرن العشرين .

وبعدما اتخذت الابعاد حيـــال المحاولات الرامية الى إرجاع المسيحية الى عقلانية صغيرة أو أنسية مجردة ، فقد كانت المرحلة الثانية تقوم في ملاقاة محتوى الايمان من جديد ، في المجابهة الكيركغاردية بين الذاتيـة والتسامي . إن هـــذه اللحظة « الوجودية » للاهوت البروتستانتي مسبوقة عند بولتمان بسعى منهجي يعمل على «نزع لاهوتية» الايمان ، يعني مسبوقة بجهد يومي الى استخلاص ما هو أساسي في الايمان من الأشكال الثقافية أو المؤسسية التي اتخذها الدين في مختلف مراحل تاريخه .

ولقد قادت هذه الاعمال ، على الصعيد التاريخي ، الى التمييز في العقائد المسيحية بين ما هو تقليد توراتي ، وما هو طعم هليني[1]

«٢» انظر بالخاصة بولتمان : **المسيحية البدائية** ، منشورات بايو ، ١٩٥٠ .

وإن الأزمة العظمى للحروب الهتارية ، اذ طرحت على بساط المناقشة أساس جميع القيم ، قد أدت الى تعميق لاهوتي : فقد عمد القس ديتريش بونهويفر ، قبل أن ينفذ النازيون حكم الاعدام فيه ، الى فحص للوجدان اللاهوتي هو أحد مصادر التيارات الرئيسية الحالية . وليس المقصود نزع لاهوتية الايمان فحسب ، بل نزع الايديولوجية عنه أيضاً ، تخليصه من « الدين » ، من الايديولوجية التي تعكس مجتمعاً أو عصراً .

إن هـــذه « المسيحية بلا دين » هي الانتقال من التنافر الى الاستقلال الذاتي في عالم أصبح بالغاً ، يعني عالماً ينظم قضاياه العلمية والسياسية والخلقية من دون الاستنجاد « بفرضية الله » كي تسد النقائص المؤقتة في معرفتنا أو في سلطاننا .

ويتابع القس هورمادكا في براغ تأملاً من المرتبة نفسها ، وهو لايسعى مطلقـــاً الى مصالحة من النمط الليبرالي بين المسيحية والشيوعية ، بل ينطلق ، مثله مثل بارث وبونهويفر ، من لاهوت خاص بالأزمة . فنحن انما ندين ثورة بصورة قبلية ، بدلا من أن نسعى لأن نفك رموز عمل الله في ثورات التاريخ ، لأننا نخضع « لايديولوجية » تعكس نظاماً اجتماعياً معيناً ولا ننطلق من الايمان النبوئي . فليست مشكلة هورمادكا ، الناشئة عن ذات وجوده في حركة ثورية يقبلها ، هي في كبح هذه الحركة ، بل على النقيض من ذلك مساعدتها كي تظل « مفتوحة » من دون أن ترضى بصورة باكرة جداً بأنسية مغلقة .

إن روحاً مماثلة تلهب ، في انكلترا ، الأسقف روبنسون ، أو في الولايات المتحدة لاهوتي هارفارد هارفي كوكس . إن كليهما لا يتوقفان مطلقاً عند « لاهوت عن موت الله » ؛ فلاهوتهما يبدأ ما وراء ذلك ، حين نكون قد أعرضنا عن « إله الثغرات » (فرضية الله العديمة النفع والضارة في العلوم) وعن إله المكافآت (الله الذي هو ملجأ ضد الآلام التي لايجوز لنا إكبارها بل يجب علينا مكافحتها ، الله غير المقبول أخلاقياً من وجدان عصري مناضل) . ويقول الأسقف روبنسون : « كيما يحيا الانسان ويكبر ، يجب أن يموت مثل هذا الإله . »

ويحدد هارفي كوكس أسس لاهوت الثورة ، يعني لاهوتاً لا يبحث في الله عن

مبدأ للنظام بل عن مبدأ للحرية [1]. إن فعل الله المباشر لايتظاهر اليوم في الكنائس ، بل في حركات ولدت من دونها ، وأحياناً ضدها . إن المعضلة هي في أن نميز في هـــذا الحدث كلمة الله التي لاتنكشف إلا في الاحـداث التاريخية . وعندئـذ لا تعود الخطيئة الكبرياء أو العصيان ، بل ألا نعمل في هـذه الثورة ما يجب علينا عمله ، أن نأبق من مهمة الانسان الخلاقـة .

وإنه لمن الصعب في هذا المنظور أن نتوقف عند تعريف « أفيون الشعب » وحـده . ذلك أن الأمر لايقتصـــر على التأملات المنعزلة لبعض اللاهوتيين : إن هرومادكا هو طليعة البروتستانتية التشيكية ، كما أن المدينة الزمنية لهارفي كوكس التي طبعت بمئات ألوف النسخ قد كانت الكتاب اللاهوتي الأوسع انتشاراً في الولايات المتحـدة ، وليس من عـديم الجدوى أن نذكر بأن الاحتجاج على الحرب في فيتنام بـدأ في الولايات المتحـدة في هـذه الأوساط المسيحية بالضبط . وإن مقالة لهـــارفي كوكس عن الترجمة الأميركية لكتابي **من الحرمان الى الحوار** ، في مجلة **المجتمع المسيحي** ، تحمل هـذا العنوان المليء بالمعاني : « فلنضع حداً للثأر بين المسيحيين والشيوعيين » ؛ ولقد بدأت هذه المقـالة بادانة الحرب في فيتنام ، في تعارض جـذري مـــع أحاديث الكاردينال سبيلمان . وأما كتاب الأسقف روبنسون : **الاخلاص لله** ، فقد تجاوز في ستة أشهر المليون نسخة .

وترتسم عندالكاثوليكيين تيارات مماثلة ذات سعة عظيمة على صعيدالتأمل اللاهوتي وفي الإتجاه العملي لجماهير غفيرة .

وخارجياً ، يتظاهر هذا الأمر بأزمة تحيق بالتصـور الملكي الصلب الذي دانت بـه حكومة الكنيسة حتى الآن . وإن الأهمية التي ارتداها مجمع الفاتيكان ، والضجة التي ثارت

«١» انظر بصورة خاصة كتاب هارفي كوكس : **ثورة الله ومسؤوليـة الانسان** ، ممنشورات جودسن ١٩٦٦ ، **والمدينة الزمنية** ، ماكميلان ١٩٦٦ .

حول المجمع المقدس الذي انعقد في تشرين الأول ١٩٦٧ ، والمطالب التي صيغت في الوقت نفسه بكل وضوح في مؤتمر العلمانيين في روما ، هي جميعاً دلائل على هذه الأزمة .

ومهما يكن من شيء ، فتلك أزمة ذات طابع إيجابي ، وهي تشهد على بداية طفرة . إن التأكيد الذي ما أكثر ما ردد منذ انعقاد المجمع ، وعلى لسان البابا نفسه ، بأن الكنيسة ليست غاية في ذاتها ، وبأنها أبعد ماتكون عن الادعاء بامتصاص العالم أواخضاعه ، بل هي بالأحرى في خدمته وفي حوار معه ، يتيح لنا أن نقيس الطريق التي تم اجتيازها ، حتى إذا كانت بعض التوازنات الدبلوماسية والتكتيكية تطمس خط التطور العام ، مثال ذلك حين يعمد البابا بولس السادس إلى إعطاء الجماعيات المسيحية الأكثر تأخراً ضمانات في فاتيا في أعقاب كل الآمال التي اجتاحت الجناح المتقدم للكاثوليكيين بعد الرسالة البابوية Populorum progressio .

وليس من الأمور التافهة أن المجمع أوجد أجهزة دائمة غرضها الحوار بين الكنيسة والعالم ، مثلاً لجنة اتحاد الكنائس ولجنة الملحدين .

ومن وجهة النظر اللاهوتية ، فان إحدى النتائج الأكثر إيجابية للمجمع هو تشجيعه ، بفعل وضعه الانسان في مركز اهتماماته ، لنمو لاهوت خاص بالقيم الأرضية .

وفي الفكر الكاثوليكي ، كما هي الحال في الفكر البروتستانتي ، لم يجر إعداد إنسية مسيحية نوعياً بفضل مواطأة ليبرالية ، بل على النقيض من ذلك بفضل تفكير عميق في أمور التسامي . فليس الله على امتداد عقلنا أو قيمنا . وليس ثمة لغة مشتركة ، ولا أخلاق مشتركة . ذلك يعني خلط الكلمة الإلهية مع الكلمة البشرية ، الزعم بأن مبادرة الله قد أمسكت في شباك الانسان . إن محاولة هيغل التي ترجع الله في آخر الأمر الى مجرد جماع التاريخ الإنساني تنقص الله كي تضبطه على الفكرة التي يمكن تكوينها عن هذا الجماع في مرحلة معينة من التاريخ ، وتنقص الإنسان إذ تحرمه من إمكاناته غير المحدودة للتجدد والإبداع .

ولقد ميز المجمع اللومين الأساسيين اللذين توجههما الأنسية الملحدة :

١ ــ الدين يطعن في استقلال الإنسان الذاتي .

٢ ــ الرجاء في العالم الآخر هو كابح لازدهار الإنسان الكامل في التاريخ .

أما أن المسيحية تستحق تاريخياً هذا اللوم المزدوج ، فهذا ما لايمكن إنكاره . بيد أن المشكلة ليست في المناظرة بشأن الماضي ، بل بالأحرى معرفة ما إذا كان من جوهر الإيمان أن يلعب هذا الدور المضيّع .

ويضع الأب غونزاليز رويز هذه الموضوعة: ليست النعمة دخيلة تأتي لتكسف عظمة بروميثيوس الملحمية » (ص: ٣١) . وهويكتب ما يلي (ص : ٢٣) : « إن الإنسية التي نحللها تنادي بالحادهالأنها تعتقد أن رسالةالانسان «البروميثية » متنافرة مع الإعتراف بالله».
إن القضية لعلى درجة كبيرة من الأهميـــــة ، لأن ما ينتظره الانسي الملحد ويترجاه من المسيحية اليوم هو بصورة أساسية رد الإعتبار الكامل الى بروميثوس .

ويشير الأب شينو في مقدمته الى ان هذا « اللاهوت الخاص بالعالم » قد خدم كمادة أولية لدى المجمع من اجل إعداد النص عن بناء الكنيسة الرعوي .

واننا نستطيع انطلاقاً من هذا أن نقيس أهمية المرحلة التي يجتازها المسيحيون حالياً ونقول الآمال التي نستطيع بناءها عليها .

* * *

ان امكانية هذه الأنسية الجديدة تنشأ عن الإعتراف بالإستقلال الذاتي للقيم الأرضية.

١ــ استقلال العلم الذاتي . فليس الله ، على حد تعبير الأب دوباول اللاذع ، البديل الصغير عن قصوراتنا الذهنية . فاذا كان يمكن ان يكون للاخلاق دخل في تحديد تراتب الحوافز العاجـــلة في مستوى الأبحاث ، او في الحكم على القيمة الإنسانية لتطبيقات

العلم في خدمة تفتح الإنسان أو دماره ، فليس لها أن تتدخل في الانطلاقة الحرة للبحث نفسه ، الأمر الذي ينطبق على اللاهوت أيضاً . ولايزال هناك بعد دعاية « دينية » قائمة على الأوهام الأكثر رجعية ،الأمر الذي يجب أن يندى له جبين أولئك القائمين بها، وهي تستغل في منشورات تسمى « شعبية » سذاجة الجماعيات المسيحية الأكثر تخلفاً . وإن مثل هـذه المنشورات التي لاتبرح واسعة الانتشار ، برضى قسم من الكرسي الرسولي على أية حال ، تغذي عصبية أولئك « الملحدين المناضلين » المنغمسين في مكافحة الدين الذي كانت جدتهم تدين به بواسطة العلم الذي كان جدهم يؤمن به !

٢ـ القيمة الخاصة والاستقلال الذاتي للفعل من أجل تحويل وتأنيس عالم يملك هو نفسه قيمته الخاصة المستقلة . إن تفاؤل تيلاردي شاردان حيال ما يمكن أن يصير اليه العالم بفضل جهد الانسان ، وتمجيده للعمل ، والتقنية ، والبحث العلمي [1] ، يشكل صورة مسبقة عن « لاهوت العمل » للأب شينو الذي يكتب : «إن العمل يكمل عمل الخالق ، والله يستمر حاضراً ، بواسطة الشغيلة ، في العالم اثناء تحويله له . »

وهكذا فان الانسان وعالم الانسان ينتقلان ، في لاهوت ما بعد المجمع ، الى مركز اهتمامات الانسان المسيحي . ويقول الأب راهنر : « إن مسألة الانسان هي كل اللاهوت العقائدي » .

* * *

«١» لم يكن الأب تيلار دي شاردان فيلسوفا ، أو لاهوتيا ، أو بيولوجيا ، لكـن تصور العالم الذي كان يقيمه على تجربته الغنية في ميدان المستحاثات وايمانه المتفائل ، وبفضل ثقته في الانسان وفي العلم وفي المستقبل ، قد فتح شقا عميقا في « الاحتوائية » التقليدية ، وهو يجعل منه سباقا في الأبحاث الحاليةفي ميدان لاهوت القيم البشرية .

ورب من يعترض علينا قائلاً إن ذلك ليس في حال من الأحوال بالموقف المستجد في المسيحية.وهذا صحيح . بيد أن هذا الإتجاه نحو الانسان والعالم قد طمس على الأغلب ، في واقع الأمر ، في الفكر المسيحي بفعل الثنائية الأغريقية التي سادت دون شريك على وجه التقريب منذ القرن الرابع حتى القرن العشرين ، والتي جعلت من المسيحية ما كان نيتشه يسميه بازدراء مصيب : « أفلاطونية من أجل الشعب . »

إن التبشير بأن هذا العالم ليس هو بالشيء الجوهري ، وبأن« الحياة الحقة هي في عالم آخر » ماوراء الحياة والتاريخ ، هذا يعني أن نجعل من المسيحية ، حسب تعبير رامبو ، « السارق الابدي للطاقات الانسانية» ، أو حسب تعبير ماركس « أفيوناً للشعب » .

اذا كان الانسان لايلتقي بالله إلا في هذا العالم ، واذا كان العالم هو المسرح الوحيد لهذا الحوار بين الله والانسان ، واذا كان حقاً أن الله التوراتي لايتظاهر الا في التاريخ ، يعني في أفعال انسانية ، في انتصارات وفي هزائم ، في المنافي وفي الثورات ، واذا كانت كلمة الله هي فعل على الدوام واذا كان الله ينادي البشر عبر أحداث التحول الاجتماعي ، أفــــلا يمكننا أن نقول اذن إن الله هو في كل مـكان حيث يولد شيء جديد ، في كل مكان حيث تجلب عظمة جديدة الى الشكل الانساني : في الكشف العلمي أو التقني ، في الابداع الفني والشعر ، في تحرير شعب أو في ثورة اجتماعية ، في كل مكان حيث يصبح الانسان أكثر شبهاً بصورة الله ، خالقاً على جميـع مستويات الابداع ، في الاقتصـاد ، وفي السياسة ، وفي الاختراع العلمي ، وفي الابتـكارالفني والروحي ؟

أليس الله في كل ماليس هو امتداداً ميـكانيـكياً للماضي ، محصلته ونتاجه ، لكن في كل مايتجاوزه ويكمله في آن واحد ؟

إن الابحاث الجارية من أجل تخليص التسامي من كل ما يمكن أن يجعـل منه أثراً للأوهام البدائية تؤدي الى تحويل تجربة التسامي المعاشة تحويلا جوّانياً على اعتبارها « الجهد المبذول من أجل التسامي على سائر الحدود البشرية بعونة الله » حسب تعبير كارسون بليك

في المجلس المسكوني لهيرا كليون .

وعندئذ يصبح التسامي بعداً لكل فعل من أفعالنا المبدعة .

ولما كان الماركسي لا يعتبر الانسان قط المحصلة البسيطة لماضيه والظروف الحالية ، بل شيئاً آخر وأكثر يجمع هذا الماضي وهذه الظروف ويتجاوزها ، فانه يستطيع أن يحتوي هذا التصور عن التسامي – الذي هو اذن بعد أساسي للانسان وليس صفة من صفات الله – بأن يدعو تجاوزاً جدلياً هذه اللحظة للمبادرة والابداع التي قصدت المسيحية بها دائماً ، تحت اسم التسامي ، ملامسة الالهي لفعل الانسان او انبثاقه فيه ؟

أليست مهمة المسيحي الاولى أن يميز « دلائل العصر » ، يعني دلائل حضور الله وفعله في العالم ، وأن يتبعه حيث يكون ؟ لعل غير المؤمنين يتوقعون من الكنيسة أن تعمد الى « قراءة » جديدة للعالم ، أن تحكم على البشر والانظمة السياسية والاجتماعية ليس من موقفهم من الكنيسة بل بالاحرى من موقفهم حيال الانسان ؟

أتكون رسالة الكنيسة أن تحمي الكنيسة أم أن تحمي الانسان ؟ ليس ذلك سؤالا تجريدياً ، نظرياً خالصاً ، بل سؤالا حسياً وعملياً بصورة مباشرة .

لقد جرت الامور حتى الآن كما لو أن الكنيسة حكمت على البشر والسياسات والانظمة وفقاً لموقفهم حيال الكنيسة ، وفقاً للمكان الذي يخصصونه للدين في الدولة . انهم يسكتون عن جرائم فرنكو ضد الانسان ، بشرط ان يحترم امتيازات الكنيسة التقليدية أو يوسعها أيضاً . وإن الدفاع عن الكنيسة كثيراً مايتقدم على الدفاع عن الانسان ، بحيث نجد أن الكنيسة هي دائماً في صف اولئك الذين يدافعون عنها ، حتى اذا كان هذا الدفاع وسيلة تسحق الانسان ، وهي دائماً ضد اولئك الذين يقاومونها حتى اذا كانت هذه المقاومة شرطاً ضرورياً من أجل تحرر الانسان . ان الامور تجري كما لو أن الكنيسة كانت غاية في ذاتها ، وليس وسيلة لجعل الرجاء منظوراً .

حين يعمد حبر ذو مرتبة عالية الى تمجيد الابادة في فيتنام ، فإننا لانجد صوتاً رسمياً

واحداً في الفاتيكان يدينه دونما التباس . ويقولون ان ذلك ليس في التقليد ، كما أنه ليس القاعدة الدبلوماسية . ولم لاتكف الكنيسة عن كونها تقليدية ودبلوماسية كي تصبح نبوئية ؟

لمَ لاتقول لاولئك الذين يزعمون أنهم يصنعون من حرب استعمارية حرباً صليبية ماقاله الورع ابراهام لنكولن رداً على بعض الكهنة الوقحين : « لانقل قط ان الله في جانبنا . فلنصل بالاحرى كي نجد انفسنا في صف الله». ويضيف كوكس قائلا :

« ليس بمستبعد ان يكون الله في جانب حتى اولئك الذين ينكرونه ، وان يكون هؤلاء هم الذين يسهمون في تحقيق ثورة الله في العالم. حين يتوجه الله، كما جاء في كتاب أشعيا (٤١)، الى سيروس ملك الفرس ليكمل عمله ، فانه لايختار واحداً من اولئك الذين يزعمون أنهم خدام يهوه . أفليس في وسعنا أن نقول ، ماوراء هذا المثال التوراتي وحدوده التاريخية ، أن الله ينكشف للانسان بوصفه تلك القوة من الانفصام التي تتظاهر في ثورة اجتماعية أو في نضال من أجل التحرر الوطني ؟ أليس الله في كل مكان حيث تناضل جماعة من الناس لتجعل من كل انسان مركزاً للمبادرة والمسؤولية ، خالقاً على صورة الله ؟ » .

فليس في الامكان اذن تحية الله في البرتغال حيث يسود الارهاب الفاشي وحيث تسعر ضد انغولا الحرب الاستعمارية المفضوحة الاخيرة ، حتى اذا كانوا يكرمون العذراء في هذا النظام . ولعله في الامكان تحيته في كوبا، حيث صفيت خلال ثلاث سنوات، مع استثمار الانسان للانسان، الدعارة والأمية اللتان أبدتهما في كل البقية الباقية من أمريكا اللاتينية قرون من العبودية الاستعمارية التي تباركها الكنيسة : لعلهم يناضلون هنا ، في كوبا ، ليجعلوا من كل انسان انساناً ، وينجزون عمل الله حتى اذا كانوا يطردون بعض الكهنة الفرنكويين .

ولماذا يكون الله على الدوام في صف « النظام القائم » ولايكون قط في جانب التغيير ؟

لماذا لا تشهد الكنيسة قط على رسالتها النبوئية باثبات قدرتها على الوقوف في وجه موسوليني أو هتلر ، حتى إذا اضطرت أن تجابه الشهادة بصورة جماهيرية ، بدلاً من أن تحتفظ

برغودها وصواعقها لأولئك الذين يعشقون المستقبل ويعرفون كيف يضحون له ؟

إن تبريراً رهيباً قد أعطى على الدوام لهذا الموقف الاجتماعي المحافظ بفعل تفسير الخطيئة التقليدي .

ولكن صور الاحتجاج والعصيان ، في التصور التقليدي للخطيئة ، تحتل مكاناً مركزياً من دون أن تحافظ على الطرف الآخر الذي هو عظمة العصيان المأسوية .

وما أكثر ما تُصوّر الكبرياء على أنها الخطيئة الأكثر وضوحاً : فالخطيئة هي ألا يعرف المرء كيف يقف في الموضع المخصص له. وتفسّر الأسطورة التوراتية في هذا المنحى . إن الخطيئة هي عصيان أمر يفرض على الانسان محرمات وحدوداً : فضول المعرفة الذي يصبح شهوة آثمة من قبل الفكر ،وتفتح الانسان الجنسي الذي يصبح شهوة من جانب الجسد ، والهوى المحيي الذي يبغي التحكم في الطبيعة والسيطرة على العالم الانساني ، هذا الهوى الذي يصبح إغواء من الشيطان .

أفليس ثمة أسباب سياسية ، كما يقترح اللاهوتي الأميركي هارفي كوكس ، لهذا التوحيد القديم قدم الزمان بين الخطيئة والتمرد ؟

" حين أصبحت المسيحية في القرن الرابع ، مع قسطنطين ، الايديولوجية السائدة وقدمت ضمانتها الى السلطة الامبراطورية والى التراتب الاجتماعي الذي تشكل هذه السلطة تتويجاً له ، وحين ساد طوال أكثر من ألف عام هذا التوحيد الرهيب بين النظام القائم والنظام المراد من الله ، فان الخطيئة سوف تصبح ، حسب تعبير الأب تيلار ، « تفسيراً للشر في تصور جمودي للعالم » .

وفي مثل هذا المنظور ، فان انفصام هذا النظام هو الخطيئة التي ما بعدها خطيئة ، أي الشر المطلق . وبصورة متناظرة ، فان التقوى تتضمن قبول هذا النظام .

ولايمكن الاعتراض هنا بأن العقبة اللاهوتية والاخلاقية في وجه مثل هذا التجديد لتفسير الخطيئة ، الديناميكي والبناء ، هي رفض العنف .

ذلك أن الرؤية هنا يفسدهاالتاريخ ايضاً حين لايعود واضحاً متى يشكل الحفاظ على النظام القائم عنفاً أسوأ من ثورة ضد هذا النظام .

فقد كان الامتناع عن مناهضة النظام الهتلري بقوة السلاح يعني مشاركة العنف الأسوأ على الاطلاق ،عنف اوسشويتز وبيركنو ، وليدس واورادور .

وذلك الانسان الذي كان ينادي بالانفعالية و « اللاعنف» فيامبراطورية القياصرة ، « سجن الشعوب » ، أرض الاضطهادات الألفية ، والأمية ، والمذابح العرقية ، أفلم يكن يجعل من نفسه شريكاً لدمار حكمي وروحي للانسان لامثيل له ؟ وذلك الانسان الذي يبشراليومبالانفعالية و«اللاعنف» في أميركا اللاتينية حيث يسقط علىالطرقات ، كماهيالحال في الهند المستعمرة ، مئات الألوف من الجياع في جزر الأند ومقاطعة الأمازون ، أفلا يجعل من نفسه آثماً بجريمة دمار جسدي وروحي للانسان لامثيلَ له ؟ .

أبداً ليس لنا خيار بين العنف واللاعنف . بيد أن لنا الخيار دائماً بينعنفين، ولايمكن لأحد أن يعفينا من المسؤولية الحسية لتحديد اين يقوم ، في كل حالة على حدة ، العنفالأقل والأخصب لتفتح الانسان . ولنكرر ذلك : إن إدانة العنف المؤقت الذي يرتكبه العبد الثائر إنما يعني المشاركة في الأثم مع العنف الدائم والساكت الذي يرتكبه ذلك الانسان الذي يبقيه مقيداً في السلاسل .

ليس المقصود قضية « وسائط » ، بل حكماً صادراً بحق « الغايات » . ذلك أن الكنيسة لم تناد قط ، منذ قسطنطين ، باعتراض الوجدان . فاذا كانت تقبل اذن أن يحمل المسيحي ، بل الكاهن ، السلاح ويشارك في أعمال العنف في حروب وطنية ، فباسم أي مبدأ عن « اللاعنف » تمنعهما عن المشاركة في صراع عرقي أو في ثورة ، اللهم إلا اذا كانت تدين **غاياتهما من دون وسائطهما ؟**

إن هذا التشريط التاريخي والتخلف اللاهوتي المترتب عليه قد أديا الى هـذا الوضع الراهن : إن المسيحيين لايعرفون كيف يعيشون في ثورة .

أيعني ذلك أنهم يفتقرون الى لاهوت عن الثورة ؟ ليس لي أن أصدر حكماً في هذا الشأن ، وبالخاصة أن ثمة سوابق ، عند توماس مونزر مثلا ، أو عند يان هوس ، أو عند « دعاة التسوية » الانكليز .

إن القاسم المشترك بين هؤلاء الرواد للثورة المسيحية ، لمسيحية ثورية ، ربما كان أنهم حملوا على محمل الجد الصلاة المرفوعة الى الله بأن « تكون إرادته على **الارض** كما في **السماء** ».

وكان لوازي يقول عن الأجيال المسيحية الأولى : كانت تنتظر الملكوت ، فاذا الكنيسة هي التي جاءت . ومع العقيدة الألفية النضالية لتوماس مونزر على سبيل المثال ، فقد جعل مسيحيون من جديد لايترجون في الملكوت فحسب ، بل يقاتلون من أجل تحقيقه . كان مونزر يقول : « إن الايمان ، في مبدئه الاصلي ، يمنحنا القدرة على إنجاز أشياء مستحيلة لايستطيع الضعفاء أن يتصوروا أنها ممكنة الوقوع » . وكان يؤكد الموضوعين الجوهريين للاهوته عن الثورة : أولا تطبيق هذه القوة الخاصة بالايمان على تحويل هذا العالم من أجل تحقيق الانسان بصورة كاملة ، ومن ثم عدم إغفال ترتيب هذا التجديد للحياة الأرضية بصورة متفقة مع غائية أسمى على الدوام . ولايعود الايمان في هذا المنظور أفيوناً ، بل خميرة للخلق المواصل للعالم من قبل الانسان ، وانفتاحاً للتاريخ البشري صوب أفق لانهاية له .

واذا كان صحيحاً بالنسبة الى كل انسان أن الله خلقه خالقاً ، أفلا تكون مهمة المسيحي الأولية ، في هذا العالم ، أن يناضل ضد جميع أشكال « الضياع » ؟ وإن لهذا معنى حسياً في عصرنا : وضع حد للشرط البروليتاري الذي لا يجعل من كل شغيل غاية ، بل مجرد واسطة لانتاج القيمة الفائضة ؛ ووضع حد لجميع اشكال الاستعمار أو الاستعمار الجديد التي تمنع ملايين البشر من الحصول على كرامة كونهم صناع مصيرهم الخاص ؛ ووضع حد لحالة من التسابق الى التسلح ومن الحرب الكامنة ، أو المضمرة ، نتيجتها الزام كل شعب بأن يكرس لدمار الانسان الممكن الثروات والقوى التي تتيح إعطاء ملايين البشر إمكانية الحصول على

الكرامة الانسانية حقاً بأن يكونوا مثقفين ، ومسؤولين ، ومبدعين .

إن النضال الحسي ضد ضياعات الانسان هذه (يعني ضد كل مايعوق ملايين البشر من أن يكونوا بشراً ، أي خالقين على صورة الله) ،يمكن ويجب أن تصبح رابطة التضامن الأمتن بين المسيحيين والماركسيين .

ولايمكن للماركسيين أن ينسوا مايدينون به ، على هذا الصعيد ، للتعليم المسيحي .

فقد اكتشفت الانسية الاغريقية وانضجت مظهراً ولحظة جوهرية للحرية ، ألا وهو مظهر الضرورة ومعرفة الضرورة . فالحرية الأسمى هي اذن الضرورة المفهومة . وان فكرة الخلق غائبة في التصور الهيليني للعالم والانسان .

أما في التصور اليهودي المسيحي فالأمر على العكس من ذلك ، إذ أن الخلق يأتي أولا ، وحرية الانسان لاتحدد بعد الآن بوصفها وعياً للضرورة ، بل بوصفها مشاركة في الفعل الخالق . وتعكس أقاصيص العهد الجديد هذه « البشرى الجديدة » ، فالانسان يستطيع في كل لحظة أن يبدأ مستقبلا جديداً، وان يتحكم في قوانين الطبيعة والمجتمع. وان قيامة المسيح هي صيغة هذه الحرية الجديدة : فالموت ، هـذا الحد الذي لاحد بعده ، والذي تتحدد به نهائيتنا التي لاهوادة فيها ، هذا الموت قد قهر هو نفسه وغلب على أمره .

إن هـذه التجربة المعاشة لإمكانية الانفلات من عالم « معطى » ومباشرة مستقبل جديد هي تجربة تسام مزدوج : تسامي الانسان بالنسبة الى الطبيعة ، والمجتمع ، وتاريخه الخاص .

فاذا كان الانسان شيئاً آخر غير النتاج الضروري لقوانين الطبيعة وبنى المجتمع ، وامتداد ماضيه ومحصلته، فانه لايستطيع أن يمارس حق الاستئناف على ضرورة العالم الا إذا أسهم في ذات فعل الخلق المتواصل للعالم .

وينبغي للماركسيين أن يعترفوا بأهمية هذا المجلوب المسيحي في ميراثهم النضالي فضلا عن ميراثهم الثقافي .

بيد أن هذا نفسه يمنحهم الحق في أن يتوقعوا من الكنيسة ديناميكية جديدة .

وخلافاً لآدم الاول الذي ارتكب الخطيئة الكبرى اذ رضي بان يملى عليه سلوكه من الخارج ، بأن ينساق مع إغراءات أفعى ، فلعل آدم الثاني ، يسوع ، قد أكد الامتياز الجوهري للانسان ، الا وهو الامتياز الذي ارتفع به بصورة نهائية فوق مملكة الطبيعة : أليست رسالته الجوهرية في أنه بيّن ان القوى التي تسود في العالم لاتملك السلطان على تحديد الإنسان ، وان الانسان يستطيع ان يتحرر من تبعيته حيال جميع الأقدار : فلا يمكن للقوى الاقتصادية ، او العلاقات الطبقية ، او حوافز الغريزة والفيزيولوجيا ، او الضغوط السيكولوجيةوالاخلاقيةللاسرة والطبقةاوالامة،لايمكن لأيفرض بنيوي للطبيعة او المجتمع ان يحدده بصورة كلية ، حتى اذا كانت هـــذه المعطيات جميعاً تشرط حتى درجة بعيدة افعاله وافكاره .

اليس جوهر رسالة يسوع هي رسالة هذا التسامي ، هذا التجاوز الجدلي ، الذي يحرر الانسان من طغيان القوى تحت الشخصية او فوق الشخصية ؟

متى تذكرنا الكنيسة اذن ، فياعمالهااليومية، بأن المطلب الذي جعله الله لنامحسوساً بفعل « بادرة » يسوع هو نزع القدرية عن التاريخ ونزع الضياع عن الانسان ؟

ان مايتوقعه غير المؤمنين في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين من المسيحيين قبل كل شيء آخر هو ان يردوا الى رسالة المسيح قوتها على الانفصام تلقاء المعطى .

ويفترض هذا قبل كل شيء ان يوضع التأكيد على التقوى الشخصية والانطواء الجواني الروحاني بصورة اقل شدة ، ويوضع على بعد الحب التاريخي والاجتماعي بصورة اشد .

وان هذا ليضع موضع التساؤل ، بصورة اساسية ، ما اصطلح على تسميته « مذهب الكنيسة الاجتماعي » .

وهكذا فان إحدىالمراحل المقبلة الواجباجتيازها، وهي المرحلة التي ستورد على توقع الجماهير الغفيرة منالشعوب (من مؤمنين وغير مؤمنين) ، هو انقلاب على الصعيد الاجتماعي

« لمذهب الكنيسة الاجتماعي» لايحمله ، على ضوء تجربة تاريخية طويلة ، وبروح هذا العصر ، على ادانة الاشتراكية في مبدئها والرأسمالية في افراطها فحسب ، بل الرأسمالية في مبدئها والاشتراكية في انحرافاتها .

وبما لاريب فيه ان الرسالة البابوية Populorum progressjo تسجل بداية تطور : اما صيغها فأكثر تنوعاً .

إنها تخضع « جميع الحقوق ، بما في ذلك حقوق الملكية والتجارة الحرة » ، للمطلب الانساني الأول الذي ينادي « بترفيع كل انسان وكل الانسان » . وبنتيجة ذلك فانها تعلن ان « الملكية الخاصة لاتشكل بالنسبة الى اي انسان حقاً مطلقاً وغير مشروط » .

بيد ان النتائج العملية تظل على قدر كبير من الحياء : فالادانة تقع على « رأسمالية معينة » وليس على مبدأ النظام بالذات .

لكن الحركة المرسومة لايمكن أن تعود القهقرى بعد الآن . وحتى اذا كانت النصوص الرسمية لاتعكس بعد التحول الجاري إلا بصورة ضعيفة ، فان اندفاع البشر يتظاهر بقوة متزايدة .

هكذا على سبيل المثال ، بعد الرسالة البابوية بشأن التنمية ، رسم فريق من اساقفة العالم الثالث ، من اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا ، بحافز كريم من المونسينيور هيلدركامارا رئيس اساقفة البرازيل ، الخطوط المذهبية لمستقبل قريب تحياه الكنيسة .

إن هؤلاء الاساقفة ، الحساسين لغضب الشعوب التي يحيون فيما بينها ، لمعنيون بفصل كنيستهم عن نظام الاضطهاد الاستعماري والرأسمالي . وإنهم ليعيدون الى الأذهان الانذار المهيب الصادر عن القديس يوحنا، في سفر الرؤيا ،والموجه الى مسيحيي روما الذين يضطهدون الشعوب ويتاجرون بالعبيد : « اخرجوا، ياشعبي ، غادروها ، خوفاً من ان تتعرضوا ، اذ انتم متضامنون مع اخطائها ، لعذابات جروحها » .

انهم يؤكدون بقوة ان الكنيسة لايمكن ان تتضامن مع اي نظام سياسي واقتصادي

واجتماعي : «حالما يكف نظام ما عن تأمين الخير المشترك لحساب مصلحة عدد من الأفراد ، فإنه لا يجب عليها ان تفضح الظلم فحسب ، بل ان تتملص من النظام الظالم ، وان تكون مستعدة للتعاون مع نظام آخر افضل تكيفا مع متطلبات الزمن واكثر عدلاً ».

واذا لم يتم التخلي عن الامتيازات بطيبة خاطر ، « فلنعرف على الأقل كيف نشاهد يد الله ... في الأحداث التي تضطرنا الى هذه التضحية » .

ويدين هؤلاء الأساقفــــة مهاجري البلدان الثورية الذين يتذرعون بالديانة ، وهم « لايهربون في حقيقة الأمر إلا لينقذوا ثرواتهم وامتيازاتهم » ، ثم يضيفون : « إن الكنيسة تساهلت منذ قرن مع الرأسمالية ... التي لاتتفق إلا قليلا مع اخلاق الأنبياء والانجيل . لكنها لا يسعها إلا ان تغتبط حين تشاهد قيام نظام اجتماعي في الانسانية اقل بعداً عن تلك الأخلاق » .

وحين يشيرون إلى « الاشتراكية الحقيقية » ، فانهم يعلنون : « بدلا من الحرد عنها ، فلنعرف كيف ننضم اليها بفرح ، على اعتبارها شكلاً من الحياة الاجتماعية افضـل تكيفاً مع عصرنا ، واكثر مطابقة لروح الانجيل . إننا نتفــــادى على هذه الصورة ان يخلط البعض الله والدين مع مضطهدي عالم الفقراء والشغيلة الذين هم ، في حقيقة الأمر ، الاقطاعية والرأسمالية والأمبريالية » .

وتفادياً لكل التباس ، فإن نص الأساقفة يذكر بالتصريحات التي ادلى بها في المجمع المونسينيور فرانيك ، اسقف سبليت : « يصبح العمال اليوم واعين اكثر فأكثر ان العمل يشكل قسما من الشخص الانساني ... ان كل بيع اوشراء للعمل هو نوع من العبودية ... إن تطور المجتمع البشري يتقدم في هذا المنحى ، وحتى في ذلك النظام الذي يقال إنه ليس على قدرنا من الحساسية تجاه الشخص الانساني ، يعني الماركسية » .

لعلنا نجد في هذا النص لأساقفة العالم الثالث التعبير الأكثر تقدمـــاً عن مطامح أولئك المسيحيين الذين يفكرون بأن رسالة كنيستهم ، في هذا العالم الممزق ، هي أن تجعل الرجاء منظوراً :

وإذا كنا نعي بكل جلاء ما هو في سبيله الى الولادة والنمو في فكر الملايين من المسيحيين وقلبهم ، فإن منظورات الحوار والتعاون تصبح بينة واضحة .

وليست القضية بالنسبة الى الشيوعيين ، في حال من الأحوال ، أن يضعوا بين قوسين الخلافات الفلسفية الأساسية التي تفصلهم عن المسيحيين ، ولا أن يطلبوا من المسيحيين أن يغيروا ما في انفسهم كشرط مسبق لعمل مشترك .

إن في مقدور الشيوعيين أن يقولوا للمسيحيين الذين يطمحون صادقين في ديموقراطية حقيقية وفي الاشتراكية ما يستطيعون أن يقولوه كما بينا أعـــلاه لجميع حلفائهم : إننا نحتاج اليكم كما أنتم ، وليس كانعكاس مضعف لما هي حقيقتنا .

إن متطلبات الشيوعيين حيال رفاقهم المسيحيين ليست في أية درجة متطلبات فلسفية متنافرة مع معتقداتهم . إن كل ما ينتظرونه منهم هوما يسمح لهم به إيمانهم بعد تخليصه من الإيديولوجيات الطبقية :

- الإعتراف بالاستقلال الذاتي للقيم البشرية الخاصة بالعلم والفعل ؛
- تقبل الطموح البروميثي لخلق مواصل للعالم والانسان من قبل الانسان ؛
- العزم الواضح على « تخليص » كلمة وحقيقة الاشتراكية بوصفهـا إمكانيـة تفتح للانسان وجميع البشر . وليس الغرض من هـذا أن نطلب من كل مسيحي الانضمام إلى منظوراتنا الاشتراكية ، بل أن نستبعد أن يعطى أي أساس لاهوتي مزعوم للنزعة المناهضة للشيوعية في المعركة المشتركة من أجل الديموقراطية ، وأن نستبعد أيضاً أمكانية حـدوث أي صدام في فرنسا الغد بين الدولة الإشتراكية وكنيسة احتوائية ، مع كل موكـب الآلام الذي تسبب هذا الصدام به في بعض البلدان الاشتراكية .

ومن المؤكد أن الوحدة لا يمكن ان تتحقق مع جميـع المسيحيين ، كما لا يمكـن ان تتحقق على أية حال مع جميـع غير المؤمنين : إن المدافعين عن الاحتـكارات ودعاتهـا هم خصومنا ، سواء أكانوا مسيحيين أم ملحدين ، مثلما كان خصومنا بالامس ، ملحدين ومسيحيين

على حد سواء ، المتعاونون مع المحتل . لكنه يجب أن نقول بأعظم الوضوح أنه لا يمكن أن يكون ، في الحركة الديموقراطية وحتى في الحزب الشيوعي ، أدنى تمييز بين المؤمنين وغير المؤمنين . ولقد كتب لينين يقول منذ عام ١٩٠٩ : « إذا جاءنا كاهن كي يقوم بعمل سياسي مشترك ونفـــذ مهمته بكل إخلاص في الحزب من دون أن ينهض ضد البرنامج المشترك ، فإننا نستطيع أن نقبله في صفوفنا ، لأن تناقض روح برنامجنا ومبادئه مع معتقدات الكاهن الدينية يمكن في هذه الظروف أن يظل تناقضه الخاص ، فهو من شأنه شخصياً [1] ».

وإن القضية لتطرح اليوم بصورة حسية : إن مسيحيين عديدين ، بالضبط من جراء الطفرات التي حدثت في تجربتهم وفي تصورهم للايمان ، يعتبرون أنفسهم مسؤولين كلياً عن التاريخ من دون أن يغنيهم إيمانهم أو يحرفهم عن أية مهمة نضالية . وإن البعض منهم ، وحتى عدداً من الكهنة ، قد انتهوا هكذا الى الإنضمام الى الحزب الشيوعي . ولقد قبل انضمامهم وبقدر ما ينجزون باخلاص مهماتهم كمناضلين ، كما تحددها مبادىء دستور الحزب ، فلا يمكن تصور أي تمييز في هذا المجال ، لأن الدستور يحدد أن كل عضو في الحزب يملك الحقوق نفسها وتترتب عليه الواجبات نفسها ، وبالخاصة حق استلام المراكز القيادية ، فلا يمكن أن يستبعد إذن بصورة قبلية أن يستلم مسيحي وحتى كاهن ، إذا كان يملأ هذه المتطلبات ، أية وظيفة قيادية في الحزب .

وإنه ليخص المسيحيين أنفسهم إذن أن يقدموا البرهان العملي ، بعملهم ، على أن الإيمان ليس إفيوناً بالنسبة اليهم ، بل خميرة للنمو البشري .

وإنه ليستحسن أن يتعاظم عـــدد أولئك الذين يقدمون منهم هذا البرهان ، وذلك بحضورهم ، في الصفوف الأولى ، بين أولئك الذين يبنون المستقبل . وليس ذلك لأسباب

«١» لينين : **في موقف الحزب العمالي تجاه الدين** ، المنشورات الاجتماعيـــة ،

تكتيكية فحسب ، لأنه سيكون من الصعب في بلد مثل فرنسا، بدون المشاركة الجماهيرية من جانب المسيحيين، خلق ديموقراطية حقيقية وخلق الاشتراكية ، ولكن لسبب أساسي : إذا كانت الماركسية اللينينية تستهين ، في ميراثها الروحي ، بأهمية القيم المسيحية السامية (هذه القيم التي يطمسها في الوقت الحاضر الموقف المحافظ للكنيسة في أغلبيتها)، فان بعض سمات صورة الانسان التي لاتعوض لا بد ان تطمس إذن .

إن حضور عدد كبير من المسيحيين ومساهمتهم في العمل المشترك سوف يخلق شروطاً مناسبة أكثر فأكثر لهذا التكامل الضروري .

ذلك أن الشيوعية لن تكون ما يحلم به الشيوعيون فحسب ، بل سوف تحمل طابع جميع أولئك الذين أسهموا في بنائها .

وتلك هي الضمانة الأثبت لكمالها وغناها الإنساني .

عندئذ نستطيع أن نستنتج كما فعل لاهوتي « الإصلاح الجديد » وهو يتأمل في معنى موت ابن الله على الصليب : « من هناك ينطلق الملحدون والمسيحيون سوية . وفي أثناء مسيرتهم انطلاقاً من القبر ، متقاسمين انفكاك سحر بعض الآمال الأكثر سهولة ، يمكن للحوار أن يبدأ . »

* * *

الخلاصة

« أنني من جيل تجتاحه الحيرة ، وهو لا يستطيع ، من جراء تجربة الأكبر منه سناً ، أن يقبل الحقيقة النهائية بعد الآن .

« إن ثقتنا لم تتزعزع ، لكننا لانتطلع الى الحقيقة بنفس العينين بعد الآن.

« ليست الإشتراكية بالنسبة الينا رجاء يشرق . إنها حقيقة قائمة الآن ، وملأى بالنقائص .

« إننا نعرف أن الإشتراكية ستكون ما سوف نصنعه منها ، وأننا نستطيع أن نفسد كل الرجاء الذي عمّر قلوب آبائنا . تلك مسؤولية ساحقة : إن مجرد التفكير في أن ملايين البشر ضحوا بحياتهم وتألموا لأنهم كانوا يرون جميلاً ماينبغي لنا تحقيقه هو عبء رهيب بالنسبة الينا . ولسنا نملك الحق في إفساد هذا الرهان الذي جرى على رؤوسنا . ولعل هذا المظهر البالغ الجدية هو الذي يلهب ، في جملة أسباب أخرى ، تحرق الشبيبة .. »

هذه رسالة تلقيتها من طالبة في الثانية والعشرين من العمر .

هذه الشبيبة الحية ، إن هذا الكتاب قد كتب من أجلها بصورة رئيسية .

إن ما وراء رفضها البحث عن قيم جديدة .

وتتسم هذه الظاهرة بمزيد من الأهمية بقدر ما لاتتظاهر في البلدان التي استعمرت طويلاً فحسب ، هذه البلدان التي يشكل النضال الوطني بالنسبة اليها أول فعل للتحرر حتى التحرر الفردي ، بل في البلدان التي بلغت أعلى مرحلة من التصنيع أيضاً .

ففي الولايات المتحدة ، يتخذ رفض الخدمة في جيش للعدوان نسباً جديدة وأبعاداً جديدة بين الشبيبة . وإن هذه الشبيبة لتطرح أكثرفأكثر ، على غرار قضية السود ، مسائل تتجاوز العصيانات الفورية وتطعن في ذات مبدأ هذا المجتمع المسمى « استهلاكياً » ، الذي لايقدم أية منظورات أخرى وأية قيم أخرى سوى زيادة الرفاهية ، والثروة ، والقوة .

وان تظاهرات من نوع مظاهرات الشبيبة اليابانية ضد حاملة الطائرات الأميركية انترابرايز ، أو التحول العميق والسريع الجاري في جامعات ألمانيا الغربية ، وبالخاصة منذ كمل الإئتلاف بين « الديموقراطية المسيحية » و « الاشتراكية الديموقراطية » الدمار الحاصل في السياسة الألمانية لأي منظور وأي معنى انسانيين ؛ تلك حالات قصوى ، وذلك من جراء الوضع الاقتصادي المزدهر بصورة مخصوصة في هـــذه البلدان ، فهي قرائن على طفرة عميقة .

وفيما وراء الحدث ، فان ما يعبر عنه هو التشكك في أساس المجتمع الرأسمالي بالذات، هذا الاساس الذي هوالانتاج منأجل الانتاج. فلا يمكن أن يكون هذا هوالقيمة الأسمى .

ومع تسارع التاريخ الفائق في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، فاننا نشهد عالماً في سبيله إلى الموت .

إنه عالم فاوست .

إن المأساة الرئيسية للشبيبة في العالم الحالي ، وبالخاصة في البلدان المتقدمة الصناعة ، هي أنها لاتقبل بعد الآن أخلاقاً وفناً قائمين على الإنتاج من أجل الإنتاج ، والإبداع من أجل الإبداع .

ولعل أسطورة بيغماليون تعبر عن الوهم الأساسي لعصرنا: وهم الإنسان الذي يستطيع أن يصنع كل شيء - بما في ذلك الانسان نفسه - وليس هو شيئاً . الإنسان الذي يشكل الحب نفسه بالنسبة اليه عنصراً من هذا الابداع .

وبالنسبة الى شبيبتنا ، فان الخلق لم يعد غاية في ذاته .

ان هذه المشكلة التي تعاني الشبيبة منها تملك على أية حال حظاً كبيراً في أن تكون

مشكلة شعبنا في فرنسا اليوم حيث ٤٠٪ من الفرنسيين هم دون الخامسة والعشرين، وحيث ١٧ مليوناً من الفرنسيين هم دون السابعة عشرة . وتلك مشكلة عمومية على أية حال ، من سان فرنسيسكو «بمفتونيها» الى السويد التي تسجل الرقم القياسي في انتحارات اليافعين، لكن أيضاً من موسكو حيث تبحث الشبيبة عن غايات جديدة لم تعد مرسومة بصورة جوفاء بفعل العوز مثل بطولة الخطط الخمسية الأولى ، الى بكين حيث يطعن بنموذج هذه المجتمعات الاستهلاكية ، الى براغ حيث فرضت تغيرات سياسية عميقة ، أو الى باريس . ان تساؤلاً لاهباً ينبثق في كل مكان في أشكال متنوعة .

تساؤل لاهب يتناول بالضبط نهاية حكم فاوست ، فاوست النهضة ومارلو، وكذلك فاوست القرن التاسع عشر وغوته . وليس من العبث ان نعيد الى الاذهان حقيقة الحلم العظيم الذي راود فاوست . فحينما كانت الأشباح ، في فاوست الثاني، تحفر قبره ، توجه فاوست مرة أخيرة الى مفيستوفيليس ، بكل ديناميكية العالم الرأسمالي الذي كان في أوج انطلاقته اذن ؛ وانه ليتوجه الى مفيستوفيليس كيما ينجز عمله البروميثي في بناء العالم :

أمن لنا ،
بأية طريقة كانت ، عمالاً بأعداد كبيرة ؛
احفز حميتهم بالمصلحة أو بالقوة ،
ادفع ، اجتذب ، عبىء .
ليس يستأهل الحرية والحياة الا ذلك الانسان
القادر على كسبها في معركة تتكرر كل يوم .
لأود أن أرى جمعاً تلهبه مثل هذه الفعالية ،
لأود أن أكون على أرض حرة مع شعب حر ،
فأستطيع أن أقول اذن للبرهة ،
توقفي فما أجملك !

إن ما كان حلماً في أيام غوته وفاوسته قد اصبح في هذا الثلث الأخير من القرن

العشرين ، بفضل السلطان الذي توصل اليه الانسان ، في متناول اليد على الأقل ، هذا اذا لم يكن قد تحقق فعلاًبالنسبة الى البلدان الصناعية. والأمر الغريب أن شبيبتناتعرض عنه أحياناً في شيء كثير من الغضب إذ هي لم تجد فيه تلك الصورة الرائعة للحرية التي يتحدث فاوست عنها ، كما لم تعد تحس أنها تحيا في هذه الفعالية الحرة ، بل وتحس احياناً ان الموت يئيد عليها في هذه الفعـــالية بالذات . إنها لاتطلب من البرهة أن تتوقف ، بل تطلب أن تمضي قدماً الى ماوراءها . وتلك جميعاً قرائن على ان الانسانية في سبيلها الى اجتياز عتبةجديدة : فالانتاج والخلق لم يعودا غاية في ذاتها . هذه طفرة ، هـــذا تحول عميق . أنا لاأؤمن في موت الانسان اكثر مما أؤمن في موت الله. إن ما يموت هي تلك الصور التي اعطينا اياها ، تقليدياً ، عن الآلهة وعن البشر على حد سواء . وإن مايموت اليوم ، بالخاصة في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، هي أساطير فاوست وبيغماليون ، يعنى الأساطير المتولدة عن العالم الذي شكا العوز طويلا ، حيث كانت فضائل الانسان هي في الدرجة الأولى فضـائل الطاعةوالتضحية ، الأساطير المتولدة عن عالم مزدوج ، عالم العموميات الـكاذبة حيث كانت الوقائع تكذب جميـع مزاعم الشمول ، حيث كانت الأنسية الأغريقية تستبعد العبيد من جمـــاعية البشر ، حيث كانت المحبـة المسيحية تتكيف طوال الف عـام مع نظام الرق ، وحيث كانت الديموقراطيات تتوقف عند باب المشروعات ، وحيث كانت العلوم والتقنيات العاتية في القرن العشرين تتجاور مع قسم من العالم تسود فيهالأمية والمجاعة .

إن ما تضعه شبيبة العالم بأسره موضع الشك بصورة أساسية هي علاقات الانسان والعالم كما هي متصوّرة منذ قرون ومتصورة من قبل « الغرب » وحده الذي حسب بكل جنون ، حتى منتصف القرن العشرين ، أنه المركز الوحيد للمبـــادرة التاريخية والخالق الوحيد للقيم .

وكان هذا التصور البروميثي أو الفاوستيللعالم والانسان يعبر عنه في الفن وفي الاخلاق وفي السياسة .

أيعني هذا أنه لم يتبق أمامنا سوى أن نعلن نهاية الانسان وافلاس المذاهب الانسية ؟ أو بالأحرى تحويل صورته جذرياً : فالانسان ، بوصفه مركزاً للخلق ، لايمكن أن يكون الفرد (كما تتضمن ذلك الفردية البورجوازية منذ النهضة) ولا الجنس البشري (كما أوحت بذلك ماركسية كاريكاتورية) .

ولقد كانت مهمة هذا الكتاب أن يعمل على فتح ذلك المنظور .

ولقد فات الأوان من أجـــل التذكير مطولاً بالأشياء الأساسية الواردة فيه : إن الماركسية هي، في كل لحظة من التاريخ، تحديد صارم للممكن، انطلاقاً من التناقضات القائمة.

وبالنسبة الى ذلك الذي اختار (ذلك ان اية عقيدة لايمكن ان تغنينا عن هذا الاختيار الأولي) ، بالنسبة الى ذلك الذي اختار ان يعطي حياته هذا المعنى ، ألا وهو ان يجعل من كل انسان انساناً ، يعني خالقاً ، شاعراً ، فليس ثمة سبيل آخر ليبدأ هو نفسه بأن يكون انساناً إلا تحليل هذه التناقضات ، واستخلاص الممكن الأعلى منها، يعني ذلك الممكن الذي ليس هو مجرد استقطاب للتناقضات الحالية واستسلاماً لقوى العطالة فيها، بل تخطياً فعالاً لهذه التناقضات.

إن صبياً او بنتاً في العشرين من العمر يرفض ان يرى هذه التناقضات ، وان يفكر في الممكن ، وان يكرس نفسه لتحقيق الممكنات الرائعة لعصر الذرة والسبرانية ، هو في سبيله الى فقدان حياته .

فهم الممكن ، والعمل من اجل تحقيقه ، هذا هو مغزى ان يكون الانسان شيوعياً .

ايمكن ان يكون المرء شيوعيـــاً اليوم ؟ أجيب بكل طيبة خاطر ، باسم التجربة العسيرة والفرحة الحياتي بأسرها : كيف يمكن ألا يكون المرء شيوعياً ؟

قد يستنجد المرء بألف سبب وسبب ليحاول الافلات من هذه الدعوة ، دعوة عالم في سبيل الولادة . وإنه لمن حسن الحظ ان آلام المخاض، منذ آلاف السنين ، لم تصرف امهاتنا عن انجاب البنين .

وإن الاختيارات لمحدودة .

يستطيع النظام الرأسمالي ان يولد بعد آثاراً كبرى في التقنيات ، وحتى في ميادين الفنون ، لكنه لايستطيع بعد الآن ان يهب الحياة معنى .

والمنظور الوحيد الذي لايبرح « مفتوحاً » هو منظور الثورة .

وليس في الامكان انكار مبدأ الشيوعية ، لكنه يمكن فقط رد بعض الاشكال الأولى التي امكن ان تتخذها الشيوعية في اماكن اخرى وفي الماضي في شروط تاريخية تختلف جذرياً عن شروطنا .

فما الذي يمكن ان يعوقنا اذن في اختيار حزب التغيير والمستقبل ، في حين ان جميع الكنائس وجميع الأحزاب تتخلف بمقدار طفرة كاملة ؟

أيخشى مما يمكن ان يكون في ذلك من روتين ومن جمود عقائدي ، عند الثوريين انفسهم وفي حزبهم ؟ ليس هذا كافياً ، لأنه من شأن جميع أولئك الذين يحبون المستقبل ان يساعدوا القيادة الوحيدة التي تملك امكانية الا تكون متخلفة بمقدار طفرة كاملة .

وقد نتعرض لأشياء لاتقل خطورة عن عبادة الشخصية ، الا وهي عبادة اللاشخصية . يعني الخوف من التقدم ، من البروز نحو المبادرة الشخصية باسم الانضباط الجماعي . انه من شأن جميع اولئك الموجودين في الداخل ان يسهروا على هذه التوازنات الضرورية للمبادرة والانضباط ، للبنية والابداع . ولكنه يجب في سبيل ذلك ان نكون في الداخل ، كصناع التاريخ الفعلي ، حتى لو تألمت أحياناً او تمردت هناك نزعاتنا الفردية الحساسة .

إن تجربة كل مناضل ، « آت من بعيد » احياناً ، هي التي يلخصها آراغون :

ليس الشيء الجوهري مايجره البشر خلفهم
من ضباب ومن غموض والتباس .
فالشمس تشتعل من اجلنا وامامنا ،
ذلك هو حزبي المتألق .

فهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

في سبيل
نموذج وطني للاشتراكية

ليس هناك نموذج وحيد للاشتراكية قابل للتطبيق كما هو في كل مكان وفي كل زمان ٠ان لكل بلد أوضاعه وظروفه الخاصة ، المستمدة من تاريخه ، ومن تقاليده ، ومن نسبة القوى الاجتماعية الموجودة فيه ، ولذا فانه يجب خلق نموذج جديد للاشتراكية بالنسبة الى كل بلد ٠

وينطلق روجيه غارودي من حدثين كان لهما أثر عميق في الأوضاع العالمية : حركة العمال والطلاب في فرنسا في أيار وحزيران ١٩٦٨ ، والأحداث التشيكوسلوفاكية التي جرت في العام نفسه ، وأدت الى احتلال تشيكوسلوفاكيا من قبل قوات حلف وارصو ، ليتأمل في قضايا الاشتراكية على الصعيد العالمي ، وليرسم في هذا الكتاب الخطوط الاولى لماركسية صحيحة هي ماركسية ماركس ولينين ، ماركسية متحررة من شوائب الستالينية ومن كل جمود عقائدي ، ماركسية عصر الثورة الصناعية الثانية ، عصر الاوتوماتية والناظمات الالكترونية ، عصر دخول العالم الثالث مسرح التاريخ ، لا كعنصر سلبي منفعل ، بل كعنصر ايجابي فاعل، ربما ستكون له في القريب العاجل الكلمة الحاسمة في صنع المستقبل ٠

وان ماركسية غارودي ماركسية أنسية ، أداة رائعة من أجل نقد جذري « لمجتمع الاستهلاك » وضياعاته ، ماركسية مفتوحة على التساؤل الديني ، وعلى تساؤل العالم الثالث ، وهي تدعو كل انسان يؤمن بالاشتراكية العلمية للتفكير الطويل ، ولعلها تصحح الكثير من تصوراته الخاطئة ٠



النشر والتوزيع في الاقطار العربية
دار دمشق
بيروت : شارع سورية بناية صمدي وصا
دمشق : شارع بور سعيد هاتف ١٠٤٨

السعر ١٥ ل.ل